

٢١٦٢

مختصر غنية المتعلمي شرح منية مصلي للكاشغري - كلاهما

ح ٠ ٢

تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ كتب

سنة ١٠٠٣ هـ

٢٤١ ق ١٩ س ١٣ × ٢٣ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع سنة ١٨٩٨ م كما

٦٧٣٤

في معجم المطبوعات .

مكتبة الحرم المكي (الفقه) : ١٦٣ مكتبة المسجد الأقصى

١٥٣ : ٢

١- الفقه - إادات ، الفقه الاسلامي وأصوله

١٢٦١

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

١

347



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

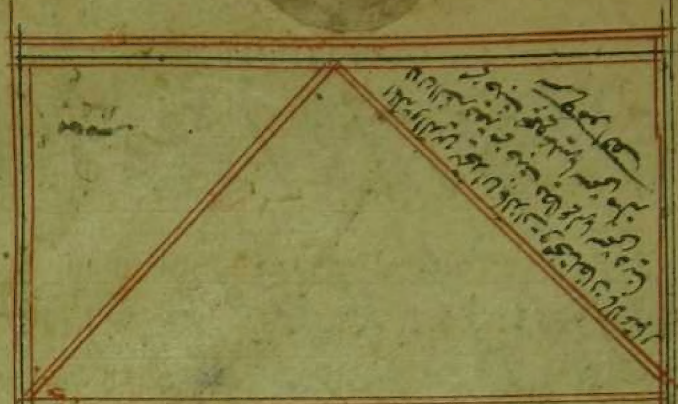
الرقم:	٦٧٣٩
العنوان:	مختصر غنية التعليل في معرفة الحساب
المؤلف:	الحسين بن إبراهيم بن محمد
تاريخ النسخ:	١٠٠٠ هـ
اسم النسخ:	---
عدد الأوراق:	٢٤٦
ملاحظات:	---

الشرط الخامس الوقت ١٠٧	الشرط السادس الأوقات التي تكره فيها الصلوة ١١٣	الشرط السابع النية ١١٤	فرائض الصلوة ١١٨	تكميله الافتتاح
والثانية من الفرائض القيام ١٢١	صلوة الفرائض على الدابة وفروعة ١٢٥	صلوة في السفينة ١٢٦	الثالثة من الفرائض القراءة ١٢٩	الرابع الركوع ١٣٧
الخامس السجود ١٣٤	والسادس القعدة الأخيرة ١٣١	السابع الخروج من الصلوة ١٣٢	والثامن تعديل الأركان ١٣٣	ولحات الصفقة و ١٣٥
فصل فيما يكره فعله في الصلوة وما لا يكره ١٣٩	فروع لو تحا وجده الصلوة ١٥٧	فصل في السنن ١٩١	فصل في النوافل ١٩٤	ومن السنن النزوح ١٩١
فروع فائمه ترويحة ١٧٢	صلوة الوتر ١٧٣	والمسيوق ١٧٣	تمامات من النوافل ١٧١	صلوة الكسوف والاستسقاء ١٧٤
صلوة الشكر وحته يسجد وسورة أو اثنين وصلوات الاشارة ١٧٥	وصلوة السفر وصلوة القدوم ١٧٦	صلوة الضحى وقيام الليل ١٧٩	صلوة التسبيح والحاجه ١٧٧	فصل فيما يستند الصلوة ١٧٧
فروع سجود السهو ١٨٥	فصل في احكام ردة القاري ١٨٧	قوائد ٢٠٤	تمامات فيما يكره من القراءة في الصلوة ٢٠٥	

سجدة التلاوة ٢٠٧	المحققات ٢١٠	اول الناس بالامامة ٢١٠	ترتيب الحا زات ٢١٢	فيما يتابع فيه الامام ومالا يتابعه ٢١٣
فصل في قضاء الفوا ٢١٣	فصل في صلوة المسافر ٢١٥	فصل في صلوة الجمعة ٢١٦	مسائل متفرقة ٢٢١	فصل في العيد ٢٢٢
فروع ٢٢٣	فصل في الجنائز ٢٢٤	والافضل في القبر الحدف ٢٢٥	نوع في الشهيد ٢٢٦	مسائل متفرقة ٢٢٦
فصل في الحكم المج ٢٣٥	افضل المساجد ٢٣٦	فصل في مسائل اثنتي من كتاب الصلوة ٢٣٦	السجادات ٢٣٦	سهو الامام ٢٣٧
تمت ٢٣٩	تم الفهرست			

والامام عفا الله عنه
والصلوة عفا الله عنها
والاعمال عفا الله عنها

فصل في سجدة التلاوة
فصل في المحققات
فصل في اول الناس بالامامة
فصل في ترتيب الحا زات
فصل في فيما يتابع فيه الامام ومالا يتابعه
فصل في قضاء الفوا
فصل في صلوة المسافر
فصل في صلوة الجمعة
مسائل متفرقة
فصل في العيد
فروع
فصل في الجنائز
والافضل في القبر الحدف
نوع في الشهيد
مسائل متفرقة
افضل المساجد
فصل في مسائل اثنتي من كتاب الصلوة
السجادات
سهو الامام
تمت
تم الفهرست



هذا كتاب ابراهيم الحلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة ومطلع السيادة وبلغ
الحسن والزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها وزروة سننها
وعدة احكامها والصلوة والسلام على افضل خلقه سيدنا
محمد الذي جعلته الصلوة قوة عينه وعلى آله واصحابه الذين
فازوا من بعدك الذين يلجونه وعينه وبعده فيقول المنقراد حجة
ربه العتي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد كنت شريحت
كتاب منية المصلين بشرح ما سمعته بعينه المستكة لكن رايت فيه
بعض الاطلالة التي ربما اوجبت للمبتدئين والقاصرين الملا
فاحسب ان اختصر من فرائد دلائله وايزيد في فوائده ما
يسهل على السالكين وتبويلا للرغبين والله سبحانه هو
الستعاك على كل مراد ومنه البدء واليه المعاد وهو حي

والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

ونعم الوكيل قال المص رحمه الله عليه **بسم الله الرحمن الرحيم**
تصنوا وتبركوا واقتدوا بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب العالمين
وابتغوا ذكر الله تعالى يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
والصلوة وعلى رسول محمد وآله اهل بيته اجمعين **اعلموا**
خطاب عام لمن يطلب الاستعادة وفقكم الله تعالى
اي جعلكم موفقين لطاعته وايانا ان انواع العلوم كثيرة
الانواع بالتخصيص متعلق بامم مسائل الصلوة لانها واجبة
على العتي والفقير بخلاف الزكاة والحج وصكررة كل يوم وليلة
بخلاف الصوم فلما رايت رغبة المقتيسين جمع مقتبس
اسم فاعلم من اقتبس اى اخذ القيس وهو يشعل نار تو
من معظمها تنبع العلم بالنور العظيم وطالب اليه بالمقتيسين
من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والصبر للمسائل
التقطت جواب لما اى انتقلت ما كثر وقوع المصلين
وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين متعلق بالتقطت
ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية والحيط وشرح الاحكام
على مختصر الطحاوى والفنية بالفين المعية المضمومة في اكثر
الفتاوى وفي بعضها بالقاف المكسورة والمثقلة والاختصار
ومتاوى قاصدا ان وجامعين الكبير والصغير وسهولة اى سميت
الكتاب الذي التقطته معية المصلى اى ما يمتناه وغنية المبتدئ

هذا كتاب ابراهيم الحلبي
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة ومطلع السيادة وبلغ
الحسن والزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها وزروة سننها
وعدة احكامها والصلوة والسلام على افضل خلقه سيدنا
محمد الذي جعلته الصلوة قوة عينه وعلى آله واصحابه الذين
فازوا من بعدك الذين يلجونه وعينه وبعده فيقول المنقراد حجة
ربه العتي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد كنت شريحت
كتاب منية المصلين بشرح ما سمعته بعينه المستكة لكن رايت فيه
بعض الاطلالة التي ربما اوجبت للمبتدئين والقاصرين الملا
فاحسب ان اختصر من فرائد دلائله وايزيد في فوائده ما
يسهل على السالكين وتبويلا للرغبين والله سبحانه هو
الستعاك على كل مراد ومنه البدء واليه المعاد وهو حي

اي ما يستغنى به عن غيره واستكمل الله اي وان استكمل الله فا
 لو لو الحال ان يجعل ما اعتمدته اي قصده في الصلوة وجهه
 اي لذاته ومكفرا اي سببا للتكفير في نفي اي سببا بعد
 المؤخذة بها بفضلها لا باستحقاقه وان يغفر ولو لادى
 ولا سنادا في تشديد الباء المفروجة جمع الاستاذ وهو الموقوف
 للسنن يفتح السين اي للصواب وعدم الخفاء ومنه الهدى
 اي خلق الاهتداء والرشاد اي الاستقامة على طريق الحق
اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة
 بان الصلوة فرضة اي مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابتة
 صفة الفريضة عرفت فرضيتها بالكتاب اي القرآن والسنة
 اي الطريقة المنقولة عن النبي عزم سوى القرآن ولجماع الامة
 اي يقول اجتهد المجتهدين اما الكتاب فقوله تعالى اقموا
 الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادا
 ؤها في اوقاتها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله
 قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيا
 وقوله تعالى حافظوا على اي دأبوا على الصلوات والصلوة
 الرسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم
 لزيادة شرفها والاهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها
 كونها في وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله حين

اي ما يستغنى به عن غيره واستكمل الله اي وان استكمل الله فا
 لو لو الحال ان يجعل ما اعتمدته اي قصده في الصلوة وجهه
 اي لذاته ومكفرا اي سببا للتكفير في نفي اي سببا بعد
 المؤخذة بها بفضلها لا باستحقاقه وان يغفر ولو لادى
 ولا سنادا في تشديد الباء المفروجة جمع الاستاذ وهو الموقوف
 للسنن يفتح السين اي للصواب وعدم الخفاء ومنه الهدى
 اي خلق الاهتداء والرشاد اي الاستقامة على طريق الحق
اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة
 بان الصلوة فرضة اي مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابتة
 صفة الفريضة عرفت فرضيتها بالكتاب اي القرآن والسنة
 اي الطريقة المنقولة عن النبي عزم سوى القرآن ولجماع الامة
 اي يقول اجتهد المجتهدين اما الكتاب فقوله تعالى اقموا
 الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادا
 ؤها في اوقاتها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله
 قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيا
 وقوله تعالى حافظوا على اي دأبوا على الصلوات والصلوة
 الرسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم
 لزيادة شرفها والاهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها
 كونها في وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله حين

عسول

عسول حين يصبحون وله الحمد في السموات والارض و
 عشيا وحين يظهر ولان اي سبحوا الله في هذه الاوقات والمراد
 صلوات الخمس على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه
 انه قيل له هل يجد ذكر الصلوة الخمس في القرآن قال نعم
 وتلا هذه الآية عسول صلوة المغرب والعشاء وتصحون
 صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين يظهر ولان صلوة
 الظهر وقوله وعشيا استصل بقوله حين عسول وله الحمد
 في السموات والارض اعترافا بينهما ومعناه ان على المؤمنين
 كلهم من اهل السموات والارض ان يحمده وكذا في الكشاف
 وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 اي فرضا موقوتا وحدوثا باوقات لا يجوز اخرجها عنها واما
 السنة فخار وروى عن النبي عزم في ^{الصلوات} الخمس ان قال بني الاسلاف
 اي الايمان فانه اشياء ولحد عند اهل السنة على خمس
 اي على خمس خصال شهادة ان لا اله الا الله بجر شهادته
 بدلا من خمس ويرفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف
 عليها وان محمد عبده ورسوله عطف على لا اله الا الله
 فهذه الشهادة واحدة من خمس واقام الصلوة واقامتها
 ثمانية وايتاة الزكوة ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج
 البيت خامسة من استطاع اليه سبيلا محله الرفع على الله

٢

فاعل المصدر المضاف الى مفعول له والاستطاعة عند الجمهور
 القدرة على الزاد والرجلة قاضين عن الخراج الاصليية و
 اللوازم الشرعية وقوله عليه السلام لكل شئ علم وعلامة
 دالة على تحققه وعلم الايمان الصلوة فهي علامة لوجوده
 في القلب باعتبار الظاهر وقوله عليه السلام الصلوة عماد
 الدين في اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم
 كما ان الخيمة تقوم باقامة عمودها وتسقط بسقوطها
 وقوله عليه السلام خمس صلوات مستداه او فرضته
 الله على العباد خبره من الحسن وضوئهن يا سبيغة
 والابتن بسنته وادبه وصلاهن لوقتهن واتركوهن
 وسجدتهن بالعلمانية فيه وحشوهن اي خضوعهن يا
 حصار القلب وجمع الهمة وصرف الشواغل الدينية عن
 الفكر كان له على الله عهد اي وعد موكد ان يفقر له اي ان
 يفقره فوبى وقوله عليه السلام الفرق بين العبد وبين
 الكفر اي بين ايمان العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
 اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الا
 اي بينك وبين يلوع مرادك ان اجتهد فان اجتهدت
 بلغت واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح
 من حيث المعنى لان ترك الصلوة ليس قرايين العبد وبين

في قوله الصلوة
 في قوله الصلوة
 في قوله الصلوة

الكفر بل وصل كما تقدم ثم المار بهذه الحديث وامثاله الترك
 اعتقاد او انكار وجوبها ولما اجماع الامة فان الامة قد اجمعت
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا
 على فرضية الصلوة من غير تكبير ولا منازعة وكان ذلك
 اجماعا واجماع المسلمين فقد علم عليه السلام لاجتماع
 على الصلاة كتاب الطهارة ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت
 فرضية الصلوة بان للصلوة شذرا قبلها يجمع بشرط
 بمعنى الشرط والملازمة هنا ما لا تصح الصلوة الا بتقديره
 عليها فقول قبلها صفة موضحة ومبيحة لمعنى الشرط
 وفرايض جمع فرضية بمعنى الفرض والملازمة هنا ما لا تصح
 للصلوة بدونه سوى الشرط واركنا يجمع ركن والملازمة
 هنا ما يكون جرا من الصلوة ولجبات جمع واجب والملازمة
 هنا وهو ما لا تنفسد الصلوة بتركه بل ان تركه سهوا واجب
 سجودا سهوا وان تركه عمد تصح الصلوة مع النقصان
 فوجب اعادة ثبوتها وان لم يعدها يكون فاسقا تاما وسننا
 جمع سنة والملازمة هنا ما يثاب بفعليها في الصلوة و
 ان تركه يكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود
 السهو بتركه سهوا وادبا يجمع ادب وهو دون رتبة السنة
 فلا كراهة في تركه وكراهية بتخفيف الياء والملازمة هنا

في قوله الصلوة
 في قوله الصلوة
 في قوله الصلوة

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

في غفران

قصص قافک ضمیمہ پانچویں قسط
تک آؤنا اوسون ویرتے اور کون اوسون
وارد ہو قصص قافک ضمیمہ پانچویں قسط
قصص قافک ویرتے اور کون اوسون
جملہ اعلیٰ درجہ کی کتاب اور
ویرتے اور کون اوسون

قوة السبعة بنفسه
والله هو ان النفس
على وجهي ويا علي
ان الله هو معطوف
في القرآن وفي
على المعطوف وفي
على المنصوب
والمعطوف به
ان لا ينصرف
عن الجدة ولم
خبر به زيدا
وبكر اعطى
الجار فاما يكون

فَقَوْلُهُ لَقَدْ نَفَخْتُ بِالْطَّرِيقِ الْهَارِ فَإِنَّمَا يَكُونُ

استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء الحق
 يغسلها ثلثا فانه لا يدرك ابن يات يده والرسع
 بالضم مفصل ما بين الذراع والكف ثم يغسلها ابتداء
 سنة تنوب عن الفرض وموضع اول الوضوء لانها
 آلة التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ الاناء يستماله
 ويصيب على عيونه ثلثا ثم ياخذ يمينه ويصيب على شماله
 كذلك وكذا ان كان كفا الاناء كبيرا ومعه اناء صغير
 والا اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصيب على
 كف اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظلم
 ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم
 يكن على يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء
 صوة لقوله عليه السلام للوضوء لمن لم يذكر اسم الله
 عليه والماء نقي الكمال لقوله عليه السلام واذا نظرت احدكم
 فذكر اسم الله تعالى عليه ^{او على الوضوء} قائة يطر بر جسده كله فان
 لم يذكر اسم الله على طهره لم يطر الا ما من عليه الماء
 ولفظة التسمية الى يقول بسم الله العظيم والحمد لله
 على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التسمية وفي المختار يجمع بينهما وفي المحيط او قال
 لا الله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله

هذا ذكر ابن الهمام

مقيما السنة والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف
 العورة للاستنجاء ومرة بعد ستر العورة ^{في كل مرة} ابتداء
 غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيها
 حيث قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال
 بعضهم يسمى بعد فحسب وكذا الخلاف في وقت غسل
 اليدين والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعده كافي
 التسمية ولو نسي التسمية وذكرها في خلال الوضوء
 فسمى لا يحصل بخلاف الاكل وللضمضة والستوك
 والاستنشاق لانه عليه السلام فعلها على المواظبة
 بما بين جديدين لما روى السنة من حديث عبد الله بن
 زيد حكاية وضوئه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق
 واستنثر ثلثا بثلاث غرفات وروى الطبراني بسنده
 انه عليه السلام توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا
 ياخذ لكل واحدة ماء بجديدين ^{ويصالح الماء الى الملك}
 الشارب والمجاويز سعة ايضا تكميلا للفرض لانه
 غسلها فرض فكان تحليل الحية والاصابع وعده
 في الخمس من الادب ^{مسبح} ما سبتر سيل اي نزل من
 الحية تكميلا للفرض ايضا وتحليلها اي التحية لما روى
 انه عليه السلام كان يخل الحية وهذا قول اي يوسف

وعند ابن عمر وشايبا
 في رواية جابر بن عبد الله
 قوله اي يوسف

وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشيرة تحتها فان كانت
خفيفة - بان ترى بشيرتها لم غسيل ما تحتها كذا في
الظاهرة واستيعاب جميع الرأس في السبع لمواظبة عم
مع الترك في بعض الاوقات بما ولجدا روي اصحاب
السنن عن علي رضي الله عنه في حكايته وضوءه عليه
السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث
المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستيعاب
ان يأخذ الماء ويبس كفيه واصابعه ثم يلصق اصابعه
اي يضمها ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث
اصابع الخضر والينصر والوسطى ويمسك ابهاميه
وسبائتيه مرفوعات ويجافي اي يباعد بطن كفيه عن
رأسه ويمدحها اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه على
جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه
وباطن اذنيه بباطن مسبختيه وهما المراد بالسبختين
فيما تقدم يقال الاصبع التي تلي الابهام مسبختة بكسر الهمزة
لانها يشار بها الى التوسيد عند التشهد ويقال لها
السبابة لانهم كانوا يستديرون بها الى السبب في الخصال
وهو مسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره اي المسح
الكيفية في المصحف وغيره وليست هذه الكيفية امر الارباب

نحو مسحها الجاني الى السرة

والله اعلم

والمقصود الاستيعاب باي وجه كان وقد استوفينا الكلام
عليه في الشرح وما ذكر من مسح الاذنين مع الرأس بمائة
اذ لم يحسن العامة بان كانت موضوعة واما ان يستعابها
فلا بد ان يأخذ لهما ما أجديدا ومسح الرقبة بظهور
الاصابع الثلاث المقدمة ذكرها وقوله بما أجديدا للاحتاجة
اليه لان البدة التي على ظهور الاصابع باقية فلا حاجة
الى التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس
بسنة وقال في فتاوى قاضيان ليس بادب ولا سنة
وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال بل يكون فعلا
اول من تركه واقصر في الكافي على انه مستحب وهو الاصح لانه
روي فعلة عنه عم في بعض الاحاديث وكون غالبها و
تحليل الاصابع سنة ايضا في الريدن والرجلين لقوله عم
للقبط بن صبرة اذ توضأت فمسح الوضوء وخلل
بين الاصابع وانما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء و
كيفية في الرجلين ان يخلل بخنصر يده اليسرى مبدأ من
خنصر رجله اليمنى من اسفل ويختم بخنصر رجله اليسرى
ويكرر الغسل الى الثلث سنة ايضا لما روي انه عم توضأ
مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانه توضأ
مرتين وقال هذا وضوء من يضأه الله له الاجر مرتين

والله اعلم

وانه لقضاء ثلثا في غالب احواله فكان سنة لا فرض ويكره
 لزيادته على الثلثة الا نضروا طمأنينة القلب عند حصول
 الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها
 في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال السنة كذا
 ذكره في الاحتيا والاولى ان يكون الثانية والثالثة كلتاها
 سنة لان التثنية الذي هو سنة انما يحصل بها
 البنية سنة ايضا هو الصحيح وقيل مستحبة ومحلها
 القلب ^{يقول} **ويستحب** ان يضيف التلطف ^{باللسان البية}
 نويت رفع الحدث او نويت الوضوء وقتها عند غسل
 الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس
 بفرض لان العطف فيها بالواو وهي لطلق الجمع من غير فرض
 للترتيب **والذلك** ايضا سنة لانه اما الفرض في محله
 الموالاة وهي ان يفصل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل
 بينهما بحيث يحق التسابق عند اعتدال الهواء سنة ايضا
 لمواظبة عم عليها **واما اذلية** اي اداب الوضوء فهو ان
 يتأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن حجاب
 العذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان
 من تشييطه ^{الكلية} **فمنها** وان يجلس للاستنجاء وهو إزالة
 النجس وهو يخرج من البطن من النجاسة متوجها

الى عين القبلة او الى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا
 يسد ربهها فاستقبلها واستدبارها حالة الاستنجاء
 ترك ادب ومكره وكراهة تنزيه كافي هذا الرجل اليهو
 اما حالة البول او التفوط فمكره وكراهة تحريم ثم اذا جلس
 للاستنجاء قال ادب ان يجلس متفرجا او متواسفا بين
 جلبيه وترخي مقعده ما امكنه مبالغة في التنظيف الا ان
 يكون صائما فلا يتفرج ولا يرخي مقعده كيلا تنفذ البيلة الى
 الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة
 الاستنجاء اذ لك وفيه نظر فانه لا يصل بالتنفس شي الى
 الداخل مع ما فيه من الشرح على انه قالوا انما يفسد الصوم اذا
 وصل الماء موضع الحقنة وقد يكون ذكره في الخلاصة وان
 يفصل مخرج النجاسة بعد الاجار او دونها مبالغة في
 التنظيف والغسل بالماء وان كان اذ بالكن قد اوتيت
 به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم يجاوز مخرجها
 اما ان يجاوزت مخرجها ولم يكن المجاوز قد ادرهم ففصله
 سنة وان كان قد ادرهم ففصله واجب والدليل قوله
 في وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر الدرهم ففصله
 اي الخمس والمخرج فرض اجماعا والادب في الغسل المذكور
 ان يفصله اي يخرج النجاسة حتى ينقى اي ينظف لان

النجاسة

للقصود هو الانتقاء وليس فيها في الغنسل عدد ومسور
 من ثلث الى سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث
 ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر
 ومنهم من عتبر في الاحليل الثلث وفي المقود الخمس
 والصحيح انه مفوض الى الراي فيفسله حتى يقع في قلبه
 انه قد طهر الا ان يكون موبوسا فيقدرة في حقه بالثلث
 ككل في كل نجاسة غير مرئية وقيل بسبع وفي النوازل حتى
 يعود من النجاسة الى الخيشونة ويفسلي بطن اصبع او
 اصبعين او ثلاث لابر فيسهل الحزن عن الاستمتاع
 والماء كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار ليشق
 عدد مسنون عندنا بل عسى حتى ينفية وعند
 الشافعي لا يد من اقامة التسعة من ثلاث مسحوت
 وفي فتاوى قاضخان في كيفية الاستنجاء بالاحجار يدبر
 بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف
 وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصيف خصيته متدلية تان قلوا قبل بالاول
 يتلطخ ان ولا كذلك في الشتاء والماء تفعل ما يفعل الرجل
 في الشتاء في الارمان كلها قال في الخلاصة وهذا ليس
 بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الانتقاء

في الاستنجاء بالاحجار
 في الاستنجاء بالاحجار
 في الاستنجاء بالاحجار
 في الاستنجاء بالاحجار
 في الاستنجاء بالاحجار

وينبغي

وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى
 استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في
 الصيف كذا في فتاوى قاضخان وفيها ان يستنجي في الشتاء
 بماء سخين كان بمنزلة من يستنجي في الصيف اي بالماء البارد ومن الاداب
 الا ان توابم لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الاداب
 ان يمسح موضع الاستنجاء بالحقنة بعد الغسل قبل ان يقوم
 لينزل اثر الماء المحتمل بالكلية وان لم يكن مع خرقة يخفف
 اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى لتقليل الماء المحتمل
 بحسب الامكان ومن الاداب ان يستعورته حين فرغ اي
 من الاستنجاء والتحقيق لان الكشف كان لضرورة وقد زالت
 وكشف العورة في الخلق لغير ضرورة خلافا لادب لقوله
 الله الحق ان يستنجي منه ومن الاداب ان يتولى اي يباشر
 امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بالتمتع له وضوءه ويصحب
 عليه لما روي انه عم قال انا الاستغين في وضوءي باحد وعن
 الويرى لا بأس بصحب الخادم وهو الانسان في ترك الادب اذا
 كان يعطيه نفس ومحبته يقول امره وتكليف لما روي انه
 عليه السلام كان يصحب عليه الوضوء ويهيم له ومن الادب
 ان يجلس للقوض في مستقبل القبلة عند غسل سائر
 الاعضاء اي باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه

خلق ختامه كرمه ويحرم من الاستنجاء
 جافه كوزاد

نقل عليه السلام ان الاستغين على طالت فله ثواب

نقل عليه السلام ان الاستغين على طالت فله ثواب

عبادة او مقدمة لها فيختار له خيرا الجالس وهو استقبال به
القبلة ومن الاداب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان
يغسل عروته الا يريق ثلثا وان يضع يده على بيساره وان كان يثوبا
يغسل يمينه ^{او طرد الماء} فعمل عينه وان يضع يده حالة الغسل على عروته
لا على راسه ومن الاداب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا
بل بالدعوات المأثورة ولا يشهد عند غسل كل عضو قال في
فتاوى قاض خان يسمي عند غسل كل عضو ويقول اشهد ان
لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله واليدع عند
غسل كل عضو حاجا في الاثار عن الشافعي الصالحين فيقول
بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند المضمضة
اللهم اسبقني من حوض نيتك كما سكا لاضنها بعده ابدا
او اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند
الاستنشاق اللهم لا تخمني راحة فمك ووجع انك او اللهم
ارحني راحة لحنه وارزقني من نعمها ولا ترحمني راحة النار
وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه
اولياك ولا تسود وجهي يوم تسود وجوه اعدائك وعند
غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وخاسبي
حسابي يسيرا وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطني
كتابي يثمالا ولا من وراء ظهري ولا خاسبي حسابا كثيرا

وعند

وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار
واظمني تحت ظل عرشك بولا ظل الاظلك او اللهم
غشني برحمتك وانزل علي من بر كانتك وعند مسح الاذان
اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه وعند مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتى من النار
والرقبة هنا عبارة عن اليد كما قال الله تعالى فخر برقية
اي مذك ولحفظني من السلاسل والاغلال وعند غسل
الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل في الاقدام
وقبل هذا عند غسل الرجل اليمنى والى اليسرى فيقول
اللهم اجعل لي سعيام شكريا وذنبام مقفورا وعمل
وتجارة لن تبورا ومن الاداب ان يغمض يديه
المضمضة لتحريك الماء في الفم والمراد هنا ان يدخل الماء
في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في انفه بيده
اليمنى لانها من جملة الطهور ويخط ويستنشر بيده
اليسرى لانه من ازالة الذي قاله عائشة رضي الله عنها
كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهور وطعامه و
كانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى ومن الاداب
ان يستاك اي يدلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو
العود الذي يستاك به المسواك وقد عده القدوري

الأكثر من السنن وهو الأصح لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب
 ان يكون من شجرة مرة لزيادة انزال التقير الفم قالوا ويستاك
 بكل عود الا الرمان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون
 وان يكون يكون طوله بشبر في غلظ الخنصر ومن فوائده
 انه مطهرة للفم مرسنة للرب مطردة للشيطان مفرجة
 الملازمة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب
 البلغم والحفر ويشدد الاسنان ويقوى المعدة ويطيب
 نكهة الفم ويجلو البصر ويؤكد الحجاب في خمسة مواضع
 اصفرار الاسنان وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام
 الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقت يفتى في
 الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان
 السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء
 انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وفي مبسوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك التيمم
 وهذا ان كان له مسواك والاى وان لم يكن له مسواك
 فبلاصابع اى يستاك بالاصابع قال في المحيط قال على
 رضى الله عنه يصح بالمسح والابهام مسواك ولا يقوم
 الاصبع مقام المسواك عند وجوده ويستاك عرضا
 لا طولا ومع عرض الاسنان الذى هو طول الفم لا العكس

خشية

خشية لحاق الضرر بالثة ويبدأ بالمخارج الايمن
 من العليا ثم باليسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم
 باليسر منها ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها و
 اطرافها وبيل المسواك ان كان يابس او يفسده عند
 الاستيائك وعند الفراغ منه ومن الاداب ان يبالغ
 في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة
 فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة وللص قد
 اطلق الادب على كثير من المستحبات الا ان يكون صائما
 فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم و
 للمبالغة في المضمضة قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خا
 ص زاده هي الفرعة وهي تدبر الماء في الحلق وقال صدر
 الشهيد هي تكثير الماء حقولا الفم وقال في الخلاصة
 حد المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان
 يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة في الاستنشاق
 جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخره يفتح الميم و
 لفتاء ويكسرها ويضمها كجلس والمدايم هنا
 الخيشوم قال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل
 الماء الى المارين والمبالغة فيه ان يجاوز المارين ومن الادب
 ان يدخل اصبعين للخنصرين في صباخ اذ ثبتهما

عند المسح قال في فتاوى قاض خان لم ينقل عن اصحابنا
ادخال الاصبع في صراخ الاذن وعن ابي يوسف انه
كان يفعل ذلك انتهى كلامه وهو المأخوذ لما روي
انه عليه السلام ادخل اصبعه في حجره اذ نسيه في الوضوء
ولم يخبر ابلغ في الدخول لصغرها ومن الاداب ان
يخلل اصابعه اى اصابع رجله بخمر يده اليسرى
على ما قد صنفه ومن الاداب ان يعرك خاتمته ان كان
واسعا مبالغة في الاستباحت وان ضيقا لا يدخل
الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا
الثلاثة لا بد من تحريكه او نزعته ليحصل الاستباحت
ويبلغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا ذكره
في المحيط ولحاز بظاهر الرواية عماري الحنف
عن ابي حنيفة والوسيلمان عن ابي يوسف ومحمد
انه يجوز وان لم يحركه ومن الاداب ان لا يسرف
في الماء كان ينبغي ان يعد في المناهي لان ترك الادب
لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان
اى ولو كان المتوضئ على شط اى جانب نهر
جاء لقوله عليه السلام تعالى ولا تبذر تبذيرا
وماروي عن النبي عليه السلام انه سئل اوتي

الوضوء

الوضوء يسرف عن عبد الله بن عمر قال مر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ببسعد وهو يتوضأ فقال
ما هذا السرف يا بسعد قال اوفي الوضوء يسرف
قارنم ولو كنت على ضفة نهر جار ضفة النهر يا
لضاد العجوة مفتوحة او مكسورة وبالفأ بجانبه
ومن الاداب ان لا يقترب في الماء بان يقرب الى الحد الذي
ويكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطع
ظاهرا ليكون غسل اليدين في كل مرة من الثلث
ومن الاداب ان يملأ اناءه بعد الوضوء ثانيا ليكون
اسهل عليه اذا اراد للوضوء بعد ذلك وينقطع
طبع الشيطان عن تشييطه عنه ومن الاداب
ان يقول عند تمامه اى تمام الوضوء او في حاله
اى في اثانته اللهم اجعلني من التوابين اى
كثير التوبة واجعلني من المنظرين عن قارنم
قورات المعاصي واويساخها واجعلني من عباد
دك الصالحين الذين انعمت عليهم بكمالك
واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف
الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس و
ان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك

اللهم وحمدك اي نسحك حامدين لك على
 التوفيق لتسبيحك اشهد ان لا اله الا انت و
 حمدك لا شريك لك استغفر لك اي اطلب منك
 المغفرة واتوب اليك وارجع الى طاعتك من
 معصيتك ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ من
 الوضوء سورة انا اتزلناه مرة او مرتين او ثلثا
 لما روى ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له
 ذنوب خمسين سنة ومن الاداب ان يشرب
 فضل وضوءه بفتح الواو ما يتوضأ به اي يشرب
 كله او بعضه قائما او قاعدا مستقبلا القبلة كذا
 في الخلاصة لما روى عن علي رضي الله عنه عليه السلام
 كان يفعل ويقول عقيب شربه اللهم اشقي
بشفائك وداو بدوائك واعصمني اي
 لحفظي من الوهل بفتح الواو والهام صدر وهل
 بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطف خاص
 على عام والامجاع كذلك لان كل مرض ضعف
 وكل وجع مرض ولا عكس فيهما
 ويكره شراب الماء قائما الا هذا يشرب فضل
 الوضوء ويشرب ما زمزم لان النبي لم يشرب ماء

من شرب ماء زمزم
 لم يشرب ماء
 الا هذا يشرب فضل
 الوضوء ويشرب ما

زمزم

زمزم قائما كراهية قائما فيما عدا هذين
 فلقوله عليه السلام لا يشرب احدكم قائما
 فمن نسي فليستقي واجمع العلماء على ان
 هذه الكراهية كراهية تنزيه لا تحريم لانها طرية
 لا امرية وفي الفتاوى العتبية ولا بأس
 بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا ورخص
 للمريض ان يشرب وقد صح عنه عليه السلام
 الشرب قائما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام
 ثابت قالت دخل على رسول الله فاشرب من
 فيه قربة معلقة قائما فقلت اليه ففقطعت
 رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وقائما
 قطعت فم القربة ليكون عنده التبرك وعن
 علي رضي الله عنه ان باب الرحمة فاشرب قائما
 وقال سليت رسول الله صلعم ففعل كما رايتهم
 فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال كنا نأكل كل على عهد رسول
 الله صلعم ونحن نمشي ونشرب ونحن
 قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن
 صحيح ومن الاداب ان يسهل اي الوضوء

يستحب في كل صلاة أن يقرأ في كل ركعة
 ولو ركعتين لقوله عليه السلام ما من مسلم
 يتوضأ فحسب وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين
 مقبلا أي مجذبا عليهما بقلبه ووجهه الأوجبت
 له الجنة الآن يكون أي الوضوء في وقت مكروه
 فإنه لا يصلي لأن تركه المكروه أولى من فعل المندوب
 ومن الآداب أن يتوضأ على الوضوء لمواظبته عليه
 السلام على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله
 أنه لم يكن يحدث في كل وقت ومن الآداب أيضا
 استحباب النية إلى آخر الوضوء وقفا ههنا ^{المقارن} العاين
 وفي الخلاصة يجب إيصال الماء إليه وتجاوز حدود
 الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها و
 يطيل القرعة ^{بما قل} وحفظ ثيابه من التقاطر وأما بيان
 المناهي مما حرم أو يكره وقوله فهو راجع إلى بيان أن
 لا بد من تقديره ليصح قوله أن لا يستقبل القبلة وما
 عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهواً أو
 الصواب أن تقول وقت قضاء الحاجة لأنه قد
 تقدم أن ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء
 أدب وأما المنهي استقبالها وقت البول أو

في كل صلاة أن يقرأ في كل ركعة
 ولو ركعتين لقوله عليه السلام ما من مسلم
 يتوضأ فحسب وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين
 مقبلا أي مجذبا عليهما بقلبه ووجهه
 الأوجبت له الجنة الآن يكون أي الوضوء في وقت مكروه
 فإنه لا يصلي لأن تركه المكروه أولى من فعل المندوب
 ومن الآداب أن يتوضأ على الوضوء لمواظبته عليه
 السلام على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله
 أنه لم يكن يحدث في كل وقت ومن الآداب أيضا
 استحباب النية إلى آخر الوضوء وقفا ههنا العاين
 وفي الخلاصة يجب إيصال الماء إليه وتجاوز حدود
 الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها و
 يطيل القرعة وحفظ ثيابه من التقاطر وأما بيان
 المناهي مما حرم أو يكره وقوله فهو راجع إلى بيان أن
 لا بد من تقديره ليصح قوله أن لا يستقبل القبلة وما
 عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهواً أو
 الصواب أن تقول وقت قضاء الحاجة لأنه قد
 تقدم أن ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء
 أدب وأما المنهي استقبالها وقت البول أو

التخلي فإنه مكروه كراهة تحريم سواء كان في الصحراء أو
 في البناء لا طلاق النهي في قوله عليه السلام إذا أتيت
 الغائط فلا تستقبل القبلة وتستدير بها ويكون أيضا
 أن تمسك الصغير لقضاء الحاجة نحوها وقالوا يكره
 أن يمد رجله في النوم وغيره إلى القبلة أو المصحف أو كتب
 الفقه الآن يكون على مكان مرتفع عن الجارات و
 كذا يكره أن يستقبل بالبول أو الغائط عين الشمس
 أو القمر لكونها آيتين عظيمتين من آيات الله وأن
 يستقبل الترخ بالبول لئلا يرجع عليه الرشاس و
 لا يكشف عورته عند أحد فإن كشفها حرام والاستنجاء
 بالماء أفضل إن أمكنه الاستنجاء به من غير كشف عند
 أحد فإن لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالاجترار
 يجب عليه أن يكتفي بالاجترار ولا يرتكب المحرم والتقييد
 بقوله أنه لم يكن الجانسة أكثر من قدر الدرهم لا ينبغي
 الدعمل عقوبة وهو أنها كانت أكثر من قدر
 الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد أصلا
 لأنه حرام يعذر به في تركه طهارة الجانسة إذا لم يمكنه
 ارتها من غير كشف قال ابن تيمية ومن لم يجد ستره
 تركه يعني الاستنجاء ولو على شطآنهم لأن النهي

سراج على الامر حتى استوعب النهى الا زمان و
 لم يقتض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا
 من كشف العورة للاستنجاء يصير قاسقا
 ان لا يستنجى بيده اليمنى لقوله عليه السلام اذا شرب
 احدكم فلا يمتسك في الاثنا، واذا اتى الخلاء فلا يغسل
 ذكره يمينه ولا يمسح بيمينه ولا يستنجى بطعام ولا يرو
 ولا يعظم لقوله عليه السلام لا تستنجى بالروث ولا
 بالفضا فانها زالتواكم من الجن واذا نهى عن
 الاستنجاء بزيادة الجن فزاد الانس اولى بالنهى ولا يعلق
 الدواب قياسا على زاد الجن ولا بحق الغير كتوبه
 ومائه وحججه لان التعرض لم يغير رضائه حرام
 ولا يفسد لانه متوث وزاد في خزانة الفقه
 الخذف والاجر لانه ^{مستحب} رباح كالتزجاج فانه
 يكره الاستنجاء به وفي جامع الجوامع لا يستنجى
 بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية
 ولا باوراق الاشجار ثم لو استنجى بهذه الاشياء
 يكره ولكن يجزى لان الاعتبار الانقاء وقد حصل
 ويستنجى بالحجر والمدر والتراب والرمل والرماد
 والخشب والخزقة والقطن واللبد وفي الصيرقية

في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

يكره بالخشب وفي نظم الزندوسى لا يستنجى بالخزقة
 والقطن وخزقها لانه روى انه يورث الفقر
 ان لا يستنجى اى لا يلقى الخامة وهي ما يدفعه من انفه
 او صدره الى حلقه وكذا البراق ولا يحط اى ولا يلقى
 المخاط في الماء لان الخامة والمخاط يستقر فيهما
 الى منع الانقاع بالماء الذي القى فيه ولا يستنجى اى لا
 يتجاوز الحد المسنون في الزيادة عليه والنقصان
 منه في المرات الثلاث بان يجعلها ارضا او شتين
 لغیر ضرورة وفي المواضع بان يغسل اليد الى الابط
 او الرجل الى الركبة او يقصر من المرقق والكعب فالاول
 مكره اذا لم يكن مقدار حصول الطائفة او ثنية
 طالة القرية والثاني غير جائز ^{او النقصان عند حد الشستن} والثالث لا يمسح اعضاءه
 اى اعضاءه وضوئه بالخزقة التي مسح بها موضع
 الاستنجاء تشد في المواضع الوضوء وان لا يضرب
 وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى
 جبهته ارسالا وان لا يتفح في الماء عند غسل
 وجهه ولا يفيض فاه ولا عينيه ^{يفتح انهم وسد الجيم} تقصيرا شديدا
 بان تنكس حمة الشفتين ومحلج العيين اى
 اطراف الاجفان ومنايت الهذب حتى لو بقيت

في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

على سفتية او على جفينة لمعة اى بقعة ولو
 قلت لا يجوز وضوئه لوجوب استيعاب
 الوجه ^{او اليد} وفي سنة ويكره ايضا الاستحاط باليمنى
 وثليت المسيح بماء جديد **فروع** وفي فوائداى
 حفظ الكبر لو شئت يده اليسرى فلا يقدر
 ان يستنى بها ان لم يجد من يصب عليه
 الماء لا يستنى بالماء الا ان يقدر على الماء الجارى
 وان شئت كلتا اليدين بمسح ذراعية على
 الارض ووجهه على الحائط ولا يدعو الصلوة
 وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة
 او جارية ويجز عن الوضوء يوضيه الابن او الاخ
 الا انه لا يمسح فرجة الا من يحل له وطئها
 ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم
 يكن لها زوج لها ابنة او اخت توضحها
 يسقط عنها الاستنجاء ^{او اليد} مقطوع الرجل ان
 منها شئ وان اقل من ثلث اصابع غسله
 وان قطعت الرجلان واليدان لختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع النوازل
 ان امرئ يمكنه الوضوء والتميم لا يصلى عندهما

وعندى



وعند ابى يوسف يصلى بالايما ^{او اليد} كافى المحبوس والمتوضى
 اذا استنى ان كان على وجه السنة بان اخرج انتفض وضوءه
 والاستنجاء بالحجار ونحوها انما ينوب عن الماء اذا كان الخارج
 معتاد ^{منه} انما اذا خرج دم او قيح فلا واذا اراد دخول الخلا
 يستحب ان يدخل بشوب غير ثوبه الذى يصلى فيه ان يتستر
 ولا فيجهد في حفظه من النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا
 لرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم انى اعوذ بك
 من الخبث ولا يصحب معه ما فيه اسم الله او شئ من القرآن
 الا ان يكون مستورا ويبتدىء في الدخول برجله اليسرى وفي
 الخروج باليمنى ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين
 جلبيه ويميل على اليسرى ولا يمسك ولا يذكر اسم الله ولا
 يرد السلام ولا يثمت العاطس فان عطس هو حمد الله
 بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته ^{مسند} الحاجة ولا الى
 ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يذرق ولا يخط ولا يتخفق
 الحاجة ولا يعيث ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل
 القعود ^{او اليد} ضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلا يقول غفرانك
 الحمد لله الذى اذهب عني ما يؤذيني وامسك عني ما ينفعني
 ويكره البول والتغوط في الماء سواء كان ركدا او جارية او
 على شط نهر او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في

نزع او ظل او جنب مسجد او مصلى عيد او بين للقاير
 او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادى وكل ذلك عند
 عدم الضرورة فان الضرورات تبين المحظورات والمأثرت
 في الاستنجاء كما ترجل وقد تقدم ذلك هذه الطهارة
 التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المختصة ببعض
 الاعضاء **واما الطهارة الكبرى** الشاملة لجميع الاعضاء
 فهي الاغتسال وسببه اى سبب وجوبه عند ارادة ما
 لا يحل فعله الا به عدة اشياء منها خروج المني من الذكر
 او الفرج الدخول حال كون المني حاصلًا بشهوة فانه
 يجب الفسل حينئذ بالاجماع اما انفصاله عن موضعه
 من الذكر او الفرج بشهوة فمختلف فيه اعلم ان الفسل
 انما يجب بالتي لجا عامن امتنا بقيد من احدهما ان يكون
 قد انبعث عن شهوة فلو سبى من ~~مضرب~~ او حمل
 شئ ثقيل او سقط من عتو لا يجب الفسل عند دخلا
 للشافعي التاني ان يخرج عن الفسل الخارج البدن او ماله
 حكيم كالفرج الخارج والقلقة على قول فادام في الفرج الدخول
 او في قضية الذكر لا يجب الفسل عند دخلا فاما مالك
 واما الشراطين وجوب الشهوة عند الانفصال من الذكر ^{القضا}
 فمختلف فيه قال ابو يوسف وجوبها عند شرط وقال

وقال ليس بشرط حتى ان المحتمل اذا ذكرى لسك
 حتى سكنت شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة
 يجب عليه الفسل عند بها خلافا لابي يوسف وكذا
 او استمنى بالكف او سترس او نظر فانزل فلما انفصل عن
 مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا اغتسل
 قيل ان يقول او ينام ثم نسا من بقية المني يجب اعادة
 الفسل عند ما خلا فانه والفتوى على قوله في حق الضيف
 وعلى قوله ما في غيره كذا في الحدادى ولو خرج مني بعد ما بال
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا وكذا يوجب الاغتسال الا بلباس
 اى ادخال ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين القبل
 والذبر من الرجل اى الذكر المشتمس والمراة المشتملة اذا
 توارثا اى غابت الخشفت اى الكثرة او مقدارهما ان كانت
 مقطوعة في احد هما سواء انزل المني او المني فيه او
 لم ينزل واحد منهما وجب الفسل على الفاعل والمفعول به
 المكلفين لقوله عليه السلام اذا جاوز الختان الختان
 وجب الفسل واما وجوبه على المفعول به في الذبر فبالقيا
 س على المفعول به في القبل احتياطا اما لو اوج في البرميمة
 والميعة والصغيرة التي لا تجامع مثله او هي بنت ست
 مطلقا وبنت سبع او ثمان اذا لم تكن عجلة فلا يجب عليه

الفصل ما لم ينزل لقصور المشروعة وعند مالك والشافعي
ولم يوجب الفسل وذكر الاستحباب أن بالإبلاغ في الغيرة
التي لا تجتمع مثله بالجب الفسل والصحيح عدم الوجوب
وكذا يوجب الاغتسال للحيض والنفاس بالاجماع
ومن استيقض من منامه فوجد على فراشه أو ثوبه
أو خذذه بللا وهو يتذكر الاحتلام فإن المسئلة على
سنة أو جملة لأنه إما أن يتذكر الاحتلام أو لا وعلى كل
من التقديرين إما أن يتيقن كونه منبأ أو كونه مزيا
أو يشك فإن تذكر الاحتلام أن يتيقن أنه مني أو أنه مني
ويشك في كونه منبأ أو مذي ففعله الفسل في الحالات
الثلاث إجماعا لأن الاحتلام سبب خروج المنى ففعل
عليه والمبني قد يرق بالمرء أو بجرارة البدن فيصير
كالذي أما إذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن أنه مني أو يشك
فكذلك يجب الفسل إجماعا أيضا يتيقن أنه مذي فلا
غسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف إذا لم يتذكر
أو الاحتلام وبه أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث
وهو أقبح وعندهما يجب وهو لحوط لما تقدم
من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكلم من رؤيا
لا يتذكر الرئي فلا يبعد أنه احتلم ونسبه وانفق

لم يذكر

لم يذكر قولهما مع أنه عليه الفتوى وأن المستيقظ فوجد
فاحمله بللا ولم يتذكر احتلاما بنظره أن كان ذكره منتشرا
قبل النوم فلا يغسل عليه لأن الانتشار سبب
للخروج المذي فيحمل على أنه مذي وإن كان ذكره قبل النقي
سأكتنا فعليه الفسل للاحتياط هذه التي ذكر من عدم
وجوب الفسل إذا كان الذكر منتشرا إنما هو إذا قام
قائما وقاعد العدم الاستغراق في النوم عادة أما إذا
نم مضطجعا أو تيقن أنه أي الليل مني فعليه الفسل
لأن الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم الذي هو
سبب الاحتلام فيحمل عليه وهذا التفصيل مذكور
في المحيط والخيرة قال شمس الأئمة الحلواني هذه
المسئلة بكثرة وقوعها والناس عنها غافلون ولنا فيه
اشكال ذكرناه في الشرح حاصله أن الفلاس عدم وجوب
الفسل وإن احتلم ولم يخرج منه شيء أي يتذكر الاحتلام
ولم يجرد بللا لا يغسل عليه لجماعا وكذا المرأة أي إن احتلمت
ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها بالحديث الصحيحين
أن أم سلمة قالت يا رسول الله إن الله لا يستحيي
من الحق فمر على المرأة من غسل إذا احتلمت قال نعم
إذا رأت الماء وقال محمد رحمه الله عليها الفسل لاحتياطها

لاحتمال انه خرج ثم عاد وبقي بعض المشايخ وقيل ان كانت
 مستلقية يجب والا فلا فالاول اصح للحديث المذكور وبه
 افتى الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج من ثوبها من الفرج الدخول
 لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ الشمس لائمة
 الخوافي والحاكم الشيرازي ولو جامع او احتلم واغتسل قبل
 ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المتى وجب عليه الغسل
 ثانيا عند ابن حنيفة ومحمد بن حنبل قال ابن يوسف رحمه
 وقد قد مناه ولو افاق السكران فوجد منيا فغسله الغسل
 كما في النائم وان وجد مذنيا فلا يغسل عليه بالاتفاق و
 كذا المصحح عليه لان السكر والاعماء ليسا مظنة الاحتلام
 بخلاف النوم وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على
 الفراش وكل واحد منهما يتكرر الاحتلام اي لا يتيقظ
 وجب عليها الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل
 منهما وقال بعضهم ان كان المتى طويلا فغسل الرجل لان منيته
 يدفق فيقع طويلا وان كان مدورا فغسل المرأة لان منيتها
 يسيل فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم ان كان ابيض
 غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رفيقا فمن المرأة والاحتياط
 اولى **زوج** قالت يعنى جنى ياتيني في النوم مرارا ولجد
 لذة الوقاع اتفقوا على انه لا يغسل عليها وهذا اذا لم

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

منزل

لم ينزل فانزلت وجب الغسل جو معتق فادون
 الفرج ووصل المتى الى رحمها لا يغسل عليها لا يلاجل
 والائصال فان حبست منه وجب الغسل لانه دليل الاصل
 فتعيد ما صلت بعد ذلك للرجاء قبل الغسل كذا قالوا
 وفيه نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب
 الغسل ولم يوجد احتلام او عالج كفه فلما انفصل المتى
 عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل صححت
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا صبيبي ابن
 عشر جامع امرأة الباقية وجب عليها الغسل لوجوب
 مراة الخشقة بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الفلام
 لا يقدم الخطاب الا انه يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء
 والصلوة ولو كان الزوج بالفاو الزوجة صغيرة مشبهة
 والجواب على الفكسل وذكر صبيبي لا يشترى بمنزلة الاصح
 وفي جواب الغسل با دخال الاصبع في القبل او الدبر خلاف
 وكذا ذكر غير الادمتي وذكر الميت وما يصنع من خشب
 او غيره بالخرج منه متى ان كان منتشرا فغسله الغسل
 لوجود الشهوة والا فلا لفقد رأي في نومه انه يجامع
 فالتيم ولم يربلا ثم خرج منه سدى لا يجب الغسل وان
 خرج منى وجب احتلم الصبي او الصبيته الاحتلام

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

الذي به البلوغ وانزلا على وجهه وفق والمشرقة لا يجب
 الفصل لان الخطاب انما يتوجه عقيب الاتزال فهو
 سابق على الخطاب وكذا اذا لحاضت الحيض الذي
 به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضيان و
 الحوط وجوب الفصل في الكمال والفصل في غسل
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اي
 ياقية وانما فرضت للمضمضة والاستنشاق في الفصل دون
 الوضوء لان الواجب في الفصل غسل جميع البدن ودخل
 الفم والانف وفي الوضوء غسل الوجه وليس آمنه لانه من
 المواجهة وليس فيها مواجهة وايصال الماء الى المنايات
 الشعر فرض وان كشف اي ولو كان الشعر كثيفا
 بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء اللحية واتناء
 الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا
 ولم يصل الماء الى اثنائه لا يجوز الفصل لما في قوتها وان
 كنتم جينا فالظهور وان المبالغة والمرأة في الاعتسال كما
 لرجل في وجوب تعميم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر
 المستتر يسأل اي التازل من روايته باجمع روايته وهي الخصلة
 من الشعر غسله موضع اي ساقط عنها في الفصل
 اذ بلغ الماء اصول شعره الحديث ام سلمة انما قالت

قلت يا رسول الله اني امرأة استخذضت رأسي فانقضته
 في غسل الجنابة فقال لا انما يكفك ان تحني على راسك
 تلك حثيات ثم تقضي عليك الماء فتطهرين وفي رواية
 فانقضه للمضمضة والجنابة قال لا الى اخره ولا يجب بل زوا
 يوها وفي اصول البقال الصحيح انه يجب غسل الذواب
 وان جاوزت القدمين وفي مبسوطه اي يكره في وجوب
 ايصال الماء الى شق عظامها الخلاق المشايخ وفي
 النهاية وليس عليها بل زوايتها هو الصحيح ولذا صح
 غيره وهو الوجه للحرم المذكور في الحديث والخرج وهذا
 اذا كانت مضغورة فان كانت متقوصة يفترض عليها
 ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم المخرج بخلاف الرجل فانه
 يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضغورا
 لا يلزم ضرورة في حقه لا مكان الخلق كذا ذكره الفرق بين
 الرجل والمرأة في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا
 اضفر شعره كما يفعل العلويون او المنسوب الى علي ابن
 ابي طالب رضى ويعضه يحضرهم من كان من غير فاطمة
 رضى والا تراك جمع ترك بضم التاء اسم جنس كالعرب ونا
 بل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اي خلال شعره عن
 الى حثية روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة

في غسل الجنابة
 في غسل الجنابة
 في غسل الجنابة
 في غسل الجنابة

وذكر الصدر الشريف انه اي الشئان يجب ايهال الماء الى
 انشاء الشعر في حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلا
 صة وفي شعر الرجل يجب ايهال الماء الى المسترس ولو
 لم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت هل
 تتكلف في ايهال الماء الى ثقب القرطام لا والقرط بضم
 القاف واسكان الراء ما يعلق في مشيمة الاذن قال اي
 لم يرد في الاصل وهذه عادة صاحب المحيط يذكروا قال
 ومراده ذلك تتكلف فيه اي في ايهال الماء الى ثقب القرط
 كما تتكلف في تحريك الحاتم ان كان ضيقا والمعتبر
 فيه غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنهما ان الماء
 لا يدخل الا يتكلف تتكلف وان غلب على ظنهما انه قد
 وصل فلا سوا وكان القرط فيه او لا وان انتم الثقب
 بعد نزع القرط وصار يحال ان امر الماء عليه يدخله و
 ان تغفل لا فلا بد من امراده ولا تتكلف بغير الامر من اد
 خال عود وخوه فان المرجح مدفوع واما وضع المسئلة في
 المرأة باعتبار الغالب والافلا غرق بينهما اي بين الرجل
 والمرأة وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان اي الشئان
 بقي في اظفارها عجيب قد جفت لم يكن غسلها وكذا الوضوء
 لا فرقة بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة تمنع نفوذ الماء

في ثقب القرط
 في ثقب القرط
 في ثقب القرط
 في ثقب القرط

اي في ثقب القرط
 اي في ثقب القرط
 اي في ثقب القرط
 اي في ثقب القرط

وقال

وقال بعضهم يجوز والا قول اظهر ولو بقي الدن بالتحريك
 اي الوسخ في الاظفار جاز الغسل والوضوء ليتولاه
 من البدن يستوى فيه اي في حكم المذكور المدين اي
 ساكن المدينة والقروي اي ساكن القرية لما قلنا و
 قال بعضهم يجوز الغسل المبرور لان دره من التراب
 والطين فينفذ الماء ويجوز للمدين لانه من الودك فلا
 ينفعه الماء والا قول هو الصحيح قال ابو سبي وقال الصغار
 يجب الا يصال الى ما تحت ان طال الفم وهو الحسن لا قلط
 الذي لم يحنثن اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد
 قال بعضهم يجوز غسله لانه خلقي وقال بعضهم لا يجوز
 وهو الصحيح لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه
 انتقض الوضوء والملي يخرج اليه وجب الغسل بالاجماع
 وكذا صحيح الزيلعي في شرح الكفر والخياره في السوازل و
 ان خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه الوضوء بالاجماع
 وان لم يظهر اي ولو لم يظهر الى خارج القلفة رجل اغتسل
 وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهم
 ان كان زائدا على قدر حصة لا يجوز غسله وان كان
 قدر الحصة او اقل يجوز اعتبارا بفاد الصوم والصلوة
 بايتلاع ما فوق الحصة لا بايتلاع مقدار ما على قول والصحيح

وسنة الفسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من
غير استسقاء مسح الرأس هو الصحيح ظاهر الرواية
وروي الحسن انه لا يمسح برأسه الا غسل الرجلين فانه
بوتره اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث
يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما لو قام على حجر او وج
بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يوتر غسلا
وان يزيل الخباسة الحقيقية كالمشي وخو عن بدنه
ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب
الماء على رأسه ويساير بدنه ثلاثا ويكفي ان يصب
الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه
ويساير جسده وقيل يبدأ بالايمن ثم باليسر وهو
هو الأصح ولو انفس في ماء جار ان مكث قدر الوضوء
والفسل فقد اكمل السنة والاقل ثم يتنحى عن ذلك
المكان الذي اغتسل فيه فيفسل رجله ان كان قيامه
في مستنقع الماء وان لا يسرف في الماء وان لا يفتقر كما تقدم
في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت الفسل ان كا
نت عورته مكشوفة وان كان مترافلا باليسر به
وان يدلك كل اعضائه مبالغة في المرة الاولى ليعلم الماء
البيد في المرتين الاخرين فالدلك في الفسل سنة

بداية الفسل من الرأس الى اليدين ثم الى الرجلين ثم الى الجسد

وليس يوتر

وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف وان يغتسل في وضوء
ضع لا يراه احد لاحتمال انكشف العورة في حال الاغتسل
او اليس وذكر في القنية من عليه الفسل وهناك رجال
لا بدعوا وان رواه ويختار ما هو أسنى والمرأة بين الرجال يوتر
وبين النساء لا والمراد بقوله وان رواه رؤية ماسوى العورة
فان كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الخلوة قيل
بأنه وقيل يعني الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل
يجوز ان يتجرد زوجة للجماع اذا كانت البيت صغيرا
مقدار خمسة اذرع او عشرة وان لا يتكلم بكلام قط من
كلام الناس او غيره لانه في مقبب الماء المستعمل ويستحب
ان يمسح بدنه بمندول بعد الفسل وان يغسل رجله بعد
البس لا قبله مسارعة الى الستر وان يغسله بمسحة لما
تقدم في الوضوء واما النيت فليست بشروط في الوضوء والا
غسل سال بل سنة فيه ما حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء
الجاري او في الخوض الكبير للتبرد قيد بالكبير لان الصغير
تيا في فيه الخلاف الذي في البر وسبب ما في ان يشا الله تعالى
او قام في المطر شديد وتمضمض واستنشق في جميع
ذلك يخرج من الجنابة عندنا خلافا للامة الشافعية
لان المقصود حصول الفعل المأمور به وقد حصل فلا

ويجوز

صد

فرق بين كونه عن قصد او لا عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل
 له ثواب وقد حققنا الكلام فيه في الشرح **والاعتسالم على**
احد عشر وجها خمسة منها فريضة لشبوتها بالكتاب
 او الاجتماع القطعيين الاعتسالم من الحيض والاعتسالم
 من النفاس والاعتسالم من التقاء المختارين اذا كان مع
 غيبوبة المختصة والاعتسالم من خروج المني على وجه
 الدفق والشهوة والاعتسالم من الاحتلام اذا خرج
 منه اي من الاحتلام او من المحتلم المني او المذني وقد تقدم
 الكلام على ذلك كله واربعة منها سنة غسيل يوم الجمعة
 والاصح انه مندوب عندنا وعند مالك وهو واجب
 وهو الصلوة عند ابي يوسف ^{في الجمعة} واليوم عند الحسن
 حتى لو لم يصل به ينال ثواب الفل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لاجعة عليه ينال
 له الغسل عند الحسن لا عند ابي يوسف وغسل بعد
 العيد والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم جمع
 كل جمعة وغسل عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا
 الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاعتسالم المندوب
 الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول المدينة
 ومن غسل الميت والحجامة والابنة القدر اذا ارادوا والمجنون

لليلة

والمجنون

والمجنون اذا افاقو الصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا
 اسلم ولم يكن جنباً ويكفي غسل واحد للجمعة والعيد
 اذا اجتمع كما يكفي لغرض جماع وحيض واحد منها
 اي من الاحد عشر واجب على الكفالية وهو غسل
 الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل او قبل
 التيمم عند عدم الماء هكذا ذكره والفائز من الأدلة
 انه فرض كفاية ذكره ابن الرهام والسروجي في شرح
 الرهداية وغيرهما واحده مستحب وهو غسل
 الكافر اذا اسلم وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا شمس
 الائمة السرخسي في شرحه للمبسوط وذكر في المحيط
 ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه
 الغسل لان الجناية باقية بعد اسلامه بخلاف
 ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب
 عليها الغسل لان الانتصاف بالحيض ليس باقيا
 وقال قد اضمحان الاحوط وجوب الغسل في الفصول
 كلها **فروع** ان اجنبت المرأة ثم ادركها الحيض فان
 شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت حتى تطهر
 وكذا الحائض اذا احتلمت او جومعت فري بالخيار
 والجنب اذا اخرج الاغتسال الى وقت الصلوة لا يات

ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود اصله قبل ان يغتسل
او يوضأ ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاودة والبا
بان يغتسل الرجل والمرأة من انايم واحد ويكره للجنب
لاكل والشرب ما لم يغتسل يديه وفاه ^{قل} وضيقان
يستحب ان يغتسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل او
يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب
على وجه السنة لا يكره والاكره ولا يجوز للجنب و
الحائض والغفساء قرأت القرآن لقوله عليه السلام
لا تقرأ الحائض ولا للجنب شيئا من القرآن يعني
لا يجوز ان يقرأ اية تامة وان قرأ مادون الآية بقصد
القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد القرآن بل على وجه
قصد الدعاء او قرأ الآية التي تشبه الدعاء مثل
ربنا اتقنا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا
عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع
خبراً ساراً فقال الحمد لله او خير يسوء فقال ان الله و
انا اليه راجعون او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه
السنة لا على قصد القرآن يجوز اما مادون الآية
فلانه لا يعد للقرآن فاذا وهذا اختيار الطحاوي و
ذكر الزاهد ان عليه الاكثر واما على قول الكرخي فلا

يجوز

يجوز قراءة مادون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب
الهداية وجماعة وقيل يكره قراءة مادون الآية على وجه
الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قال في الخلاصة
واما قراءة دعاء قنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا
لانه ليس بقرآن وعن محمد بن ربيعة رواية شاذة انه يكره
لما روى عن ابي بن كعب رضي الله عنه كتيبه في مصحفه والصحيح
الاول ولا يكره التلميح للجنب والحائض والنفاء بالقرآن
لانه لا يعد به قارئاً وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان و
غيرهم حرفاً الى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
وعلى قول الطحاوي اذا علم نطفة اية وقطع ثم نطفها
نصفها كذا يجوز وللصنف اختيار قوله في الاول و
هنا مشي على قول الكرخي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن
لان فيه مساس للقرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب
الى قاضخان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن والصحيحة
او التوقيع على الارض او الوسادة ونحوها عند ابي يوسف
خلاف الحمد لانه ليس فيه مساس للقرآن ولذا قيل
المكروه مبس للمكتوب لا مواضع البياض ذكره الامام
الترمذي وينبغي ان يفصل فان كان اليمين للصحيحة
بان وضع عليها ما يحول بين يديه ويؤخذ

والصحيح ان يكتب القرآن في كتابه
وقد اوردنا في كتابنا في بيان
الفرق بين ما هو في كتابه وبين ما
هو في غيره من الكتب والاشياء

بقول أبي يوسف لأنه لم يمسس المكتوب ولا الكتاب ولا
يقول محمد لأنه قد مسس الكتاب ولا يجوز لهم أن يجزوا
ولما نص والنفساء مسس المصحف لا يغلافه وكذا
كل ما فيه آية قائمة من لوح أو درهم وخود ذلك لقوله تعالى
لا يمسسه إلا المطهرون وقوله عليه السلام لا يمسس
القرآن إلا طاهر ولا يجوز لهم أيضا أخذه درهم فيه
سورة من القرآن هذا ابتداء على عادة من كان يكتب
على الدرهم سورة الاخلاص وليس بقديم بل لو كانت
آية واحدة فالحكم كذلك الأبصريته وكذلك لا يجوز
المسس المذكور للمحدث أيضا لأنه غير طاهر هذا يعني
جواز الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشترى أو غير
محبوك مشدود بفضة ^{عطف بيان للحبوب} إلى بعض وإن كان مشترى
لا يجوز الأخذ به ولا مسسه هو الصحيح قاله في الهداية
وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين
وتصحيح الهداية هو الاحوط والاول والخريطة أي
الكبس الحق من الغلاف في أنه لا يكره له الأخذ المصحف
بها الوجود حاذين فإن أخذ المصحف بكنهه فلا بأس
به أي بالأخذ عند محمد في رواية وهو اختيار صاحب
حب المحيط وكرهه بعض مشايخنا واختيار صاحب

لأن الثوب تبع له أي للماسس وذكر في الجامع الصغير لا بأس
بدفع المصحف والروح إلى الصبيان لأنهم لا يخاطبون بالهداية
لظهوره وإن أمر وأبها تخلفا واختيارا قال في الهداية لا
كان في المنع منهم تفصيل حفظ القرآن وفي أمرهم بالتفصيل
حرج بهم وعن بعض المشايخ أنه يكره والصحيح الأول
وقول المص والاحوط أن يأخذ بكنهه ويدفعه لا تغلق
له بما قبله لأن كلام الجامع الصغير في المدفوع إليه وهو
الصبي أنه لا يكره دفع البالغ المصحف والروح إليه لأن
مسس الدفع وعدمه فكل المسس بالكنه قد تقدم حكمه
وهو يوم جواز مسس الدفع بلا طهارة لأجل الدفع
إلى الصبي وم يقل به أحد ويكره أيضا للمحدث وخود
مسس تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن
لأنها لا تخلو عن آيات وفي الخلاصة والأصح أنه لا يكره
عند أبي حنيفة وإن أخذه أي التفسير وخود بكنهه
لأبأس به لأن فيه ضرورة لتكرار الحاجة إلى أخذه أكثر
من تكرار أخذ المصحف إذا قرأ بقرا حفظا في الغالب
ولا يكره قراءة القرآن للمحدث طاهر أي على ظهر لسانه
حفظا بالاجماع الملتزم إذا غسل يده ومعه فروي
عن أبي حنيفة رحمه الله لا بأس أن يمسس القرآن ويقرئه

والصحيح انه لا يجوز له المسس والمقراة لبقاء الجنازة لانها
لا تتجوز شيئا ولا زوالا لحدوث اجلا وتكره قراءة التو
رية والابجيل للجنب وكذا الزبور لان الكل كلام الله وما يند
منه بعض غير معين ^{وغير المبطل} غالب والاحتياط
في الحرز عن الميت ^{وإذا اراد الجنب الأكل والشرب}
ينبغي له ان يغسل يده ^{ويغسل يديه} ثم يأكل ويشرب ويكره
من غير غسل لان سورة مستعمل وكذا اما اصاب يده
ويشرب الماء المستعمل مكره لاذالة النجاسة الحكيمة
به وحمل المأكول على المشروب وقد قيل انه يورث
الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سورة لا يصير
مستعملا ^{سما} مخاطب بالاعتسال وتكره كتابة القرآن
واسماء الله تعالى على الصلوى او السجادة وكذا على المحاريب
والجدران وما يقرش الله تقريظ ^{للاعتكاف} ويكره
دخول المخرج ^{او المخرج} الى الخلا من في اصبه خاتم فيه شئ
من القرآن واسماء الله تعالى لما فيه من ترك التعظيم
وقيل لا يكره ان جعل نفسه الى باطن الكف ولو كان ما
فيه شئ من القرآن او من اسماء الله في جيبه لا بأس
به وكذا لو كان ملفوف في شئ ^{فوق يدين} والحرز اولى وكذا في
ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن

والاستسنة لا يجوز لهم دخول المسجد لمجرد ضرورة سواء
دخلوا الجالوس فيه او للعبور الى المذبح لقوله عليه السلام
ان لا يحل للمسجد الحائض ولا جنب وقال الشافعي رحمه
يجوز لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل في شرح و
اذ الحائض في المسجد يتيم للخروج اذا لم يخف من لقي او
غيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع التيمم للضرورة
ولكن لا يصلي ولا يقرأ ^{فرفع} لقدمه ^{فرفع} ذكره في المذبح والذكر والد
عازي المخرج والمغسل والحائض وعند محمد لا تكرر في الحمام لان
الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة لا يقرأ في المخرج والمغسل
والحائض الا حرفا حرفا في الحمام انما ذكره اذا قرأ جوازا فان قرأ في
نفسه لا بأس به ^{بصوت الختار} وكذا التعبد والتسبيح وكذا
لا يقرأ اذا كانت عورتها مكشوفة او امرأة هناك تغسل
او في الحمام لحد مكشوف ^{فرفع} العورة ^{فرفع} في الحمام طاهر وفي فتاوى
فانحن ان لم يكن فيه لحد مكشوف والعورة وكان للحمام طاهر
لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ
في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح
والتكبير وان رفع صوته بذلك وسيأتي تمام ذلك عند
الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى **فصل في التعيم**
وهو في اللغة القصيد وفي الشرع القصيد الى الصيد و

والظاهرة على وجه مخصوص والتيمم ركن وشرط لا بد من
معرفة التعريف تحقيقه عليها أما ركنه فضربتان ضربة للوجه
وضربة للذراعين يعني اليدين إلى المرفقين لقوله عليه السلام
التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين
وصورته أي صفة التيمم على وجه المستنون أن يضرب
يديه على الأرض أو ما هو من جنس الأرض ضربة
متفرجة أصابعه ويقبل بها ويد برثر برثرها فينفضها
مرة واحدة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه ينفضها
مرتين ولا يجب عليه أن يطلع عضو التيمم بالقرب بأن
يضرب جانب يديه مما يلي الأبهام لحددها بالآخر مرة
أو مرتين وقيل الأولى عن محمد والثاني عن أبي يوسف
ليتناثر الغراب ويسمع بها وجهه ثم يضرب ضربة أخرى على
ذلك الموضع أو على موضع آخر كما ذكرنا فينفضها ويسمع
اليمنى باليسرى واليسرى باليمن من رؤس الأصابع
إلى المرفقين بأن يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى
ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين ويسمع
بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعيه اليمنى إلى الرسغ ويكرر
باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل بيده
اليسرى كذلك هذا هو الحوط ولو مسح بكامل الكف

والأصابع جاز ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز
كما في مسح الخف والراس وأقل ما يجزئ ثلاث أصابع ثم
الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فحدث
قبل أن يمسح برثرها بعيد الضرب وقيل لا والحوط
والاستيعاب المضمون بالمسح واجب أي فرض عند
الكرخي في ظاهر الرواية أي الرواية ظاهرة عن أصحابنا
في الكتب المشهورة كالحاميين والمسيوطي حتى لو ترك
شيئا قليلا لم يمسحه يده من مواضع التيمم لا يجزئ
التيمم كما في الوضوء ورزى الحسن بن زياد عن أصحابنا
بنا المذكور في عامة الكتب أن رواية الحسن عن أبي
حنيفة فقط أن الاستيعاب ليس بواجب حتى لو
ترك أقل من الربع من الوجه أو من اليدين يجزئ التيمم
وفي نظر الزندوسى قد لا يصح وان زاده لم يجز وعلى هذا
الرواية فترجى للخاتم والسوار وتحليل الأصابع لا يجب
وعلى تلك الرواية يجب وينبغي أن يحتاط بأن
يؤخذ بالرواية الأولى ويستوعب فانها هي الصحيحة
وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على من أحكى عن
أصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم
يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز

روى عن محمد بن لو ترك فطر كفيه بلا مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم مسح مو
 ضع القطع لانه من جرد المرفق واما شرطه اي شرط
 التيمم فالنية لا يجوز زيد ونحوه عندنا خلافا لزم اعتبار
 لمعناه الضوئي وهو المقصد والقصد هو النية فهو
 اصحاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن
 متيمما ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح
 منه حالا ولا صحة لما يدعون الظهارة ولا يندثر نية
 كونه للحدث او للجنباة ونحوه في الصحيح وكذا اطلب
 الماء بشرط اذا غلب على ظنه اي ظن المحتاج الى الظهارة
 ان هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان
 لم يغلب على ظنه او لخبره اي لوجود الماء في ذلك المكان
 وجب الطلب للماء بالاجماع فيطلب بمينا وينسأ
 وتدر علوة من كل جانب وهي ثلثة امة خطوة الى اربع
 مائة وقيل رمية بسهم ويشرط في الخبر ان يكون مكلفا
 عدلا والا فلا يثبت منه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب
 لانه من الديانات والتما الخلف في وجوب الطلب
 وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يخبر به ممن خبر

من ثم او كان في الغلوات لاني العرانات هكذا وقع في النسخ
 بالواجب ان يكون بالواو وعندنا لا يجب فان الطلب
 خلافا للشافعي قلنا عنده يجب الطلب ولا يجوز التيمم
 قبله لقوله تعالى فلم نجد واما ما لا يقال باوجود الماء
 بعد ما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق
 الله تعالى سبحانه وصومته عن ان يقال في حق
 طلب ولو اخبر انسان عدل بعدم الماء عند غلب
 الظن ونحوه جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل
 حجة في الديانات وكذا من شرطه عجزه عن استعمال
 الماء فلما حصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح
 والصعيد وكونه طاهرا او العجز عن استعمال الماء
 حقيقة او حكما حتى ان المريض اذا خاف زيادة
 المرض بسبب الوضوء او التحرك او باستعمال الماء
 او خاف ابطاء البر من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم
 ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اماراة او تجرية او
 بقول طبيب حازق مسلم غير ظاهر القسوة وقيل
 عدالة شرط وذكر الاستسجالي في شرحه فقال جنب
 على جميع جسده جراحة او على اكثره اي جسده اوبه
 جذري بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال فانه يتيمم

فان يقول يجب الطلب ولا يجوز التيمم
 وان لم يحصل دليل غلبة الظن
 لقوله تعالى فلم نجد واما ما لا يقال
 ما وجد الا بعد ما طلب ونحن نقول
 لا نسلم هذه القضية الا صراحة لان
 لفظا وجد وما وجد قد يطلق على الله
 سبحانه وتعالى قال الله تعالى انا وجدناه
 صابرا وما وجدنا الا اكثرهم من عهد
 مع اتخاذه معروضا لله تعالى في يوم

ولا يجب غسل الوضوء الذي لجراحة به لانه لا يجمع بين
الفصل واليتم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء
الوضوء كلها او على اكثر بجراحة يتم واليحب غسل
الصحيح واليتم لاجل الجرح عندنا خلافا للشافعي
وان كان الجراحة على اقله اي اقل بدنه او اعضاء
وضوئه واكثره اي واكثر البدن واعضاء الوضوء
صحيح فانه بفصل الصحيح ويمسح على الجرح ان لم
يضره المسح عليه وان كان يضره المسح على الجراحة
مكشوفة يشد بابشئ ويمسح فوقه ثم الكثرة
في اعضاء الوضوء قيل يعتبر بالعدد حتى لو كانت
الجراحة في راسه ويديه ووجهه ولم تكن في رجله
يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجرحية
صحيحا او جرحا وفي عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة
في الاعضاء حتى لا يباح له التيمم ما لم يكن الاكثر من
كل عضو جرحا ولو كان الصحيح والجرح متساويا
وبين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والمسح
على الجرح والجنب الصحيح في المراءى خاف بغلبة ظنه
عن التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او
مرضه يتم عندنا في حنفية رخصا لهما والشافعي

على قول الامام اذ لم يكن له لجرحة الحرام على ما حققناه في
الشرح وان كان الجنب المذكور خارج المصيرينهم
بالاتفاق لعدم التيمم بالماء الكبار غالبا وان خرج
من المروءة مسافرا او محتطبا اي غير سريدا
للمسافر او خرج من قرية متوجها الى قرية اخرى
يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اي بقدر
تقريبه واكثر من ميل هذا هو المختار وعن الكرخي
ان كان يسمع صوت اهل الماء لا يتم وقال الحسن
ان كان الماء امامه فالمعتبر ميلان والا فميل والاع
عدم الفرق وعن ابى يوسف لو كان بحيث لو ذهب
الى الماء وتوضأ نذهب القافلة وتغيب عن بصره
فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة الاف خطوة
وفسره ابن شبيب بثلاثة الاف ذراع وخمسائة
ذراع الى اربعة آلاف والذراع اربعة وعشرون اصبع
معتدلات والاصبع ست شعيرات معتدلات
معتدلات وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الا
قوال سواء خرج من المروءة قرية جنتا او جنب
يعد الخروج لان السبب هو ارادة ما لا يحل الا
بالطهارة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره

وان كان معه اي مع المسافر ما في رجل في اثناء
 وامتعض فتنسبه وتيمم وصلى ثم ذكر ذلك الماء في الوقت
 لم يعد اي لا يترأخا اعادة تلك الصلوة عند اي حنيقة
 ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف ^ص فان عنده تلزمه
 اعادة تلكا والخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او
 وضعه غيره بامر فلو وضعه غير بغير امره وهو لا
 يعلم جاز تيمم اتفاقا وعن محمد انه على الخلاف ايضا
 ولو كان الماء في انا على ظهره او معلقا على عنقه او
 موضوعا بين يديه او مقدم اكاف ^ص مركوبة او مؤخره
 وهو سائق لم يخرج تيمم اجزاء بخلاف ما لو كان في
 مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب او في
 لحدته وهو قائم فانه على الخلاف ولو طعن ان الماء
 فني لم يخرج تيمم بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج
 الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا المخالف لما ذكر في
 الهداية وغيره ان تذكر في الوقت وبعد سواء ^ص ^ص
 اذا تيمم للمسافر وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا
 يظن ان هناك ماء لجزائه ما فعل وكذا لو كان على
 شاطئ نهر وجنب يتر ولم يعلم به وعن ابي يوسف
 في محدثين روايتان وان كان معه رفيقه ماء لا يجوز له

في دفع البيع
 في دفع البيع
 في دفع البيع

التيمم

التيمم قبل ان يسأل اي يطلب من رفيقه الماء اذا
 كان غائبا ظنه انه يعطيه اذا سأل وان تيمم
 قبل ان يسأل فصلى ثم سأل فاعطى يلزم الاعادة
 وحاصل صده انه لا تيمم من غير ان يسأل وصلى
 ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة سواء
 كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعطه فلا
 اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم
 فمنع ثم بعد الصلوة اعطى وكذلك لا اعادة وان
 تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد
 فعند ابي حنيفة ثم يجوز في الوجوه كلها لا يكره
 يلزم الطلب من مكث الغير وقال لا يجوز طلب الماء
 مبدول عادة وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يقربه
 الماء ويقول لها في غير وتمام تحقيقه في الشرح وان
 كان لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن فان لم يكن له
 ثمن تيمم بالاجماع لعدم القدرة وان كان معه
 مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه
 ومن تلزمه نفقته ويانه ولو كانا في نظر ان
 باعه الماء بمثل القيمة في ذاك الموضع وفي اقرب مو
 ضع التبة او باعه بغير يسير لا يجوز له التيمم لانه

في دفع البيع
 في دفع البيع

قادر وان باعه بعين فلعشر تيمم للمخرج لانه
تلف المال كتلف النفس والعين الفاحش ما لا
يصح تحت تقويم المقومين وقد روي في الفروع
بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء ملحق
بها وقال بعضهم وعزاه قاضخان الى حنيفة العيين
الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي
درهما بدرهمين وقيل هو ان يبيع ما يساوي
درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين
في الغسالة واللؤلؤ وفق لدفع المخرج عن ابي نصر
الصغار ان المسافر اذا كان في موضع عز الماء فيه
فالا فضل له ان يسأل من رفيقه الماء لازالة الشبهة
وان لم يسأل ويتيمم وصلى بجزاه لان الغالب المنع
وان كان في موضع لا يعز الماء فيه لا يجزيه ذلك
قليل الطلب كما في العرائن لان الماء مبدول عادة
وهذا هو المختار رجل معهما زمزم في مقعة قد
رخص رأس الاناء ويجعل العطية اي لاجل الاهل
او للاستشفاء اي لطلب الشفاء به لقوله عليه
السلام ماء زمزم شفاء لما شرب له لا يجوز له التيمم
للقدره على استعمال الماء ولو وجب الاخر وسماه الوضوء

لا يجوز له التيمم عندنا خلا والشافعي لثبوت القدرة على
استعماله بواسطة الرجوع عندنا لا عند كذا كذا في
المحيط والحيلة فيه ان يتلط به ماء وزر او نحوه حتى
يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يربه على وجه
ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو ونحوه من آلات
الاستشفاء او ريشا بكسر الراء مع اللام اي حبل همل
يجب ان يسأل عن رفيقه ذلك ام لا قالوا لا يجب
ومع هذا الوسأ فقال له انتظر حتى تستقي او خذ ذلك
فعند ابي حنيفة ينتظر الاستنجاء الى آخر الوقت فان
خاف فوت الوقت يتيمم وصلى ولو لم ينتظر صح عنه
وعند ابي يوسف ومحمد يستظر وجوبا وان خاف
افوت الوقت وكذا الخلاف في العاري اذا دنا الصلوة و
مع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي وارفعه اليك
او خذ ذلك وجمعه على اية في الماء ينتظر اي لو قال
له انتظر حتى اوضأ او نحوه ثم ارفع اليك الماء
يجب عليه ان ينتظر لجماع الثبوت القدرة بابا
حة الماء دون ابا حبة غيره وان فات اي ولو فات
الوقت ومن لم يجد ماء الا سؤر والماء البغل الذي
امه اتيان يستوصاه ويتيمم لانه مشكوك في طهره

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '10' in the bottom right corner.

دستور
قلم

23

لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تقع بدون
الطهارة تيمم المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر بالعلم
لصحة ما يدون الطهارة خلافا لابي يوسف في التيمم
للإسلام فان عند مجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة
وصلوة الجنائز وصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها فان
يصلى بذلك التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرائط
للمذكورة وكذلك لو نوى مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة
الجنائز فانه اجزء ان يصلى به المكتوبة وقد تقدم
ولو تيمم لتعلم الغير لا يجوز به الصلوة وروى عن ابي
حنيفة انه لا يجوز والصحيح الاول وفي النوادر لو مسح
وجهه وذراعيه بريد به التيمم يجوز الصلوة به لانه
بمترلة نية الطهارة رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به
فتيمم وصلّى ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه
غيره بامر ونسيه فهو على الخلاف الذي ذكرنا
وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد بالا
تفاق واما مسئلة العاري اذا نسي ثوباً في المشايخ
فمن المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور انه
تصح صلوة عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم
من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان نية

الغسل

الغريبان الثوب وعدم طلبه اياه في متلعه في غاية الندرة
بخلاف الماء وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو
على مشط نهر وهو لا يعلم فهو على الخلاف الذي
ذكرنا فعندهما يجوز وعند ابي يوسف في رواية
لليجوز وفي رواية يجوز لعدم تقدم علمه به بخلاف
الماء الذي في حله ولو كفر عن اليمين بالصوم وفي
ملكه رقبة تصلى للتكفير او ثياب لكسوة عشق
مساكين او طعام لا طعامهم فنسيه أي نسي المذكور
من الرقبة والثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز
لان الصوم انما يجزئ عند عدم كون احد هذه
الاشياء في ملكه وقد وجد ويستحب ان يؤخر الصلوة
الى اخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤدّيها
بأكمل الطهارة ولو لم يؤخر وتيمم وصلّى جاز ثم
ينبغي له ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة
في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز
عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا الفرضين
او اكر خلافا له ولو كان معه ما يكفي للغسل و
لوضوء ولكن يخاف على نفسه او دابته ولو كلبا
المطلش ان ادستهم له يجوز له التيمم لان المشغول

والله اعلم

والثلج ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض
كالذهب والفضة والحديد والرصاص والصفير
والنحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار وكلها طاهرة
وسماها الحبوب والاطعمة من الفواكه وغيرها
وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها
غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيمم
بغبارها عند ابي حنيفة وفي احاديث الروايتين عن
محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار
واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال
الاختيار ثم عندنا اي عند ابي حنيفة ومحمد الشرح
في صحة التيمم بمجرى فلس اي الوضع على الارض او على
جنس الارض ولا يشترط ان يكون على شيء منها با
ليد وهذا على احاديث الروايتين عن محمد حتى انه
لو وضع يده على صخرة ملئها لا غبار عليها او على
ارض ندية لا ينفصل منها غبار ولم يعلق بيده
بشيء جاز عند ابي حنيفة وفي احاديث الروايتين عن
محمد خلافا لابي يوسف واما الفرق بين الصخرة
وبين الذهب والفضة وهما اي والحال ان كلاهما
كوزين من الصخرة ومن الذهب مع الفضة لثقلها

هذا هو الوجه في صحة التيمم بالغبار

من الارض

من الرصاص والنحاس والحديد

من الارض هو ان الذهب والفضة يذوبان في
النار فانه يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب
فكانت كالتراب ولان الذهب والفضة ونحو
هما لا يتناولهما لفظ الصعيد الذي هو وجه الارض
فانها لا يطلق عليها اسم الارض بخلاف الصخرة
حتى لو جاز ان لا يجلس على الارض فجلس على الصخرة
يجوز له ان يجلس على فضتها او نحوها لا يجلس ولما
التيمم بالاجرة عند ابي حنيفة يجوز مطلقا سواء
دق او لم يدق لانه من اجزاء الارض وعند محمد
يجوز التيمم به اذا كان مدفوقا والا فلا وهذا على
الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالجر
الذي لا غبار عليه فان الاجر بالطبع صار كالجر
فاعطى له حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه
غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه او
غيره اي بغبار غير ثوبه من الاعيان الطاهرة
او المحض والبساط واللبد ونحو الذهب والفضة
فاثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه لم يمسحه
اي المضمون الذي اصابه الغبار من الوجه والذراعين
بنية التيمم جاز تيممه عند ابي حنيفة وبين سواه

من الغبار

وجد ترابا حرا لم يجد وعند ابي يوسف لا يجوز ان وجد
 ترابا لغزلان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند
 الضرورة لا عند عدمها ولها انه تراب رقيق فجاز به
 مطلقا كما في الخشن ولو تيمم بالبح ان كان ما نياى كان
 ماء جرد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان
 كان جبلياى كان من اجزاء الارض فاستحال لمحا
 يجوز لانه من جنس الارض وقال شمس الائمة الشريفي
 الصحيح عندي ان لا يجوز لانه صار كالماى ولها
 يذوب في الماء ويحل بالبر ويشتد بالخرخرج عن
 من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب
 الخلاصة وقاضخان الجواز نظر الى اصله والتسبحة
 بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهي ارض يزول
 بمنزلة الملح فان غلب عليها تراب لا يجوز التيمم بها
 كالمح المائى فان غلب عليها التراب جاز كالمح
 الجبلى خلافا لابي يوسف ونكر الى سببها في
 شرحه يجوز التيمم بالسبحة بناء على القالب وهو
 غلبة التراب مسافرا صابا مطر فابتل ثوبه
 وسرجه ولم يجد ترابا جافا ولا جارا ولا ماء يثو
 ضا فانه ياطح ثوبه او يبدنه وغير ذلك بالطين

ويحذف

ويحذف ويرك بعد الحفاف وتيممه وقد كان بعض المحاطين
 يصحب معه التراب الطاهر في صرة اذ اخرج الى السفر ولا
 يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه تشويه الوجه
 قال شمس الائمة المحاطين لا يتييم بالطين اى لا ينبغي ان
 يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر لحصول المقصود وفيه
 خلافا لابي يوسف واذا خاف ذهاب الوقت يتييم به خلا
 له وكذا يجوز التيمم بالبحق والكسوان والحصات والعضاء
 وهو الطين الحار والمراد به ما يفعل منه السكارح ونحوها اذا
 لم تطل بالانك والحيطان من المذرا والدين سواء كان
 عليه اى على كل من المذكورات غبارا ولم يكن عند ابي
 حنيفة واحدى الروايتين عن محمد كما في البحر والجر ولا
 يجوز التيمم بالقضارة اللطى بالانك عند الهزة وضيق النون
 وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض
 تربطن القضارة وظهرها على السواء فايها كان مطليا
 بالانك لا يجوز التيمم به وما ليس مطليا به جاز الا اذا
 كان عليه اى على القضارة اللطى غبارا فانه يجوز كما في
 الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحنط اى
 بخادان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه
 شئ من الدرة كالعجم والشعر ونحوها مما يجعل في

القضاة بالفتح يوزن دقيق القطن
 مطلقا بالفتح وزن دقيق القطن

وهو الطين الحار والمراد به ما يفعل منه السكارح ونحوها اذا لم تطل بالانك والحيطان من المذرا والدين سواء كان عليه اى على كل من المذكورات غبارا ولم يكن عند ابي حنيفة واحدى الروايتين عن محمد كما في البحر والجر ولا

بغيره

الطين الذي تحت من البوارق جاز التيمم به وان لم يكن عليه غبار
 وان كان فيه شئ منها فلو كان المطلق بالانكس وان تيمم بالرماد
 لا يجوز وان اخلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالبا
 يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم للغالب وان
 اصابته الارض بخايسة كخشبة او رقيقة فحقت بالشمس
 او غيرها وقيد بها باخبار الغالب وذهب ائمتها من
 النون والراكية تجازة الصلوة عليها للحكم بطهارتها
 ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية لعدم طهرورتها
 وتحقيقه في الشرح وروي عن الصحابة انه يجوز ايضا
 هي رواية شاذة رواها ابن كاس واذا تيمم الرجل
 من موضع فتيتم آخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز
 لان المستعمل ما في يديه بعد المسح دون غيره والتيمم
 في الجنابة ولحدت سواء اي صفة التيمم لمن عليه القسل
 ومن عليه الوضوء واحدة وهي ضربتان مسح المضمون
 وهذا باجماع الامة ولو صلى بالتيمم وجد الماء في الوقت
 لا يعيد لانه اذا اتم بالقدرة الكائنة له عند انعقاد سببها
 والرجل الصحيح في المصرتيم لصلوة الجنابة اذا خاف
 القوت بسبب الوضوء عند دخلا فالشافعي في
 الولى لانه ينتظر فلا يخاف القوت ولا حاجة الى استنساخ

بعد نقيته بخوف القوت لان الولى وغيره في ذلك سوا
 على ملحقته في الشرح وكذا اذا حدث المتوضي اي
 من شرع بالوضوء في صلوة العيد بتيمم وبني في قول
 ابي حنيفة وقال لا يجوز له التيمم لانه امن القوت اذا
 كان خلف الامام وان فرغ الامام وله ان يخوف باقي
 لانه يوم ازحام فيقلب اعترا عارض يفسد صلوة
 قيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم فحدث يجوز له
 البناء بالتيمم اتفاقا والمخلاف انما هو فيما اذا شك في الاثر
 وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد
 لا يتيتم لجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت اي وقت صلوة
 العيد يتيتم ويبني بخلاف لانها تبطل بخروج الوقت
 ولا تقضي بعده بخلاف غير ما لو خاف خروج الوقت بسبب
 الوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة العيد والجنابة لا
 يتيتم عند نابل يتوضأ ويقضي بين ما فات من خروج الوقت
 وقار فر تيمم ولا يفوت الصلوة وقال الزاهد في وقد قال
 شيئا يخاف ان يعتبر الوقت وذكر عن الخوافي ان السافر
 ان لم يجد مكانا طاهرا بان كان في الارض بخايسات وابتنى
 بالطمير واختلفت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا
 طاهرا قبل خروج الوقت فعل والا يصلي بالاباء ولا

من شرع في الوضوء

بحال الخروج العرف

يعيد فقد اعتبر الخواص في خروج الوقت لجواز الماء واعتباره
في جواز التيمم اولى والاحتياط ان يصلي بالتيمم في
الوقت ثم يعيد ليخرج عن العهدين بيقين وكذا لو حدث
فوت الجمعة لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر ان لم يرد
الامام لان فواتها الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد
ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود
الماء والقعدة على استعماله فذلك التيمم ليس بشئ
معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر
عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او كما تخوف الفوت
لا الى خلف ومس المصحف ودخول المسجد ليس عبادة
تخاف فواتها **فخرج** لو تيمم لاجتازة وصلى ثم حضرت اخرى
قبل ان يقدم على الوضوء وهو يخاف فواتها لا يلزمه
لعادة التيمم خلافا للمسا فريطا بجاريته يعني يجوز
له ان يطأ بجاريته وكذا زوجه وان علم او لو علم بعدم
الماء ويجوز له التيمم لانه طهرت المسلم عند عدم الماء
فكما يجوز له ان يباشر بسبب الحدث من النوم وغيره
فكذا السبب للكتابة اذها سواء في منع جواز الصلوة
وارتفاعها بالتيمم عند عدم الماء وينقص التيمم كل
شئ ينقص الوضوء وسعي في بيان ما ينقص الوضوء

الذي عليه

ان شاء الله تعالى وينقصه اي التيمم ايضا رؤية الماء الكافي
لطرارته ان قد سر على استعماله عند رؤيته وانما قيدنا
بالكافي لطرارته لان من عليه الغسل اذا تيمم ثم وجد
ماء لا يكفي لغسله او المحدث اذا تيمم ثم وجد ماء غير كاف
لوضوئه لا ينقص تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم
جاز له التيمم بذن الاستعماله اذا المراد بقوله تعالى فلم
تجد ماء كافيا لطرارته لانه هو المعتبر ولا فائدة
في استعمال ما لا يحصل به الطرارة بل هو اضاعة ماء
اذا الطرارة لا يتجزئ وان رآه في خلال الصلوة فسدت
لا ينقص طهارته قبل تمام صلوته وان رآه للمصلي
بالتيمم سواء الجار او نبذ التيمم وقد سر على استعماله
فسدت صلوته عند اى حقيقة هذه الرواية في سائر
الجار غير موجودة ولعل مرادهم ان تلك الصلوة
لا تجزئ ما لم يتوضأ ويصلي رابكة ليحصل الجمع بين
التيمم والتوضي به في تلك الصلوة فان الجمع بين الوضوء
بالمشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في صلوة واحدة
ولو كانا متفرقين بان يصليها باحدهما واحدة ثم
بالآخر ففي المسئلة المذكورة ممضى على صلوته ثم يتوضأ
بالمشكوك ويعيد واما نبذ التيمم فالمذكور قولنا

في كل مرة لا يكفي
لطرارة الجنب او المحدث

اي باوضوء يلو الجار

صحيحون الصلوة فائدة

حنيفة لان عنده ينزوم التوضي به دول التيم وعند محمد
 هو في الحكم كسوي الخار فيه من يتوضا به ويعيد ما و
 عند ابي يوسف معنى ولا يعيد لان نية التيم لا يجوز
 التوضي به وبه يفتي وان رآى للمصلي بالتيم سرا بافضل
 انه ماء فمشى نحوه فاذا هو سراب فسدت صلوة
 سواء جا وز موضع سجدته او لا لانه قصد القطع
 بمشيه ويحل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء و
 ان شكك انه ماء او سراب فاستوى الظنات اي
 طرفا التردد فانه لا يقع بل يمضي على صلوة اذ
 لا يحل قطعه بالتشكك فاذا فرغ منها فان كان النكاح
 راءه ماء يتوضا واستقبل الصلوة اي يعيد ولا افلا
 وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المرائي سراب ثم تبين
 انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالتشكك وان لم يقتر
 بالظن المشيق خطاؤه للمسافر اذا المر بماء موضوع
 فيجب على الزير لا ينقض بتمه لان الظاهر انه لم يوضع
 للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على انه
 وضع للوضوء والشرب جميعا والاولى ان يعتبر
 في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تصور وضع القليل
 لمطلق الخد شربا او غيره ينقض وان تصور ف

او كذا

حنيفة

لا ينقض تيم السافر

تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشغبه العرف استدل
 بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع
 للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح
 منه الشرب ^{او عار قوله} فعلى هذا يستقضى مطلقا والاول اصح
 ولو ان التيم لم يما لماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال النوم
 لا ينقض تيمه وفي رواية عن ابي حنيفة انه يستقضى
 الاول اصح وكذا لا ينقض تيمه لو علم بالماء ولكن لم يقدر
 على النزول ولا على الوضوء من غير نزول اما الخوف فمطلقا
 والخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء الا بتروم
 ضرر كما لو كان ان نزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع
 للمشي لمرض او ضعف او عدم معين جنب اغتسل
 وبقيت على بدنه لمعة او بقعة لم يصبر الماء وليس معه
 ماء يفسله يابيه تيم للمعة لان الجناية قوية لعدم التجزي
 وان وجد ماء بعد ما تيم وبعد ما حدث يفسل للمعة
 ويقيم للحدث اذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي للوضوء
 لانه كما معدوم بالنظر للحدث وان كان الماء يكفي للوضوء
 ولا يكفي للمعة يتوضا به ولا ينقض تيم الجناية لان الماء
 في حق المعة كما معدوم وان كان يكفي لاحدهما اما للوضوء
 واما للمعة على سبيل الانفراد ولا يكفي لهما معا فانه يغسل

الماء لا ينال الغلظ الحذرين ويتم لأجل الحدث ويجب عليه
أن يبدى يغسل للمعة ليس عادما الماء في حق الحدث
ولا يجوز تبتم للحدث قبله وهذا عند محمد لأن حرف
ذلك الماء إلى المعة دون الحدث ليس بواجب عنده
بل على الأولوية وعند أبي يوسف يجوز أن يتيم
قبل صرف ذلك الماء إلى المعة لأن حرف إليها واجب
عنده فيكون بمنزلة المودوم في حق الحدث ولو
كان تبتم للحدث أيضا في هذه المسئلة فترجى هذا
الماء الذي يكفي للحدث فقط ينتقض تبتم للحدث عند
محمد فيعيد بعد غسل المعة ولا ينتقض عند أبي يوسف
ولو كان معه أي مع الذي بقيت عليه لمعة أو مع الذي
وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا توب بحسن
وهو من نظرة إلى تطهيره والماء يكفي للحدث الطهارتين
فقط فإنه يغسل الثوب بذلك الماء وتبتم فما عليه
من الحدث لأن بخاسة الثوب لا تزول بدون الماء
بخلا الحدث فإنه يزول بالتيم متيم أم قوامه متو
يجوز فعله عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد
فإن عند طهارة التيم ضعيفة فلا يجوز بناء القوى
عليها وعندهما هو عند عدم القدرة على استعمال

في كل ما كان من الخصال

الماء كالنوع وانه اذا لا يكون طهارته اضعف وكذا على
هذا الخلاف القاعد اذا لم قوم قائمين عندهما يجوز
وعند محمد لا يجوز لأن صلوة القائمين اقوى ولها ان
لحصول صلوة صلاتها النبي عم صلاتها قلعة والصحابة
خلقه قائمون ولما الماسح على الخف او على الجبيرة فإنه
يقوم القاسلين بالاتفاق للاجتماع على ذلك وذكر في الخبر
بفتح الحاء وسكون الصاد والراء وهو بشرح على
المنظومة وفي شرح السجاني وفي غيرهما لا يصح
امامة صاحب الخرج السائل كذا سائر اصحاب العذر
للاصحاب وكذا لا تصح املة الامي وهو الذي لا يحسن
قراءة ملحوز به الصلوة للقارئ الذي يحسن ذلك وكذا
القارئ للامس ولو اما اي صاحب العذر والامس من هو
ممثل حالها جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل
اطرادا او مجملها مباحث الاقنداء وسند ذكره ان شاء الله
تعالى فصل في بيان احكام المياه ويجوز الطهارة اي الوضوء
والغسل وازالة الخبث بماء المطلق وهو سمي في العرف
ماء من غير حاجة الى ذكر قيد طاهر لاحتراز عن الخمس
كما السماء اي المطر وماء الاودية اي الانهار وماء العيون
اي السنين وماء الابار بماء الهمزة وفتح الباء بعد همزة الف

ويقصر الموضوء والسكان الباء بعد هاء ممدودة بالفاء
 جمع يفر وما البحار وتزول بظا اي بالمياه المذكورة الجباسة
 مطلقا حكمية كانت وهي ما حكم الشرع لوجوب
 الوضوء او الغسل او خلعها عند ارادة الصلوة لاجل
 وحقيقة وهي الاشياء الخمسة ولا يجوز الطهارة
 الحكمية بالماء المقيّد وهو ما يحتاج في تعريف ذاته الى
 قيد ذلك على لفظ الماء كما في الاشجار كالسرايا ^{فمنه} ونحوه
 وماء التمار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار
 والقشاة ونحو ذلك ويختلف في الماء الذي يقطر من الكرم
 قيل يجوز الوضوء به وقيل لا وهو المحوط وماء الباقل
 بالقصر مع تشديد اللام وبالمذم مع تخفيفها وهو الماء الذي
 طبع فيه ومثل الرق اي ما يطبع فيه اللحم ونحوه وماء
 الزرديج وهو ما يخرج من الصفور المتقوع فيطرح
 ولا يصغ به وهذا اذا كان خثينا اما اذا كان رقيقا
 على اصل سبلانه فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة ماء بارد
 وماء الزعفران والماء ايضا بلخثريه وخرج عن الرقة
 او ما يستخرج منه رطبا كما يستخرج من الورد وكذا لا
 يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذا الخل
 والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالاشربة ويجوز

فانه لا يفرق بين
 الماء الذي يقطر من
 الكرم وبين
 الماء الذي
 يقطر من
 الخمار

ازالة الجباسة الحقيقية عن الثوب والمدن بالماء المقيّد
 وكل ما يقع طاهر يمكن ازالته به وهو ما ينقص بالعصر
 حتى تزول جميع اجزائه به وبالحفاف ولحارز به عن
 نحو الغسل والمسنن فقوله كاللبن فيه نظرا انه
 لا يزيد الجباسة لانه فيه دسومة لا يخرج بالعصر ^{لا يفرق}
 فانه اقلع من الماء للجباسة والعصير بما ذكرنا من الماء
 المقيّد بشرط ان ينقص بالعصر كما في الاشجار والثمار
 الازهار بخلاف ما فيه وسومة من الرق والخشخشة
 وان غسل الجباسة والديكش ونحوه من الثوب
 او بالمسنن او بالدهن كالزيت والشبرج ونحوه
 لا يزيلها ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنقص
 بالعصر فلا تزول اثرها ولا اجزاها اي فلا تزول اجزاها
 الجباسة تبعاتها وعند محمد ورفق والائمة الثلاثة لا
 يجوز ازالة الجباسة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة
 ويجوز الطهارة بماء خالط شيئا طاهرا سواء كان
 بخالط الماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير واحد
 اي لونه او طعمه او ريحه كما في الماء الذي تغير
 لونه بالتراب والماء الذي يخالط به الاشياء او
 الصابون او الزعفران بشرط ان يكون القلبية

فانه لا يفرق بين
 الماء الذي يقطر من
 الكرم وبين
 الماء الذي
 يقطر من
 الخمار

او الاشياء التي
 لا تنقص

في ماء زجاج

لأنه من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من
اجزاء الخيط هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث
لوراه الرائي يقول هو ماء وبشرط ان يكون رقيقا بحد
يسمى سريعا كسيلاته عند عظم المخالطة فيكون
حكم الماء للطلق يجوز الوضوء به والافلا وصفه في
يكون المخالطة من الحامدات فان لم يغير فيه الرقة
والعبارة بالون والطعم والريح فان القليل من الزعفران
يقوي هذه الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز
الوضوء والفصل به وذكر في اجناس الناطق التوضي
بماء السيل ان لم يكن رقة الماء غالبية لا يجوز وذكر في
المتقط اذا اتى المزيج في الماء حتى لاسود الماء ولكن
لم يذهب رفته جاز الوضوء به مع تغير لونه و
طعمه وريحه وكذا العفص اذا طرح في الماء فاسود
يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية وكذا الخمر
والباقله ونحوها اذا اتى في الماء ولم تنزل رفته يجوز
الوضوء به وان اى ولو تغير لونه وطعمه وريحه
لان المعتبر في مثل بقية الرقة وذكر في الجامع المسفير
لقا ضحكان ولو طبع الخمر او الباقلاء ان كان الماء
بحال لو بزد لا يتغير ولا يزل عنه رقة الماء جاز الوضوء

في ماء زجاج
في ماء زجاج
في ماء زجاج

في ماء زجاج

به والا فلا بناء على تقدم وذكر في الخيط الوضوء بما اعلى
بالشأن او بآيس او برين او بشئ ما يتعالج اى يتداوى
الناس به جاز الوضوء به ما لم يغير ذلك الشئ عليه
اى على الماء بان اخرجته عن رفته وكذا الويد الخ في الماء ان
يغير رفته كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء خينا
بالبحر لا يجوز الوضوء به وفي شرح المحقق القدوري لابي
نصر الا قطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه
ولم يحد له اسم لم يسمى شرابا او نبيذا او شوربا جنة
او نحو ذلك فهو طاهر وطهوراى مطهر يسوا تغير
لونه او لم يتغير ولم يذكر عن المحققين خلافا في ذلك
على هذا الاطلاق الذى ذكره في شرح القدوري اذا تغير
لون الماء او طعمه او ريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة بطول
الملك او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا
غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا
بهذا الاستثناء مروي عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في التت
انه يجوز الوضوء به لا تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الا
فيه بناء على ما تقدم مرارا ان المعتبر فيه بقا الرقة وكذا
اذا يقين بطهوريته اى يكون الماء مطهرا او غلب على طه
اذا لم يطهر جازت به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة اليقين

في ماء زجاج
في ماء زجاج

في ماء زجاج

في المياه حتى لو وجد ماء قليلا وثيقا بوقوع نجاسة فيه
 فإنه يتوضأ به أو بذلك الماء القليل ويفعل ولا يتم لأن
 الأصل الطهارة وكما سبق فلا يزول بالشك وكذا إذا
 دخل الحمام ودحوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة
 فيه فإنه يتوضأ به ويفعل ولا ينتظر إلى الماء الجاري ولا يترك
 ذلك الماء لأجل توهم وقوع النجاسة لأن الأصل الطهارة
 وكذا إذا بقي في الماء الجاري الذي يذهب بتيقن شيء نجس
 كالخيفه والخز والبول والعذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير
 لونه أو طعمه ريحه لأنها لا تستقر مع جريان الماء وروى
 عن محمد أنه قال إذا صب جبت أو دنس من الخمر في العرش
 ورجل أسفل منه أو من مكان الصب يتوضأ به جاز
 وضوئه إذا لم يتغير لحد أو صفاءه وكذا إذا جلس
 الناس صفوا على شط نهر أو جانب نهر يتوضئون
 جاز وضوئهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم أنه لا يجوز
 وذكر الناطق شافية صغيرة فيها كلب مبهمة قد ساء عزمها
 جرى الماء عليه لا بالنس بالوضوء أسفل منه إذا لم يتغير
 لونه أو طعمه أو ريحه وهو الذي حكى مروى عن أبي يوسف
 لما سأل الأصل الطهارة ولا يزول بالشك وذكر في النوازل
 أنه إذا كان الماء الذي يلاقي الخيفه دون الذي يلاقي الخيفه

نحو

يعني إذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاقي الخيفه بأن جرى الماء
 عليها وغمرها بحيث لا ترى ما تحته جاز الوضوء من أسفل
 والأبواب كانت الخيفه تستبين تحت الماء فلا يجوز وهذا
 اختيار الهند وأبي وعلى هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب
 السطح وكان على السطح عذرات أو غيرها من النجاسات
 وإن كان أكثر الماء الذي يجري عليها ولم تكن عند الميزاب قالا
 طاهر إذا لم ينظر فيه أثر النجاسة لاعتبار الغالب أما إذا
 كانت القدرة عند الميزاب أو كان الماء كله أو نصفه أو أكثره
 يلاقي القدرة فهو ماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو
 لم يتغير والأبواب وإن لم يكن كذلك فهو طاهر لاعتبار الغالب
 وإن سال المطر من السقف أو من الثقب إن كان المطر
 دائما أو مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت النجاسة
 أكثر السطح أو لا لعدم تحقق الخطة للنجاسة لاحتمال أنه
 من النازل قبل أن يصيب السطح وإن انقطع المطر وبعد
 ذلك سئل من الثقب على جميع السطح أو على أكثر النجاسة
 فهو أي ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بأنه نزل
 بعد أصابه السطح وجريانه عليه مع الغلبة للنجس
 والحكم للغالب والنصف له حكم الأكثر للاحتياط كما تقدم
 وإذا كان الماء الجاري يجري جريا ضيقا يتيقن أن يتوضأ

النجاسة

يعني إذا كان الماء كله أو نصفه أو أكثره
 يلاقي القدرة فهو نجس

المتوضي عن الوقار لثاء في حتى موعنه الماء المستعمل قال بعضهم
 يجعل المتوضي بمسحه الى اعلى الماء يعنى موعر الماء الى البرية
 الق ياتي منها ليكون اخذه من فوق مكان سقوط
 الماء للمستعمل واذ استل الماء الجارى من فوق
 وبقية جرية اسفل المكان الف سد عنه كالي جاريا كما
 كان يجوز الوضوء به كسائر المياه الجارية اما الحديث
 جريان الماء اى كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم ان ذهب
 به ثين او ورق فهو جار وقيل ما بعدة الناس جاريا
 وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع يديك يكتشف
 ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار كما وان كان بخلاف
 فهو جار والاول اشهر والثاني اظهر وفي المتن اذا
 كان بطن النهر يتجسأ وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا
 بحيث لا يرى ما تحته يتجسأ وان كان اى ولو كان جميع
 البطن يتجسأ ويفهم منه ان كان قليلا يرى ما تحته
 يتجسأ والكلام فيه كالكلام في المور على الجيفة وكان
 في النهر ماء راكد فيتجسأ ذلك الماء راكد ونزل من اعلاه
 الى اعلى النهر ماء طاهر فاجراه اى لجرى الماء الطاهر الماء راكد
 المتجسأ وسئل فانه اى راكد يطهر بغلية الماء الجارى
 عليه ولو توضع انسان منه جاز ان يمر بها اى لا يجسأ

روى

الثمن الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجارى **فصل في بيان**
احكام الخياض وللماء الركد الاصل عندنا ان الماء الركد اذا
 لم يكن عشرين اى عشرين يتجسأ بوقوع الخياض فيه
 وان لم يظهر فيه اثره خلا للمالك مطلقا والمشافع
 ولحد في القلتين فافوق والدلائل قررناها في الشرح
 للموض ان كان عشرين اى عشرين او طوله عشرة اذرع
 وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربع
 بعين ان كان مربعاً واما ان محوّر فالاصح ان جوا
 نيه ستة وثلاثون واما عمقه فالمختار ما لا يتجسأ اى
 لا تكشف ارضه بالفرف وقيل ان لا يصيب يد المفسر
 الارض وقيل قدس اربع اصابع مفتوحة والمراد بالزراع
 زراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع
 قائمة في القبضة الاخير وقيل في كل قبضة وقيل يعتبر في
 كل زمان ومكان زراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح واذا
 كان الموض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتجسأ بوقوع
 الخياض اذ السرير لها اثران اكانت الخياض مريئة هكذا
 وقع في نسخ المتن والصواب ان اكانت الخياض غير
 مريئة فكانت لفظة غير سقطت من الكاتب وبنينا
 بها النسخ وبعضهم وهو مشايخ العراق قالوا في غير

روى في كتابه في بيان
 احكام الخياض



روى في كتابه في بيان
 احكام الخياض

المربة يتخمس ما حول الخاسية مقدار حوض صغير كافي
 المربة اذا لاقى بينهما الا في اللون والخاسية ليست اللون
 والحوض الصغير خمس في خمس فادونها وبعضهم
 بخار توتسعو فيه وجعلوه كالجاري لعموم البلوى و
 فرقوا بان المربة بقاؤها مستيقن بخلاف غير المربة لا
 حتمال انتقالها فلا يتخمس من الماء شي بالشك وبه
 يثبت على هذا انه على تأثير الواقعة في الحوض في موضع الو
 قوع او عدمه اذا غسل المتوضي وجبه في حوض كبير
 وهو العشر في العشر فصاعد **قسط** من غسل الله
 في الماء فرغ الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك
 هل يجوز ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عنده
 التحريك شرط ليعبر الماء المستعمل شيئا في الماء فيصير
 مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى لكثرة
 وقوع مثله في اكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي
 يقاس ما اذا كان الرجال صفوف فابتوضون من حوض
 كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليه العمل وفي الخاس
 الناطق ان من اغتسل من حوض كبير فلا يخفى ان يتو
 ضا من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير يتحرك
 الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بغير الاختلاط و

استعمل في حوض كبير

حكي

وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
 الحقيقة والاصل فيه اي في الجوار مع القرب من مكان الخاسية
 وعدم الجوار ما تقدم من انها ان كانت مربة لا يجوز ابتو
 ضا الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذا لم يكن الخاسية
 مربة يجوز مطلقا على اختيار علماء بخاري وروي عن الفقيه
 ابي جعفر الهندا بنى لو توضا المتوضي في جهة القصب اي
 في المقصبة وكانت في الماء فان كان الماء يخلص ببعضه الى
 بعض لا يستحب ان اصول القصب الرخو وضوءه لا يستعمل
 الماء المستعمل وان حلت بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لا يملك
 الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع
 اتصال الماء بالماء وانما يمنع التماس القصب ببعضه ببعض
 وكذلك الحكم ايضا لو توضا في ماء فيه زرع ان خلط ببعضه الى
 بعض جاز والا فلا وكذلك الحكم ايضا لو توضا في غدير وعلى جميع
 وجه الماء جف وارة بحجم مفتوحة وغين بمجبة ساكنة ثم راء
 مضمومة بعدتها او قالف واخره راء مفتوحة والهاء التي
 كتبت بعد هاء امارة فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزانة الضيق
 ويقال له الطحلب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء فقد
 قيل ان كان ذلك الطحلب يحل التحريك التحريك الماء يجوز
 الوضوء لان الماء يخلص ببعضه الى بعض من تحته وان كان

على ما في القصب والطحلب شئ واحد
 جاز الوضوء في حوض كبير

الجواز

متى لو علم ان الموت حصيلة الثقب قبل التسفل
 منه او كان الواقع يتجسس فان ما في الثقب يتجسس
 وكذا ان كان الماء تحت الجدار اقل من عشرة في عشرة
 يتجسس جميع الماء وامانك علا الماء وانفسط على وجه
 الجدار وكان عشرة في عشرة ولا يتجسس بالفرف والآ
 يتجسس ولو ان الماء الحوض كان عشرة في عشرة فتسفل
 الى اقل فصار سبعة في سبع مثلا فوقعت التجاسة فيه
 يتجسس لان الغدير وقت الوقوع ثاب امتلا وبعد ذلك
 صار تجسسا ايضا كما كان لما قلنا وقيل لا يصير تجسسا
 والاقل اصح حوض كبير ينافي فيه تجاسات فامتلا
 قيل هو تجسس التجسس الماء تسميا وقيل ليس تجسس
 لكونه كغيره اى بقاء الشئ من اخذ مشايخ الجار ذكر
 في الزخيرة والمختار ان الماء ان يدخل من مكان تجسس
 واتصل بالتجاسة شيئا فانه يتجسس وان دخل
 من مكان طاهر واجتمع قبرا اتصاله بالتجاسة حتى
 صار عشرة في عشرة ثم اتصل بالتجاسة لا يتجسس ذكره
 قاضيانا وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير
 قد يتجسس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الاغش
 لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرة فيهم
 ذلك غسلا له كالقصعة ان التجسست فانها اتصل

فشيئا

ثلث مرة وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان
 فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الخنذواني يطهر بمجرد
 الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج
 مثل ما كان في الحوض وهو اى قول ابي جعفر اختيار الصدر
 الشهيد لانه يصير جاريا والمجار لا يتجسس ما لم يتغير
 بالتجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب و
 يخرج من جانب آخر لو تضاف فيه انسا ووقعت
 غسالة فيه ان كان الحوض اربع في اربع فادونه
 يجوز الوضوء لانه القاص الى الماء المستعمل لا يستغفر
 مثله بل يمسح حوله ثم يخرج فيوض كالجاري وان كان
 اكثر من ذلك اى من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل
 يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيذكر استعماله الا ان يتو
 صا في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار و
 كذا عين الماء اذا كان وسعها خسا في حوض وكان الماء
 يخرج منها الى من ينبوع وان كان يتحرك الماء حركة
 ظاهرة من جاذبه اى من جانب ينبوع فذكر العين
 باعبارها وهو اى الماء يستعين بالحركة على الخروج من
 منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء له
 المستعمل لا يستقر لانه اندفاع الماء في خروجه من

فلا يتجسس

على يمين الماونة

اليسوع وان لم يكن الماء بهذه المسافة لا يجوز الوضوء
 وقال القاضي الامام فخر الدين فان في هذه الصورة التي
 قبلها الاصح ان هذه التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى
 فيظهر فيه ان خرج الماء المستعمل اي علم خروجه من مسافة
 كثرته اي كثرته الماء وقوته بجوار الوضوء في الحوض والعين
 والاى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا ويجوز الوضوء
 بالثلج اذا كان ذا ثلج الجسد يتقاطر على العضو ويجوز
 لانه ماء مطلق ولا يتم اذا قد روي على استعماله كذلك والا
 اي وان لم يكن رائبا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك
 يتم ولا يجوز به امراره على العضو من غير تقاطر لانه
 ليس بماء وحكم البرد والثلج كالثلج حوض صغير كروي
 اي حفر منه رجل منه نهر او جرى الماء من الحوض فيه فتو
 ضا ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر جاز وضوءه لانه
 توضحا من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي لجراه في موضع
 وكروي رجل منه اي من ذلك الموضع نهر فاجرى الماء فيه
 فتوضا منه ثم رجم بجار وضوءه الكافي اذا كان بين المائتين
 مسافة وان قلت اي ولو كانت المسافة قليلة ذكر
 في المحيط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل
 ان يسقط في الماء الا في موضع الجريان وفي نوادر راي المعنى

يدخل في الماء
 ويخرج من حوضه

عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة ماء الجاري في عدم نجس
 بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى اذا ادخل رجل
 يده فيه وفي يده غدر لم ينجس واختلاف التأخرون
 في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف
 بهذا القول حالة مخصوصة وهو ان تلك الحالة وانما ذكر
 باعتبار المعنى اي الحال ما ان كان الماء يجري من الانبوب
 الى حوض الحمام والناس يعترفون منه غفرا متداركا بكس
 الراوي متلاحقا يلحق بعضهم بعضا وهذا هو اختيار
 قاضيهما في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا
 يعترفون ولا يجري من الانبوب ماء ينجس ماء الحوض
 وعليه الاعتماد ومنهم اي من التأخرين من قال هو
 اي ماء الحمام عنده اي عنده ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري
 على كل حال سواء تدارك الاعتراف مع دخول الماء من الانبوب
 او لا لاجل ضرورة الا يرى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجاري
 على كل حال لاجل الضرورة وفيه نظر ذكر في الشرح
 ولو ادخل الجنب او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة
 اي بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة حقيقة
 ينجس ماء الحوض عند ابي حنيفة رحمه الله على رواية كون
 ماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا برفق

وانما ان ينجس الضرورة من حوض الحمام
 وانما ان ينجس متداركا بخلاف المعنى

لحدث عن يده وعندهما الماء طاهر ومطهر لانه لم
يصير مستعملا عندهما والمذكور في الفتاوى وان اد
خل المحدث يده في الاناء للاعتراق او لرفع الكوز
لا يصير به الماء مستعملا للصرف ولم يذكر ولا خلافا
وهو الاصح ولو ادخل الكفار او الصبيان ايديهم لا يجنس
اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في الصبيان
مسلم لانهم ليس عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم
حدث يزول بالاخال فلا فرق وقد حققناه في الشرح
ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها طاهرة بان
كان معه براقبة ^{ينظرون} جاز توضأ بذلك الماء وان علم ان
فيها نجاسة لم يجوز ان حصل الشك لا يتوضأ به
استحيانا لاجل التزو والاحتياط ولو توضأ بجار لانه
لا يجنس بالشك حوض الحرام اذا اجنس يظهر ان اخرج
مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو
الحوض الصغير وان المختار انه يظهر يجوز ما يدخل الماء
من الابواب ويفيض من الحوض لانه صار جاريا ولو
ادخل المتوضأ رأسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه
فيه بنية يجوز المسح بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز
ولكن لا يصير الماء مستعملا عندنا في يوسف خلافا لمحمد

وتحقق في الشرح **فصل في المسح على الخفين** المسح عليهما
جائز بالنسبة اي بالاناء الوارد عن النبي عم قولنا وقطلا
لا بالقرائن من كل حدث موجب للوضوء لاختراز من
الحدث الموجب للفصل كما سيأتي ان يشاء الله تعالى
اذا لبسهما على طهارة كاملة او اذا حدث وقد لبسهما
على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
لا وقت اللبس حتى لو غلبت رجليه ولم يلبس الخفين
ثم اكمل طهارته ثم احدث بياضا المسح عليهما الوجوه الكمال
عند الحدث فان كان المسح مقيما ^{بمسح} يوما وليلة او
ان كان مسافرا ^{بمسح} ثلثة ايام وليا لها القول على رضى
الله عنه جعل رسول الله عم ثلثة ايام وليا لهن للمسح
ويوما وليلة للقيم وابتدؤها الى اول المدة المذكورة للقيم
ولمسافر عقب الحدث لانه قبل ذلك منظره بطهارة
الفصل والاعتبار لا بدتاء المدة وقت الطهارة ولا وقت
اللبس حتى لو تطهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه
الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة
من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر
فيجوز له المسح ان كان مقبلا الى وقت العصر من يوم الثاني
وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل

رجبية وليس خفيه قيل اكمال الوضوء ثم اكل الطهارة قبل
 ان يحدث جازله المسح عليها عندنا لما تقدم ان الله
 الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث خلافا
 للشافعي فان الشرط عنده كونها كاملة عند وقت
 اللبس وانما يظهر خلافه المبقى على هذا فيما اذا توضأ
 مرتين فلما غسل احد رجليه وادخلها في الخف قبل غسل
 الاخرى ثم غسل الاخرى فادخلها في الخف فانه لا يجوز له
 المسح عنده ويجوز عنده ان لا يكون عندنا يكتفي ان يكون الخف
 ملبوسا على طهارة اقصية عند الحدث حيث لا يجوز
 المسح خلافا لفرق الطهارة الناقصة هي طهارة صاحب
 العذر وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي امرأة التي
 ترى الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة ايام
 في الحيض او فوق اربعين في النفاس او هي حامل ومن
 معها كصاحب سسل البول وانفلات الرج او استطلاق
 البطن او التعاف الذم والجرج الذي لا يرقاء اذا توضأت
 وليست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة
 مسح كالاصحاح لانها ليست على طهارة كاملة ولو لم يمت
 بطهارة العذر اى بعد ما ظهر منها شيء مسح في الوقت فقط
 ان حدثت بعد اللبس حدثت غير عذر عندنا وعند

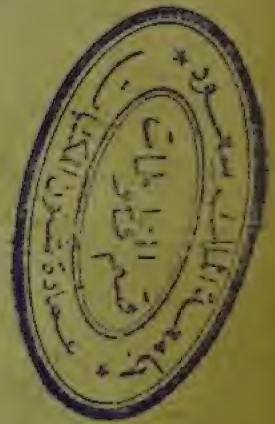
على طهارة عندنا لا يحدث بخلافه اذا كان ملبوسا

في وقت الحدث
 في وقت الحدث
 في وقت الحدث

ذكره

ذكره تمام المنة وتحقيق الدليل من الطرفين في الشرح ولا
 يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كالواو وضوا وليس خفيه
 ثم اجنب غايته لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ومسح على
 خفيه وبذلك لو ان المسافر توضأ وليس خفيه ثم اجنب
 وعنده ما يكفي للوضوء فانه يتيمم ويصلي فانه لم يصب ذلك
 وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز له المسح لان
 الجنازة حدثت القدم والرجل والماء في يده في مسح الخف سواء
 لان لا بد له من تحف والنساء تاتى بات الرجال في الاحكام
 ما لم يقع تخصيص للمسح انما هو على ظاهرهما اى
 اعلاهما دون باطنهما اى ظاهرهما لما روى عن علي رضي
 انه قال لو كان الفيل بالري لكان مسح باطن الخف
 اول من ظاهره ولكن رأيت رسول الله عليه السلام
 مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية لكان غسل
 الخف اولى من اعلاه وسحق ان يكون للمسح خطوطا
 بالا اصابع لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسح على خفيه
 حتى روي آثار اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع
 الكف ومخبطها ووضع الاصابع مع الكف ومدتها فكلها
 حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كفا في الخلاصة
 وغيره وسحق ان يبدأ من قبل الاصابع وكذلك النساء

اعتبار في غسل فان المسحوب فيه ذلك وتسمى ايضاً ان
 يكون مرة واحدة وفرض ذلك المسح مقدار ثلث اصابع
 طولاً وعرضاً من اصابع اليد كما قال ابو بكر الرازي هو المختار
 لا كما قوله الكرخي ان للمعتبر ثلث اصابع الرجل ولو وضع يديه
 من قبل الساق ويمدها الى راس الاصابع جاز لحصول
 الغرض وكذا لو مسح عليها عرضاً جاز ايضاً وكذا لو
 مسح بثلث اصابع موضوعة وضعا غير ممدودة يجوز
 ايضاً لا قلنا ولكن يخالف السنة في جميع ذلك وكيفية
 المسح المستوفى ان يضع يديه على مقدم خفيه
 اي اصابع يديه ويجافي خفيه ويمدها الى الساق او يضع
 خفيه مع الاصابع ويمدها اجلة وهو حسن والاول هو
 السنة ولو مسح برأس الاصابع ويجافي اصول الاصابع
 والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء يتقاطر لان البتة
 تصير مستعملة بمجرد الاصابة وفي المتقاطر البتة الثانية
 غير الاولى وفي اقامة السنة تجوز استعانة البتة الفرض با
 لنقص فلا يقاس عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين
 لا يجوز الا ان يكون الابهام والمسحابة مع ما بينهما
 المستحب ان مسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو
 مسح بظاهر خفيه يجوز لحصول المقصود لكن خالف



باطن

السنة ولو مسح على خفيه او من قبل العقبين او من جوانبها
 اي من جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على محل
 المسح وهو على الخف لانه المعين بالنصوص وذكر في المحيط
 لو توضأ ومسح ببيلة بالكسر اي بلل بقية على خفيه بعد الغسل
 يجوز مسحه لان البيلة الباقية بعد الغسل غير مستعمله اذ المستعمل
 فيه ما سال على العضو وانفصل عنه ولو مسح برأسه ثم مسح
 خفيه ببيلة بقيت على خفيه بعد المسح لا يجوز لان هذه البيلة
 مستعملة اذ المستعمل فيه ما اصاب المسحوح ولو توضأ ولم
 مسح خفيه ولكن خفف في الماء لا بنية المسح ولم تغسل الخرو
 رجليم او اكثرهما او مشى في الخشب لم يبتل بالماء الجاري عليه
 او بالمطر جريم ذلك لغرض الشئ عن المسح ولو كان الخشب
 مبتلا بالظل فليل لا ينوب عن المسح لانه من نفس الآية
 والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصاب
 خفه المطر ينوب عن المسح وان لم ينو خلافاً للشيء في ذلك
 كله فان النية عنده شرط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات
 التاخرة لا يجزئ بدول النية عندنا اي لا ان للمسح
 خلف عن الغسل فاحتاج الى النية كالتييم وهذا غير صحيح من جهة
 علاننا ومن ابتداء المسح اي مده وهو مقيم منسافر قبل تمام
 يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليا لها عندنا خلافاً للشافعي

لان للفتن آخر الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتدأ المسح وهو
 مسافر فقام بنظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لونه
 نزعها وغسل رجله لانه صار كغيره من المقيمين فلا مسح
 فوق مكة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح
 يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق الخف
 قبل ان مسح على الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق
 الخف وقاية له وقد يجرى من الجدد من الكرياس ومن غيرهما
 فان كان من الكرياس لا يجوز للمسح عليه بالاتفاق الا ان علم
 ان البائة نفذت الخف بمقدار امره او كان بجدة اجدا يستر
 الاصابع والكعبين فيجوز للمسح عليه سواء كان لبسه وحده
 او فوق الخف كالذي من القديم ^{او الامة} وكذا الخف فوق الخف
 وهو بدل عن الرجل ^{او الخف الثاني} لان الخف فتوا ليه او لبس الخف فوق
 جورب رقيق من كرياس او نحو عجز المسح عليه كما افاده مولانا
 حسرو في درره وصاحب التمهيد ^{ملا} باعتبار ما نقله في
 شتته في شرح المجموع عن فتاوى الشارح من عدم الجواز
 لان الشارح رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الأصول
 فان اتصال الملبوس من الخف وغيره بالرجل ليس
 بشرط اذ لو كان بشرط لما جاز المسح على الجرموق وتما
 البحث في الشرح فان حدث بعد لبس الخفين قبل لبس

الجرموق ومسح على الخفين او لم يمسح ثم لبس الجرموقين
 لا مسح على الجرموقين لان بشرط جواز المسح عليهما ان
 يلبسا قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احد الجرموقين بعد
 المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد فله ان يستر الآخر
 ويمسح عليه خفيه ان شئت اعاد المسح على الآخر وعلى الخف
 الذي جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير اعادة
 المسح على غير المنزوع ولا يجوز للمسح على الجرموق المنزوع
 وان كان اى ولو كان خفاه غير مخرقين فبا سكا على الخفين
 وكذا لا يجوز للمسح على خف فيه خرق كبيرين اى يظهر منه
 اى من الخرق مقدار ثلث اصابع طولاً وعرضاً من اصابع
 الرجل وفي رواية المشي من اصابع اليد والاول ظاهراً
 الرواية وهو الاصح والمعتبر اصفر الاصابع اذا لم يكن الخرق
 عند الاصابع وان كان عند هاهنا يضر ظهور الثلث التي عند
 الخرق فان كان الخرق في الخف اقل من ذلك جاز المسح خلافاً
 لزمرو والشافعي لان القليل عفو لدفع العرج ومادون ثلث
 اصابع قليل لان الاصابع هو الاصل ^{المفهوم من الرجل} والثلث اكثرها
 ان كان الخرق في خف واحد قدر اصبع او اصبعين في موضع
 منه او في موضعين وفي الخف الآخر قدر اصبع او اصبعين
 كذلك جاز المسح لان المانع كونه قدر الاصابع الثلث

في خف واحد فلا يجمع لو كان خفين بخلاف ما لو كان ودر
نصف درهم بخانسة مغلطة في إحدى الرجلين وفوق النصف
في الأخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن
كل عقيقين كل منهما عورت يجمع ايضاً ويمنع والفرق
مذكور في الشرح وان كان الفرق قدر اصبع مع الفرق قدر
اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالنافية فاليجوز للمسح
لو جود المانع وهو قدر ثلث اصابع في خف واحد ولو شرط
في المنع ظهور الاصابع بكاملها في الصحيح بخلاف المال اليه
المستخرج من أن ظهور الاصابع لا ينافي وحدها مانع
ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها
أي من غير الابهام جاز للمسح لأن الفرق اذا كان عند الاصبع
فالمعتبر ظهور نفس الاصابع والآن في موضع آخر يعتبر
قدر اصغرها ولو كان طول الفرق أكثر من قدر ثلث اصابع
وانفتحاح أي مقدار ما يفتح منه أقل من ذلك القدر لا يمنع
جواز المسح لأن غير المنفتح ليس له حكم الفرق لعدم ظهور
شيء منه وكذا الحكم لو انفتح خزه أي خرز الخف الآلة أي
لشاة لا يرى شيء من قدمه يجوز للمسح الما قبلنا ولو كان
الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع يبدو حالة للشيء
في حالة رفع القدم ولا يبدو حالة الوضوء في جواز المسح

لأن المعتبر حال الشيء كذا ذكره في المحيط ولو كان الأمر بالعكس
لا يمنع وكذا الفرق اذا كان فوق الكعب لا يمنع لأن ستر الخف لما
فوق الكعب ليس بشرط وكذا جاز للمسح على الكعب وفي
فتاوى قاضينا وما يقال له بالفارسية جاروق ان كان ستر القدم
لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر الاصبع او اصبعين
جاز للمسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية
يشيند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وفيها ولو ليس
مكعباً لا يرى من كعبه او قدميه الا ما اصبع او اصبعين
جاز للمسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد المسح
على الخف ان يخلع خفيه فتخرج القدم من موضع من الخف
غير ان القدم في الساق بعد انتقض مسح لجلها وان خرج
بعض القدم عن مكانه فقد روي عن أبي حنيفة انه اذا خرج
أكثر العقب عن عقب الخف انتقض للمسح لأن العقب
ربع القدم للربع حكم الكمال وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة
اذا صار الخزع بحال تغذر للشيء المعتاد معه انتقض للمسح
والأقلا فان المعتبر امكان متابعه الشيء وفي رواية عني ان
خرج أكثر القدم الى ساق الخف انتقض للمسح والأقلا قال
في الهداية وغيرهما هو الصحيح لأن الأكثر حكم الكمال وقيل
ينتقض بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا

ان بقي اقرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم كروي
 اصابعها لا ينتقص المسح وهو اى هذا القول رواية عن محمد
 وبه اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ
 لان مقدار فرض المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة
 لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء
 او خاض في الماء ان ابتل جميع احدى القدمين ابتلا الاصول
 ينتقص مسحه وكذا لو ابتل اكثر احداهما فيجب عليه ان
 يكمل غسل رجليه لئلا يكون جملتهما بين الغسل والمسح
 رجل اخرج عقبه من عقب الخف الا ان مقدّم قدمه قدم
 الخف اى في موضع المسح لم يمسح ما لم يخرج صدره وقدمه
 عن الخف اى عن موضع القدم منه الى الساق اى الى اوج الساق
 من الخف وهذا موافق لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى
 ان كان صدر القدم في موضع ولكن العقب يخرج من عقب الخف
 ويدخل لا ينتقص مسحه لعدم النزاع وكذا لو كان الخف وبعدها
 اذ ارفق القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى ساق الخف واذا اوشق
 القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقص المسح وكذا لو كان
 اخرج عيشة على صدره وقدمه وقدرت رفع العقب عن موضعه
 لم يمسح وعن محمد انه قال خف فيه فتق مفتوح وبطلان
 الخف من خرقه او من غيرها غير متفق محروزا اى حال كون

في موضع
 الخف من خرقه او من غيرها غير متفق محروزا اى حال كون

ذلك الشيء الذي هو البطانة محروزا في الخف وفي بعض النسخ
 محروزا بغير الف بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور
 مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في التخيير ولا يجوز المسح على
 العلمة والقلنسوة بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل
 الوجه وهو ما يجعل المرأة على وجهها محروزا على ما
 يحاذى عينيه باصبعه ولا على القفازين بدل غسل اليدين
 وهو ما يبطل في اليد احدى اليد او انظر او غير ذلك
 ويجوز المسح على الجوارب جيبية وهي اي يثقب على العظم
 المكسر من الايديك والاشياء التي لو دسنتها على غير
 وضوء باجماع الائمة المجتهدة بهذا المخرج في الغسل وان
 سقطت بعد المسح من غير ان يبرئ يبرئ المسح لبقاء
 سبب شرعية والاشياء سقطت عن برئ بطل لزوم فيجب
 غسل ما تحته والاشياء السقومة عن برئ في الصلوة لزم
 الاستئذان والاشياء البناء والمسح على الجوارب على وجوه ان
 كان لا يضره غسل ما تحته يلزمه الغسل بالاجماع وان كان
 يضره غسل ما تحته بالماء البارد ولا يضره الغسل بما احرار
 يلزمه الغسل بما احرار وان كان يضره الغسل ولا يضره
 المسح مسح ما تحت الجبيرة ولا مسح فوق الجبيرة هذا
 لفظ قاصديك والمسح على الجوارب انما يجوز اذا لم يقدر

على الفسل ولا على المسح على القرحة بنفسها بان كان
يضمير الملام من الفسل ومن المسح اما اذا كان لا يقدر على
الفسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز
المسح على الجيرة ونحوها لعدم الضرورة والخرج قال بركان
الدين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس
غافلون اي يظنون انه اذا اضرأ الفسل يجوز المسح على القرحة
مع عدم ضرر المسح على نفس القرحة وليس كذلك وان
المسح على الجيرة والحال ان المسح عليها لا يضركه جاز عند
ابي حنيفة خلا قالهما فان عندهما لا يجوز لان النبي عم
امر عليا بذلك والامر للوجوب وله ان الفرضية لا تنبت
بجواز الواحد وقد سقط الفسل بالاجماع اما الاستيفاء ^{بوصفة} مسح
الجيرة فتشبه عند البعض وهو رواية الحسن عن ابي
حنيفة وبعضهم كشيخ الاسلام خواهر زاده قالوا اذا مسح
على اكثر اجاز واليه مال صاحب الهداية وصحة في الكافي ولو
كان المسح على نصف او اقل لا يجوز ويكتفى في مسح الجيرة
بالمسح مرة واحدة لمسح الرأس هو الصحيح لان المسح
لو ايسر مكراره وقيل يكرر ثلثا وهو غير صحيح ولو كان
للجراحة موضع الفسل وليس تحت جميع الجيرة ونحوها جاز
وييسر عليه جعل الجيرة مقدار الجراحة فمسح جازله المسح

مسح الجيرة

على كل الجيرة تبعا لموضع الجراحة لان الجيرة والعصاية
لا بد ان تكون ازيد من الجراحة فتحقق الضرورة الى
جواز المسح على الزائدة اذا كان يضركه حلها يغسل ما حول
الجراحة وان كان لا يضركه فليكتف مسح على الجراحة وغسل
ما حولها ولا فرق في جميع ملقطة بين الجيرة وعصاية
الفصادة والقروح والجراحة ثم المسح على الجيرة ونحوها عن
الفسل فيجوز ان يجمع مع الفسل ولا يتوقف بوقت فلو
كان باحدى رجلين فرحة فمسح عليها وغسل الصليحة
جاز لانه ليس جعلا بين الفسل والمسح فلو ليس الخف
على الصليحة وحدها ثم لا يجوز ان مسح على الخف
لانه يوضع جعلا بين الفسل والمسح فان ليس الخف عليها
جازله المسح على الخفين ولو كان مقطوع احد الرجلين
من الكعب او من نهاى دون الكعب فان غسل موضع
القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصليحة و
ليس خفيه ثم لا بد ان ينظر ان كان بقي من ظهر القدم
المقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر مسح على الخفين
والاى وان يكن ما بقي من ظهر القدم المقطوعة قد رثث
اصابع يغسلها اى كلتا الرجلين لانه اى الشك وجب
غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الخف الملبوس

عليه نقصان عن مقدار الفرض وإذا وجب غسل المقتطوع
وجب غسل الرجل الصحيحة فلا يجتمع بين الفصل والمسهح
وإن كان مقتطوع الأصابع من إحدى الرجلين أو كليهما
وبعض خفيه خال عن القدم فمسح على الخف فإن وقع
المسهح على الخف على المفسول أي ما بقي من القدم أي أن
وقع المسح على المقدار الذي فيه هي القدم من الخف حال
كون ذلك المسح عليه مقدار ثلث أصابع جاز للمسح
لوجود مسح المقدار المفروض والآي وإن لم يقع المسح
مقدار ثلث أصابع على الأرض التي فيه القدم من الخف
فلا يجوز المسح وكذلك الحكم على هذا التفصيل إذا كان الخف
ولسما وبعضه خال عن القدم والحاصل أن مقدار الفرض
يعتبر من القدم لا من الخف فإن وقع تمامه على القدم
جاز وإن وقع أقل منه على القدم لا يجوز رجل توضع مسحه
على الجبيرة وليس خفيه ثم لحدث قبل ما برأت فتوضأ
مسحه على الجبيرة والخفين لأن طهرارته كاملة ما لم تبرأ
حتى جازله إمامة الأصحاء فإن لحدث بعد ما برأت لا
يمسح لأنه ليس الخفين على طهارت ناقصة ذكره في شرح
السيبغاني وقد حققناه في الشرح وإن كان الشقاق
في رجليه أو في يده فجعل فيه الدواء كالرهم ونحوه أو الشليم

٥٦
بمر الماء فوق الدواء وجوبه إن لم يكن بفترة ولا يكتفى بالمسح لعدم
الفترة وإن كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه
يستعين بغيره حتى يوضئه استنابا عند أبي حنيفة وجوبا
عندهما فإن لم يستعين ونسبه وصلى جازت صلوة عند
أبي حنيفة خلافا للماء وعلى هذا الخلاف إذا كان لا يقدر على
الاستقبال أو على التحويل على الجباسة ووجد من يوجهه أو كونه
يجب عليه الاستئانة عندهما لا بعدة لأن عنده المكافئ إنما
يكلف بقدر نفسه لا بقدر غيره فأن لم يجلس يوضئه
بأن لم يكن عنده أحد أو كان قائما فاستعاض به فأي جازت صلوة
بلا خلاف ليحقق العجز من كمال وجوب المسح على الجوارب جمع
جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يستخفى
ولا جرموقا فلا يجوز عند أبي حنيفة إلا أن يكونا مجلدين أي
استوعب الجلد ما يستتر القدم مع الكعب أو متعلقين
أي جعل الجلد على تلي الأرض متصفا خاصة كالنعل للرجل
وقال يجوز المسح عليهما إن كانا ثخينين لا يشقان قال في
المغرب شق الثوب إذا رقي حتى رأي ما وراءه من بياض
ومنه إذا كان ثخينين لا يشقان وفي نقي الشقوق تأكيد للثخانة
وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ولا تشقان الماء قالوا ولا معنى
للا يشقان الجوارب الماء إلى نفسها كالأديم والظم والشاني

وكذا لو خاف ان نزعها ذهب بجذبه من البرد فانه يتيم ولا يمسح
 على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد ذكرناه
 في المشروح **فصل في نواقض الوضوء** النواقض جمع ناقضة
 والمراد بها العلة الناقضة المعاني اي العلة الناقضة للوضوء
 كل ما خرج من السبيلين او خرج كالنسي خرج من القبل
 والدبر فشم البول والغائط والدود والحصاة والريح غير ان
 الريح من غير الدبر لا تنقض فلذا قال وان خرج من قبل الرجل
 او المرأة ^{او من} ^{الصحيح} انما الوضوء لا ينقض ذكره في
 المحيط والخلاف في ان الخارج من الذكر غير ناقض وكذا غير
 المستنة اذا خرجت من الفرج ^{او من} ^{الصحيح} فقل تنقض والصحاح
 انها لا تنقض ^{عليه} ^{الصحيح} ان الخلاف انما هو في الخارجة
 من فرج المفضاة ^{عليه} ^{الصحيح} ولا خلاف في غيرها وان خرج الريح من
 الفضاة وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فاقبل
 المسلك كان فعن يجب عليها الوضوء للاحتياط وذكره في
 جامع قاضيان وكذا في غيره انه ^{عليه} ^{الصحيح} لم يأتها ان تنوضا
 لاحتمال مع ان طهارتها ثابتة بيقين فلا تزول بالشك
 لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب يرجح انها من
 الدبر وقيل ان كان مسموعا او مشتت ناقض والا فلا
 في الخلاصة لو خرج من الدبر ^{عليه} ^{الصحيح} يعلم انه لم يكن من الاعلى

لو خرج الريح من الفرج في وضوء

لو خرج الريح من الدبر في وضوء

اول

فوق

وهي روضة قدس
 وهي روضة قدس

فهو اختلاخ لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة اذا خرج
 من احد هذين الموضعين يجب عليه الوضوء لا
 يستتبع الرطوبة وهي حدث في السبيلين وان قدت
 بخلاف الريح وان خرج الدود من الفم او من الاذن او من
 الجراحة لا ينقض لان الدودة ظاهرة وما عليها من البلة
 غير ناقض لقلتها وعدم قوة السيلان فيها وان دخل
 الحقيقة ^{عليه} ^{الصحيح} بوجه لم يكن عليها بلة لا ينقض
 ان خالها الوضوء والاحوط ان يتوضا لان عدم وجود
 البلة نادر فربما وجدت الا انها خفية وكذا كل نسي يدخل
 وطرفه خارج ^{عليه} ^{الصحيح} واما ما عيسى بن محمد ناقض لا يخافه بما في البطن
 وكذا بقية الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان
 اقله الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عندنا جيفة
 خلا فالها وذكره قاضيان من غير ذكر خلاف وذكر ابن
 الهمام ان فيه خلافا في يوسف فقط وهو الظاهر وان
 اقل في الفرج الدخول فزوجه ناقض اتفاقا وان اقل في
 الاذن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا ان غدا
 من الاذن وان عاد من الفم نقض وكذا المسحوط
 لا ينقض ان عاد من الانف بعد ايام كذا في فتاوى قاضيان
 وان احتسب الرجل احليله بقطنه خوفا من خروج البول

صريح روضة قدس

عليه انما الحقيقة وهي
 مسبة الدود في الدبر

من الخامسة

بورية طاهرة

ان كان

والحال الذي لو لا ذلك القطن كان يخرج منه البول فلا بأس به
 بل يجب برية الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الدم وقد
 ما يصلي الصلاة وكذلك لو احتشى دبره ولا ينتقض وضوءه
 ما لم يخرج البول على ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غابت
 القطنة ثم خرج بها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة
 انتقض وضوءه وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف
 ما يفتي به قال خروجه ناقص كما لو احتقن بدهن ثم خرج
 وان استل طرف النخل من القاذورة ولم ينفذ البول الى ظاهرها
 لم ينتقض لما مر وان سقطت بعد ادخال طرفها ان كانت
 رطبة انتقض وان كانت يابسة لم ينتقض وكذلك في كرسف
 العنسة وهو القطنة التي تحتش بها المرأة في فرجها وهو
 الصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انتقض
 وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف في الفرج النخل او في
 الخارج وان كانت تحتش في الفرج الخارج فابتل داخل الخشو
 انتقض وضوءها سواء نفذ البول الى الخارج الخشو او لم ينفذ
 للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتفاض لان الفرج
 الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبه الذكر الى القلفة
 وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان
 لم يخرج من الخارج واما اذا احتشيت في الفرج النخل لم ينفذ

البطل

وكذا امرأة اذا جعلت القطنة قبيلها
 وان انتهت الى الفرج النخل انتقض
 وضوءها كذا ذكره في الوقوف

البطل الى خارجة اي خارج الخشو انتقض وضوءه والاى وان
 لم ينفذ الى خارجة فلا ينتقض كما في الخشو التحليل هذا الذي
 مضى كان في الخارج من احد السبيلين اما الجنس الخارج من غير
 السبيلين فيوجب انتفاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل
 الذي سار كرجلا فالشافعي وما لك وذلك كالقي والدم و
 هما من القيح والصدية لقوله عليه السلام الوضوء من كل
 دم سائل وتحقيقه في الشرح اما القي فانه ان كان ملاء الفم
 بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكلف
 فانه ينتقض وضوءه سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة صفراء
 او سوداء وعن الحسن لوقاه الطعام او الماء من سلعته وكذا
 الصبي لو ارتضع وقاه من ساعة لا يكون نجسا قبل وهو
 المختار والصحيح انه نجس في الجميع لمخالطة النجاسة وفي القنية
 لوقاه دودا كثيرا او حية ملادة فاه لا ينتقض وذلك لانه
 طاهر في نفسه وما لم يتبعه قليل لا يبلغ ملاء الفم فان كان
 القي بلغا لا ينتقض وضوءه عندنا في حنيفة ومحمد سواء نزل من
 الرأس او صدره من الجوف وقال ابو ان صعد من الجوف ينتقض
 لانه نجس بالمجاورة لهما الله لرج لا يخلله النجاسة وما يتصل
 قليل وهو غير ناقض والمجاوى مال الى قول ابي يوسف حتى
 قال يكره ان يأخذ البغم بعرف كة ويصنعي معه كذا في الخلاصة وفيه

لا ينتقض

وفي قول الجواد مالك

اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحقه اي يلحق ذلك للموضع
 حكم التطهير او يجب تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة
 النجاسة الحقيقية يعني ذلك البعض الذي فسروه بالسيلان
 ثم اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او الى اذنه ان سال
 ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاحتسالم وهو ما
 قصبة الانف وصباح الاذن الى خارج نقض الوضوء وان سال
 الى قصبة الانف ودخل صباح الاذن ولم يتجاوز لا ينقضه ولا
 مسح الدم عن راسه بل يروح بمطهره ثم يخرج مسح
 ثم وثم او الى التراب او وضع الفطن وكحو عليه فخرج و
 سراً فيه ينظر ان كان بحال لو تركه ولم يمسح ولم يضع
 عليه شيئاً سال نقض والا فلا ينقض لان المعبر يخرج
 ما من شأنه ان يسيل فيقسمه لولا المانع ومن المسائل
 لو بريق وفي بواقه دم فانه ينظر ان كان البزاق غالباً بان
 كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غالباً
 بان كان الحرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلان
 بنفسه ومقلوبته على عدم ذلك وان استويا بان كان فيه
 صفة شديدة نارية يتوضو احتياطاً لان سيلانه بنفسه
 اظهر ومنها الوضوء شيئاً فرائز الدم عليه فلا وضوء عليه
 وكذا الوراء الدم على الخلال لانه ليس بسائل قاله قاضيان

واما في الجواب عن السؤالين
 في الجواب عن الاول
 في الجواب عن الثاني

وقال بعض

وقال بعض الشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع
 فينظر ان وجد الدم فيه الى الشيء الذي وضعه من الدم وكحو
 نقض الوضوء والا فلا وفي الخاوي ^{اسم كتاب} ينقل ابراهيم عن ابيهم ان
 خرج من بين اسنانه فقال ان كان موضعه معلوماً و
 سبيل نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه
 ينظر الى الغالب ومنها ما رو عن محمد انه قال الشيخ اذا
 كان في عينيه رمد ويسيل الدموع منها اي من عينه امره
 فعل مضارع من مقول محمد بالوضوء الوقت كل صلوة اي
 كسائر اصحاب الاعذار لان الخاف ان يكون ما يسيل منه
 صديداً فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الشيخ و
 الشباب الا انه ذكر الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد
 وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج من علة مع وجع سواء
 كان من العين او اللسان او السنم او الثدي وكحوها فانه
 ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما ان كان بدون وجع
 وفي الفتاوى الفرعية العين وهو يفتح العين المجرى وسكون
 الراء قراح يخرج في ماؤها بمنزلة الحج الفع لا يرقا او لا يحف
 ولا يسكن وهذا ان البحر لانه من جيلة القروح واما صاحب
 الحج الفع لا يرقا بالهزة اي لا يسكن دمه عن النزف
 ومن به سلس البول اي عدم استسكاه والمستحاضة

لا يتغير رقيق ولا يرقى حذر

جملته

وكذا من به عاف دائم او انقلات ربح او استطلاق بطن
يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء
في الوقت ما دنا من الفرائض والنوافل فاخرج الوقت
بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم اثبات الوضوء
لصلاة اخرى وصول فقد القديس وفيه دفع توهم ان
يبطل وضوئهم الى صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة اخرى
وان توضح المسئلة اذ تطلع الشمس تطلع الشمس بطريقها
حتى يذهب وقت الظل ^{او وقت الاغارة} الى حنفية ومحمد خلا فالذي
يوسف وزفر بن علي ان وضوئهم ينتقص بخروج الوقت
فقط عند الى حنفية ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبأيهما
وجد عند ابى يوسف في الصورة حصل دخول ولم يحصل
خروج فينتقص عند ابى يوسف ^{المدة} في عند الى حنفية ومحمد
وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج
ولم يوجد الدخول فينتقص عند الشافعية لا عند زفر وينبغي
وجوب الخروج ان يربط جرحه قليل الجحاسة وان لم يكن
صفا كليا فان الطهارة واجبة بقدر الامكان وان اصاب
التوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لم يغسل لانه
نجاسة غليظة هذا اذا علم او غلب ظنه انه اذا غسله لا
يتنجس ثانيا قبل اداء الصلاة ليكون الفصل مفيدا ولو كان

بالنظر

الوضوء الطاهر

التوب الذي

التوب الذي اصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلاة
ثانيا جازله ان لا يغسل هذا هو المختار للفتوى وقيل لا
ان يغسل في وقت كل صلاة مرة وصاحب العذر اذا
منع الدم وكحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون
صاحب عذرا لانه يمكنه الصلاة مع الطهارة الكاملة
لعدم المنافي ولهذا المعنى المقتضى لا يكون صاحب عذر
بخلاف الحائض اذا حدثت ومغت الدم عن الخروج
حيث لا يخرج من ان تكون حائضا لان صحة الحيض
ان اتقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم
بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج التام وليس
بمجرد خروج منه ماء صديد هو سائل وقد صار
بسبب صلب عذر فتوضا منه ثم سال الفرجة القلم
تكون سائلة قبل الوضوء نقص ذلك وضوءه لان الجدر
قروح متعددة لا فرجة واحدة فصار مثله جرحين في
موضعين من البدن احدهما الا ببقا الوضوء الاجله ثم
سال الاخر على هذا مسئلة المختارين اذا كان الدم يخرج
من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضا ثم سال الذي
لم يكن يسيسل ينتقص وضوءه لما قلنا وصاحب
الحدث الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير

وفي اذا كان من احدهما
فتوضا للحدث ثم سال الدم من
الآخر فينتقص وضوءه

انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت صلاة كامل الا الحدث
 الذي ابتلي به بوجود منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر
 في البقاء بعد تفرز كونه صاحب عذر فادام بوجود منه
 في كل وقت صلاة ولو مر فم هو باق على كونه صاحب عذر
 لكن تفرزه ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا ويصلي
 خاليا من العذر الذي ابتلي به من اول وقت صلاة الى
 اخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه
 الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة
 بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين
 ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضا
 صاحب العذر لحدث آخر غير الذي ابتلي به والدم ونحوه
 من الحدث الذي ابتلي به منقطع ثم سبيل فعلية الوضوء
 ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك العذر بل
 وقع لغيره وانما لا ينقض به في الوقت ما وقع له واذا
 انقطع الدم ونحوه من الاعذار وقتا كاملا يخرج من ان
 يكون صاحب عذر بالنظر لا العذر المنقطع فان كان
 قد توضا وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يبعد
 لانه صحيح صلى بطهارة الاحتياط وكذا لو كانا على السيلان
 وتم الانقطاع لانه مغذور صلى بطهارة المغذورين وكذا

في الزوال

في انقطاع
 وقت الصلاة

لو توضا على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما يخرج
 للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضا على السيلان وصلى
 على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد
 لانه صلى صلاة زوال الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي
 رجل انتشر في السراج ما في الغيبة النفس فسقطت من
 انقه كتلة دم الكتلة بالضم الجملة المحمودة من حوثة العيون والماء
 به هنا قطعة لجمعة من الدم الجامد لم ينقص وضوئه
 لان العلق وهو الدم المنجم بمرارة الطائفة خرج عن الدونة
 والدم الجبس هو المسفوح ان السائل ان قطره الى الدم
 فانه يذكر ويؤثر انتقص وضوئه له والاك والفراد
 هو الكبار من الخناك اذا من العضو واستلوه وما ان كان كبير
 بان كما مضمون يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو
 انتقص به الوضوء وان كان صغيرا بان كان ما مضمون
 ذلك اما العلق اذا مضت الواحدة منه العضو حتى امتلأت
 وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم انتقص
 الوضوء وان لم تمض ذلك القدر لا ينقض واما الذباب
 البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى واستلوه لا ينقض
 اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان او النقي القليل لا
 يملأه الغمقة لم يكن كالماء واحد منها لم يكن نجسا عندنا

لان ان كان كثر دونه كان يوجب كسر من ريقه
 فلو كانت بغير ريقه كانت بغير ريقه فلو كانت بغير ريقه
 فلو كانت بغير ريقه كانت بغير ريقه فلو كانت بغير ريقه

يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد فاذا صاب الثوب لا يمنع جواز
 الصلوة به وان اى ولو تحش واذن على ريع الثوب وكذا اتفق
 في الماء القليل لا يجسه لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا النوم
 ناقض للوضوء اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنته بالارض
 او متكئا او معتمدا على مرقعة او مستندا الى شئ بحيث لو زيل
 ذلك الشئ لسقط النائم اى صار من الاسترخاء بحال لو ذلك
 الشئ لسقط لقوله هم العيان وكذا اليه فمن نام فليتوضأ
 وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ لو زيل لسقط لا ينقض في
 ظاهر المذهب وفي الطحاوى انه ينقض لانه اذا كان بمرقه
 الصفة وجد فوالتماسك من كل وجه وقول الطحاوى
 هو المختار صلح المهادنة والقدر وغيرهما وهو الاصح
 لو نام جالساً يميل ركبته يزول مقعده عن الارض وربما قال
 الحنفى ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الحنفى لادرك النعال
 مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الذقاق ان
 كان لا يفرم عامة ما قبل عنده كان حدثا وان كان يسره عن
 حرف او حرفين فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا
 او ساجدا فلا وضوء عليه لقوله لم لا يجب الوضوء على من
 نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه اذا اضطجع
 استرخت مفاسله وان كان الرجل خارج الصلوة فنام على

على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع
 انما لا يكون حدثا في هذه الأحوال في الصلوة اما خارج الصلوة
 فيكون حدثا واليه مال الصريح وقال وظاهر المذهب انه يكون
 حدثا وهو المروي عن شمس الأئمة الحنفى وقال في الخلاصة
 في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي المذهب
 صح عدم الفرق والمعتد انه اذا نام على الهيئة المستوفى في السجود
 رافعا بطنه عن فخذه لم ينافى فيه بغيره لا يكون حدثا
 والا فهو حدثا لوجوده في الصلاة الفاسدة سواء في الصلوة
 او خارجها وتمام تحقيقه في الشرح والامام قاعدة مترتبة
 او غير مترتبة من هيئات القعود او راحة البيتية على عقيب
 حال كونه مستويا في الحالين او رافعا بطنه على فخذه لا
 ينقض وضوءه كونه حدثا في صلوته الا تروى الذخيرة لو نام
 قاعدا ووضع البيتية على عقيب صلاته المنكب على وجهه
 قال ابى يوسف عليه الوضوء وكذا في البسوطيين انتهى
 وهذا هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على
 فخذه ارتفع جانب الخلف من مقعده وزال التمكن واما لو
 جعل النية على عقيب ولم يضع بطنه على فخذه فعدم النقض
 ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضنا بخلاف
 صورة المتن ولو نام مكتبيا بان جلس على البيتية ونصب

ظاهر المذهب والرواية المتقدمة
 في البسوط والجامع الكبير والصغير
 والتميز الكبير والرواية المتقدمة
 والمذهب والرواية المتقدمة
 والكيانيات والعارفون
 نقل من تعبدت
 السيد

احد هما الامام محمد
 والاخرى شيخ الاسلام
 شمس الأئمة الحنفى

نعم من الغفلة بغير قصد
سواء كان في النوم
او في غير النوم
او في غير النوم

ركبته ويشد ساقيه الى نفسه بسنن يحيط من ظهره وعليه
لا وضوء عليه لشيعة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء
وكذا لو وضع في هذه الحالة رأسه على ركبته لما قلنا وفي
الخلاصة فان نام مريقا لا ينقض وضوءه وكذا لو نام متوقفا
وهو ان يخرج قدميه من جاذب ويلصق اليدين بالارض
وان سقط النائم غير ناقص ينظر ان انتبه بعد ما سقط
على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند
اصابة الارض بلا فصل لا ينقض وعن ابي يوسف انه
ينقض وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن
انه ان زال مقعدة عن الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه
وان انتبه قبل ان يزيلها فلا قال في الخلاصة والفتوى
على رواية ابي حنيفة وان نام على دابة عربية ينظر ان
كان نومة عليها حالة السجود او حالة الاستواء لا
ينقض وضوءه لتمكن مقعدة وان كان ذلك حالة
السجود ينقض لعدم تمكنها ولو كان راكبا في الايكاف
او في السج لا ينقض وضوءه في الخالين اي حال الهبوط
وضوءه من السجود والاستواء وكذا الاعمال والجنود
كل منها ناقض للوضوء وان اى ولو قل لكونها فوق النوم
لان النائم اذا انتبه انتبه بخلافها وكذا السكر ناقض ايضا

تأنيلا

وحد السكران علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة
هذا حقه عند ابي حنيفة في الجبال الخ لا ينقض الوضوء
والصحيح في حقه في النقص ما قال في المحيط انه اذا دخل في
بعض مستنبة بكسر الهمزة او غير اختيارى فهو سكران
بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال المسكة به وهذا القهرمة
في كل صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلاة جميعا
سواء كان القهقهة عامدا عالما بان في الصلاة او ناسيا
لقوله عليه السلام من ضحك في الله نوة قهقهة فليعد وضوءه
والصلاة وان قهقهة في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض
وضوءه ذكر في الاثر لان الحديث ورد في صلاة مطلقة وهي الكا
ذات الركوع والسجود وان نام في صلوة تم قهقهة فسدت صلوة
ولا ينقض وضوءه ذكر في الاصل قال في الخلاصة هو المختار وقل
محمدا في المحيط فسدت صلوة وضوءه وبه لخدمة عامة
العلماء المشايخ المتأخرين وعن ابي حنيفة تنقض الوضوء
ولا تقصد الصلاة والغفلتاره في الاسلام في الاصول ومن
بعد من الاصوليين ان قهقهة النائم لا تقصد الصلاة
ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة
وان قهقهة الصبي في صلوة لا تنقض وضوءه لانعدام
معنى الجناية واما النبيس فلا ينقض الوضوء بالجماع و

الرسالة

وحد السكران

وكذا لا ينقض الصلوة كونه بمنزلة الكلام الغير المسموع و
 هذا القهقهة قال بعضهم ما يطرأ على القاف والهاء مكررتين
 وهذا القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله
 ويكون مسموعا له ولغيره ان يلمن عنده هو الفخخ حدثهم
 به جمهور العلماء سواء بدت نولجته او لا وقال بعضهم
 وهو شمس الامة الخواني ان ابدت نولجته ومنعه لا
 الضحك عن القراءة فهو قهقهة وقال بعضهم لا ينقض
 حتى يسمع صوته والبولج ذبا نزل الجملة هي الاصل
 وقيل انفسها وقيل الاذياب وقد التبس ما لا يكون مسوعا
 اصلا لاله ولا لغيره وذكره فتاوى خاقانية وغيرها التمس
 لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة لانه
 بمنزلة الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لان النطق ورد في قهقهة
 والضحك دونها وجد الضحك ان يكون مسوعا له دون جبر
 وكذا المباشرة القاحلة ناقضة الوضوء من الخا والالا
 وان لم يخرج مدخ عند حنيقة راي يوسف خلاصه في
 التمس بطنه بطنها وظاهرها ووجهه مستشرفا فيها من
 غير حائل من جهة القبيل والدير وذلك لان هذه الحالة
 يغلب فيها خروج المذي فاقم السبيل الغالب مقام المستب
 واما من الذكر وكل شئ مما مسته النار مباشرة كالشواء
 او بالغات

هذا القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ويكون مسموعا له ولغيره ان يلمن عنده هو الفخخ حدثهم به جمهور العلماء سواء بدت نولجته او لا وقال بعضهم وهو شمس الامة الخواني ان ابدت نولجته ومنعه لا الضحك عن القراءة فهو قهقهة وقال بعضهم لا ينقض حتى يسمع صوته والبولج ذبا نزل الجملة هي الاصل وقيل انفسها وقيل الاذياب وقد التبس ما لا يكون مسوعا اصلا لاله ولا لغيره وذكره فتاوى خاقانية وغيرها التمس لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لان النطق ورد في قهقهة والضحك دونها وجد الضحك ان يكون مسوعا له دون جبر وكذا المباشرة القاحلة ناقضة الوضوء من الخا والالا وان لم يخرج مدخ عند حنيقة راي يوسف خلاصه في التمس بطنه بطنها وظاهرها ووجهه مستشرفا فيها من غير حائل من جهة القبيل والدير وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقم السبيل الغالب مقام المستب واما من الذكر وكل شئ مما مسته النار مباشرة كالشواء او بالغات

هذا القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ويكون مسموعا له ولغيره ان يلمن عنده هو الفخخ حدثهم به جمهور العلماء سواء بدت نولجته او لا وقال بعضهم وهو شمس الامة الخواني ان ابدت نولجته ومنعه لا الضحك عن القراءة فهو قهقهة وقال بعضهم لا ينقض حتى يسمع صوته والبولج ذبا نزل الجملة هي الاصل وقيل انفسها وقيل الاذياب وقد التبس ما لا يكون مسوعا اصلا لاله ولا لغيره وذكره فتاوى خاقانية وغيرها التمس لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لان النطق ورد في قهقهة والضحك دونها وجد الضحك ان يكون مسوعا له دون جبر وكذا المباشرة القاحلة ناقضة الوضوء من الخا والالا وان لم يخرج مدخ عند حنيقة راي يوسف خلاصه في التمس بطنه بطنها وظاهرها ووجهه مستشرفا فيها من غير حائل من جهة القبيل والدير وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقم السبيل الغالب مقام المستب واما من الذكر وكل شئ مما مسته النار مباشرة كالشواء او بالغات

او بحائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عند خلوا الشافعي
 في منس الذكر واما كل من استسهم النار فاشافعي لم يوافقنا
 وما لك ولحد يوافق الشافعي وكذا منس المرأة لا ينقض
 عندنا سواء كان شهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض
 ان لم تكن المحرمه مطلقا وقال مالك ولحد ينقض ان كان
 بشهوة والدلالة مستوفاة في الشرح ولو حلق لشعر
 شعر راسه لحيته او شاربه او قلم ظاهريه مائة ضا
 ليح عليه عادة الوضوء واما اعلى لها ولا اعادة غسلها
 تحت الماء والظفر ولا من الاثافه والمسح في حلقه
 طهارة حكمية للسبك كونه للحد لا ينقض بذلك الحجل
 ولا يزول حكمية بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه
 بثرة قد انة شرجه قد وقع الغسل او المسح عليه ثم خر
 او شرب بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء
 او الغسل لا يبطال طهارة ما تحت ذلك لما قلنا وان يتيقن
 في الوضوء اي بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه لا
 لتيقن لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء وتيقن
 في الحدث اي تيقن انه حدث وشك هل توضع بعد ذلك
 ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خلال الوضوء
 في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فقدم غسله كان

وقع

متيقنا فلا يزول بالشك عليه غسل ما شك فيه وان شك
في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه
غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام
قربة ترجح غسله وكذا من علم انه قد فعل الوضوء وشك
هل توضأ ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس ليقضي
الحاجة وشك هل قضاه ام لا فعليه الوضوء نظر الى
القربة ولو يتيقن انه لم يغسل عضو من اعضاء الوضوء
ونسي اي عضو هو ذلك في مجموع التوازل انه يغسل الرجل
اليمنى ومن رآه يلبس الوضوء لا يعلم هو ماء او بول
ان كان اول ما عرض له اعادة الوضوء وان كان جهمي
يريد كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالظاهرة وشكه في الخش
ويتيقن ان يتفح فوجه وسواويله بالماء اذا توضأ قطعاً
لو سوسه او حشني بالقطن **فصل في بيان نجاسة**
النجاسة على ضربين اي نوعين نجاسة غليظة ونجاسة
خفيفة اما النجاسة الغليظة فهي كالعدرة وهي رجيع
الانس والبول اي بول ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس
والدم المسفوح والخروج الكلي رجيعه وكذا سائر
سباع البهائم ولم يختر جميع اجزائه هذه الاشياء
لنجاستها جميع عليها الا شعر الخنزير فانه فيه عن

انه لو وقع في الماء لا يجنس وكذا الحوم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن
مذبوحاً بالتسمية حقيقة او حكماً والخراج مسلم وكتابي
فان تلك المعلوم نجاسة غليظة واما ان اذبح ذلك
للحيوان بالتسمية حقيقة او حكماً كالناسي وكان الخارج
مسماً او كتابياً وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباغة
فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره لخيار صاحب الهداية وطائفة
والصحيح ان اللحم لا يظهر بالركوة قاله في الاسرار وغيره
وقد حققنا في المشرح الملتزم انه لا يجوز الصلوة مع لحمه
اذا زاد على قدر درهم وكذا جلده فانه اذا اذبح بالتسمية لا
لحمه ولا جلده لانه نجس العين واما لو دبح جلده في ظاهره
عن اصحابنا لا يظهر وعليه عامة المشايخ لما تقدم انه نجس
وروي عن ابى يوسف في غير ظاهر الرواية انه يطهر بالدباغ
ويجوز بيعه والانتفاع به والصلوة فيه وهو غير الصحيح اما الا
دوات جمع روث وهو رجيع ذي الحافر والاختلاج جمع خشي و
هو رجيع نوع البقر والفيل فكلها نجاسة غليظة
عند الاصناف وعند النجاسة الدورات والاختلاج سوى
الفيل خفيفة وذكر في عينية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار
وخرو الخنازير والبص والاذخر الاوز والمباري وما شبهه
ذلك مما يستحيل ان ينسب ونسب نجاسة غليظة

اجماعا واما الخجاسة الخفيفة فهي كقول ما يؤكل لحمه وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بن بول ما يؤكل لحمه طاهر وهو
 قول مالك وخرو ما لا يؤكل لحمه من الطيور والخز هو جميع
 الطير ويكون خرو ما لا يؤكل لحمه بخجاسة خفيفة انما هو في
 رواية الفقيه ابي جعفر الهندي واني وفي رواية عن ابي حنيفة خفيفة
 وابي يوسف كلاهما طاهرا ^{وروي عنهم انه بخجاسة غليظة}
 وروي الكرخي انه بخجاسة عند محمد وعندهما هو طاهر و
 صححها شمس الائمة السرخسي في مبسوطه وفي
 جمع الصغير لقاضي خجاسة بخففة عندها ومغلظة عند
 محمد وصححه صاحب الهداية وقول الص وقال محمد كلاهما
 طاهرا كقول ما يؤكل لحمه وخرو ما لا يؤكل لحمه غير صحيح لما مر
 من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خرو ما لا يؤكل لحمه
 عند محمد واما بول ما يؤكل لحمه فمسلم وقد ذكرناه واما
 بول الهرة ففي ظاهر المذهب هو بخجاسة غليظة
 وروي عن محمد في ذلك يعتاد البيوت ان يوله طاهر
 للضرورة وعموم البلوى لتعدرا لاعتراذ عنه وقال الفقيه
 ابو جعفر بخجاسة الاناء دون الثوب وهو حبان لان
 تحميمه الاواني فلا ضرورة في حقها بخلاف الثياب واما خرو
 ما لا يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز

خفيفة

خجاسة

غليظة

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

مسلم

صحيح

وتحريمها عندنا وذلك كالحمامة والعصفور وخرو الدجاج
 على اقتنائها في المسجل مع الامر بتطهيرها ولو كان خروها
 بخجاسة لما تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهرا
 وكذا بغير القارة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا
 بحيث لا يظفر طهره لعموم البلوى وفيه نظير ذكرناه في الشرح
 وفي فتاوى قاضيان وبول الهرة والقارة بخجاسة في ظاهر الروا
 يفسد الماء والثوب ولو طعن بغير القارة مع الحظية ولم يظهر
 اثره يعني للضرورة البيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء
 او في المرق لا يفسده وكذا السمكة اذا وقعت من امها
 رطبة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست
 بخجاسة لكونها في محلها وكذا السمكة بكسر الهزة وفتح الفاء
 وقد كسرت وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن
 طاهرة عند ابي حنيفة اذا خرجت من دشات ميتة سواء
 كانت جامدة او مائعة وعندها الماتعة بخجاسة والحامضة
 متبخسة تطهر بالقيسل ما لو خرجت من مخكات فلا خلا
 في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا اما الماء المستعمل
 فبخجاسة غليظة عند ابي حنيفة في رواية حسن بن
 زياد عنه وعند ابي يوسف بخجاسة خفيفة وهي رواية
 عن ابي حنيفة ايضا طاهر غير طهور اي غير مطهر وبه لخذ اکثر

ثبوته عند محمد وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا

اي اذا كان من نبت عود البولي
 في الدهن لان الغالب فيه
 انما هو الخفيف مسك
 او غيره
 او اذا وجد الماء والثوب فافاد الدهن
 او لو وجد الفرة فيه فاد الدهن

المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه لم يرو عن النبي
 عليه السلام والصحابة التيمم عنه فكان طاهرا ولم يرو
 وعندهم انهم حملوه في الاسفار سيما في الاماكن العديمة
 للماء ولا ان بعضهم اخذوه من عضو غيره واستعملوه فدل
 على عدم كونه مطلقا ولا فرق في ذلك بين كون مستعملا
 محذورا او غير محذوف خلافا لفرق في غير المحذوف والماء المستعمل
 هو كل ماء ازيل به حدث كما اذا استعمل من به حدث ولو
 بلا نية او استعمل في البدن على وجه القرية او العبادة اي
 قصد باستعماله التقرب الى الله ولو كان مستعمل غير محذوف
 كالوضوء على الوضوء فهو يصير مستعملا باحد هذين
 الامرين عند ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد لا يصير
 مستعملا الا بقرينة فلو توضع او اغتسل وهو محذوف بلا
 نية كتعليم الغير والتيمم ولا يصير الماء مستعملا عنده وان كان
 قد ازيل به الحدث لعدم نية القرية ثم انما يصير مستعملا اذا
 زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي يستعمل فيه
 في الوضوء لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا
 حتى يستقر في مكان والصحيح انه لما زال عن العضو صار
 مستعملا لزوال الضرورة وقوله اذا استعمل في البدن لمحتراز
 عما اذا استعمل في غيره كالشوب مثله فانه لا يصير مستعملا

على وجه الاستعمال

على وجه الاستعمال

على وجه الاستعمال

ولو كان مع نية القرية ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطهارة
 او بعد بنية اقامة السنة فانه يصير مستعملا او يتفرغ
 على ما ذكرناه امر اغسلت القدر والقضاع او غسلت يدي
 من الوضوء او العجين لا يصير ذلك الماء مستعملا ان لم يكن
 على يد صاحب حدث بالاتفاق لعدم وجود شيء من الامرين
 والا فعلى قول محمد خاصة وفي فتاوى قاضيه ان المحذوف او
 الجنب ان ادخل يده في الاناء لا يغترف وليس عليه الجنب
 لا تقصد الماء يعني لا يصير مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجنب
 لاخراج الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجله في
 البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملا للضرورة بخلاف ما لو
 ادخل يده او رجله للتبريد ولو ادخل الجنب الماء بفم لا يريد
 المضمضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف
 لا يبقى طهورا قال قاضيه ان هو الصحيح وان ادخل الجنب
 او المحذوف يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون
 الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا
 كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا غسل في البئر بنية
 القرية افسده وان انغمس لطلب دلو ليس على بدنه
 نجاسة ولم يدلك فيه جده لم يفده عندهم جميعا
 اقول وكذا لو دلكه لازالة الوسخ ولو غسل المحذوف غير

على وجه الاستعمال

لا للفرق

لا يدخل

الوضوء فالأصح أنه لا يصير مستقلاً وكذا إذا اغتسل ثوباً
أو إناء طاهر وإن أدخل السبي يده في الإناء وعلم أن ليس
بها نجس يجوز التوضأ به وإن شك في طهارتها ^{يجوز}
أن لا يتوضأ به وإن توضأ به جاز هذا إن لم يتوضأ به
فإن توضأ به نأوى باختلاف فيه المتأخرون والمختار
أنه يصير مستقلاً إذا كان عاقلاً لأنه نوى قربة معتبرة
وإن استنح ^{كلمة} من غسله للنجس في الإناء لا يفسد الماء
إما أن يسأل فيه سيلاناً فإنه يفسده وعلى هذا
حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم
يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به
وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي البساتين وكل أهاب
دبغ فقد طهر لقوله عليه السلام أهأب دبغ فقد طهر
والأهأب اسم للجلد قبل الدبغ وإذا طهر جازت الصلوة
معه ملبوساً أو مفروضاً ويجوز ألا يجد الخنزير ليجأه
عنه والادعى لكرامته وذكر في الشرح أي بشرح الأبيجاني
في بعض النسخ صرح به كل حيوان إذا فزع بالتسمية
طهر جلده ^{ووجه} وشحمه وجميع أجزائه سوى الخنزير
سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول وقد تقدم الكلام
في هذا مستوفى في أول الفصل جدد الادعى أن وقع

منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء لأنه نجس في الخاقانية
كالما كان سورته نجساً لا يطهر لونه وجلده بالركوة
وقد من الكلام عليه والأصح طهارة جلده دون لحمه وعن
محمد جدد الكلب والذئب يطهر بالدبغ وعصيته ^{الشيء}
عظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظفرها وكذا
وتخلبها وكالما لا تحل الحيوة منها طاهر إذا لم يكن عليه
دستومة لما روى عن عبد الله بن عباس قال إنما حرم
رسول الله صلعم من الميتة لحمها وأما جدد الشعر ^{الصوف}
فلا بأس به والكلام عليه مستوفى في الشرح وأما جدد
الفيل فيطهر بالدبغ كسائر السباع وعظمه طاهر
ببحة والانتفاع به إلا عند محمد فإن عظم الفيل نجس ^{العين}
كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء وروى عن محمد
امرأة صلت في عتقها قلادة وعليها سن أسد أو
ثعلب أو كلب جازت صلواتها لطهارة هذه الأشياء
وكذلك سائر الانسنة وعظمه طاهر في الصحيح فيجوز الصلوة
معه مطلقاً على ظاهر المذهب وعن محمد أنها لا تجزئ
زاد على قدر الدرهم وذكر شيخ الإمام الأسيدي في تفسير المهرقة
ولسان السنين المهرقة بعد هابة موحدة والفتح فون
سكانه وكاف مستوفى في أسبائك قرية من قرى أسبجاني

حفر طاه

في شرب السجاب اي فوزه اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بوقت الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيظهر بالغسل ثلثا مع العصور وان علم انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر لا فضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة و

الدباغة وهي ما يمنع التلوث والفساد عن الجدد على ضربين حقيقة وحكمة فالحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر من الادوية المعدة للدبغ كالقشور والسبغ وغيرها والشب والمخلو والقرط ونحوها ولو ادمى الماء بعد الدباغة للحقيقة فاقبل لا يعود نجسا واما الحكمة فان يخرج الجدد عن حكم الفساد ويزول التلوث عنه من غير استعمال شئ من الادوية بل اما بالتغريب اي جعل التراب عليه او جعله في التراب او بالتشميس اي وضعه للشمس او بالقائه في الريح فتزول رطوبته بهذا الاشياء ويصير مدبوعا طاهرا ولكن لو اصابه بعد الدباغة للحكمة ماء فقعن اي حنيفة في عوده نجسا لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي كانت فيه وكذلك الحكم التوب اذا اصابه منى ففرك ثم اصابه الماء وكذلك الارض اذا اصابها النجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البئر اذا انجست بفارت ماؤها فترعاري في كل من هذه المسائل روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم

في شرب السجاب اي فوزه اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بوقت الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيظهر بالغسل ثلثا مع العصور وان علم انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر لا فضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة و

في شرب السجاب اي فوزه اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بوقت الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيظهر بالغسل ثلثا مع العصور وان علم انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر لا فضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة و

العود وفي الملق العود وقوله وفي فتاوى قاضيان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا غير صحيح بل المذكور فيها في فضل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لان الزائل لا يعود بلا سبب جديد **فصل في البئر** واذا وقع في البئر نجاسة نزع اي اخرج ماؤها وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها او بشئ آخر وان وقعت فيها قارة او عصفورة او ما هو خمرها في المقدار ينزع منها عشرون دلو الى اثنين لما روى عن انس رضي الله عنه انه قال في قارة ماتت في البئر فخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلو او الف عشرون بطريق الايجاب والتثنية بطريق الاستحباب والمعتبر هو الاول وهو ما يسهل صاعا من الخبز المعتدل وان ماتت فيها حائمة او جلجلة او ستورا وما قاربها في الجنة ينزع منها اربعون دلو او خمسون كذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر قول القدرى الى اثنين لحديث ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والتمسك بطريق الاستحباب وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي ينزع جميع الماء لما روى ابن سيرين ان رجلا

في شرب السجاب اي فوزه اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بوقت الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيظهر بالغسل ثلثا مع العصور وان علم انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر لا فضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة و

مر

وقع في زمزم بعقومات فلم يره ابن عباس فخرج والمري بها
 ان يخرج جميع الماء وكذا يخرج جميع الماء ان السخج الكلب
 او الخنزير حيوان اي ولو لم يصب فيه الماء للخنزير يحسن العيون
 فلم يصب فيه الماء لا يجب نزحه كما في سائر السباع وقيل
 عندهم يحسن العيون وعند ابي حنيفة لا وقد استوفينا ذكر
 الاموات في المخرج وكالحيوان سوى الكلب والخنزير
 على ما ذكره اذ خرج حيا وقد اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان
 في سورة طه او لم يعلم ان عليه نجاسة لا يحسن ولكن
 لا يتوضأ لاحتمال احتمال ان كان عليه نجاسة او انه
 لم يصب فيه نجاسة ومع هذا ان قوضا جاز لان الاصل
 عدم ذلك الا ما كان غالبا قالوا في القارة اذ هربت من
 فسيطيت في البر يحسنها الغلبة البول منها عند الخوف
 من الهرة وان كان سورة يحسن يخرج كاله نجاسة بسورة
 والاظهر وجوب المخرج فيما بسورة يحسن لسواء اصاب فيه
 الماء او لم يصب على المختار وقادحان وقد حقه في المخرج
 وان كان سورة مكرها يخرج منها عشرة دلاء ونحوها
 استجبا باكذا في الخلاصة احتياطا وان كان سورة مشكوكا
 يخرج كاله ايضا ليذهب الشك كذا روى عن ابي يوسف
 في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافا وان استفخ فيها الحيوان

بر كشي وشد قوبو
 ي ناكها ان جنبيا يمش
 قوبو استرا لحو
 فمان ايدر ايكسده
 انما رجبند رصود في
 ولدي تحسن ابو يوف
 حال حالته قودي
 رجبند رصود في
 ري دي دي در محمد
 ايكسده اريد رطال
 صوجنب اريد ر

الواقع او تفستخ نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر
 ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان ما يفسد الماء وكذا الوقع
 فيها نوب القارة ونحوه لانتشار النجاسة في جميع الماء وان
 وجدوا فيها قارة ميتة ولا يدرك انهما متى وقعت ولم
 تنفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا منها في
 ذلك اليوم واليلة وغسلوا كاليتى اصابه في
 الزمان المذكور وان كانت التفخت او تفستخ اعادوا
 صلاة ثلثة ايام وليالها اي ما رواه ابو صوفى هم من باب الزمان المذكور
 وغسلوا كل ما اصابها وما فيه نجاسة حنيفة قال ليس عليهم عادة
 ولا غسل شيء حتى يتحقق متى وقعت لاحتمال انها وقعت تلك
 المتابعة فاذت او كانت ميتة متفخة او متفخة ثم
 وقعت بريح او غيره ولا في حنيفة ان كوفتها في البر سب
 ظاهر لو انها قبل عليه احتياطا والانتفاخ او التفخ
 يدل على طول المدة فقد ربالثت باعتبار الغالب واذا
 وقعت برة او برة في البر من اليمر الا بل والعم لم
 يتنجس واخرجت قبل الافتراق لم يتنجس اليمر استجسا
 لدفع المخرج لان ابار الفلوات ليس لها اعطية ولو انش
 تبع حولها والرياح تهب فتلقفها فجعل القليل عفوا
 دون الكثير وان وقعت اي البرة او البرة في البر وقت

انما تفستخ
 كان فخطبت بعد تفستخ نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر
 هذا النجاسة وقصفت في الماء القليل فينجس
 كما لو وقعت في الماء

الحلب فانخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر لم يتجنس
 اللبن ايضا كما لم يتجنس البئر وهو مروي عن علي رضي
 وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر
 الاوان يتجنس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان
 الحلب لان من عادتها ان تبعد عن ذلك الوقت
 والاحترار عنه عذر ولا كذلك غيره وروى عن ابي حنيفة
 البقرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء او ماء البئر ما لم
 يستكره الناس لموم البلوغ وفيه اشارة الى ان الرطبة
 ليست كذلك وفيه التحذير ان يستكره الناظر
 وهو الصحيح وقيل ان لا يخلو كل دلو من بيرة او بعرتين
 وعن محمد بن ياحد ربع وجه الماء وفي الرطبة والمتكسرة
 اليابسة لاختلاف بين المشايخ بعضهم افي فيهما بالجنس
 وبعضهم يسمي اي بين الرطب واليابس والمتكسرة و
 الصحيحة وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الضرورة
 في الجميع والاروات بمنزلة المتكسرة لتخلل واخلوة فيها
 وكذا الخثاء واكثر للمشايخ على انه تغتبر فيه الضرورة العا
 والبلوى ان كان فيه ضرورة يتفتر الاحترار ووقوع
 المخرج كاتار الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق لا
 يحكم بالنجاسة وان كان الاحترار غير متفتر كاتار

البيوت والاماكن المحفوظة الطارقات في منزلة الاذا لا يفي
 فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان الجميع
 يستدلون بالضرورة فينظر الحامي فيه والوقت اذا كان صلبا
 فهو بمنزلة البقرة في الحكم وان وقع خرو الختام والعصفور في
 البئر لم يفسد ماؤها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للشافعي
 والشافعية في الدجاجة افسده لانه يتجنس غليظا وكذا ما
 يشابهه وخر البطة والاوز بمنزلة خرد الدجاجة وكذا خرد الخفا
 وبوله لا يفسده للضرورة وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه من
 الطيور فانه طاهر عندهما في رواية خلافا لمحمد وهو يناقض
 قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم روي عن
 ابي حنيفة وابي يوسف ان زرق سباع الطير نجس نجاسة
 الخففة لا يفسد الثوب الا اذا فحش وفسد الماء وان قيل لا
 يفسد الا في الامكان صوتها عنه ولا يفسد ماء الماء البئر
 لتغذر صوتها عنه وان بالت شاة او بيرة او غيرها مما يؤكل
 لحمه في البئر يتجنس لان خففة النجاسة لا تظهر في الماء ويمكن
 صون البئر عن ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنده وان قطرت
 دم او خمر ولو قطرت ولحدث يترج ماء البئر كله للجنس
 وفي الزخيرة جنب نزع من البئر دلو فصب على رأسه ثم
 استقى دلو آخر فتقاطر من جسده في البئر لا يتجنس البئر وان

كسائر النجاسات الخفيفة ولا يفسد الماء الكثرة
 عام في كسائر النجاسات

هذه ٢
 قد رآه الماء المستعمل لخمس للضرورة اذ في التور عنه في الحالة
 حرج وان وقع جنب او حدث في البئر او دخل فيها الطلب
 الدلو الى لم ينو الفسل والوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل
 جنب والماء نجس قالوا لا يباين ملاقات الماء صار مستعلا
 والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها
 الحدث فبقى على جنبه ^{بته} وقال في رواية اخرى يخرج من الجحابة
 اذ تمضمض واستنشق ثم انه يتجنب نجاسة الماء المستعمل
 فعلى هذه الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجحابة قال
 في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الا
 استعمال قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه
 انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر لان
 ابا يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو
 ولم يوجد فلم يظهر الرجل وجع فالماء لم يزل به حدث
 والاستعمال للقرية فبقى ككان وقال محمد كلاهما طاهران
 الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه لم يلمس به قرية لعدم النية
 هذا كله اذ لم يكن على يده او ثوبه نجاسة حقيقة و
 ان كانت على يده او ثوبه نجاسة حقيقة او كان مستنجيا
 بغير الماء يتجنب الماء بالاجماع ولو وقعت الخائض ان كان
 بعد انقطاع الحيض فهو كجنب وان كان قبل انقطاع الحيض

بر كشي وشدي قويه ناكهان
 جنباً يمشي قومه استراجهوا
 تعان ايديك سيد الامم
 ارجبند رصود خي اولي نجس
 ابرو يوسف حاله قودي
 ارجبند رصود خي اريدي
 در محمد ايكسك اريدي
 طالعيله صوحنوب اريدي

فكان طاهر غير الحدث ولو وقعت في البئر اكثر من فارة واحدة
 فقد روى عن ابي يوسف انه قال ان كانت الى اربع ينزع عنه
 عشرون دلو او ثلثون فخمة الاربع حكم الوحدة وان كانت
 الفارة الواحدة خمسة ينزع اربعون دلو او خمسون
 الى تسع فخمة الزائد على الاربع الى التسع حكم الدجاجة فاذا كانت
 الفارث عشرون ينزع ماء البئر كله بمنزلة الكلب وعن محمد
 الفارثان ان كانتا خمسين الدجاجة ينزع اربعون وفي الهداية ينزع
 كله الماء كذا في النجس وهو اقيس من قول ابي يوسف
 الا ان يكون مراده الصغار التي الخمس منها قدر الدجاجة
 ونحوها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت البئر معينة لا يمكن
 نزحها الا يخرج عظيم لخروج مقدار مكان فيها من الماء وقت
 ابتداء النزح ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر مكان فيها
 قال بعضهم حفرة مثله عمق الماء وطوله وعرضه ونحوه
 فنزع الماء حتى تملأ الحفرة وهو مروي عن ابي حنيفة و
 ابي يوسف وقال بعضهم وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا
 يحكم به دلو عدل من اهل البصرة بالماء فينزع منها حكمها
 فان قال ان ما فيها ذلك الوقت الف دلو مثلاً ينزع ذلك
 وهذا الشبهة بالفقه قاله في الهداية وفي الكافي هو الاصح
 وروى عن محمد انه قال ينزع منها ما يتادلوا ثلثمائة

دلو وانما الجواب بذلك بناء على كثرة الماء في ابار بغداد وكذا في
المبسوط والمروى عن ابي حنيفة انه اذا نزع منها مائة دلو
يكفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية
وهذا الاعتبار غالب الا ببار البلد ايسر على الناس ولتعتبر
قول العدلين لحوط واذا نزع بوقوع القارة عشرون دلو
او ثلثون طهر الدلو والوندناء بالكسر والمد وهو الجبل وكذا
تطهر البكرة وتوجيها ^{طريق} ويد المستقي تبعاً لطهارة البئر وكذا في
كل موضع نزع مقدار ما وجب وفي وجوب نزع الكال اذا وصل
الى الحد لا يعلو نصف الدلو كان نزع الكال ويحكم بطهارة البئر
وتوايهما ذكر البراري وذكر قاضيان انه اذا بقي مقدار راع او
زراعين يصير الماء طاهراً وطهوراً وهو واسع وذلك لحوط
ولو نزعوا بدلو منخرف فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو
بمزالة الصحيح ذكره البراري ايضا وموت ما ليس له دم مسائل
لا يجنس الماء ولا غيره اذا مات فيه كالبقاي البعوض والذباب
والزنايزر جميع انواعها والعقارب والقتاتس والعلق وما يشبه
ذلك من الموائش وصغار الحشرات وكذا موت ما يعيش
في الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا يجنسه كالسمك و
الصفصع للماء والسرطان والحية المائية وان ماتوا
في غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل انما يمكن

ذكر ما يجب فيه من نزع الماء

فانه لا يجنسه بغير خلاف واما الصفصع اذا مات في العصار
ونحوه فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسده او لا قال المصنف
واكثرهم على انه يجنس قال في الهداية لا تقدم الموت
فيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح لانه لا دم فيه
لان الدموي لا يعيش في الماء وفي الهداية الصفصع الجري
والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم
المعدن ثم لما في ما يكون تولده ومثواه في الماء فطير
الماء بقدر الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير الماء
بالطريق الاولى وذكر الاستبجاني في شرحه ما يعيش
في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء ونقضت فانه
يكره شرب ذلك الماء اما الحية البرية اذا ماتت في الماء
يفسد وهو مروي عن محمد لا يختلط البري بالمحرم اكلها
بالأكل ولحمها لا يتلأعها معه وما يحتمل فيه تناول الحرام
يكره تناوله وفي التجنس لو كان الصفصع اي البري دم
مسائل يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية لا دم
فيها في الاناء لا يجنس وان كان فيها دم يجنس وقول المصنف
وكذا الحية المائية ان كانت كثيرة لها دم مسائل يجني على
غير الاصح والاصح عدم التجنس لان ما فيها ليس بدم
حقيقة ان الدموي لا يعيش في الماء على ما تقدم عن

الهداية والكافي وكذا الوفرغة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون
 لها دم سائل فانها يفسد الماء لما تقدم في الصفح الذي
 وللجنة البرية ثم الصفح المائي هو الذي يكون بين اصناف
 سيرة والبرية بخلافه **فصل في الاسرار** هو جمع سور
 بالهمزة والمراد به ما يبقى بعد الشرب وقد يطلق على بقية
 الطعام سور الادري طاهر بالاتفاق سواء كان مسلماً
 او كافراً او جنياً او حائضاً او مريضاً او طاهر من
 جميع الاحداث اما لو يتخس فيه بخر او غيرها فشرب من فوره
 يتخس سنوره ولو بعد ما روي ريقه في فيه وذهب الاثر فلا
 يتخس سنوره عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد
 وكذا سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل
 والبقرة والغنم لتولد اللعاب من لحم طاهر واما سور القرس
 وعن ابي حنيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا
 ان ما قاله المصنف في رواية نجس ليس منها ولم اراه لغير المصنف
 بل في المحيط في رواية قال لحي الى ان يتوضأ بغيره وهي
 رواية السلمي عنه وفي رواية هو شكوك كسور الحمار
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه مكروه كلجه
 والمراد كراهة التحريم وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة
 انه طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان

٧٩
 لان كراهة اكله كراهة لا تحب فيه واما عندها فهو طاهر بلا
 شك لان لها لحم اللحم وية اي يكونه طاهر من غير كراهة
 اخذ بعض المشايخ بل كل المتأخرين وسور الكلب
 والخنزير وسائر سباع البهائم نجس باتفاق علمائنا
 لتولاه من لحم نجس خلافاً لما لك في الكل والتأفقي
 واحد في غير الكلب والخنزير وسور سباع الطير كما
 لصفرو البازي والشاهين ونحوها وسور ما يسكن
 في السيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب
 والوزغة والفارة والدجاجة المخلاة اي المطلقة غير محبوس
 والهرة مكروه اي يكره التوضأ به عند وجود غيره
 وكذا تشربه كراهة تنزيه وقيد الدجاجة بالمخللة حتى
 لو كانت محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلقها
 وماؤها خارجة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت
 رجليها فلا كراهة لسورها وقال شيخ الاسلام ان
 كانت لا تصل الى تجلisse غيرها فلا كراهة في سورها
 وان كان يصل منقارها الى ما تحت رجليها لانه لا يحول
 في نجاسة نفسها وعن ابي يوسف ان سور الهرة غير
 مكروه والدلائل مستوفاة في الشرح وان اكلت الهرة
 الفارة ثم تشربت الماء على الفور من غير ان تمكث و

تلحس فيها يتنجس الماء وان مكث ساعة ولحست
 فيها فكروه وللمس يتنجس عند ابي حنيفة وابي يوسف
 بخلاف الجسد بناء على التطهير بغير الماء وسفر الحمار والبغل
 الذي امة اناك مستكوبة قيل الشك في طهارته وقيل
 في طهر ريته وهو الاصح والا لو وجب عليه غسل رأسه
 اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمستكوب وتقيده
 البغل الذي امة اناك ذكره جماعة منهم السروجي في
 شرح الهداية حتى لو كانت امة رمية فيسوره كسور
 الفرس لان العبرة بالام وكذلك كانت امة بقرة وعرق
 كمال شيء معتبر بسوره فاما ان سوره طاهر ففرقه
 كذلك وما سوره نجس ^{فرقة} نجس وما سوره مكروه
 وفرقه مكروه اي يكره ان يصلي ويدنه او ثوبه ملوث
 به الا ان عرق الحمار وكذا البغل طاهر بلا شك وان
 فرض ان الشك في طهارة سوره وقوله عند ابي حنيفة
 في الروايات المشهورة انما هو لان الروايات عنه مختلفة
 الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين
 يخالفانه كذا ذكره القدوري اي ذكر ان عرق طاهر في
 الروايات المشهورة وفي بعض الروايات انه نجس غليظا
 لكنه جعل عفوا في التوب والبدن للصورة وفي بعضها



عرق الحمار

نجاسة خفيفة والمشيورة هي الصحيحة انه طاهر ولين
 الا ان ابي الحمار نجس في ظاهر الروايات عن اصحابنا
 الثلاثة ودوى عن محمد في النوار انه طاهر ولكن لا يוכל
 وهو الصحيح لم ار تصحيحه لغير المصنف بن الصالح
 انه نجس على ما حققناه في الشرح وان اصاب الثوب
 او البدن من سوره المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان نجس
 اعد ولو كان نعد كثيرا فاحثا لانه طاهر الا انه تكرر الصلوة
 معه كما يكره الوضوء به والكل وشربه وان يدع الهوة
 تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة
 تنزيه على ما اختاره الكرخي وقيل تحريم على ما اختاره الطحاوي
 وان اصاب الثوب والبدن شيء من سوره المستكوب
 لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان نجس وعن ابي يوسف
 انه قال يمنع ان نجس بنا على انه نجس نجاسة خفيفة و
 الصحيح ان الشك في طهر ريته الذي طهارة بل هو طاهر
 قطعنا وقد تقدم وان الثوب او البدن شيء من السور
 النجس يمنع جواز الصلوة اذا اراده على قدر الدرهم والاصل
 فيه اي فيما يمنع جواز الصلوة ان النجاسة القليظة اذا
 كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفوا لا تمنع جواز الصلوة
 عندنا وعند زفر والشافعي تمنع جواز الصلوة وان قلت

بحيث

اصاب

نجاسة

وكذا عند مالك ولحم يسقى ان يغسل وان كانت اى
ولو كانت الخماسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم
في الاداب حتى ان الثوب او البدن اذا اصابته من الجناسه
القليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصاب منها
مقدرا ما لوجعت بتلك اى مع تلك الجناسه التى اصابته
او لا يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك الجناسه
حينئذ جواز الصلوة بالاجماع وقد روى عن ابي حنيفة
انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة ورعه ومحا
فظم على اداب الشريعة ودقائق التقوى ثم الدرهم
للقدر به وهو الدرهم الكثير الشريف بكسر الشين ^{مستوفى}
الى شربيل اسم موضع وهو مثل عرض الكف اى مقعر
الكف وهو داخل اصول الاصابع قال الفقيه ابو جعفر
الهمداني يقدر بالوزن اى بالدرهم الوزنى وهو يبلغ
وزنه مثقالا في الجناسه المتجدة ذات الجرم والجسد
كاللحم لغدره ولحم الميتة وكونها ويقدر بالبسط والعرض
لما ذكر في الجناسه الرقيقة التى لا جرم لها كالحجر والبول
والدم المائع وكونها فالمعتبر في الكثيف ووزن ذات الجناسه
وفي الرقيق محلها وان اصابته اى الثوب ^{بعض} الجناسه
وهو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم انبسطا

بعدها كحق صار اكثر من قدر الدرهم قال جعفر بن يعقوب
الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال جعفر
يعتبر وقت الصلوة به وحيث ^{ان} يمنع الصلوة وبه اى
بالقول الثاني يؤخذ لان مسابحة الجناسه وقت الصلوة
اكثر من قدر الدرهم وما صلب به قبل الانبساط جائز لعدم
القدر للمانع في ذلك الوقت وان اصاب الدهن ^{الجناسه}
للجلد وشرب اى سرى الدهن في الجلد او دخل الرجل
يده في السمن ^{الجناسه} او غير من الارواح النجسة او المرأة
اختصبت بالحناء ^{الجناسه} او غير من الخضابات النجسة
او الثوب اذا اصيب بالصبيغ بالكسر ^{الجناسه} ثم غسل كل من
الاشياء المذكورة تكت مرأت طهر للجلد من الجناسه المستشرب
والثوب من الصبيغ النجس واليد من الدهن النجس والخضاب
النجس وان بقي اى ولو بقي اثر الدهن من الدسومة في اليد
والجلد واثر الصبيغ في الثوب واثر الخضاب في البدن لان اثر
الذي اشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب للجلد من الدهن
فروعه فذلك وذكر في المحيط بطر الثوب الى الصبيغ
بشيء نجس شرط ان يغسل حتى يصير الماء ويسيل منه
لما لا يبيض اى الخالص من لون الصبيغ وكذا قال قاضى
في خضاب اليد يسقى ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء

للون بلون الجنة وان غسل اي ولو غسل الاشياء المذكورة
بالماء بغير غرض ولا صابون ^{او صابون} فافادتها تظهر اذا لم يبق
في الماء لون الابري الى ما روي عن ابي يوسف في تطهير الدهن
النجس اي المتنجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصبت عليه
للماء فبعض الدهن وعلى وجه الماء فيرفع بشئ وورق الماء ثم
يفعل هكذا حتى اذا قل كذا ثلث مرات يحكم بطهارة
الدهن خلا فالجهد والفتوة على قول ابي يوسف وذكر في الخبر
رجل ادهن رجليه ثم توضع وغسل رجليه فلم تقبل
الرجل الماء جاز وضوءه لان الفرض الفل وهو الاسالة
للماء وقد حصل ثوب مبطن اصابه نجاسة في طهارة
اقل من قدر الدرهم فنغذت الى بطانة فصارت النجاسة
للموضعين اكثر من قدر الدرهم يمنع ذلك النجاسة من الصلوة
عند محمد لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوبين وعند
ابي يوسف لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس
في الثوب العاجل الى الوجه الاخر لا يضرك كذا ههنا وقيل ان
كان الثوب مضروبا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يأخذ
يقول ابي يوسف في المصروب ويقول ميم في غير المضرب
لان التضرِب يصير ثوبا واحدا واذ لُق الثوب المبلول
النجس في ثوب طاهر بابس فظهرت ندوة اي ندوة

المبلول على الطاهر ولكن لا يصير رطب بحيث يسيل منه
شئ بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ
ولا يتقاه طر لاختلاف المشايخ فيه والاصح ان لا يتقاه
وللاراد من المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة كما
لبول فان الطاهر لو لُق في المبلول بالبول فظهرت
فيه الندوة ويتنجس على ملحقته في الشرح وكذا
المراة اذا لم يظفر في الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح
فلو ظهر شئ من ذلك تنجس وكذا حكم الثوب اليابس
ايضا ان ايسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت
رطوبة فيه لكن لا يقطر او عرقا له لا نجس وكذا لو كان
الثوب ميولا والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب
ما لم يظفر فيه عين النجاسة وكذا ان نام على فراش نجس
فعرق وابتلى الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش
بعد ابتلاله بالعرق نجسه لا يتنجس حبه وكذا اذا غسل
رجليه ومشي على لبس نجس فابتل اللبس لا يتنجس رجلاه
وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجليه فاما
بتلت الارض من بلل رجليه واسودت وجه الارض
لكن لم يظفر اثر البلل المتصل بالارض في رجلاه لم يتنجس
رجلاه وجازت صلواته لعدم ظهور عين النجاسة في جميع

يصير ص

ذلك واما ان صارت الارض طينا رطباً من ببل رجله
 فاضاب ذلك الطين رجله فم يتنجس رجله ولا يجوز
 صلوته ما لم يغسلها ان كان قد رطبتا وقال في الذخيرة
 رجل رميت عينه فمضيت بكسر الميم فاجتمع روضها
 بفتحها وهو وسخ ابيض يجتمع في الموق اي في جانب العين
 مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف في اتصال الماء يعني
 للماء ان لم يغسله ايصاله كما يجب ان يتكلف
 في اتصال الماء الى الماء في حال الصحة ايضا وهذه المسئلة
 محلها مباحث الوضوء والفعل اذا صب الرجل وهما
 في اذنه فكت في دماغه يومئذ يخرج في اذنه فلا وضوء
 عليه لان الدماغ ليس محلاً للنجاسة وكذا ان خرج
 من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه
 الوضوء قيل لا كما يخرج من الفم اما يخرج بعد الوضوء
 الى الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند
 الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان
 عاد من اذنه وهذه المسئلة وان كان محلها نواقض
 الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجساً كما
 ذكرها في مباحث النجاسة اما ما بعدها فليس الا
 سطران وهو قوله القرحة ان ابرأت فارفع قشرها

كورن زرد
 نبي ارجل لوب
 واخرجها فابور
 دبر اخر

صاغ

وهو الجبل

وهو الجبل الذي كان تحت المادة ولكن اطراف القرحة
 موصولة بالجبل المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه
 القيع قاله منفتح غير متصل بالماء فتوضأ صاحب
 القرحة فوق ذلك الجبل المرتفع جاز وضوءه وان لم ي
 ولو لم يصل الماء حال الوضوء الى النجاسة اي ما تحت الجبل
 لان النجاسة باطن وهو ماء ورغسل الظاهر ولو تو
 ضأ الرجل ثم حلق رأسه او حية او قلم ظفره لم يجب
 امر الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محله
 الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر سواء كان
 متخللاً من الفم او متوقفاً من الجوف وذكر في المحيط انه
 ان جف وبقي له اثر اى رشح اولون فهو نجس وقال في
 المنتقط هو طاهر الا ان اعلم انه اتبعه من الجوف
 وهو مناسب في المحيط وهو الاحوط واما النجاسة
 الخفيفة وهي ما يוכלلها فانه مقدرة في منع جوار
 الصلوة بالكثرة الفاحش الذي يستغسه الطبع السليمة
 او طبيعة المبتلى به وروى عن ابي حنيفة انه مقدّر
 في شبر هكذا في جميع النسخ والصواب ان هذه الرواية
 عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف
 ايضاً انه مقدّر بذراع في ذراع وروى عن محمد يعقوب

بالطبع صبي اراه

بالربع وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا وصححه في الهداية
والكافي لان الربع اقيم مقام الكال في كثير من الاحكام
ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع وقال بعضهم
باعتبار ربع جميع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة وقال
بعضهم باعتبار ربع الموضع الذي اصابته ان كان ذلك
الموضع ذبلا فربع الذيل هو المعتبر في المنع وان كان
ذوقا او كما فرغ ذلك وكان القائلين بهذا الراء
به ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد رجع بعضهم
بربع ثوب تحوز به الصلوة وهو ما يستر العورت والقول
الاول هو المختار وهو ربع الثوب لمصاب صغيرا
كان او كبيرا **اما الشرط الثاني** فهو الطهارة من
النجاسة هي جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة
ويكسرهما التثنية المحكوم بنجاسته والاول لخص
فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير عكس
يجب اي يفرض على المصلي اي من يريد ان يصلي قبل
الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة لما نفعه عن بدنه
وتوحيه والمكان الذي يصلي فيه كقوله تعالى وثيابك
فطهر واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن
والمكان باولوية لانهما الزم للصلوة منه ان لا تنفك

عنها

عنها وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد وكما يجوز ان تنفك
النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذلك يجوز ان تنفك بالماء المقيد
كما لو روي ماء البطيخ والخيار وبكل ما يقع طاهر يمكن ان تنفك
به كالمخل ونحوه وكذا يجوز ان تنفك بالنار او بالتراب لان المقصود
قلع اثرها وذلك في مواضع منها اذا تلطخ السكين ونحوه
بالدم او تلطخ رأس الشاة مثله ثم ادخل النار فاحترق الدم
وزال اثره برؤس السكين والنار لحصول المقصود وكذا
اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلناه وروى محمد
انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد مسحها بالتراب
لخصيص المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة
من المايقات فيقللها بالتراب وليس المراد انها تنظف
حقا يجوز ذلك مع وجود المايح او انه لا يجب غسلها بعد ذلك
اذا وجد وكذا اذا اصاب الخف او نحوه من النعل والجرموق
وغيرهما نجاسة لهلجوم كالفدرة والووت ونحوهما عن
ابي يوسف انه قال مسح بالتراب او بالرمل على سبيل البيعة
يطهر وعليه اي على قول ابي يوسف فتوى مشايخنا ذكره
في المحيط وعن ابي حنيفة ايضا يطهر بالدم لكن اذا
جفت النجاسة لا او كانت رطبة وعند محمد لا يطهر
الا بالفسل وان لم يكن لها في النجاسة التي اصابته

لخف جرم كالبول والخروجها فلا بد من القس ل بالانفاق
رطباً كان او يابساً وكان القاصي الامام ابو علي تنسفي يحكي
عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فمن
اصاب فعله النجاسة الرقيقة اذ امشي على التراب او الرمل
وزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجف ومسحه بالارض
يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا الى كما روى ابن الفضل
عن ابي حنيفة روى الفقيه ابو جعفر الهندي عن ابي حنيفة قال
شمس الاثمة السرخسي وهو الصحيح وعن ابي يوسف
ايضا مثل ذلك ^{روى} عنه عن ابي حنيفة الا انه ايا
يوسف لا يشترط الخفاف فيه كما اشترطه ابو حنيفة
بل يجوز ما ^{عبارة عن النجاسة} السجيد بالتراب او الرمل لو مسح بظهره كما
هو اصله في ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان
لخف ونحوه يطهر بذلك سواء كانت النجاسة ذات
جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة
المجتمعة بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة ^{لخص}
قلع اثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز اناتها اي ازالة
النجاسة في الجملة بالحك بالظفر ^{ينفق} ولخت بخعودا
وجروا ^{لنفك} الفرق اي ذلك بعضه ببعض اما المحك و
لخت فانه في الخف ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة

75
الجرم فبست يظهر بالحك ولخت عند ابي حنيفة وابي
يوسف خلا فالجهد لقلعها بكل متبدا اذ لم يبق لها اثر
وذكر في المحيط ان محمد رجع الى قولهما طهارة الخف ونحوه باليد
والحك ولخت بالرأي لما رأى عموم البلوى والرجح في اضا
الاروات ونحو الخف والنعل وان ^{لما روي في البلاد} التمسح البول على البك و
الثوب المكان حال كونه ^{بشئ} رؤس الا برجعت لا يدركه الطرف
فذلك لا تنفخ ليس شئ معتبر في التجسس وقد سئل
ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى
اوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي انتزع عليه ذلك في
ماء قليل قيل لا يجنب وقيل يجنب وهو الاصح انه لا حرج
فيه وانتفاح الغسالة في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر
مواقع القطر في الماء لا يفسد وان استبان مواقع فهو
كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول والثاني
والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك
مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيه
واما الفرق فيزيل النجاسة في المتي فيطهر الثوب من المتي
به بالفرق ان ايبس لقول عائشة رضي الله عنها كنت
افرك لتي من الثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا كان يابسا واعلم ان المتي يجنس بنجاسة مغلظة

عنهما وعند مالك ولعمرو في رواية خلافا للشافعي والحري
في رواية اخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر بايصة عند
بالفرق خلافا للمالك وتحقيق في الشئ ولو بال^{الاذلة} ولم يستج
بالماء قيل لا يطهر المني الخارج بعده بالفرق وقيل ان
لم يجاوز البول الثقب يطهر به وكذا ان تجاوز ولكن
خرج المني دفقا لك لم يعتب المتجاوز وكذا يطهر العضو
عن المني اذا صاب بجلد والفرق وقد روي عن ابي حنيفة
ان البدن لا يطهر بالفرق وذكر مثله في الاصل والظاهر
من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية لانه لوها
مع دليلها وعادة التأخير ما هو الراجح مع دليله اذ لم يجب
عنه وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصابه المني ذائبا
قين اي مبطنا فنقد المني الى بطانة فانه يطهر بالفرق
وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما في البطانة بالفرق لرقة
كما قال الفضلي في مني للمرأة انه لا يطهر بالفرق لانه رقيق
وكذا يجوز ازالة نجاسة في الجملة بالمسح كما اذا اصاب^{المسح}
يده فمسحه ثلاث مرة يطهر يده بريقه كما يطهر فيه بريقه
خلافا لمحمد علي ما مر واما اذا اصاب الثوب نجاسة
فاما ان تكون مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة فم
قطرها تهازل عينا الا ما يشق بان يحتاج في زواله

طا

الى غير ذلك

الى غير الماء كالصابون وكفان بقي ذلك الا ان لا يطهر وان
والتلعين ولو بغسله ولحده طهر ولا يحتاج الى غسل
بعده وهو الاصح وقيل يغسل بعده ثلثا وقيل مرتين وان
لم تكن النجاسة مريئة يغسلها حتى يغلب على ظنه انه
قد طهر وهذا اذا لم يكن راجح فان كان يجب الغسل الى
زواله الا ما يشق وهكذا الطهر وقيل اذا غسل الثوب من
غير المريئة مرة وعمر بالمبالغة يطهر كما هو الشافعي وقيل
انه لا يطهر ما لم يغسل ثلث مرات ويعصر في كل مرة و
الفتوى على الاول انه يعتبر بغلبة الظن لكن جعلوا الثلث
قائمة مقام غلبة الظن قطعا لو سوسة فلم يفتوا بذكر الثلث
في اكثر الكتب بشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن
محمد انه يكفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان
العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ويستخرج على هذا
الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التلث
مع العصر كل مرة مسياكل ذكرت في المحيط والجامع الصغير
للترمذي منها ما روي عن ابي يوسف ان الجنب اذا
اغتسل في الحمام وصب الماء على جسده من حيث اي من
جهة الطهر والبطن حتى يخرج من الجنابة ثم صب الماء
على الاذن يحكم بظهاره الا زارا وان لم يمسح ولم يعصر وقال

ابو يوسف في موضع آخر في رواية اخرى ان صبت الماء
على الاذنين وامر الماء بكفة فوق الاذنين وحسن ولحوظ
وان لم يفعل لخرقة لمزورة ستر العورة ولذا قال في
المستقى بشرط العصر على قول ابي يوسف ايضا وتقدم
انه ظاهر للذهب عن الكل وفي المستقى ايضا ولو اصاب
البول ثوبه فعم مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر
وهذا قول ابي يوسف ايضا في ظاهر الرواية وذكر في
الاصيل وهو ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ايضا
يفسده ثلث مرات ويعمر في كل مرة وعن محمد
في غير ظاهر الرواية ايضا انه يغسلها الى النجاسة
غير المبرئة ثلث مرات ويعمر في المرة الثالثة فقط
فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك غير الرواية
الاصول ثم في كل موضع بشرط العصر ينبغي ان يجب
ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر لا يسيل
منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في حق كل شخص قوة
وطاقته حتى لو عصره صاحب حتى صار بحيث لو عصره
هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر
بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل
مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها

من غير

من غير عصر الماء العسر والعصر فقل وفي رواية
وفي ابي الليث خفف بضاعة ساقه ذكر المساق اتفاق
اي بطلانهم من الكرياس وقد دخل في جوفه اي في باطنه
في نسخ الفتاوى وغيرها في خروقه ما تجب فغسل الخف
ودلكه باليد ثم ملأه الماء لخفف ثلثا واهرقه الا انه لم ينها
له عصر الكرياس فقد طهر الخف بمجرى جريان الماء فظاهر
اي باطنه من غير عصر لثمنه وروى عن ابي القاسم الصغار
انه قال في رجل يستنجي ويحرق ماء الاستنجاء تحت رجله
من غير ان يستنجع تحتها وهو مخفف فيصيب ذلك
الماء خفيه وليس بخفيه خرق اي فانه ينقد ذلك الماء الى
بطانة الخفين اي ان يصلي مع ذلك الخف لانه طاهر
لان الماء الاخير من ماء الاستنجاء يطهر الخف كما يطهر
موضع الاستنجاء تبعاً لموضع الاستنجاء لصورة وعموم البلوى
وفي المستقط ان كان خفة اي خف المستنجي متخرفا واصاب
لذاته ان ماء الاستنجاء رجله ولقائه رجوت ساعة الام فيه
بان يطهر الرجل والقائمة تبعاً لموضع الاستنجاء الا يرى
ان السباط الجنس اذ جعل في نهر وترك فيه يوماً
وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو
كما في نسخة الكتب فانه اذا ترك يوماً اوله في النهر

حتى جرى الماء عنه يظهر من غير عسر ولا بجحيف لكن
 بشرطه ان لا يبقى للنجاسة فيه الزمان لون او ريح الا
 ان الاستدلال على المسئلة السابقة بهذه المسئلة
 وقيل فيها عليها فيه نظير لا يحق ولو كانت على يده نجاسة
 رطبة واخذ بتلك اليد عروة القميمة اي الا يريق من النجاسة
 كلما صب الماء فاذا غسل يده القى ياخذ بها العروة ^{بكرهات}
 ثلثا طهرت اليد وظهرت العروة تبعا لليد والكل مقيد
 بان لا يبقى للنجاسة اثر غير متناهي للحصير من قصب
 اذا اصابته نجاسة نجفت بذلك حتى تحت النجاسة
 ثم يغسل ثلثا متواليا من غير احتياج الى الجحيف
 لانه صلب لا يتشرب النجاسة وان كانت رطبة
 يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر هذا اذا كان من
 قصب او ما اشبهه في الصفاة كالحصير المسمى
 بالسامان وان كان الحصير من بردى يغسل
 ثلثا ويجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقطير
 منه لانه يتشرب النجاسة لرخاوة فانه يحيط
 عند ابي يوسف بناء على امكان تطهيره لا ينقص
 عنده وعليه الفتوى خلافا للمجتهد وفي النوازل ان
 اصابته الخوف او الاجر غير المفروش نجاسة ان كانت

انما النجاسة
 البرقعة
 او ما يشبهه
 او ما يشبهه
 او ما يشبهه

ذلك الخوف والاجر قدما اي مستقلا بطهر بالفسل ثلثا
 سواء جفف او لم يجفف لانه لا يتشرب النجاسة و
 ان كان مجردا لم يغير مستقلا بحيث يتشرب النجاسة
 فلا بد ان يغسل ثلث مرات ويجفف في كل مرة حتى
 ينقطع التقاطر وذكر في المحيط يغسله اي الخوف والاجر
 المستعمل مقدار ما يقع اكثر رايه انه قد طهر وقد تقدم
 ان الاشتراط مقام اكثر الراي واشترط صلح المحيط
 مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا
 ريحها على ان اشترط حقيقة اكثر الراي لا يرجح اليه
 هذا الاشتراط لان اكثر الراي لا يحصل مع وجود شئ
 من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وحكم بالطمه
 مع وجوده وان وجد له هذه الاشياء المذكورة
 لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر
 المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلافا ولو مؤهلا
 اي ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين وكورها
 بلما يمسس بماء الطاهر ثلث مرات فيطهر السكين
 واما مؤهلا نجس لا يجوز الصلوة معه يعني اذا كان في
 الدرهم ويجوز قطع البطيخ به لانه يتشرب الماء ولا يمكن
 ازالته فلهذا عنه بوجه فلا يجوز الصلوة معه ولا سائر ذلك

صوابه

ذلك

فان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

قل من قدر الدرهم ولكن نوصع يبلغ اكثر من قدر الدرهم ولا يجوز الصلوة
ولو كانت الخامسة في موضع سجودهم اقل من قدر الدرهم تحت قدميه
اقل من قدر الدرهم ايضا دائرية في الفتاوى صحيحة

انظر ضعف يا غمور وحيه اخذك

قال الحارث اذا ابل في المشيلة اى المكان النابت فيه الشبل ووقع عليه
اى على المشيلة الطل اى الندى ثلاث مرات ووقع عليها الشمس فحقها
ثلاث مرات فقد ظهر الشبل الذى فيها وهذا يخالف ما قيل من
الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم الجفاف ثلاث مرات
ولجمهور على الاول وعليه القوتى وكذا الجرج والايوان اكان
مفروشا اى مشيعا في الارض يطهر بالجفاف وذهاب الاثر للحا
ق بالارض واما ان كان الجرج او الاجر موضوعا على الارض وصفا
بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان في لا يدنى منها ريقا
من الفصل ولا تظهر بالجفاف لعدم تبعيتها للارض وكذا البنية
اذا كان مفروشا وتنجست جازت الصلوة عليها بعد الجفاف
وذهاب الاثر كما الارض وذكر في موضع اخر من وى قاضينا
بعد ذكر هذه المسائل بالسطر ان كانت الحجارة التي تنقل
وتحوّل تستحب النجاسة كحجر الواحى ^{ومن} تظهر بالجفاف وذهب
الاثر كما الارض وان كانت الحجارة لم تستحب النجاسة كالرخامة
لا تظهر اذا نسلت ثابثا والتجفيف كل مرة اما بالمسح او
بالمكث الى ان ينقطع التقاطر الماء والتراب اذ خلطوا وكان
لحدتهما نجاسة فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط
النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة
بما هو قيل التراب وقيل الغالب وقيل العبرة بالطاهر فائهما

ف

كان طاهراً فالطين طاهر ونسب إلى محمد وبعض أفتى به
 وفيه نظره ذكر في الشرح والطين الخمس إذا جعل منه
 الكوز أو القدر أو غيرها فطبخ يكون طاهراً لأن الماء النجس
 بالنار وهذا إذا لم يكن أثر النجاسة طاهراً فيه بعد الطبخ
 ولو حرقه الغدرة أو الروث فصار كل منهما رماناً أو مات
 الحمار في المصلحة وكذا أن وقع فيها بعد موته وكذا الكلب
 الخنزير أو وقع فيها فصار ملحاً أو وقع الروث ونحوه
 في البر فصار حائضاً زالت النجاسة وطهرت عند مجيء
 لابي يوسف فأن عذره للحرق لا يظهر العين النجاسة
 بل يبقى الرمان نجساً والفتوى على قول محمد لتبدل تلك
 العين بالكلية وصيرورتها حقيقة أخرى كالخمر إذا صار
 خلا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرمان في الماء الصحيح أنه
 يتنجس وهو ليس بصحيح الأعلى قواي يوسف صرح به
 في التنجيس وكذا الأجر المنفصل عن الأرض ^{بطل} إذا نجس
 يظهر بالفصل ثلثا والجفاف كل مرة ولكن إنما يظهر ظاهره
 لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء
 يتنجس ذلك الماء كما ذكره في المحيط لأنه تشرب النجاسة
 إلى باطنه فإن زالت عن ظاهره بالفصل بقي ما في
 باطنه وعلى هذا الوجه المصلي لا يجوز صلاته لكونه

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 شيء

حامل النجاسة جارياً في الماء فخرج منه رشاش فاصاب من
 ذلك ^{الماء} لا يتوب انسان الا يمنع ذلك جواز الصلوة حتى
 يبتلع أن أي ذلك الرش بول وكذا أن رميت العذرة في
 فخرج منها رشاش فاصاب ثوب ان طهر فيه أثرها تنجس
 والا فلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقيه أبو الليث سواء كان
 الماء جارياً أو راكداً وفي فتاوى قاضي خان فرق بين الجاري
 وغيره في بول الجوار فقال إذا في ماء راكداً فاصاب الرش ^{باله} الكبر
 من قدر الدرهم أنه يفسد الثوب ويمنع الصلوة به وذكر عن
 محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه في الجاري والراكداً
 هو أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين أي الو
 الروث فمشى في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب الركاب
 صار الثوب أي موضع الاصابة من الثوب نجساً سواء كان ذلك
 الماء راكداً أو جارياً وإن لم يكن في رجله نجاسة فلا يضروه ^{والن}
 هو الأول لأن اليقين لا يزول بالشك وقد سئل أبو بصير
 القباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء
 الذي يسيل منها شيء أو يصبه من عرقها شيء قال لا يضروه
 قيل له وإن كانت أي ولو كانت قد قرعت في بولها وروثها
 قال إذا لحقت وتناثر روثها وذهب عنه لا يضره أيضاً وذكر
 في الأخيرة أن القلي المحر الملتصق بالغدرة في الماء الجاري فإنه يفتت

لا يخالف ما قيل لأن الكراهة لا تقا في الجوارح ^{التي}
تستحب أن لا يتركه وفعل المستحب أولى تركه ^{وذكر}
الذخير أن كانت الخماسة في موضع الاستنجاء أكثر
من قدر الدرهم فاستحبوا استنجي بثلاثة اجار وانقاه
أي موضع الاستنجاء ولم يفصل بالماء قال الفقيه ^{المحدث}
في فتاواه يجوز من غير كراهة وإن كان الفصل أفضل
وبه أي بالاجزاء بأخذ بل لا خلاف فيه الرجل إذا ^{سند}
بالماء وخرج منه بعد ذلك ريح قبل أن يتنفس موضع
الاستنجاء هل يتنجس من العتية الموضع الذي توثب الريح
لا يتنجس خلافا للحنابلة ^و يسمي الأئمة الحلواني أنه يتنجس
وكذا لو مرت الريح على خماسة وصابت ثوبا مبسوولا
لا يتنجس خلافا له وذكر في موضع آخر أن عليه أن يبعد
الاستنجاء لأن الريح بخمسة بل أنه لما خرج منه الريح
بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
فإنه يتنجس لكونه دخل إلى محل الخماسة ثم خرج والأصح أنه
لا يبعد ما لم يتحقق ذلك أو يغلب في طمئه وكذا إن كان
قد لبس سراويله مبتلة فخرج منه ريح حيث لا يتنجس
السراويل على الأصح خلافا للحلواني وإذا ارتفع بخار السند
أو الخل أو بخار المربط أي المكان الذي تربط فيه الذواب

هذا في الاستنجاء بالخماسة
وإنما هو في موضع الاستنجاء



كما لا يخالف في الاستنجاء ^{وذكر} أن الخاء جدي في الآية في
السعة أو الجدار أو السجدة في الباب ثم ذاب الجند وقطر على
الرجل فصاب ثوبه أو يديه فإنه يتنجس لأن ذلك الجند
يجمع من الجراء الخماسة والمذكور في فتاوى قاضيه ^{أن}
أمر بهما أن يتنجس في يابس والاحتساب أن لا يتنجس ^{للمسحوق}
وغيره ^{سند} وكذا الحكم في بخار الجار ونحو ذلك مما فيه النجاسة
تصب مستى على طين رطب فوضع رجله ^{منه} على ذلك
الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه ^{لتنجس} بذلك
للموضع بالتصال رجل الكلب به وكذا الحكم إذا مشى الكلب
على الثلج والثلج رطب وهذا كله بناء على أن الكلب نجس ^{الكلب}
والاصح خلافه ذكره ابن الهمام وإن كان الثلج الذي مشى
عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو ظاهر لأن اتصال
النجس الجاف بالطاهر الجاف لا يتنجس الكلب إذا لم يمس
الإنسان أو ثوبه ^{المتنقذ} يتنجس ما لم يمس ريقه البطل لأنه لا يتنجس بأ
لشكك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلاعب أو
كان غصبا ^{المتنقذ} ذكره في المتنقذ وهو المختار خلافا لما قيل
أنه في حال التلاعب يتنجس لسيلان لعابه وفي حال الغضب
لا يخافه الكلب إذا أكل بعض غصود الغضب ^{المتنقذ} يفضل ما أصاب
فيه ثلثا الخمسة بلعابه كما يفضل الأنثى من روعه ^{ثم نقل} ثلثا

وكذا يغسل ^{بدمه} يغسل العنقود وهو شاعره ذواته
 الثلثة فانه يغسل من ولوى الكلب وما اصاب ^{منه} من سبط
^{منه} يغسل بالتراب كذا ^{منه} استحبابا عند مالك وروى عنه
 الشافعي واحد وتحقيق الدليل في الشرح ولوعه رجل
 العنق ^{منه} رجل فادى رجله اخرج منها الدم وسال ذلك
 الدم على العصير ^{منه} العصير يدسجل ولا يظرب اثر الدم فيه لا
 يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في الملة
 للجارك ذكره في المنيط وقرره منه انه لو لم يكن العصير سائلا
 وقت الاثر ما اضر برثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن نظره
 حتى لو صار خمر ثم تحلل بالمختار انه لا يطرر قال في الخلاصة
 ان وقعت الغارت في دن خمر فصارت خلا فتطهر اذا نزل
 الفارة قبل التحلل وان تفسخت الفارة لا يباح ولو وقعت
 الفارة في العصير ثم تحمر ثم تحلل لا يكون بمنزلة الملو
 قمت في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصير ثم
 تحمر ثم تحلل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يطرر انتمى
 فعلم ان العصير اذا ^{اسم} نجس ثم بارجر ثم تحلل لا يطرر
 وان توطئ الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد
 ماء خالصا من الشك والكراهة لم يدر بعد غسل ما
 اصابه الماء المشكوك او المكروه لانها طاهر ان الآلة

في تحت الاثر الكراهة وامامنا الزكي ^{بدمه} من الدم السائل الى
^{بدمه} نجس وبقي في اللحم والعروق من الدم غير السائل
 فلا ينجس لان النجس اعانوه الدم المسفوح في اختيار
 الجهور وفي الايضاح الدم الباقي في العروق ظاهر وعن
 ابو يوسف يعني في الاكل دون الثياب وروى مالك
 ومن كانت ترى في ثوبها صفرة لحم العنق كذا في القنية وفيها
 اصابه ^{بدمه} القلت ^{بدمه} نجس وذكر صاحب المحيط في
 المحيط قال ورايت في بعض الكتب الطحال والقلب اذا
 شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس ينجس بمسحوقه
 في التنجيس وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ^{او جكره} لم
 يكون من غير متمكنا فيه فهو طاهر وكذا اللحم المهزول
 اذا قطع فالتك فيه من الدم ليس نجس وكذا مطلق
 اللحم انتهى وقال في الملتقط لوصلي وهو حامل رجل
 شهيد وعليه اى علم الشهيد وما يؤم بجزء صلوة لان
 الدية الشهيد طاهر حكاه ادام متصلا به ولذا لم يجب
 غسله عنه اما ان انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء
 وقال صاحب الملتقط في موضع اخر امرأة صلت وهي
 سائلة صبي وثوب الصبي نجس جازت صلاتها و
 زودته من النجاسة فيما اذا كان الصبي يستمسك

كذا في الكس طلاق الحرة

يغتسله لان اكله لا يستمسك فان غير المستمسك فتراله الى ارضا
 بها فكلما جعلت استمسك ببعضها الجنس ان اصلاح مصاريد
 وشاة ميتة بان ازال عنها النتن والفصل بعلاج فصل
 بها او معها جازة صلاة لانها صارت كالمحدث المدبوع
 قال قاضيان وكذا الواصل المثلثة وربعها وجعل فيها
 اللبس او التمسك وكذا الكريش ولو صلى ومعه قارة المسك
 يعني النجاسة جازت صلاة لانه مدبوعه قد زال عنها النتن
 والفساد والمسك حلال على كل حال يؤكل ويجعل في الادوية
 ذكره قاضيان امرأت صلت ومعه صبي ميتة فان كان لم
 يستهل عند ولادة او لم يصوت والمراة ان لم يعلم حياته
 عند الولادة فصلاتها فاسده سواء غسل او لم يغسل لا
 نجس على كل حال ولذا لا يصح عليه وكذلك الحكم ان استهل
 بالانغليت حياته بصوت او حركه ولكن لم يغسل فان
 الميت قبل الغسل نجس واما ان كان قد استهل وغسل
 فصلاته ناهي نامة للحكم بطلان زكوة في العيون وهذا في
 المسلم اما الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع جملة
 من الكافر بعد ما غسل فصلاته فاسدة لانه نجس على
 كل حال كسافر الميتان وذكر في النوادر راي الوفا قال يعقوب
 يعني ابا يوسف لو صلى في جلد خنزير مدبوع جاز وقداه

يخرج بالغير من مسك
 خالده في الشدة
 الحرك

وقال ابو حنيفة وثبت لا تجوز صلوة فيه ولا يطهر وهذا هو
 ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو صلى
 ومعه ميتة قد صار نجس بالحالة الممثلة او صفاتها
 تجوز صلته لان النجاسة ما رمت في مودنها لا يعطى لها
 حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز صلته
 لانها نجاسة انفصلت عن مودنها رجل صلى في ثوب
 محشو فلما خرج حسوه وجد فيه قارة ميتة يايسة
 ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة
 ايام وليا لها عند لي حنيفة خلافا لهما كما في الموجودة في البئر
 والاى واك لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في
 موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى
 بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل ان يخاط وهذا بال
 اتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى مع بالان التكليف
 بقدر الوضوء ولم يعيد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به
 ولا ما يتيتم به حديث لا يصلي عند لي حنيفة وعندهما يصلي
 تشبه ما لم يعيد ينقض هذه المسئلة اذا كان على جسد نجس
 وهو مسافر قديد به باعتبار الغالب والا فلا فرق بين المسافر
 وغيره وليس معه ماء او ما يبع مزيل او كان معه ماء وهو
 يتخاف العطش في الحال او في ما يستقبل على نفسه او من

يا من مؤنة فائدة لا يلزمه انزاله تلك الخماسة ويجوز ان
 يصلي بها وان كانت الخماسة والثوب وليس له ما يستمر
 عورته ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يشاء يصلي به وان يشاء
 صلى عريانا وان كان ثوبه طاهرا وثلاثة ارباعه بخمسة
 لم تجز الصلوة عريانا لان الربع تقوم مقام الكل بل يصلي
 به بلا خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له
 ان يصلي عريانا ولو كان جميع الثوب بخمسة اوبه قال
 زفر والائمة الثلاثة والدليل من الطرفين مقرر في الشرح
 وان صلى عريانا لعدم الثوب او لخماسة يصلي قاعدا
 يوهى بالركوع والسجود ايماء برأيه ويجعل سجوده
 لخفض من ركوعه كما في الموضع العاجز عن الركوع و
 السجود وكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما
 جماعة يصلون وخذائهم تباعدين فان صلوا الجأ
 في ثوبهم الا انهم ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف
 تعد قال بعضهم يعمد كما يدعد في الصلوة قيامه الى
 تعوذ للربيع وقال في النخيرة يقعد ويمد رجله الى التربة
 رتبة يد يده على سورته الغليظة الى ارضه ايرى من ذلك
 وهذه الكيفية الاولى ازيادة الدبر في باد مساره

وفي ليلة

او في ليلة ظلمة او في بيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح
 ثلاثان قال القعود والاه اعماه في النهار اما في الظلمة
 فيصلي بركوع وسجود وذلك ان لا اعتبارا بستر الظلمة وان
 صلى قائما بجوهه نه سوا ركع وسجود او او ما بينهما وكذا الركوع
 وسجود القاعد يجوز لان في كل منزلة وخللا من وجهه فيستمر
 والاول وهو الايماء قاعدا افضل لما فيه بستر ولو قام على
 شئ بخمس وصلي لا يجوز لانه طهارة المكان شرط والمراد
 ان اكل النجس قدرا مانعا ولو صلى على شئ مبطل و
 في باطنه قد راى في بطلانته بخمسة مانعة ينظر ان كان ذلك
 المبطل مخطئا اي مضربا لا يجوز صلته ان اكلت الخماسة
 تحت موضع قبيله لانه ثوب واحد وان لم يكن مخطئا لاجاز
 صلته لانه في حكم ثوبين لكن بشرط ان يكون الظهارة بحيث
 لا يظهر منها لون الخماسة ولا يحكمها في البسط على الارض
 النجسة ولو سجد على شئ بخمس بخمسة مانعة نفسه وان
 سوا اعاذ بسجوده على شئ طاهرا ولم يعد عند ابي حنيفة
 ونحوه وقال ابو يوسف ان يسجد عليه حين علم انه يسجد على
 النجس على شئ طاهرا تفسد صلته وان كان موضع قد
 ميسر وركبته طاهرا وموضع جبرته رافعة بخمسة فقد روى
 عن ابي حنيفة انه قال يسجد على انفة تجوز صلته لانه موضع

الاقل من قدر الدرهم خلا قالها فان عندهما يجوز
 الاقتصار على الانف في السجود ولا عذر في الجبهة وفي رواية
 عن ابي حنيفة ان لا يجوز لان السجود والمالم يقع الا
 على النجاسة صدر كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح
 وان كان موضع انفه نجسا وسائر الموضع اي باقيها
 طاهر اجاز صلاته بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة
 في السجود جائز بالاتفاق فكافة اقتصار عليها ولم يصح الانف
 وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم يفتر انصابه وذكر
 شمس الاثمة السرخسي انه اذا كانت النجاسة في موضع
 الكفين والركبتين جازت صلاته لان موضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط
 صلاوة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه ومما
 مفسد وقال في العمود هذه يعني رواية جواز الصلوة مع
 نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة اي غير مشهورة
 واكثرها القدسية والليت والصحيح ان يقال ان كان في
 في موضع ركبتيه لا يجوز صلاته لم يذكر المصنف ما اذا كان النجس
 في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا
 كذلك والمجمل ان موضع اليدين والركبتين في السجود ليس
 بفرض لكن لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعفى بل يمنع

يجوز
 جواز الصلوة

في بيع حوز الصلوة ان كان قدر ما غارحت او
 منتهى الى غيره وان كان موضع لعنك قد ميه نجسا لا
 يجوز صلاته ان كان قد وضعها اما ان لم يصمها فانه يجوز صلاته لان
 الفرض وضع لعنك القف بين لاكتيها وان كان تحت كل قدم
 اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم يمنع و
 هو يؤيد ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو مذكور في
 مسود قاض خال كما عتج النجس اذا كان في ثوب ذي طاهيتين
 في كل طاهق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم
 فانه يمنع اذا كان ملبوسا او محمولا او كان ذلك تحت قدميه
 وثوب مضرب وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قد
 فجعلها على شئ نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار
 ما يؤذي ركبا اي مقدار اذ ركبت جازت صلاته اتفاقا ولا
 اذ لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤذي ركبا ولا ان
 ولا يجوز صلاته وهذا عند ابي يوسف وقال محمد بن حاتم
 لا يجوز صلاته في ذلك الحال ونفا ان رفع اي حمل نعليه في الصلوة
 وعليهما قدر ما ان اركبهما ركبا فسدت صلاته اتفاقا
 وان لم يوت فان لم يمكث مقدار ما يؤذي ركبا انفسه اتفاقا
 ان مكث قدره يؤذي ركبا فسدت عند ابي يوسف اي قد
 لم يفسد الا ان يؤذي ركبا فسدت في الجميع انه لم يفسد الا في

فتاوى اصل سم في مكان المذبح بخير في السجدة
ثيابه على شئ نجس جازت صلاته اذا كانت تلك النجاسة
مأبسة لم يحصل منه التلوث بقدره ان لم يتصل بها شئ
من أعضاء السجدة وفي اختلاف قرائن كتاب المستمسك باختلاف
زعمه ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجر
وهو على ظاهرهما قائم يصلي لم تقصد صلاته وكذا المجرى ومثله
انه مثل الحكم المذكور وعدم الفساد اذا لم يلمس النجاسة
بجسدية فقلبه بها وصلى على وجه الطاهر فانه اذا كان غلط
للمخشبة بحيث يقبل القطع اي يمكن ان ينشئ فيما به
الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر يجوز الصلوة عليه
والا فلا لانه بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب
في الوجه الثاني اذا اصابه الارض بجذبة رطبة او نارية
فغيرها نظير او جص فصلى عليه جاز لانه حائل صلب
كالنوح وليس هذا كالنوع فانه اقرش على النجاسة
رطبة لا يجوز الصلوة عليه ويؤخر بها بالتراب او بطين
فانه ان كان التراب قليلا رقيقا جازت صلاة ثمرة لحد
يجوز النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والآء والنام
يكن قليلا لا يركب اكثر من خمسة اجزاء لا تجزى النجاسة
النجاسة بغير صلاة عليه وكذا المشوب او غيره

النجاسة

النجاسة اليابسة فان كان رقيقا ينفذ ما تحتها او
يؤبد منه راحة النجاسة على تقدير ان لها راحة لا يجوز
الصلوة عليه والا حازت ولو كان على اليد بكسر اللام
ومكون الباء بخاتمة فقلبت وصلى على الجذ الثاني
الاى ايس عليه بخاتمة يجوز صلاته هذا ان اسباب غلبة
يكن ان يقسم حرمه نصفيين لانه بمنزلة اللبنة وقال
ابن يوسف لا يجوز ان كان غليظا ولم يخذ بعضه الى
وتم شمس الاثمة الحاذي فانه قال لا يجوز الا ان يشتم
فيحصل الطرف الطاهر فوق اليمن وهذا المذكور من الجواز
يدكر مذهب محمد وهو مذكور في المحيط المختار قول
ابن رستم لانه بمنزلة مضرب ولو بسط المصلي الى السجدة
على شئ نجس رطب او جص على ارض نجسة رطبة او
لق الثوب اليابس الطاهر في ثوب نجس رطب فانزبت
الرطوبة النجسة في ثوبه او مصلاه ينظر ان كان تأثير الرطوبة
باعتبار عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شئ نجس والا
اذا لم يكن التأثير كذلك فلا ينجس وقد تقدم الكلام
عليه في فصل الاسار وقال شمس الاثمة المخلو لو كان
شرا رطوبه بجان نوح وضع الانسار عليه تبطل به يمين
الثوب والمصلي في اسار الاول وهذا الاثمة كثر شمس الاثمة في

في الثاني من القول الاول لانه ان كان في الوعر عرق في
 اليد عند الوضع عليه والاول **فروع شدي** من فروع
 النجاسات لم يتركها الله اذ اذاعه الثوب الا في نفسه
 في الثالثة حتى لا يتقاصر منه شيء لو عثر اليد على
 والبطل الذي بقي فيه طاهر وان كان يقطر ان عثر فالاى يقطر
 نجس وكذا اليد ولا يستتر في النصب في نظير العضو كما
 لم يستتر في نظير الثوب والابويوسف يستتر في النصب
 في نظير العضو ما يقوم مقام النصب كالجريان حتى لو
 ادخل العضو والنجس في ثلث اجزاء لم ينجس الجميع ولا يطرأ
 ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه ولو غسل النجس
 نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قيل يزول حكم النجاسة
 الاول يثبت بحكم الثاني وقال السرخسي لا ينجس الا
 التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهادي ايشير اليه
 قال ويجعل طاهر ففرم ان المذبح النجس لا يزيل النجاسة
 ينجس طرف من الثوب نجسه فمسلطه منه يتجر
 او يدون وتجس طهر لكن العلم بعد ذلك ان النجس لم
 يفسد على اعادة ما صلى مع ذلك الثوب وفي الظاهرية ان
 نسي الشرف المتنجس يغسل الثوب كله وهو النجس
 ولو جالت اليد على الحنطة حال الذوب فذهب بعض

في قوله لا ينجس الا التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهادي ايشير اليه

الحنطة

الحنطة السابق طاهر وكذا النجس ايضا بالوعر جدد
 بغير ماء ان حفرت قد راوصل اليه النجاسة ابرماؤها الجارية
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا الصلوة وينبغي ان يقيد
 بما اذا زده في عمقها في الصورة الاولى بما اذا لم يظهر اثر النجاسة
 في الماء في كلتا صورتين والبعد بين البر والبلوعة وبه الملاءمة
 قال ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة والمختار قد
 ما لا يظهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح توصى اوه شي
 على الواج مشرعة بعد مشي من برجله في ذلك النجس
 رجلاه ما لم يعلم انه وضع رجلاه على موضوعة للنجاسة ومثله
 للشاة في ماء الحمام لا ينجس ما لم يعلم انه غسالة للنجس
 جلد الخية يمنع جواز الصلوة ان ازاله على قد لا يدرهم
 وان كثر لانه لا ينجس الدباغة واما قميصها فالاصح اذ
 طاهر ان اوجد الشعير في يده الا بالوالفتم يغسل ويؤكل
 لا النجس يوجب في الماشي لانه لا صلاحية فيه وهذا التعديل
 يفيد انه اذا وجد في الروث وان كان صليبا يغسل ويؤكل
 والاولا يمشي في الطريق واصابه وصلى ولم يغسل جازت
 ما لم يظهر اثر النجاسة هو الاصح للضرورة فارة ماتت في
 الاله ان كان بحامض قور ما حلهاء الباق طاهر
 وان كان زادا او لونه نجس والدهن النجس يجوز

في قوله لا ينجس الا التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهادي ايشير اليه

لا يوضع في القنديل

يستصحب به في غير مسجد ويدفع به الجند قال بعض السلف
يج ذكره الصلوة في بياب المسكة وقال صاحب الهداية في
التجديس الاصح انها لا ذكره ^{لانه} لم يكن من مشايخ اهل الذ
الاسم ومن قيل استحلوا لهم الخمر هذا اولى ولا يجوز الصلوة
في الديباج الذي يسمي اهل فارس لانهم يستعملون فيه
البول لزيادة في بريقته كذا ذكر ابن الهمام في الشرح
الهداية وذكر في القنية عن صليوة الاثر عفران في
في اذنا للصبي وبال فيه صبي يصيب به الثوب ثم يتسبل
تدشا في طبر و قد قد من في فصل الاسا والاول في
مثله ان يغسل حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الديباج
المذكور ونحوه لا ينقص ولا يتلون به الماء فهو طاهر والله
كان ابيض يطهر بالغسل والقصر ^{تدشا} في القنية ^{الكنيسة}
لديون بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضرب في الماء
ثرو الجوز التي تدبغ ولا يغسل مذبحها ولا يتوقى للجحاسة
في دجها ويقونها على الارض الخمسة واليضا هو طاهر
بعد تمام التدبغ فهي طاهرة ويجوز اتخاذ الخفاق والاح
وغلاف الكتب والدلاء سهار طبا او يابس اذا وقع في
قدر اللحم لحال الغليان لجحاسة يغلي ثلثا في مياه فيضطر
ويلا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلثا وثلثا
يعود به

ار فيه الا اذا كان ثلث الجحاسة جمل فانه اذا صبت
فيها خل حة صارن كالمخل جام حة طهرت ولو خلجت
لج حة الخ قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
بحر مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطهر اربا قال في التجديس
وبه يغلى ولو القنية وحاج حة الغليان في الماء ^{لانه}
لتنيف قبل ان تنظف او كرش قبل الغسل لا يطهر اربا
الا على قول ابو يوسف على فانك ^{تطبخ} ما تقدم في البحر وان
كان للماء لم يصل الى حد الغليان عند الغاء فيه او كانت
ولكن يمكن عند القائه ولم تترك حتى يغلي عليها تطهر
والغسل ثلثا تطبخ مرة ثمة بسرفينها فحلسا بيرة طرية
في جحاسة اللبن رواه ثمان وفي القنية حيوان البحر طاهر
والعلم كما حة خنزير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
الافان ^{الافان} وهم اهل زماننا والدهن الزكابي الذي يجلب
من ابر السقاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري
وسمى الجلاء في نضق عن طهارته وفي قاعه المصن في ارة
وقعت في وقرة حنطة ^{فطبخ} لم توكل وقال ابن مقلد توكل
ما تغير طعمها وكذا الدهن واللب ^{انتهى} صلى على طرف الثوب
اه بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت بسواه تحركت
لمحد طرفه بحركة الاخر ^{الاصح} بخلاف ما ان كان

لابس او حامله والى الطرف الجسر عن الارض وصح قوله
ان تحرك بحركة لا يجوز والاجازت ولو صلى على الدابة وفي
سرجها او ركابها نجاسة مانعة فجماعة على انه لا يجوز
قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزه ولو قام على النجاسة
وفي رجله خفيته او جريده او نعلاه لا يجوز صلاته الا ان
يخلعها ويقع عليها وكذا الوستر النجاسة بكمه وسبيجه
عليها لا يجوز الا ان يكون منزوعا وكذا لو كان اسفلا
تقلية نجسا وصح فيهما لا يجوز ان ترعها وقام عليها
جاز وحيد ثوبان زياجا وثوبا نجسا نجاسة مانعة ولا
مطهر صلى في الديباج **اما الشرط الثالث** فهو بستر العورة
العورة اي ما يفترض ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه
والعورة من الرجل ما تحت الستر منه الى الركبة وعلم
بهذا ان الستر ليست بعورة والركبة عورة ايضا لقوله
عليه السلام الركبة من العورة لكن العورة المذكورة انما هي
عورة من غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد بن
سبحان عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا اي بصر بها بالقول
انها قالوا اذا كان اي المصلي محلول الجيب فنظر الى عورة
اي عورة نفسه لا تفسد صلاته وهذا هو الذي عليه في علمه
قاصد في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة من

نفسه ايضا شاهد ظاهر في رواية هشام عن محمد بن حنفية
قالوا اي البعض المذكورون ان كان المصلي محلول الجيب
كثيف الخيطة بحيث تستوعب احية جيبه بالستر يجوز
صلوته وان كان خفيف الخيطة لا تقطع الخيطة جيبه
حتى لو فرض ان النظر في جيبه راي عورته فصلاته فاسد
وبه اي هذا القول يفتي بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل
هذا قول محمد الاول قوالها كاهن ولو صلى الانسان
عريانا في بيته في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله اربعة
وهو قادر على البس لا يجوز صلاته بالاجماع وهذا يخرج
القول الذي افتي به بعض المشايخ ان لو كان وجوب الستر
لحرف رؤية العورة لمجازت الصلوة في هذه الصورة و
نحوها فعم انه وجب للصلوة نفسها لكن يمكن ان يقال
بان العورة مستورة في مسألة الخلاف والرؤية بعد
الستر بكثف النظر من فوق او من اسفل لا يضرب ذلك
المسألة للمرأة كلها عورة لقوله عليه السلام المرأة عورة الا
وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة لافي حق الصلوة ولا في
حق نظر الاجنبى والا قدميهما ولكن في القدمين لختلاف
المشايخ وذكر في المحيط ان الصحيح انهما ليسا بعورة للحاج
الى المشي في الطرقات وظهور قد فيها خصوصا الفقير

منهم وقال في الخاقانية الصحيح ان انكشف ربيع القدم
 يمنع اي جوار الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وقال
 في الاختيار الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة وعورة
 خارج الصلوة انتهى واختار صاحب الهداية والكافي
 ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه لا فالما قبل
 ان بطنه ليس بعورة وظاهر عورة ودرعاها عورة
 ليعلمها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى
 في غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة
 ان ذراعيها ليست بعورة واختاره في الاختيار وصححه
 بعضهم انها عورة في الصلوة لا خارجها والقول الاول وهو
 ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الظهور في ابدائه اما التفسير
 المسترسل اي النازل عن رأسها فقد قال الفقيه ابو
 الليث ان انكشف ربيع المسترسل فسدت صلاتها
 لانه عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح
 وقال الفتاوى الخاقانية المعتبر في افساد الصلوة انكشف
 ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما قال المحقق هو
 الصحيح وهو اختيار الصدر والشهد والذبح صاحب
 الهداية وغيره وهو ان المسترسل عورة والتدليل بحقوق
 في المخرج اما الخصيتان مع الذكر فقليل مجموعها عضو

روى في نسخة من نسخة
 المسترسل اي النازل عن
 رأسها فقد قال الفقيه
 ابو الليث ان انكشف
 ربيع المسترسل فسدت
 صلاتها لانه عورة

واحد وقال بعضهم به بكل واحد منهما عضو على حدة
 وهو الصحيح حتى انكشف ربيع الذكر واحد ان ربيع
 اثنين بمفردين هما مع جوار الصلوة وكذا انكشفوا في
 الركبة مع الخذف قليل كل منهما عضو على حدة ويقال
 بعضهم الركبة مع الخذف كلاهما عضو واحد واختاره في الخلاصة
 وصححه ابن الهمام في المخرج الهداية وعلم بهذا لوصلي
 الرجل وركبته مكشوفتان والخذف مغطى جازت سنوته
 لان الركبتين لا يبلغان قد ربيع الخذف مع الركبة وكذلك
 كعب المرأة تبع له ساقيها لا عضو مستقل وانكشف غير
 مغلغ امرأة سلت وربع ساقيها مكشوف تفيد سلامتها
 عند ابي حنيفة ومحمد والكل المنكشف من ساقيها اقل
 من ذلك اعلم ان ربيع لا تفيد اتفاقا الا ان التليل وهو الخذف
 الكثير والربع كثير لقيام مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف
 ما دونه وقال ابو يوسف انكشف ما دونه النصف لا
 يمنع جوار الصلوة وعينه انكشف النصف روايتان في رواية
 لا يمنع لانه ليس بكثير وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل
 فيبقى والحق في شهر المسترسل من المرأة الحرة والبطن
 والعطرس من المرأة مطلقا والبق من المرأة مطلقا والرجل
 كالشتم في الساق فاني نصوص من هذه انكشف ربيع

روى في نسخة من نسخة
 المسترسل اي النازل عن
 رأسها فقد قال الفقيه
 ابو الليث ان انكشف
 ربيع المسترسل فسدت
 صلاتها لانه عورة

يمنع عندها خلع فالإني يوسف وأما الحكم العورة الخائفة
 وهي القبل والدبر فهو في هذا الخلاف المذكور في السبق
 يعني إذا انكشف من أحدهما ربع يمنع عندها خلع
 لا في يوسف لأنه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفها أو أكثر
 وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا في غيرهما وذكر
 الكرخي أن المنافع من العورة انعطفت ما زاد على قدر الذم
 والاول هو الأصح لأن حلقة الدبر عضو مفرد لها وكذا لا
 تزيد على قدر الذم ولو كان كما قال الجارث الصلوة مع
 انكشاف جيمها وفيه قبح وقيل للحلقة مع اليتبين عضو
 واحد فلي هذا يتجه قول الكرخي ولكن هذا غير الأصح بل
 كل الية عضو والدبر ثلثا منها أما ثلث المرأة فإن كانت
 مناهضة أي لم ينكشف ثلثها وهو المعتبر دون المراهقة
 فهو في التدوير الصدر فلا يمنع إلا انكشف ربع المجموع
 من الصدر والشددين وإن كانت كبيرة وقد انكشف ثلثها
 قاله ديح أصل بقصد حتى لو انكشف ربعه منفردا كان
 مانعا وكذا إذا كان عضو مستقل غير الرأس وكذا ما
 بين السترة والفتاة عضو على عدة وأما الخشب فيجب
 في سائر شمس الأئمة السمر حتى إذا كان الثوب رقيقا
 بحيث يكشف نصف ما تحته أي لول البشرة لا يحصل

سنة

سنة العورة وهو ظاهر ولو كان غديفا الآفة التصق بها
 لعصو وتشكل بشكطه ينبغي أن لا يمنع لحصول الستر
 ومن صلى بقبض ليس عليه غيره فلو قدر أنه نظر
 أنسا من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس بمنع معتبر
 في منع جواز الصلوة لحصول الستر المأموم به وذكر في
 الزيادة لو أن امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد
 أي الذي ليس فيه خرق فاحترق فليست توبيا خلتها
 في خرقه فاحترق وانكشف من ثوبها شيء ومن خذ
 شيء ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث أوجع
 جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز صلاتها وإن كانت به على أن
 له اقاصرها وهو اختيار البعض لأن المعتبر في جميع
 المتغير قبله المجموع ربع اصفر الأعضاء المكشوفة حتى
 لو انكشف من الأول ثلثها ومن القوز ثلثها منع لأن
 المجموع ربع الأول والثلاثين المجموع بالاجزاف لا يمنع
 ما لم يكن من الأول ثلثها ومن القوز ثلثها ومن الأول
 ثلث ربعها ومن القوز ثلثا ربعها أما العورة من الأ
 فما هي عورة من الرجل أي من تحت السرة إلى تحت الركبة
 وبطنها وظهورها أيضا عورة وما عدا ذلك وهو من
 أعلى البطن فما فوق من السمل الركبة فما تحت فليس

لعورة في جامع الامم لا يخلو من الخشعة والاشمات لا يبياني
ما اكتشف ذلك منها والمذكورة واما الولد والمكاتب فيمنزلة في
الامة في الحكم المذكور لم يقرأ الرقابين ولو اعتقت وهي
والصاوة مكشوفة الرأس او خوف منة بهن قليل
في ادا ركن جازت لا لو بهن كثير او بعد ركن وان اكتشف
عضو هي عورة في الصلوة فستر من غير لبث لا يستر ذلك
الاكتشاف والاداء في مع الاكتشاف ركنه القيام
كاف فيم او الركوع او غيرها يفسد ذلك الاكتشاف
صلاته وان لم يودع الاكتشاف ركنه ولكن مكث مقدار
ايوت في ركنه بصفة وذلك مقدار ثلث شمس
فلم يستر ذلك العضو فسدت صلاته عند ابي يوسف
خلا فالحمد وكذا اذا وقع الرجل للمصلي للمراحة في صف
النساء او وقع امام اى قدام الامام او رفع بخاتمة ثم
انقضى اي تلك الخاتمة وفي هذا الخلاف المذكور ان مكث
قد ركن من غير ان يودعه يفسد عند ابي يوسف خلا
لمحمد والمختار قول ابي يوسف وهذا كله اذ حصل شيء
من ذلك بغير صفة قال كان يصنع فسدت في الحال
اتفاقا ومن لم يجد ما يستريح به العورة صلى وقاعد بالامام
كما ذكرنا في بحث الخمسة ولو وجد ما يستريح به العورة

وجب الاستغفار وان قل وانه في الله تعالى ما هو غفد كالسفي
تئين ثم الفخذ في الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطل والناظر في الركبة
ثم الباقي على السواء ولو كان ما به من به من الخشعة من نحوه
وجب الاستغفار وفي القنية عريان قد ركن على طين بلطفه بعور
ان علم ان يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يركن الا ان كان
قد ركن يخفض عنده ورق الشجر **فروع** مع رقبته ثوب
وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلاته ينتظر وان خاف فربث
الوقت وعند ابي حنيفة ينتظر ما لم يخف فوت الوقت و
هو قول ابي يوسف وهو الاظهر وان كان يرجو وجود
الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كما باردة المكان وفي
القنية صبيحة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة
ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة
وقد اختلف في ركنه انتهى وانما يجب التيمم في الركعة الثالثة
اثواب قصص وازار وجماعة ولو صلى في ثوب واحد متو
شأنه كما فعله القصار في حال عمله اذ كان من غير
كراهية ولو صلى في ثوبين او في ازارين من غير عذر
كون في الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعه ثوب
في بيت فمدا ثوبه ليكشف في شيء من فخذها او من رجليها
ما منع جواز الصلوة ولو صدر فيه قاعدة لا يكشفه فانها

في عليين اجل الطين والله يستحق بها القبلة واقية
ان لم يخف الانقطاع عن الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع
جزاه صلوة الفريضة اكبا من خوف النزول ونحوه
واذا لم يكن الطين مما يفرض فيه ^{عائق} الحجج لكن الارض
مبتلة لزم النزول ذكر في الخلاصة او النافلة معطو وعلى
الفريضة ان اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر
ايضا فله ان يصلي الى اي جهة توجت وهذا اذا كان
خارج المصر اما في المصر فلا يجوز عند ابن حنيفة وجوز عند
وكذا وعنه ابن يوسف الكره ولختلف في مقدار الخروج
فقل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدوة ما
فيه لمسا فرسخين وانما خارج المصر ثم دعا قيل
يقولون اكبا والاكبر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبل
القبلة عند الشروع لمن يتنقل على الدابة ليس بواجب خلافا
للبشافعي وان استنبهت عليه القبلة وليس بحسين
ان ذلك المكان من يسهل الله عنها اجتهد في ذلك جهدا
وطاقة في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدلائل
وحرى اي طلب ما هو الاخرى والاليف من الدلائل والامارات
عليها وصلى الى الخيرة التي اياه احتواه وحرية الى الله
في القبلة وذلك بالاجماع لقولهم قايما تلو اقم

رحم الله اي جهة التي امر بالتوجه اليها نزلت عند ما
استنبهت القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهة
مختلفة وفي قوله وليس بحسين ان اشار الى انه لا يجب عليه
طوبى من يسهل الله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم
للتسؤال عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب منه فلو
فانه يجب ان يسألهم عنها فان علم انه لخطأ لم يصلي
فلا عارة عليه لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر الى
وسعة وقدرته وان علم ذلك للظن فهو في الصلوة
استدار الى القبلة وبني عليها ما بقي منها لما روي ان
تصل بمحمد قبا كما نوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس
في صلاة الفجر فاحيروا بتحول القبلة فاستداروا الى الكعبة
وافترق النبي عم على ذلك وسواء استنبهت القبلة في ذلك
او في مصر وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار لان
الدليل لم يقصم وان شئت وروى حريه على جهة تركها
وجهة الحرى بعيدها وان اصاب اي وان علم
اصحاب القبلة عند ابن حنيفة ومحمد وعنه ابن حنيفة انه
يكتفى عليه الكفر قال ابو يوسف ان اصاب لا بعيدها الا ان
يقعها الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة في الاعارة
فيها ان افترق من جهة حرية وقد تركها ولو استنبهت عليه

في الصلاة ولم يتوجه في الصلاة وصلى بلا توجه لا يجوز صلواته
 لو ان التوجه فرض عليه وقد تركه وال علم في خلال الصلاة
 ان اصاب القبلة المستقبلة ^{الصلاة} اي حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف يبنى لما تقدم له من الدليل ولها ان حاله
 بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا
 يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا إعادة عليه اتفاقا
 والفرق المذكور في الشرح ولو تحرك فلم يقع تحريكه على شيء
 قيل بوجوه وقيل يصلي اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط
 ولو انشبهت عليه القبلة وكان بحضرة من يسأله عنها
 من اهل ذلك المكان فلم يسأله فحرك وصلى فان اصاب
 القبلة جاز صلواته لحصول المقصود والا فلا يجوز صلواته
 وترك العمل باقوى الدليلين وهو السؤال من الاهل
 تركه الا غنى اذا توجه الى جهة وعنده من يسأله عنها
 ان اصاب القبلة جازت صلواته والا فلا ولو كان
 من بحضرة ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله
 ان لم يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله ولا يجوز لمجتهد تقليد
 مجتهد ولو سأل من بحضرة من اهل ذلك المكان عن
 القبلة فلم يجزه حتى تحرك وصلى ثم اخبره ان القبلة
 غير الجهة التي توجه اليها لا يعيد ما صلى لانه لم يقصر

في السؤال

بحث مسائل

حيث سأل ولو سئل في القبلة فتحرى وصلى الى جهة رجع
 عليها تحريمه ثم شكك وصلى في القبلة وتحرك فوقع تحريمه الى
 التحريم لغوى فصلى اليها ربعة ثم وقف حتى انه اذا صلى اربع ركعات
 الى اربع جهات بالتحرك جاز كذا في فتاوى الخاقانية لان اجتهاد
 المجتهد لا يفسخ حكمه اقبله في حق ما مضى ويختلف المتأخر
 خرون فيما اذا تحول رايه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى
 منهم من قال يتم الصلاة ومنهم من قال يستقبل كذا في
 الاول اوجه وهذا كله اذا انشبهت عليه القبلة يشك
 فيها اما لو شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحرك ثم
 شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين
 فيعيد وان علم بعد الفراغ انه اخطا او كان اكبر ايم فعليه
 الاعادة وذكر في ما الى الفتاوى ان علم المصلي ان القبلة
 الكعبة ولم ينو وقت الشرع جاز لعدم اشتراطه
 الكعبة وذكر في الخاقانية ان نوى المصلي يعني رتت الذم
 ان قبله بحراب ^{من} لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة
 وليس بقبلة فيكون معروضا عن القبلة ينيه من توجه
 الى الركن اليماني او بالصلاة الى بيت المقدس فان نية
 القبلة وان لم تشرط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط
 ولو تحول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلاته اتفاقا

صلواته

القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن الميسوق
 اصلاح صلاته بان يستدير لانه متقدم فيما يقضي بخلاف
 اللحق فانه متقدم والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام
 ان القبلة جهة اخرى لا يمكن اصلاح صلاته لانه ان استدار
 خالف امامه والا كان متمصوفا الى غير ما هو القبلة عنده
 وكل منهما مفسد فكذلك اللحق رجل محرم في محله فاقترى
 على بلان ان اصاب الامام جازفة صنوتها والاحاروت
 صلوة الامام فقط ولو صلى الاعلى ركعة الى غير القبلة
 فجاء رجل فاداره اليها واقترى به ان وجد الامم وقت
 الشروع عن ينسأه فلم يسأله لم تجز صلواتهما والاحاروت
 صلوة الاعلى بول المقتدى **الشرط الخامس** من الشروط
 الستة هو الوقت اول وقت صلوة الفجر اطلعت الفجر
 الثاني وهو اي الفجر الثاني البياض اي النور استطير اي
 المنتشر في الافق اي في نواح السماء واطرافها في طلوع
 الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطير
 اي الذي يبدو طولا مستدا الى جهة الافق غير اخذ في
 الافق ثم تعقبه الطلعة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل
 وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم
 فيه الاكل لقوله عليه السلام لا يمنعكم من سحوركم اذا كانت

من بلاد

١٠٠ الفجر المستطير اي يكون الشئ المستطير في الاضياء قال
 في الشئ اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في جهنوا
 حدة ثم يتلاشى اي يصير شئ فلا يخرج به وقت العشاء
 ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر محرم عليه واخر وقتها قبل
 طلوع الشمس اي للفرء الذي يعقب طلوع الشمس من
 الزمان وهذا ايضا باجماع الامة واول وقت صلوة الظهر
 زوال الشمس اي الجزء الذي يعقب زوال الشمس من
 الزمان وهذا ايضا باجماع الجاه والآخر وقتها عند اتي حنيقة
 اذا حاز ظل كل شئ مثليه سوى في الزمان اي سوى
 في الذي يكون للشيء عند الزوال وقالوا اي في يوسف
 ومحمد وهو قول الامة الثلاثة اذا حاز ظل كل شئ مثله
 سوى في الزوال وعن اي حنيفة بن روايه اسد بن شمس
 واذا صار ظل كل شئ مثله سوى في حرج وقت الظهر
 اي بعد وقت العصر الى المثلين قال المثلانج ينبغي ان لا
 يدخل حتى يبلغ المثلين والآخر الظهر الى ان يبلغ
 المثلين من الخلق وفيها والدليل من الجانبين المذكور
 في الشرح واول وقت صلوة العصر اذ يخرج وقت الظل
 على التوالين فعملى قواه اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى
 في الزوال وعن قولها اذا صار مثله سواء واخر وقتها ما

الطريق المستطير

تقرب الشمس الى الجزء الزمان الذي يعقب غروب الشمس
 وهذا الجاعى واول وقت المغرب اذا غابت الشمس
 بالاجماع واخر وقتها ما لم يغيب الشفق الى الجزء الذي
 يعقب غيبوبة الشفق وهو اى الشفق المذكور البياض
 الذي في الافق الكائن بعد الحرة التي تكون في الافق عند ابي
 حنيفة وقالوا اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلثة
 ورواية اسدين عمرو عن ابي حنيفة ايضا الشفق المذكور
 وهو الحرة نفسها لا البياض الذي بعدها والدليل
 في الشرح ومن المناهج من افق برواية اسدين عمرو
 الموافقة لقولها قال ابن الهمام ولا تتساعده رواية
 ولا رواية وتام هذا في الشرح ايضا واول وقت صلاة
 العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مره واخره ما لم
 يطلع الفجر الى الجزء الذي يعقب طلوع الفجر الثاني ووقت صلاة
 الوتر ما لم يطلع الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند ابي
 حنيفة وعندهما وقتها بعد صلاة العشاء الآخرة
 اي للمصلي ما لم يتردد في تقديم العشاء عليه اي على الوتر عند
 ابي حنيفة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله
 تعالى امركم بصلاة وهي خير لكم من حمر الوتر قبل العشاء
 قصدا لفتح كما الوصل في الوقتية قبل الفاشية ذاكرا

انظر في الوتر في هذا
 الموضع الذي هو في
 هذا الموضع

وهو

وهو صاحب الترتيب اما الوقوع ذلك بلا قصد في عنده حتى
 لو صلى العشاء بنبوء ثم نزع وصلى الوتر بنوب آخر ثم طهر
 ان النوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء
 دون الوتر عند ابي حنيفة خلافا لهما واعلم ان الوقت كما هو
 مشروط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه
 كافي للمسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدر برهان الائمة
 انما نجد وقت العشاء في بلدنا هل عدت صلوة فكتب
 ليس عليهم صلوة العشاء وبه افق طبر الدين المرعشي في
 وردت هذه الفتوى ايضا من يد يدلفار قال الفريديع
 فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس
 الائمة الخواني فافق بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على
 الشيخ الكبير سيف السنة البيهقي فافق بعد الوجوب قبل
 جوابه الخواني فارسل من يسأل في علمية بجامع خوارزم
 ما تقول فيمن اسقط من الصلوة الخمس واحدة هل يكفي
 قسالة والحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع بداء مع
 المرفقين او رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه قال ثلث
 لفوات محل الرابع قال فكذا في الصلوة الخامسة قبل الخواني
 جوابه فاستحسنه ووافقه فيه ولا ابن الهمام عليه اعراض
 قد اجبت عنه في الشرح ويستحب في صلوة الفجر الاستغفار بها

في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والظلمة
 في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والظلمة

بان تسلي في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والظلمة
 يحدث في الرأى كليله عند اخلافا للثلاثة لقوله عليه السلام
 اسفروا بالحق انه اعظم للاجر وقد قالوا في حد الاسفار
 ايضا ان يمتد في وقت يمكن ان يصلها فيه على وجه
 السعة ويبقى من الوقت بعد سلاسه ما لو ظهر ان كان
 على غير طهارة يمكن ان يتوضأ ويصليها على وجه السعة
 قبل خروجه ثم السجاب الاسفار عند عام في الارض
 كلها الا في صلوة الفجر يوم الفجر عز دلفة وسحب ايضا عند
 الابراد بالظفر في الصيف لقوله عليه السلام اذ اشتد
 الحر فابردوا بالصلاة فان شدت الحر من فيج جهتهم و
 يستحب تقديمها في الشتاء ويستحب ايضا عند تأخير العصر
 في كل الارض الا يوم الغيم مالم يتغير الشمس ويكره ان
 تؤخر الى ان يتغير قرص الشمس لانه عليه السلام كان
 يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية فالعبارة
 لتغير القرص لا لتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال
 فتى صار القرص بحيث لا تخار فيه العين فقد تغيرت
 والا فلا كذا في الكافي ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل
 الارض الا في يوم الغيم لقول رافع بن خديج كنا نصلي
 المغرب مع النبي عرم فيصرف احدنا وانه ليصرف مواقع نيل

فان السجدة فيها التقليل لاجتماع وقت الوقوف

وعن ابن

وعن ابن عمر انه اخبرها حق بداجم فاعتق رقة وهو يدل
 على الكراهة تأخيرها الى ظهور الفجر وفي القنية يكره تأخير
 المغرب عند محمد في رواية عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية
 للحسن عمة مالم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من
 عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
 قليلا وفي التأخير يطول القراءة خلاف انتهى وتأخير
 صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله عليه
 السلام لولا ان اشتق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء
 الى ثلث الليل او نصفه وتأخيرها الى ما بعده اى ما بعد ثلث
 الليل الى نصف الليل مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها
 الى ما بعده اى بعد نصف الليل الى طلوع الفجر يكره اذا كان
 بغير عذر لانه يؤدي الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعد
 فلا يكره واما التأخير في الوتر فالاصل فيه ان لا يقل
 انه ان كان لا يشق بالاستنباه او تر قبل النوم وان كان
 يشق بالاستنباه فتأخيرها الى آخر الليل افضل لقوله عليه
 السلام من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله
 ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر للآخر الليل فانه صلوة آخر
 الليل مشهورة وذلك افضل وان كان اليوم يوم غيم
 فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير

وهو قول لان التأخير من حيث كونه
 يقتضي التقليل لاجتماع وقت الوقوف
 ومن حيث كونه يقطع به الشمس
 عنه يكون موقفا وذلك لان السجدة
 يقطع عن نصف الليل غالباً فعارض
 دليل الادب والكراهة فتساقط
 فثبتت الادب
 عن أحمد بن حنبل وقت
 سئل عن تأخير

عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير المتعدد الذي يشكك
 بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط المارد من تأخير المغرب
 قدر ما يحصل التيقن بالغروب والمسيح في يوم الغيم
 في كل من العصر والعشاء تعجيلها المارد بتعجيل العصر قدر
 ما يقع عنده انما لا يقع تغير الشمس وتعجيل العشاء
 التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط للثلاث
 للجاعة لحوق المطر وروى الحسن عن ابي جعفر في التأخير
 في الجمع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط ان يقع قبل الو^{قت}
 اما الاوقات التي تكرر فيها الصلوة خمسة المارد من الكراهة
 ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه ثلاثة
 اي ثلاثة اوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض
 والصلوة والكراهة في الفرض كالفوايت تمنع الصحة
 لوجوبه بسبب كامل وكذا الوجبات القائمة ^{بصدده} سجدة ثلاثا
 وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجبارة حضرت
 فيه والوتر لا بها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة و
 الكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم
 وتحقيق ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة
 كائن عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يوم
 ووقت الزوال لنهيهم عن الصلوة في هذه الاوقات

اي في وقت الناقصة
 الذي وقت الكامل

واستثنى عصر يوم لانه يصلح عدة الغروب لانه وجب ناقصا
 فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم لغيره من الفوايت
 على ما حقق في الشرح وفي كتب الاصول وروى عن
 ابي يوسف وهي الرواية المشهورة عنه انه يجوز التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليله و
 جوابه في الشرح ولا يصح فيها اي في الاوقات الثلاثة
 المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد لتلاوة اذا كانت حرة
 او تليت في وقت غير مكروه لما تقدم ولا يسجد فيها للسهو ^{لا}
 من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها فرمنا اي صلوة مفروضة
 يعيدها لعدم صحتها على ما قدمناه وان تلا فيها اي في
 وقت من الاوقات الثلاثة آية سجدة فالأفضل ان لا
 يسجد ها فيه ولا في غير من الثلاثة فان سجد لها في ذلك
 الوقت لا يعيد لانه اذاها كما وجبت وكذا ان سجدها
 في غير وقت تلاوتها من الاوقات الثلاثة يصلح عند دخوله
 لزم وكذا اذا حضرت الجنازة في وقت من الاوقات الثلاثة
 فصلى عليها فيه تصلح والا فصل ان تصلي ولا تؤخر لان
 التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا مانع كحضورها في وقت
 غير مكروه واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره
 فيها التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض ولا الواجب

ولا يسجد في وقت السهو
 ولا يسجد في وقت السهو

لنفسه يعني الفوايت وصلوة للجنة وسجدة التلاوة
بجلا في المنذور والآتم بالشروع وركعتي الطواف
فانها تكرر ولو جوبها لغيرها وهما اي الوقتان المذكوران
ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكون في هذه
الوقت النوافل الآسنة الفجر لقوله عليه السلام لا صلوة
بعد الفجر الا سجدة يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر
الى غروب الشمس لانه عليه السلام نهى عن الصلوة
بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى
تغرب وما بعد غروب الشمس ^{الشمس} قبل صلوة المغرب ايضا
التطوع فيه مكروه لاذاته بل التأخير المغرب بسببه
مع السجرات تعجيلها وقدم ذكر كراهة التأخير وكذا
يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعود على المنبر للخطبة
يوم الجمعة لما روي عن ابي الحسن الصماني كالمخلفاء الراشد ^{بن}
وتحرم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج
الامام وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا
خصه قاسم خان وصاحب الخلاصة وغيرهما وافق في غير
الجمعة فلا يكره بحجة الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام
في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة الفجر ان علم
انه يدرك الركعة الثانية او الشاهد على ما فيه من الخلاف

وكذا لا يكره

وكذا لا يكره بقية السن اذا علم انه يدركه قبل الركوع
في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى الخفة بل يكره
في جميع ذلك ان يصلي تحت الطلاء ^{المصنوع} او خلق الصنف
من غير حائل بل في المسجد الصغير ان كان الامام في
المنشور وبالعكس او خلف اسطوانة فان كان قد
بشرع في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج
الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت ركعة المسجد
او قدام مطلقا وان كان سنة الجمعة قيل يقطع على رأس
على الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال المغيرة بن ابي طالب
وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر
انه يسلم على رأس الركعتين وان كان قلم الى الثالثة
وقيل هما بالسجدة اضاف اليها الرابعة ويسلم وخفف
في القراءة وحكي عن القاضي الامام ابي علي العنقي انه يرجع
اليه بعد ما كان يفتي بالاول واليه مال السر حنفي
والبيهقي وقال الشيخ كمال الدين بن الهيثم انه الاوجه
ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة
ولختلف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم
يخفف وهو الاوجه على ملحقته في الشرح ثم اذا
يسلم على رأس الركعتين قيل لا يلزمه قضاء شيء
^{مهر}

وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضي اربعاً
في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة وكذا اكره
التطوع ايضاً قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما وكذا
بعد خطبتهما في المصلي على الاسح ولا يكره بعد رجوعه منه
وكذا اكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة
الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج للاخلال بالاستسقاء و
الانصات في الكحل ولو شرع في صلوة التطوع في الاوقات
الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره
مختصاً عن الكراهة ولو لم يقطع بل لم يشفع فقد اساء
وان لم يخالفه النهي ومع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه
اعادة ما صلى لانه اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع
في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس و
بعد صلوة العصر الى تغيبها ثم افسدها الزمها القضاة
وقد علم هذا من قوله سابقاً ثم يقضيها لانه اذا لم
ما شرع فيه في الاوقات الثلاثة وافسده مع ان كراهتها
اشد فلو لم ما شرع فيه في الوقتين اولى ولو افترق النافلة
في وقت مستحب غير مكره ثم افسدها او فسدت لا يقضيها
فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس
اي يكره ان يقضيها ولو قضتها صححت مع الكراهة وسقطت

عنه وكذا سائر الاوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط
عنه يقضيها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها
بعد ما صلى الفجر لما من من كراهة قضاء ما لم يشرع
في الوقتين ولا يفتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ
انه ان خاف ان لا يدرك الفرض لو صلى السنة فالأحسن
ان يشرع في السنة ويكره لها ثم يكره لغيره في الفريضة فيخرج
من السنة ويصير يشارعاً في الفريضة ولا يصير مفسداً بل
يصير مجاوزاً من عمل الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه و
ان سلم انه لا يصير مفسداً لكن كراهة قضاءها بعد صلوة
الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس
وعلى كل حال فهو غير آت بالسنة كما سنة فلا فائدة في
هذا التكلف وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وهو غير صحيح
لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه ولو شرع في اربع
ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم
قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم تنوب
صلواتها تين الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما اي عندي
يوسف ومحمد وهو اي قولهما احدي الروايتين عن
حقيقة وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى بمطلق
نية الصلوة وهو الصحيح وروى الحسن عنه انها لا تنوب

وذكر في الزخيرة ولو صلى ركعتين على ظن أنه أي الشان ثم
 يطلع الفجر وقد تبين أي بعد ذلك أنه أي الشان كان قد طلع
 الفجر فقد المتأخرين مجزئ به تلك الركعتين عن ركعتي الفجر
 وهذا أيضا هو ظاهر الرواية ولو كنتك صلوة تلك
 الركعتين في طلوع الفجر واستمر منك لا يجزئ به عن ركعتي
 الفجر وهذا بالاتفاق وهو ظاهر وإذا طلعت الشمس حتى
 ارتفعت قدر رجبين أو قدر رجب بباح الصلوة أي تحل
 هذا هو المذكور في الأصل وقيل مادام الإنسان يقدر
 على النظر إلى قرص الشمس لا تباح الصلوة فإذا عجز عن
 النظر إليه تباح وقيل يحد في ذقنه على صدره ويتنقل فإن
 لم ير القرص حدثت الصلوة وإن نظر فلا وهذا السير الأقوال
 ولو طلعت الشمس والمصلي في خلال أي في اثنتان صلوة
 الفجر تفسد صلوة الفجر لعروض التقصان على ما وجب به
 لسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة
 العصر لا تفسد لعروض الكمال على ما وجب بالسبب الناقص
 وقد حققناه في الشرح **الشرط السادس في النية** وهي
 قصد كون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونه لله
 خالصا قال الله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين
 له الدين المصلي إذا كان مستغفلا يكفيه مطلق نية الصلوة

وهو الذي لا يشترط في الصلاة
 وهو الذي لا يشترط في الصلاة
 وهو الذي لا يشترط في الصلاة

ولا يشترط

ولا يشترط تعيين كون ذلك النفل سنة مؤكدة أو غيرها
 ولكن في التراخي لختلف أي خالف بعض المشايخ المتقدمين
 قالهم قالوا الأصح أنه أي فعل التراخي لا يجوز بمطلق النية بل
 لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى قاضيه خان أن الاختلاف
 في التراخي وفي السنن المؤكدة وصح أنه لا يجوز بمطلق
 نية الصلوة لا في التراخي ولا في السنن وذكر المتأخرون
 أن التراخي وسانن السنن تنادي بمطلق النية وهو
 اختيار صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ملحقه
 في الشرح وللصانع قاضيه خان حيث **وأما المتقدمون**
 الاقتداء أيضا ولا يكفيه في صحة الاقتداء نية الفرض و
 التعيين أي تعيين الفرض بل يحتاج إلى تعيين نية الصلوة
 ونية المتابعة وإن نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة
 يجزئ ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيه خان أنه لا يجوز
 وهو المختار لأن الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النفل
 فلا يتعين لحدوها بدون التعيين وكذا الحكم إذا قال نويت
 أن أصلي مع الامام قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز
 وإن نوى أن يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزئ
 بشرطية نية الاقتداء في صحة وقال بعضهم إذا استعمل
 تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في صلوة الامام و

قال والراجح انه اي التراوح لا يجوز مطلق النية بنية على ذلك
 والاحتياط في نية التراوح ان ينوي التراوح بنفسها
 او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت
 او ينوي قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف على ما قالوا
 والاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان ينوي السنة
 نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي ^ص و لو نوى في
 صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه
 ينوي صلوة الوتر فيعينها وكذا ينوي صلوة الجمعة و
 صلوة العيد اي يشترط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق
 النية وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور وقصدا
 ما نزم بالشروع وغيرها وفي صلوة الجنازة ينوي الصلوة
 لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا يتميز من غيرها والمفروض
 المنفرد لا يكفي بنية مطلق الفرض ما لم يقل في نية الظهر
 او العصر مثلا ليميز ما شرع فيه من غيره من الفروض
 ولا فوق في ذلك بين المنفرد وغيره فان نوى فرض الوقت
 ولم يعلم انه ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج
 اجزاءه ذلك الا في الجمعة لانه فرض الوقت عندنا الظهر
 لا الجمعة الا انه امر بالجمعة باسقاط الظهر وذكر قاضيان
 لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة ليجز ولا يشترط

نية الصلاة

اعداد الركعات لاجاء كونها معينة معلومة ولو نوى الفرض
 والتطوع معا جاز ما صلا به بتلك النية عن الفرض عند
 النبي يوسف لقوة الفرض فلا يراخه الضعيف بخلاف
 محمد فانه لا يجوز ^{عن الفرض} ولا عن التطوع ولو فتح المكتوب
 اي نواها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى
 فرغ من صلوة وهي اي صلاته هي تلك المكتوبة التي
 شرع فيها ناويا لها اذ لا يشترط استصحاب النية على
 لئلا الصلوة ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير
 شارعا في الفرض ويبطل نية التطوع ولو صلى ركعة
 من الظهر ثم افتتح ناويا العصر او التطوع بتكبيره يتعلق
 يا فتحة فقد نقص الظهر وصح شروعه فيما كبر ناويا له
 وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كبر ينوي
 الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير نافلا المكتوبة
 وشارعا في النافلة او كان من شروع في المكتوبة متفرقا
 فكبر ينوي الاقتداء بالامام فانه يصير شارعا فيما كبر
 ناويا له من الصلوة مقتديا بامامه الصلوة منفردة بالمقام
 بينهما من حيث الصفة والله صلى ركعة من الظهر ثم
 كبر ينوي الظهر فهي هي لعدم مفارقة ما شرع فيه ما كان
 فيه فيكون مقرا له وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال

على استصحاب بنية اوله او زوجه
 باق فائق مستحب

يلسالة نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا
في الخلاصة ويجزى اي يكفى بتلك الركعة لعدم بطلانها
ويكمل عليها باقي الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى
اربعا اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى
قد انقضت ولم يقعد على رأس الركعة من صلوة
التي هي الثالثة بعد ذلك التكبير فسدت صلاته لركعة
فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا احدهما
دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر
ظهر هذا اليوم وعصر معا فمضى اي النية التي هي المكتوبة التي
دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها لا ترجحها ولو نوى
فائتيتين معا فمضى اي النية للاول منها لترجحها بالسبق
وان لم يكن صلح ترتيب ولو نوى فائتة ووقتية معا
بان فائتة الظهر مثلا فنوى في وقت العصر الظهر والعصر
معا فمضى اي النية للفائتة اذا كان في الوقت سعة كذا ذكره
في الخلاصة عن المستقي وذكر عن الجامع الكبير انه لا يصير
مشارعا في واحد منهما والمصراختار ما في المستقي فلذا قال
الا ان يكون في نحو وقت الوقتية فيكون النية للوقتية
لترجحها وفيه اشارة الى كون الصلح ترتيب فان
لم يكن صلح ترتيب ينبغي ان لا يصح ولحدة اذا كان

الركعة ٩

في الوقت سعة للترشح ولا يحتاج الإمام في صحة الاقتداء به
الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الافراد فاقصدوا يجوز
الا في حق جواز الاقتداء بالنساء فان اقتداءهن به لا يجوز
ما لم ينو ان يكون اماما لهن او لمن تبعه عموما خلافا
لرؤس واما المقتدي فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة
الاقتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج
الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة وان نوى الاقتداء
بالامام ولم يعين الصلوة يجزى ذلك وهذا قول البعض
وذكر قاضيان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما
يكون في الفرض يكون في النفل فلا يتعين احدهما بدون
التعيين وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال
بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز وان نوى ان يصلي صلوة
الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزى لشرطية نية الاقتداء
في صحة وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده
يصح شروعه في صلوة الامام وان لم يحضر نية الاقتداء
لقيام الاستظار مقام النية وان نوى الشروع في صلوة
الامام فقد اختلف للمشايخ فيه قال بعضهم لا يجزى ذلك
في صحة الاقتداء والاصح انه يجزى قاله قاضيان وقال
ظاهر الدليل ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في

صلوة الإمام واقتديت به وذلك للاحتياط في الخروج من
 خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الإمام في أي صلوة هو
 فتوى صلوة الإمام والاقتداء يجوز ولو عين صلوة
 الإمام في غيرهما لا يجوز وان نوى ان يصلي صلوة الجمعة
 ولم ينو الاقتداء بالإمام جاز عند البعض وهو المختار
 لأن الجمعة لا تكون إلا مع الإمام فتبطل مستلزما للاقتداء
 وان نوى الاقتداء بالطلاق بالإمام ولكن لم يخطر بباله من
 هو أريد أم عروجه الاقتداء بالطلاق وكذا ان نوى الاقتداء
 بالإمام وهو يظن أنه أي الإمام زيد فإذا هو عروجه الاقتداء
 اقتداء أيضا وليس في نية تعيينه إذا قيد نية وقال
 اقتديت بزيد أو نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عروجه
 في لا يصح كون نية مقيدة بشخص ليس هو الإمام وفي
 الأول نوى الاقتداء بالإمام والأفضل ان ينو الاقتداء
 بعد ما قال الإمام الله أكبر ليصير مقتديا بمصلي كذا ذكره
 في المحيط وهو قولها وعند أبي حنيفة الأفضل مقارنة
 تكبير المقتدي لتكبير الإمام ولو نوى الاقتداء حين وقف
 الإمام موقوف الإمامة جاز عند أكثر المشايخ وإن لم
 يخض النية عند الشروع ولو نوى الشروع في صلوة
 الإمام وكبر على ظن أنه أي الإمام قد شرع قبل بشرع

وهو الحال ان الإمام لم يشرع لم يشرع في صلوة الإمام
 لأنه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل ومن
 صلى سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة وإنما يفعل كما يفعله
 الناس ان ظن ان الحال أي كل متى يصلي فريضة جاز
 فعله ويسقط عنه الفرض وإن لم يعلم ان فيها فريضة أو
 علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة
 لا يجوز وعليه قضاء صلوة تلك السنين ثم فيما إذا ظن ان
 الحال فريضة واقتدي به لحدان كان في صلوة لاسنة قبلها
 كما قرب صحت صلوة المقتدي وإن كان في صلوة قبلها سنة
 مثلها كالنحو والظن لا يفسد صلوة المقتدي وإن كان الرجل بها
 شكافي بقاء وقت الظهر مثلا فتوى وقت الظهر فإذا الو^{قت}
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء
 وفعل الاداء بنية القضاء كما إذا قال وهو في الوقت نويت
 قضاء الظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط أما
 جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا وأما
 نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح أنها لا تجوز
 خرج به في فتاوى قائلين وغيره وليس من القضاء بنية
 الاداء إنما القضاء بنية الاداء فيما إذا نوى ظهر اليوم وهو
 يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكر بقوله ولو نوى فرض اليوم

وكان ينبغي ان يخرج الوقت
بما يخرج الوقت

بشرط

يجوز بخلاف وان لم يعلم بخروج الوقت يسهوا ايضا لان
فرض اليوم محتمل للوقتية والفائية والصواب ان يقال ولو نوى
ظهور اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم الذى هو فيه اى
ظهر الامس مثلا ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اى
ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين
ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اى تبين ان ذلك اليوم
يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره والظاهر انما هو في
تعيين الوقت اى اليوم الذى الظهر منه وذلك لا يضرم اذا
حصل تعيين الفرض ولو شترع في صلوة ما اى صلوة من الصلوات
هي عليه يظن انها سببية اى من صلوات يوم السبت
فاداهى اى ظهر ان تلك الصلوة التى شترع فيها انما هي
لحدية اى من صلوة يوم الاحد بان كان عليه ظهر مثلا
فقط ظهر يوم السبت فضلا بلك النية فظهر ان لا يمكن
عليه الا ظهر يوم الاحد لا يصح تلك الصلوة ولا تجزى عن
ظهر يوم الاحد التى هي عليه لانه صلاها قبل وقتها
بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس
بان شترع في صلوة عليه على ظن انها لحدية قاراهى
سببية صح لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها وحيث
في النية ان ينوى ويقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان يقول

والخطا بل

كسوف يخرج من وقتها
سواء كان في وقتها او قبله
او بعده

اصلي صلو

اصلي صلو كذا فالنية بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم باللسان
مسحوق هذا هو المختار لخاره ضد حيا الهداية وغيره وقيل ان
التكلم باللسان بدعة ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز
بلا خلاف بين الائمة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي
شرح الطحاوى الا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر
يعنى التكبير ويده بالرفع والحوط في النية من حيث الزمان ان
ينوى حال كونه مقارنا للتكبير ومخالطه اى ان تكون النية
موجوده زمن التكبير كما هو مذهب المشافعي فان وجود النية
زمن التكبير بشرط عزمه فلذا كان هو الحوط عندنا لخروج
من الخلاف وذكر الناطق في الاجناس ان من خرج من منزله يريد
الفرض بالمساجد قد استهمل الامام كبر ولم يحضره النية في تلك
الساعة ان كان بحال لو قيل له اى صلوة تصنعى ان امكنه ان
يجيب له من غير تأمل يجوز صلوة والا فلا اى وان لم يكن
بحال يمكنه ان يجيب من غير تأمل يجوز صلوة وهذا هو
الماروي عن محمد انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر
او العصر مع الامم ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس
الصلوة يعنى سوى المسمى الا انه لما استهمل الى مكان الصلوة
لم يحضره النية تجارة صلوته بتلك النية ومثله عن ابي
حيفة وابي يوسف ففهم بهذا جواز الصلوة بالنية المتفردة

اذ لم يفصل بينها وبين التكبير يعمل ليس الصلوة وان تلتحوت
النية ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية المتأخرة في ظاهر
الرواية خلافاً للكروخي قال عنده يجوز بالنية المتأخرة قبل الى
المشاة وقيل الى النعوز وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه و
هو في غاية البعد **اما الفرق بين الصلوة** اي اركانها التي تو
جد ما هيستبها **عجوها** فثمان فرقان منها ست فراتن
على الوفاق بين اثنتا ومنها اثنتان على الخلاف بينهما وهي **الفرق**
الست للتحقق عليها تكبيرة الافتتاح وهي وان عدت مع الار
كان في جمع الكتب **فان ذلك** لشدة انصافها لابلانها ركن
في الحقيقة بل هي شرط باجماع اثنتا خلافاً للثنية حتى لو كان
حاصلاً لجارية عند ابتداء التكبير او مكتوف العور **ثاني**
مترقاً عن القبلة او قبل دخول الوقت فالقاهها واستمر بعمل
يسيراً واستقبل او دخل الوقت مع انتهائه **جاء** وضح شرو
عندنا خلافاً لله والقيام والقرأة والركوع والسجود والقعدة
الاخيرة مقدار التشهد لاجماع الامة على ذلك ولان النبي
عليه لم يترك القعدة الاخيرة قط كسائر الاركان فكانت
ركناً خلافاً لما لك فانها سنة عندهم **اما الخروج** من الصلوة
بمسند اي بالفعل الثاني من المصلي ففرض عند اي حيفة
خلافاً لها وتظهر قائدة في المسئلة الاثني عشرية على ما

سياق ان شاء الله تعالى ودليل فرضية انه لا يتوصل الى فرض آخر
الآية وما لا يتوصل الى فرض الآيه يكون فرضاً وقدر بل لا كان
وهو الطائفة ورواها ^{او تسكين الجوارح} اصل اب الاعضاء واقبله قدر ^{تسكين}
فرض عند اي حيفة يوسف والائمة الثلاثة **لحديث ابن مسعود**
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها
ظهره في الركوع والسجود وفي المأني صلبه مكان ظهره وهو
من قبيل الرواية بالمعنى والجواب انه ظني لا تنبت به الفرضية
وحقيقة في الشرح ثم شرع المص في تفصيل الفرقان بعد ذكرها
لجاء الافعال ولا دخول الا بتكبير الافتتاح لاجماع الامة على ذلك
وهي قوله اي قول العبد لله اكبر ولا خلاف فيه او الله اكبر و
خالف فيه مالك ولحمد او الله اكبر او الله كبير وخالف
فيهما الشافعي ايضا ثم عند اي حيفة يوسف ان كان ركنين
التكبير باحد هذه الالفاظ لا يجوز ايذاله بغيره وقال ابو حنيفة
ومحمد ان قال بدلا عن التكبير الله لجل او اعظم او الرحمن اكبر
اولا اله الا الله او تبارك الله او غيره او غير المذكور من
اسماء الله تعالى وصفاته اي التي لا يشارك فيها كالحسن و
للخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات
والقادري على كل شئ والرحيم لعباده **لجنة** ذلك عن التكبير لان
المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكر واقر له تعالى وذكر اسم

عن الصلوة

ربته فصلى ولو اتيه الصلوة باللهم اي يقول اللهم من غير
 زيادة او قال يا الله يصح افتتاحه لان زيادة تعلى يراد به التعظيم
 والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم يا الله
 امتا خير فكان سؤالا مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب
 البصريين لان معناه يا الله فقط والميم المستندة عوض
 عن حرف النداء ولو قال بيا التكبير اللهم اغفر لي او اللهم ار
 زقني او قال استغفر الله او اعوذ بالله او اللول ولا قوة الا
 بالله لا يصح شروعه لان المقصود بهذه الازكار ليس
 محض التعظيم لما يستوي من السؤال صريحا او تعريضا وكذا
 لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا لو ذكر اسما بوصف
 به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي به ذاته تعالى وفي
 كفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء
 الله تعالى كذا ذكره الكرخي وافق به المرجعنا في انتهى ولو قال
 الله من غير زيادة شئ يصير مشارعا عند اي حقيقة فقط
 في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير مشارعا ذكره
 في الخلاصة عن الشيخ يد وذكر فيه خلاف محمد وفي الكافي ان
 قال الله صار مشارعا عند هاتين الاليتين تعظيم خالص انتهى
 وان قال الله اكبر يادخال الف بين الباء والراء لا يصير مشارعا
 وان قال ذلك في خلال الصلوة تفقد صلوة قيل لانه اسم من

او ما شاء الله

اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبير بالتريك وهو الطبل
 وقيل يصير مشارعا ولا تفقد صلوة لانه اشتباع والاول
 اصح ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسي اي الزوجة كما ينطق
 بعض البدوي واختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح
 انه يصير مشارعا للخلاف بين البصريين والكوفيون اعناه
 في قوله اللهم على ما قدمناه واما الكافي الزوجة فلا خلاف في
 انه يصير مشارعا بهاد كرم في المحيط الا انه ذكر مسئلة اللهم
 عقيب ذكر الكافي الزوجة مع ذكر الخلاف فظن المصنف
 ان الخلاف فيها ولو ادخل للد في الف لفظه الله كما يدخل
 في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفقد صلوة ان حصل
 في اشائها عند اكثر المشايخ ولا يصير مشارعا في ابتدائها
 ويكرهون هذه لانه استغفرام ومقتضاه المشدق وقال
 محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المدوعين
 لا تفقد صلوة والاستغفرام يحتمل ان يكون استغفر الاول
 اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عذرا والانس لا يصلح
 ان يقر نفسه ولو اتيه اي كبر مع الامام وفرغ من قوله الله
 قيل فراغ الامام من قوله الله لا يصير مشارعا في اظهر الروايات
 وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قوله
 الامام الله او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام

من قوله أكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير
شارعا بالكل اي مجموع الله أكبر لا يقوله الله فقط او أكبر
فقط فيقع الكل فرضا وكذا لو ادركت الامام ركعا فقال
الله في حال القيام ولم يرفع من قوله أكبر الا وهو في حال
الركوع لا يصح شروعه لان الشرط التحريم في محض القيام
ولو كبر قبل الامام حال كونه مقبدا ياب لا يصير شارعا
في صلوة الامام اتفاقا كما هو وكذا لا يصير شارعا في صلوة
نفسه في رواية النوادر وقيل يصير شارعا في صلوة
نفسه واليه اشار في الاصل وقيل هذا قول ابي يوسف
والاول قول محمد ولو انه اي ذلك كبر قبل الامام كبر بعد ما
كبر الامام يعني كبر ثانيا ويؤيد بهذا التكثير الشروع في صلوة
الامام والاقتداء به يصير شارعا في صلوة الامام وقاطعا
لما كان شارعا فيه على تقدير انه صح شروعه في صلوة
نفسه والافضل ان تكون تكبيرة المقتدي مع تكبيرة
الامام لا يبعد ما عند ابي حنيفة لان فيه مسارعة الى
العبادة وفيه مشقة وقال لا يكثر اي الافضل ان يكبر المقتدي
بعد تكبيرة الامام ليزول الاستغناء بالكلية ومتى كبر قبل
قراغ الامام مك الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة الافتتاح
وان شكك المقتدي انه هل كبر مع الامام اي قبله او بعده

ح

يحكم بكثرة رأيه اي بغالب ظنة فان استوى الظمان اي الامران
الذان وقع فيهما الشك فله اي التكثير او الشروع بخبره جلا
لامر على الصواب والافضل ان يكبر ثانيا ليزول الشك
والثانية من الفرائض القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع
القدرة على القيام لا يجوز صلواته بخلاف النافلة والنحو
المريض عن القيام حقيقة او حكما بان كان عليه الا انه
يخاف ان قام ان يزداد مرضه او يبطى بروه او يحد الماء
شديدا يصح قاعدا يركع ويسجد لقوله عليه السلام صل قائما
فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك فان لم تستطع
فستلقيا ولو كان يلحقه بسبب القيامة مشقة من غير
الم شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكئا على
عضا او خادما قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام ولو قدر
على بعض القيام لا كل لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قد
الحرمة لزمه ان يحرم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع و
السجود قاعدا او يركع لهما ايماء ويجعل السجود لخفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة
او غيرها لقوله عليه لم يرض عادة قراة يصلي على وسادة فاخذ
وربها وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء
واجعل سجودك لخفض من ركوعك ورواية المص وقعت يا

الفضل الثاني

وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم برأسك
 ولورفع شدي فاسجد عليه فان كان يخفض رأسه نحو تكون
 صلوة بالاعمال ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها
 جزا ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلوة
 بالركوع والسجود والا فهي بالاعمال ايضا وفي الزخيرة فان لم
 يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة
 قاوم بهما اي بالركوع والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة
 ليتمكن الائمة بالرأس وان قدر على القعود مستدرا فذلك
 ولا يجوز الاستلقاء واذا استلقى على جنبه اليمين ووجهه متوجه
 الى القبلة وروي جزا ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه
 قال لم يستطع الائمة برأسه اصلا لحرق الصلوة عنه في رواية
 ولم تسقط ان كان يعقل في رواية سقطت عنه بالكنية و
 ان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومين بعينه ولا
 بقلبه ولا بحاجبيه وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه
 يومين بعينه وبحاجبيه لا بقلبه وعن زكريا بقلبه ايضا وكذا
 عند الشافعي ثم اذا برئ اي زال عجزه عن الائمة بالرأس وقدر
 عليه نفل ان كان يعقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الائمة
 بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله
 احرق عنه ولا تسقط والاى والنلم يكن يعقل الصلوة فلا

بغير عجز

يلزم القضاء

يلزم القضاء وصار كما لم يعل عليه فانه ان كان الائمة اقل
 من يوم وليلة قضى ما فانه زمن الائمة وان كان الائمة
 اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكنية ولم يلزمه
 قضاء شئ فكذا ~~المريض~~ العاجز عن الائمة بالرأس
 ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة تسقطت
 وان كان يعقل لا تسقط وان كثرت بل تؤخر الى زمن
 القدرة قال صاحب الهداية وصاحب المنافع هو الصحيح
 وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على
 يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأ
 وصححه قاضيان وصاحب المحيط ولحقه شيخ الاسلام
 وحق الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح والدلائل
 في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات
 عند ابي حنيفة فاذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء
 وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على
 خمس سقطت والا فلا وصح في المبسوط والزخيرة قول
 محمد بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي يوسف ايضا ولا يشك
 انه لحوط وبيانه في من اعنى عليه عند الروال فاستمر الى بعد
 الزوال من القدرة سقطت عنه القضاء عندها ولا يسقط
 عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفتي في اللذة

الاخلاق

المراد من الدورة اربع وعشرون ساعة

فان كان يفيق ولافاقة وقت معلوم كان يخف مرضه
 عند الصبح فيفيق قليلا ثم يعود الانحاء فهو افاقة معتبرة
 تبطل ما قبلها من حكم الانحاء وان لم يكن لها وقت معلوم
 لكنه يفيق بفترة ثم يفي عليه فلا اعتبار لهذه الافاقة ولو
 زال عقله بالبيح اكثر من يوم وليلة يلزمه الصلوة عند ^{حقيقة} حقيقته
 وعند محد لا يلزمه وان قدر المريض على القيام دون الركوع
 والسجود او كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع وسجد لم
 يلزمه القيام عندنا بل يجوز ان يوصي قاعدا وهو افضل
 خلا قال الزفر والثلاثة فان عدم يلزمه ان يوصي قائما وذكر
 في الرحمة انه اذا قدر على القيام والركوع دون السجود يعني
 يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد
 لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالاراء قوله عليه
 يفرهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل انشاء او في
 قائما والثناء قاعدا فلو قال وله ان يصلي قاعدا بالاراء
 كان اصوب والاراء قاعدا افضل لقوله من السجود وذكر
 الزاهد انه يوصي للركوع قائما والسجود جالسا ولو عكس
 لا يبيح رجل وحلقه جلحة تسيل اذا صلى بالركوع و
 السجود لا يصلي بهما بل يصلي قاعدا بالاراء وهو الافضل
 او قائما كما هي وذلك لان الصلوة بالاراء اهلون من الصلوة

الحكم ان السجود في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة في الركعة الخامسة

مع الحدث شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس او نزل بوله او كان
 به جلحة تسيل وان جلس او جالس يركع وسجد لا تسيل
 للجلحة ولا تسيل البول فانه يصل جالسا يركع ويسجد لا يجزيه
 غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد سلس بوله او انقلبت راحته
 فانه يصلي قاعدا بالاراء لما قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعدا
 يسيل بوله او جرحه ويخو ذلك ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء
 فانه يصلي قائما يركع وسجد لان الصلوة بالاستلقاء لا تجوز
 بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيترج ما فيه الاثنيان بالاركان و
 عند محد في القوارنه يصلي مضطجعا ويد والعمرة بمنزلة الحدث ^{وهو ان يصلي قاعدا}
 في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال لو صلى قائما ضعيف
 عن القراءات ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي قاعدا بقراءة
 لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا تجوز بلا عذر بخلاف
 الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ الفاني
 الذي لا يقدر على القراءة ماصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة
 اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا و
 التقييد بالشيخ اتفاقا اذ لا فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب
 الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى
 مع الامام لا يقدر عليه يشترع قائما ثم يقعد فاذا ان اقرب
 وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلي منفردا

فيتها بحسب قدرته وان كان قد صلى اول صلوة قاعدا
يركع ويسجد لمريض ثم صح من ذلك الموضع في اثنا عشر وقدر
على القيام على صلوة وانما قائما عندهما اي عندي
حينئذ واي يوسف وقال محمد يستقبل الصلوة لان الله
اقتدا بالقائم بالقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندهما فكذا بناء
القائم على القعود وان صلى بعض صلوة بايما ثم قدر
على الركوع والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة بالا
تفاد لان اقتداء من يركع ويسجد بالمومي غير جائز فكذا
بناء على الايمان لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر عليه
اجماع الامة وقد فعله النبي ثم ويستثنى من ذلك ستة الف
فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا
والصلح جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصحة
القعود مأمور في المريض وان افتتح التطوع قائما اعني
او تعب فلا بأس له ان يتوكل اي يعتمد على عصا او على حمار
نظا او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز اتفاقا ولا يكره اما لو
انما يغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد
الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي حنيفة ولختار
في الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الصحيح وعندهما
لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو قعد

في السطح الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الظهر
والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا خلاف لجواز اقتداء
القائم بالقاعد في النوافل اتفاقا ويجوز صلوة التطوع على
الدابة ايماء للمسافر بالاتفاق والمقيم عند ابي حنيفة صلوة التطوع
على الدابة بالايماء الى اى جهة توجهت جائزة لمن كان
خارج المصر ليس بين ابيه سواء كان مسافرا او غير مسافر
عند جمهور العلماء غير مالك فانه يشترط كونه مسافرا او
ذكر في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي
يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد بن زهير
ولا يجوز عند ابي حنيفة في المصر أصلا فاذا ذكره المصر غير سديد
وتعم بيانه في الشرح ولو افتتحه خارج المصر ثم دخل قبل الفراغ
قبل يتمها بالايماء على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض
وعليه الأكثر ولو تكرر بعد ما افتتحها ركبا قبل الفراغ يبني
يتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضا نازلا ثم ركب لا يبني
عن ابي يوسف يستقبل فيها وكذا عن محمد وعن زفر بن
فيهما اما صلوة العشاء على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعذار
التي ذكرناها في التيمم من خوف المرض او العذر او السبع
او الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لص
او كان في طين يغيب الوجه فيه لا يجد مكانا اجافا او كان

على سائر كان المصلي مسافرا ولا
وهو الصحيح

مرضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطل
ببره جازله الأيماء بالفرض على الدابة واقفة تستقبل القبلة
ان أمكنه ذلك والآفة قد رآه المكال وكذا شيخ ركب دابة
فلم يقدر على النزول أو كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب
أو امرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول والركوب
بنفسها فأنها يصليان عليها وعلى الدابة وكذا لو كانت
الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه ركوبها إلا بعناء ولا يلزم الإعادة
عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة يوفى بالركوع
والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع كما لم يصح المصلي
قاعدا بالإيماء لما تقدم ولو سجد على شيء وضع عنده على
ظهر الدابة أو سجد على سرجة لا يجوز ذلك السجود لأن الصلوة
على الدابة شرعت بالإيماء ولا يكون سجودا بل إيماء ولو كانت
على سرجة بخاسة كثيرة أو في ركابيه فأنها لا تمنع جواز الصلوة
على قول الأكثر وقيل تمنع والاول هو ظاهر الرواية **فروع**
راكب الدابة التوجه إلى القبلة الخوف دابة عندها وهو الصلوة
لا يجوز صلوة ذكر الجواهر في بعض الأماكن الخراف قد ركن على
ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق مجمل والدابة واقفة
جاز أن ركن تحت حشبة كالصلوة على العجالة الموضوعة
على الأرض واقفة فيكون كالصلوة على التسيير وإن لم يكن

تحت المار

تحت الحمل حشبة أو كانت الدابة تسير فهي صلوة على الدابة كما
إذا كانت العجالة سائرة لا يجوز الفرض إلا لعذر والوجبات
من الوتر والمندود وما ألزم بالمشروع وصلوة الجنائز و
سجدة التلاوة والتي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض
وأما ابن الرقاب فكسائر النوافل وعن أبي حنيفة
أنه ينزل للسنة الفجر ولا تنصلي على الدابة بلا عذر لتكادها
ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند
أبي حنيفة وقال لا يجوز الأمن عذر بان يحصل له دوران
الرأس بالقيام أو غيره من الأعذار لأن القيام ركن فلا فلا
يترك إلا بعذر وله أن دوران الرأس فيها غالب والغالب
كالمتحقق والقيام أفضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الأرض
أفضل إن أمكن والخلاف في السائرة ومثلها المربوطة في الحجة
إن كانت تضرب متديدا فإن لم يكن الاضطراب شديدا
أو كانت مربوطة بالشيء فقل هو على الخلاف أيضا والصحيح
عدم الجواز قاعدا اتفاقا وفي الايضاح إن كانت موقوفة في
الشيء وهي على قرار الأرض فصلي جاز لأن حكمها حكم الأرض
والأفلا يجوز أن أمكنه الخروج لأنها إذا لم تسبق فركب الدابة
انتهى والناس عن هذه المسئلة غفلون ثم للمصلي في السفينة
يلزمه استقبال القبلة عند الافتتاح وكلما دارت لأنهم

بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها موميا مع قدرته على
 الركوع والسجود **والثالثة** من الفرائض القراءة وهي ^{للمحيط}
 الخروف بلفظه بحيث يسمع نفسه فان ^{الخروف} من غير
 ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهذواني والفيضاني
 وقيل اذا ^{الخروف} يجوز وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي
 وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الائمة للعلواني
 الاصح انه لا يجزئ ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقر به استره وعلى
 هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعق والامتناع او
 التسمية على الذبيحة والبيع وجوب السجدة بتلاوته ونحو ذلك
 لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقره والقراءة فرض
 في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات الوتر لانه لم يشبهها
 بالسنة وكذا الفرض القراءة في كل فرض ذوات الركعتين كالنحو
 والجمعة ونحوها اما في ذوات الاربع كخطب المقيم وعصره وعشاءه
 وكذا في ذوات الثلث كالغروب ففرض القراءة اغا هو في الركعتين
 من كل منهما حال كون الركعتين بغير عينها اي سواء كانت في
 الاوليين او الاخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية
 والثالثة او الثانية والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع
 ركعات الفرض وعند مالك في الاكثر وعند زكريا ركعة واحدة
 وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل في الشرح

والا فضل ان يقرأ في الاوليين كما ذكر القندوري في شرح مختصر
 الكرخي وهو بعيد ^{عن} لولم يقرأ فيها الا بكونه والصحيح انه يكون ان
 كان عامدا وسجد السهو ان كان ساهيا لان تعيين القراءة
 في الاوليين واجب واذا قرأ في الاوليين فهو او المصلي في الاخرين
 بخلاف شاة قراء ^{في الثالثة} وان شاء سجد ثلث تسبيحات وان شاء
 سكت مقدار ثلث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة
 افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاجحة وحدها
 سنة وقيل مستحبة وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة
 في الاخرين يجب سجود السهو بتركها ساهيا وبجهر ابن الهيثم
 في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح او السكوت
 ثم لما بين محل الفرض من القراءة بشرح في بيان مقداره فقال
واما التقدير اي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة فالفرض
 قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان او
 لو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر وهذا عند ابي
 حنيفة في اظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم
 القرآن ولم ينسب خطاب لحد فعلى هذه الرواية لا يجزئ نحو
 ثم نظر وعندها هي رواية عنه ايضا ثلث آيات قصار نحو
 ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر او آية طويلة مقدار
 ثلث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما قاله احتياط و

اما اذا قرأ آية فهي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او حرف
 واحد نحو وص ون فان كل حرف آية عند بعض القراء فقد
 اختلف المتأخر فيه اى كونه مجزيا عن الفرض والاصح انه لا يجوز
 لانه لا يسمى قارئه وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية
 المدائنة وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا انذرتكم بدين
 الى آخرها فقرأ البعض اى النصف منها فى ركعة والبعض
 الاخر فى الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم
 لا يجوز دون آية والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة وكذا على
 قولهما لانه يزيد على ثلاث آيات قصار والذى لا يحسن ان
 يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار اى تكرار تلك الآية عنده
 اى عند ابي حنيفة وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات ولما
 القادر على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز
 عنده والقادر على ثلاث آيات لو كرر آية لا يجوز عندها **و**
الرابعة من الفرائض الركوع وهو اى الركوع المفروض طائفة
 الراس او خفضه لكن مع الخفاء الظاهر لانه هو المفهوم من
 موضوع التفة ولذا قال والى طائفة راسه قليلا او قدرا
 قليلا ولم يعتدل اى ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع ان
 كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لان ما قرب
 من الشيء اعطى حكمه وان كان الى القيام اقرب بان لم ينحن

ظن

ظهره بل طائفة راسه مع ميلان فى متكبته لا يجوز ركوعه لانه
 لا يعد ركعا بل قائما حتى انتهى الى الامام وهو رافع فكبر ذلك
 الرجل ووقع تكبيره وهو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى
 فصلاته فاسفة لعدم صحة مشروعه لانه الشارط وقوع
 تكبيرة الاحرام فى محض القيام ولم يوجد رجل لمحدث يكبر
 حدوده الى الركوع بخفض راسه فى الركوع حقيقة للانتقال
 من القيام الى الركوع وذكرى عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل
 الامام واقبله فى ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة سجدة
 فرجع المقعد وسجد سجدتين تقصد صلاة لانه انفرد بصلاة
 ركعة كاملة فى موضع فرض فيه عليه الاقدار ولو انه ادرك الامام
 بعدما ركع وهو بعد فى السجدة الاولى فرجع وحده وسجد سجدتين
 مع لا تقصد صلاته وان كانت لا تحسب له تلك الركعة لانه
 زيادة ما دون الركعة غير مفيد للصلاة واذ ركع المقعد قبل
 ركوع الامام فرجع راسه قبل ان يركع الامام لم تجز ذلك الركوع
 حتى لو لم يعد عند ركوع الامام ومضى على صلاته مع الامام
 فسدت صلاته وان ادركه الامام اى ركوع الامام المقعد
 قبل الامام فادركه وهو فى الركوع بعد اجزاء اى اجزاء المقعد
 ذلك الركوع عند تاختلا فالزفر واذ انتهى الى الامام وهو اى
 والامام رافع فكبر المومنة تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الامام

القيام

رأسه من الركوع لا يصير المقدم مدركا لتلك الركعة بل يكون
 مسبوقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه
 مع رفع الأمام رأسه إلى حد هوى القيام أقرب وقال زفو
 يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم أن مدرك الأمام في الركوع
 لا يحتاج إلى تكبيرين خلافا للبعض ولو فوّى بتلك التكبيرة
 الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز وكلفت نيّة بتشرط وقو
 عمه في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع متعلق بآدني
 يطلق عليه اسم الركوع لغة عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لمن
 شرط الصلابة نيّة على ما بيناه وذكر في الشرح أي بشرح
 الاستيعاب أنه ان لم يقل ثلث تسبيحات أو لم يمكن مقدار
 ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول أبي مطيع البلخي
 بقرينة التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده وكذلك ركنية السجود
 متعلقة بآدني ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة
 على الأرض وذكر في زاد الفقهاء وكذا في غيره أن آدني تسبيحات
 الركوع والسجود الثلاث وإن الأوسط خمس مرات والأكمل
 سبع مرات لقوله عم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات
 سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه وإذا استجد فليقل سبحان
 ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه والمراد آدني ما تحصل

في الركعة الأولى
 ركعتين في الركعة الثانية
 ركعتين في الركعة الثالثة

به السنة ولذا كرهه النقص عن الثلث وإذا كان الثلث
 والمستحب الاثنان يناسب أن تكون الأوسط خمساً والكمال
 سبعة ويريد على الثلث المنفرد ما شاع الاثنان أمّا الأمام
 فلا يزيد على الثلث إلا يرضى للجماعة **والخامسة** من الفرائض
 المسببة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الأرض أو ما
 يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع
 الخروج عن حد القيام والكمال فيه والوضع للجبهة والأنف
 والقدمين واليدين والركبتين لقوله عليه السلام أمرت
 أن استجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين
 وأطراف القدمين والأنف دخل في الجبهة لأن عظمها واحد
 وإن وضع جبهة دون أنفه جاز بسجوده بالإجماع ولكن
 إن كان ذلك من غير عذر ذكره في المذيد والمفيد
 وذكر في المحقق والبدائع أنه لا يكره الأول أظهر لما روي أنه
 عليه السلام كان استجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض وإن
 وضع أنفه دون جبهته فكذلك يجوز سجوده ولكن يكره أن
 كان بغير عذر عند أبي حنيفة وقال لا يجوز السجود بالأنف
 وحده إلا إذا كان يجهره وعذر وصور رواية السديدين عمرو
 عن أبي حنيفة وفي الزهدى ذكر الأنف وهو اسم لما صلب
 دليل على أنه لا يجوز السجود على الأرض نيّة وإن عليه أن يمكن

سجودها اسم الكتاب

أو على السجدة أو لم

في الركعة

ما صلب منه وفي كفالة المجالس عن أبي حنيفة اذا وضع
 اربعة انفه للجوز وانما الجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع حدة
 في السجود او زقنه وهو مدني الخيين من الخك لا يجوز
 السجود بالاجماع وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من
 لزوم السجود على الوجهة الا ان يبل اذا عجز عن العذر المانع يروي
 بالسجود ايماء ولا يسجد على خده ولا زقنه لسقوط السجود
 وعنه لو جرد العذر في سجدة وهو الوجهة والآنف ووضع
 اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل
 هو سنة عندنا خلافا للفرق والشافعي فان ذلك فرض
 عندهما لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما
 وكذا عند الامام احمد للحديث المتقدم ولنا ان السجود
 يتحقق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع
 قدميه على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع احديهما جاز كما لو
 قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر الترمذي ان اليد
 والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر الاكل انه الحق وهو
 بهد عنه على ما قررنا في الشرح والمراد من وضع القدم وضع
 اصابعها وان وضع اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا
 اصابع وان وضع مع ذلك لحدى قدميه صح ولا قلاوقهم
 منه ان المراد بوضع القدم الاصابع توجهها نحو القبلة

في سجدة واحدة

في سجدة واحدة

يكون

ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد جعلوه
 غير معتبر وهذا مما يجب التنبه له واكثر الناس عنه غافلون
 ولو سجد بسبب الزحام على خده جاز وكذا لو كان به عذر
 منعه عن السجود على غير الخدين جاز سجوده على الخدين المختار
 ولا يجوز بلا عذر على المختار كما في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض
 وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو
 او السجود على الخدين قول ابي حنيفة ولم يرو عن الامامين مخالفة
 وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده سواء كان بعد رايه غير
 عذر بل هو ايماء وفي الراشد عن الحسن الاصم انه اذا سجد
 على فخذه او ركبتيه بعد رجا والافلا وان سجد على ظهر رجل
 وهو اى ذلك الرجل المسجود على ظهره في الصلوة التي يصليها
 الساجد يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة
 التي فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة انما تحقق عند الاشتراك
 في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص بعذر الارواح فلا
 يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع
 ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز السجود
 عليه والاى وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد
 فلا يجوز السجود عليه واراد باللبنة في قوله مقدار لبنتين لبنة
 بخلاف وهو ربع ذراع عرض سبعة اصابع مقدار ارتفاع اللبنتين

على
 اى وان لم يجد توجه الاصابع عند وضع
 القدم على الارض فهو وضع تام

المنصوبتين ينصف ذراع ثنتي عشرة اصبعاً وفي الزا
 لوسجد للمريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح والأقرب
 ما ذكره المصنف ولو سجد على كور عمامة وهو دورها يقال
 كور العمامة وكورها إذا دارها ولفها وهذه العمامة عشرة
 أكرار أو وار أو سجد على فاضل ثوبه أي الذي هو لا يستند إذا
 وضع كور العمامة أو فاضل الثوب على شئ طاهر جاز سجوده
 عند الخلخال للمشافعي ولو سجد فإن عندهم لا يجوز والدلائل
 في الشرح ويشترط في صحة السجود على كور العمامة كونه
 سجد عليهم منها متصلاً بالجهة فلو سجد على ما انفصل عما فوق
 للجهة لا يجوز ولا بد أن يسجد في سجوده عليها في الأرض كما
 في السجود على القطن ونحوه مع هذا كله يكره إذا كان بلا عذر
 ولو بسط كمة أو ذيل على شئ نجس فسجد عليه لا يجوز سجوده
 في الأصح وقيل في رواية يجوز وصحة المزعومة وليس بشئ وال
 أعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر صحت بالإتفاق
 ولو وضع كفية أو بسط غرقة على شئ طاهر للحر أو البرد أو
 للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام أغا هو في الكراهة
 أصافي الكفائي فيكره بلا عذر وأما في الغرقة ونحوها فالصحيح
 عدم الكراهة وعن أبي حنيفة أنه صلى في المسجد للرام على
 الخرقه فتهاه رجل فقال له الإمام من أين أنت فقال

من خوارزم

من روم خوارزم فقال الإمام جاء الكثير من وراء أي تعلمون
 منكم تعلمون متاهل فتسلون على البركة في بلادكم قال نعم
 قال يجوز الصلوة على الحشيش فلا يجوز لها على الخرقه فالحال
 الله لا أراه في السجود على شئ مما فرش على الأرض خلا ما لا
 فيما ليس من جنس الأرض كالجلد والشمع والمنسوج من قطن
 لو كان فإن عنده يكره السجود على ذلك والتقيد بالطاهر أغا
 صولاً في وضع الكف كمنزلة ما غير الكف فإنه لو بسط على
 نجس بحيث يمنع وصول أثر النجاسة من الرخ واللقح يجوز
 على ما مر في فصل النجاسة ثم البسط لدفع النجاسة أو البرد لا كراهة
 فيه وما لدفع التراب فإن كان لدفع عن عمامة أو ثوبه لا يكره
 وإن كان لدفع عن وجهه وجهته مع عدم التضرر فإنه يكره
 ومن صلى على القبا أو نحو جعل موضع الكف تحت رجله و
 يسجد على ذيله لأنه أقرب إلى التواضع وإن سجد على التلج فأنه إن
 لم يلبذ بان يكسسه حتى يتداخل ويلتصق ببعض أجزاءه ببعض وكان
 التلج بحيث يغيب وجهه الساجد فيه ولا يجد وجهه أي
 صلاية جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار وجهه على الأرض
 أو ما يستقل بها وإن لبذ جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا التفتش
 رطله أو يابساً فسجد عليه إن وجد وجهه جاز إن لبذ حق لا
 يستقل بالتسفل جاز والأفلا وكذا الحكم إذا سجد على التبن

لا يسجد على شئ حقير
 عليه رطله ولا رطله ولا رطله

لا يسجد على شئ حقير

او القطن المحلج او الصوف ونحوه ان لم تستقر جبهته
 يعلم التسفل للجوز سجوده وكذا كل خشق كالفرش والوسائد
 وكذا كور العمامة ما لم يكبس حتى ينهي تسفله ويجد الصلابة
 للجوز سجوده ولو سجد على ارض او على الجاويس وهو نوع
 من الدخن او على الزرة للجوز سجوده لانها ملاسها وزلا
 زتها لا يستقر بعضا على بعض فلا يمكن استقامتها تسفله فيها
 ولو سجد على الحفلة او التراب لجوز لان جأتهما مستقر بعض
 على بعض الخشونة ورخاوة في الجسم اما الارض ونحوه
 من الجيوب او المحلج ونسبها من المنفوش اذا كان شئ
 منها في الخالق جاز السجود عليه اذا كان غير متخلخل في الخالق
 بحيث لا يستقر بالكبس ^{بحسب} وسفل نصيرين يحيى عن بضع جهته
 على حجر صغير هل يجوز سجوده اهم الا قال ان وضع اكثر جهته
 على الارض اى مع ذلك الحجر لان من جملة الارض الجوز والا فلا
 كذا في المحيط وفي التفتيس ايضا وحذ الجبهة طولا من الصدغ
 الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين الى طرف الخفيف و
 وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز سجوده هو المختار
 لما تقدم ان وضعها ليس بفرض **والسادس** من القرائن
القعدة الاخيرة التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة
 او لا وقدر الفرض في القعدة هو القعود مقدار احدى قراة

لا يستقر
 على بعض

على بعض الخشونة
 ونحوه

كذا في المحيط
 وفي التفتيس

لا يستقر
 على بعض الخشونة

التسفل

التشهد وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه
 السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك
 على تمام بلحد الشيطان اما بقول الخبيات للخرن واما با
 لقعود بقدر ذلك القول والماد من التشهد الخبيات الى عيده
 ورسوله لا ما راعى البعض انه لفظ الشهادتين فقط وتظهر
 فرضها اى ثمة في فرضية القعدة في هذه المسائل وهي رجل
 صلى الظهر ونحوها خمس اياها قيد الخاصة بالسجدة ولم يقعد
 على رأس الرابعة بطلت فرضية صلاة وتحت عند اى خيفة
 وادى يوسف لما عند سجود فيعطى اصل صلاة وخرجت من
 كونها صلاة وكذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب او ثمانية الفجر حتى
 قيد ركعة اخرى بالسجدة والثانية من المسائل المسافرا اذا
 اقتدى بالمقيم في صلوة فائتة لا يصح اقتداؤه لان القعدة اول
 فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون اقتداؤه به اقتداء المفترق
 بالسفل وهو غير جائز عندنا قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به
 في الوقية يصح لان صلاته تصير اربعا باقتدائه في الوقت لا
 بعد الوقت والثالثة من المسائل اذا ترك المصلي بعد تمام
 والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة فعاد اليها الى السجدة
 التلاوة بان سجدها ارتفعت اى زالت القعدة حقا انه لو لم
 يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلاته

نقله

مع السجدة

لانعدام فرض منها وهي القعدة الاخيرة والرابعة من المسائل
 اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة كلها فالما انتبه فوق ^{الصلوة}
 انتباهه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد والنم يقعد فسدت
 صلاته لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحسب ولا تقبل
 لصدورها لعل اختيار مكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ
 في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة
 والركوع والسجود مقرروا اما القعدة فقليل تعتبر من النائم والاح
 انها لا تعتبر لانها من اجزاء العبادة فلا تبادى بالاختيار وهذه
 المسئلة وهي وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها
 لاسيما في التراويح خصوصا في ليال الصيف والناس عن هذه
 المسئلة غافلون **والسابعة** من الفرائض وهي احكام المسئلة
 المختلف فيها وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض
 عند ابي حنيفة خلافا لها على ما ذكره ابو سعيد البرقي سحوق ان
 المصلي اذا حدث عمد بعد ما قعد قدر التشهد او تكلم او
 عمل عملا ينافي الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلاته
 بالاتفاق لتمام جميع فرائضها وان سبق الحديث من غير عمد
 في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عندها ولم يبق عليه
 الا نشئ ويجب وهو السلام وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج
 عن الصلوة بفعل قصد الكون في فرضا بقى عليه من فرائضها حتى

لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعة تبطل صلاته ويبقى على هذا
 الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضا عنده لا عندهما
 مسائلا تلقب بالاثني عشرية وهي المتيمة اذا راي الماء وقعد
 على استتماله بعد ما قعد قدر التشهد وكذا المقيمت بالميتيم
 اذا راي الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استتماله
 او كان المصلي ماسحا على الخف فانقضت مدة ^{مسألة} ما قعد
 قدر التشهد او خلع خفيه او احدهما حقيقة او حكما بعمل
 يسير بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة قيد له لانه
 لو خلعه بعمل كثير لا يتأتى المخلاف لوجود الخروج بصنعة او كان
 المصلي اميا فتعلم سورة بعد القعود قدر التشهد بان تذكرها
 او اركان مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من
 غيره لا يتأتى المخلاف لخروجه بصنعة او كان المصلي على
 فوجد ثوبا قد رعى عليه لم يسه بعد ما قعد قدر التشهد او كان
 المصلي موميا غير قادر على الركوع والسجود فقد رعى الركوع
 والسجود بعد ما قعد قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة
 ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او
 لحدث الامام القاري في هذه الحالة فانما اختلف اميا او طلعت
 عليه اعلى المصلي الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة
 او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او

كان المصلي ما سماه على الجبيرة فسقطت عن يده في هذه
 الحالة او كان صاحب عذر وانقطع عذره في هذه الحالة
 واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت الصلوة بان انقطع
 وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع
 حتى خرج وقت العصر في هذه المسائل الاثني عشر
 فسدت صلاته عند أبي حنيفة لم يخرج من الصلوة بامر
 لم يخرج منه وقال نعمت بنا على الاصل المذكور وتما
 بحته وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما
 لو صلى بالنجاسة لفقدها في ركنها ثم بعد ما قد قدس ^{الاستهلال}
 قدر على ان يتلوها ما اذا دخل وقت من التلوة في قضاء ^{وعلى وقت الطلوع والفرق بين وقت الزوال}
 فالتلوة في هذه الحالة وما اذا التفت وهي تصلي بغير قناع ^{بالأثر او تركي}
 في هذه الحالة فلم تستر عن القوس **والثامنة** من الفرائض
 وهي الثانية من المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند
 أبي يوسف فرض ما ذكره من الحديث او حديث ابن
 مسعود والمتقدم في اول ذكر الفرائض وعندهما تعديل
 الاركان من الواجبات لامل الفرائض وسئل محمد عن
 ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا يجوز
 صلاته وكذا عن أبي حنيفة وعن السرخسي من ترك
 الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة ^{عقلا} بالاعتدال

صلاته ٣

ومن الذي

ومن المستأخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والمختار
 ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب
 وكذا كل صلوة أدت مع الكراهة المحرمة يجب اعادةها
 الفرض هو الاول والثاني جابر قاله ابن الهمام في شرح الهداية
 وكذا القومة من الركوع والجلوس بين السجدين والطمأنينة
 فيها كلها فانض عند أبي يوسف وعندهما هي سنان على
 ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي ان تكون
 القومة والجلوس والجمتين لمواظبة عم عليها وقوله عم
 لا يخرج عن الصلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود
 ويدل عليه ما ذكره قاضيان فيما يوجب السهو المصلي
 اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى تسجد أسهلها
 يجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد وعلم السهو في القنية
 وقد شد القاضى الصدوق في شرحه في تعديل الاركان
 جميعها تشديدا بليغا فقال وكمال كل ركن واجب عند
 أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فمكث
 في الركوع والسجود وفي القومة يسير لم حتى يطلبن كل عضو
 منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او
 شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره
 اشتد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق

يسقط الترتيب ونحوه ^{يكن} طاف جنيبا ^{من} الاعادة والمعتبر
 هو الاول كذا هذا انتهى وما سواه او وما عدا تعديل الاركان
 من الوجبات ^{الصلوات} جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان
 قراتها واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض ومنها تعيين
 القراءة المفروضة في الصلوة في الركعتين الاوليين منها و
 منها الاقتصار فيهما اي في الركعتين الاوليين على مرة واحدة
 في كل واحد ^{او} يجب ان تكون الفاتحة في كل ركعة من الاوليين
 واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان عمدا او قهرا ^{سجد}
 السهو ولو سهوا لمخالفة المتواتر وقيد بالاوليين لان
 الاقتصار فيهما على مرة في الاخيرين ليس بواجب حتى لا يلزم
 سجود السهو ^{بكرارة} الفاتحة فيهما سهوا ولو تعدد لا يكون
 مالم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها
 ومن الوجبات تقديمها ^{او} تقديم الفاتحة على السورة ^{في} النوا
 ظية ومنها ختم السورة او ما يقوم مقامها من الايات
 التي تعدل سورة اليها اي الى الفاتحة في الاوليين ^{المواظبة}
 ايضا وهو سنة عند الائمة الثلاثة ومن الوجبات الجهر
 في القراءة فيما يجهر فيه بها كالخروج والجمعة ونحوها ومنها
 المخافة بالقراءة فيما يخاف فيه بها كالظلم ونحوها
 ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة الشهادتين

وعند هذه الصلوة
 في سنة

القديتين

في القديتين الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية قراءة الشهادتين
 واجبة في القعدة الاخيرة فقط وفي الاولى سنة والاشخ طاهر الرواية
 انها واجبة في القديتين ومن الوجبات القعدة الاولى ومنها
 سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة في نفسها هي من واجبات
 الصلوة ايضا اذا تليتها فيها حق ولو اخرجها عن محلها سهوا
 يجب سجود السهو ومنها سجدة السهو لانه يجزئها وقوع من
 الخلل في الصلوة اكالا لها وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة
 العبد للمواظبة من غير ترك ايضا والمراد التكبيرات الزوائد
 واما تكبيرة الاحرام ففرض وتكبير الركوع والسجود سنة الاركوع
 الركعة الثانية فان تكبيرة واجب لا تضاهي بالواجب وهي التوا
 ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده
 فانه واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود
 السهو لا انتقال من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو سجود
 وكذا اذا سجد ثلث سجودات او قعد عن النهوض الى الثانية
 او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء
 ليس بفرض وكذا رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال
 في كل الصلوة او في ركعة على ما بيناه في الشرح والخروج من
 الصلوة بلفظ السلام وبيان ايضا ولم يذكرها المصنوع واما
 بيان **صفة الصلوة** من ابدانها الى انتهائها على الترتيب

فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وهي بشرط
 كماله وخرج يديه من كفة عند التكبير وهو ادب وليس
 يفرض في شيء من الصلوة خلافا لما لا علم له بانفقة من
 المستقلين فيه على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى كبر تكبيرة
 الاحرام ورفع يديه وهو سنة والا فضل كون الرفع مع
 التكبير ابتداءً وعند ابتداءه وانتهائها عند انتهائها وذكر
 في الهداية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر فانه قال والاصح انه
 يرفع اولاً ثم يكبر انتهى والمفهم لاختيار شيخ الاسلام وحنابلة
 النخعة وقارنوا الخوف وذكر الزاهد عن البيهقي انه
 قال هذا قول اصحابنا جميعاً وقيل اولاً ثم يرفع ولو ترك
 الرفع دائماً من غير عذر ياتم لان تركه لحيانا والسنة
 ان يرفع الرجل حتى يحاذي اي يقابل بلهامية شحني اذنيه وفي
 فتاوى قاضخان عيش طرف ابهاميه شحني اذنيه وعند الائمة
 الثلاثة رفع يديه الى منكبيه ولا تشك ان يديه اذا اراد منكم
 الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ابهاميه حذاء شحني
 اذنيه ويقع اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج كل التفرج كما
 انه لا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع
 بطن كفي نحو القبلة كما لا لاقبال عليها وقال بعضهم يجعل
 بطن كل كف الى كف الاخرى واما الراية فانها ترفع يديها

عند التكبير

عند التكبير حذاء شحنيها بحيث تكون رؤس اصابعها حذاء
 منكبيه لانه استر لها وقيل هذا في حق المرأة لانه فكما الرجل
 وقد روي الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كما الرجل والصحيح الاول
 والمفتدى بكبر تكبيراً مقارناً بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعند
 بكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز
 وقد تقدم ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها
 عند دخوله فاما مالك لما روى انه لم كان يأخذ شهما اليمينية و
 يقبض يده اليمنى بيمينه اليسرى اي السنة التي يجمع بين
 الوضع والقبض جميعاً وكيفيته ان يضع كفه اليمنى على كفه
 اليسرى او يحلق الابهام والخضر على الرسغ ويبسط الاصابع
 الثلاث على الزرع ويضعها الرجل تحت السرة وعند النكاح
 على الصدر وهو رواية عن مالك واحمد والمرأة تضعها
 تحت ثديها بالاتفاق لانه استر لها ثم الوضع سنة لكل قيام
 فيه ذكر مستنون عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد سنة
 لكل قيام فيه قراة فيضع في حال الشأ والقنوت وصلوة
 الختارة عندهما الا عند روي رسل في القومة بين الركوع و
 السجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقاً ثم يقول سبحانك
 اللهم آلهو ويحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك اللهم
 ولا اله غيرك كذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وان زاد بعد قوله تعالى جدك وجل ثنائوك لا يمنع من
زيادته ولا نسكت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث
المستطرفة والاوى تركه الا في صلوة الجنازة ويقول ايضا بعد
الثناء وقبله في وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض
حنيافا وما انا من المشركين الى اخره عند ابى يوسف وتمامه
ان صلواته ونسكه ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك امرت وانا اول المسلمين وعند الشافعي يقتصر
عليه ثم في رواية عن ابى يوسف يقول المتوجه قبل التكبير
والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول للمتوجه ان شاء
قبل الافتتاح وما اكمل الظاهر كلامه انه يأتي به قبل التكبير
عندهما لانه المتبادر من الافتتاح قال يعنى قبل النية ولا يقول
ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح كى لا يفضل
بين النية والتكبير وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل
التكبير والنية ايضا كما قد ناه به ثم بعد الاستفتاح يتقود
بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الاله وقد تكلمنا
عليها في الشرح ثم المختار في لفظة عند صاحب الهداية
استعذ بالله الى اخره وهو اختيار الفقيه ابى جعفر وعند غيره
اعوذ بالله وحله اول الصلوة فلو نسب حتى قرأ القبلة
لا يتقود كذا في الخلاصة ويعبر منه انه لو ذكر قبل اكمالها

يتقود

يتقود وح ينسب ان يستأقها اما يتقود فتبع للثناء عند ابى
يوسف فكل من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان بقراءة او بالنية
ليقع الوسوسة والكل محتاجون اليه حتى انه يأتي به المتقدم
كما يأتي به الامام والمقدم وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات
بعد الشاء لانه تتبع له وعند ابى حنيفة ويحذف التقود تبع للقرآن
فكل من يقرأ يأتي به لان شريعته لها بالآية فلا يأتي به المتقدم
لان لا يقرأ بخلاف الامام والمقدم ويؤخر عن التكبيرات العيدين
لان القراءة بعدها واما الميسوق فلا يأتي به عندهما الا بعد مفارقة
الامام لانه محل قرآنه وعنده يأتي به مرتين لانه ينفي مرتين كما
قال القدم والميسوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة الخفاة
ثم اذا قام لا القضاء ما سبق به يأتي به ايضا كذا ذكر في المنقط
لأن القيام الى القضاء ما سبق كتحريمه لغير الحال وملا كونا
من انه يتقود مرتين لاختيار الخلاصة وفي غيرها ان الميسوق
يتقود عند ابى يوسف عند الشروع فقط ولم يذكر المص قول
الحنيفة ويحذف بل اقتصر على قول ابى يوسف كانه هو الاجماع
شعبا الصلح للخلاصة لكن المختار هو قولهما على اختار
قارضخان والهداية وشروحي والكافي واكثر الكتب واذا ادرك
الشروع في الصلوة عند شروعه الامام وهو يحضر بالقراءة لا
يأتي بالثناء بل يسمع وينصت للآية وقال بعضهم يأتي بالثناء

سهوا وهي آية من القرآن انفردت للفصل بين السور ليست
جزء من الفاتحة ولا من سورة سواها الا سورة النمل خلا
لشافي فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة ايضا
في قول ثم في رواية عن أبي حنيفة انه يأتى بها في أول ركعة من الصلوة
والصحيح انه يأتى بها في أول كل ركعة يقرأ فيها التسمية طلالا
أو التسمية على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبينه في الشرح
وتحفي عندنا وعند محمد خلافا للشافي قال عنه يجرى بها
في الجهرية وتحقيق الأدلة في الشرح اما الامام اذا جهر فلا يأتى
بها او فلا يأتى بها جهر بل يأتى بها سكرا واذا خافت يأتى
بها او يخافه والمنفرد مثل الامام في ذلك كله واما التسمية عند
ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عند أبي حنيفة لا يأتى بها الا
في حال الجهر ولا في حال المخافة وكذا عند أبي يوسف وعند محمد
يأتى بها في أول السورة اذا خافت بالقرآن لا اذا جهر بها
لئلا يجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة ثم بعد التسمية
يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في آخره ولا الضالين يقول اي الامام
امين والمؤمن ايضا يقولها والتأمين سنة لقوله عم اذا
امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين للملائكة
عقله ما تقدم من ذنبه ويخفون راي الامام والمقدون
يخفوا آمين خلافا للشافي لانها دعاء والاصل فيه الاخفاء

لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية الآية ثم يضم الى الفاتحة
سورة او ثلاث آيات قصار وقد اقر سورة وجوبا قال قرأ
مع الفاتحة آية قصيرة او اثنتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة
او كراهة التحريم لترك الواجب وان قرأ ثلاث آيات قصار وكانت
الآية او الايتين تعدل ثلاث آيات قصار خرج عن حد الكراهة
للمذكورة ولم يدخل في حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه وللإدراك
من الاستحباب السنة كما في أكثر الكتب لان الواجب هو ضم السورة
او الايات اليها الى الفاتحة في الاولين والستين او الستين على
ثلاثة اوجه اخرجها ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف أو حجة
لهم بفاتحة الكتاب واي سورة شأ أو مقدار سورة من اى
محل يستدرون ثانيا ان يكون في السفر حالة الاختيار وعدم الضرورة
في يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة سورة البروج ونحوها ويقرأ في
الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك نحو الطارق والشمس
ونحوها وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا كما العصر والكوش وثالثها
ان يكون في الحضر وحيث اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما يقوته
الصلوة كما في السفر حالة الضرورة وان لم يخف فوت الوقت يقرأ
في صلوة الفجر في الركعتين باربعمين آية وهو ادى السنة او خمسين
او ستين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة
فقد روى ان النبي عم كان يصلي في الفجر يقرأ وان كان يصلي

في الفجر بمصافات وان كان يصلي فيها بالسنتين الى المائة على بيقاه
 في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بالرأغبين مائة وبالكسالى
 اربعين وبالاوساط مائتين وستين وقيل ان كان
 الليالي قصيرات فاربعين وان كان طويلا فانه وما بينهما
 ما بينهما وقيل ينظر الى طول الاي وقصرها وتوسطها و
 يقرأ مثله او مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأ فيها دونه او يقرأ ما
 يقرأ في الفجر كذا في الاصل وهو المعمول به وفي المختار يقرأ في الظهر
 ثلاثين آية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى وقرأ
 في العصر والعشاء كذلك او دون ما يقرأ في الفجر في رواية واحدة
 وعن النبي عم انه كان يقرأ في العشاء والليل والربيعون
 قال القدوري يقرأ في الفجر في كل ركعة بطول المفصل او سورة
 من طول المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باوساط
 المفصل وفي المغرب بقصر المفصل لما روي عن عمر رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اقرأ في المغرب بقصر المفصل
 وفي العشاء باوساط المفصل وفي الصبح بطول المفصل
 اما الطول او طول المفصل فمن سورة الحجرات الى سورة
 البروج واما الاوساط فمن سورة البروج الى سورة التكاثر
 واما القصير فمن سورة لم يكن الى آخر القرآن هذا هو الذي
 عليه الجمهور وقيل طوله من قاف وقيل من الفتح وقيل

في الظهر

من القتال

من القتال وقيل من الجائنة وقيل من الحجرات الى عبس والاسطر
 الى الفتح والباقي الى آخر القصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك
 ويطيل الامام في صلوة الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية وهذه
 الاطالة سنة لجماعة اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقتها
 وقت نوم وعفلة وقد روي الاطالة قراءة ثلثي القدر المستوف
 فيها في الاولى ^{او الركعتين} وتلي في الثانية وهو معتبر من حيث الاي
 ان لم تقاوت طول وقصر فان تقاوت فمن حيث الكثرة
 والخروف وقيل يقرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين وعشرين
 ولو قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية ثلث آية لا بأس به وذلك
 انما هو بيان الاولوية وركعة الظهر وركعتا مسواها اي ركعة
 الظهر من بقية الصلوة وفي بعض النسخ وما سواها اي ركعة
 مسواي الفجر والظهر سواء في قدر القراءة والمستوفى لا تسن
 الاطالة الاولى في غير الفجر عندني حيفة ولي يوسفيل ذكره وقال
 محمد بن الحنفية الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها اعانة
 على ادراك الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها ايضا
 وقت اشتغال بالكسب كما انها وقت اشتغال بالنوم و
 اما الاطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فمكروه بالاجماع ان كانت
 تلك الاطالة بثلاث آيات او بما فوقها وان كانت آية او آيتين
 لا تكروه لانه عليه السلام صلى بالمعوذتين وثانيهما اطول آية

ان تقارب

وفي القسمة لوقا في الاول والعصر وفي الثانية الهرة يكون لان
 الاول ثلث ايات والثانية سبع وكوك الزيادة الكثيرة وانما
 روى انه عم قراء في الاول من الجمعة ^{وهي سبعة وسبعون اية} اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية هل يتك حديث الفاشية فراء الثانية على
 الاول بسبع لكن السبع في الصورة الطوال يسير دون القصار
 لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه
 انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة انما تكون اذا كانت فاحشة
 الطول من غير نظر لعدد الايات وفي شرح الجمع ان خلاف
 محد في اطالة الاول على الثانية فيما سوى الجمعة والعيدين
 اما في الجمعة والعيدين فيسوي بين الركعتين اتفاقا اما في السنين
 وفي سائر النوافل فيستوي بين الركعتين ولا يطيل احديهما
 على الاخرى اطالة بنية الظهور الا اذا كان مايقا فيها موريا
 عن النبي عم او ما نوراعن الصحابة فانه يصلي كما جاء
 في الرواية والاثر وسعد كوفي فصل ما يكره ان يشاء الله تعالى
 قلنا فحين فرغ من القراءة ^{في} ركعها وهذا بعد ان يصلي خاتمة
 القراءة بالركوع من غير تلوخ وعن ابي يوسف انه قال ربما وصلت
 ورجعت ركعت وقوله يكبر تكبيرا يدل على جعل التكبير مقارنا
 للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي ان يكون ابتدا التكبير عند اول
 الخوض فيكون الفراغ منه عند الاستواء ركعا وقيل يكبر قائما

ثم تروى وبعضهم اي بعض المشايخ قالوا اذا تم القراءة حالة الخوض
 لا بأس به بعد ان يكون ما يقى من القراءة موقفا ولحد الوكعة
 واحدة لا اكثر من ذلك يلزم من هذا القول وقوع التكبير
 بعد الركوع والقول الاول هو الاصح لان النبي عم كان يكبر
 حين يكبر ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معتمدا بهما
 ويفرج اصابعه كل التفريج ولا يتدب التفريج الا في هذه الحالة
 ولا الصم الاحمال السجود وفيما سواهما وهو حال الوقوف
 عند الحجرة والوضع في السجدة يترك على ما عليه العادة
 من غير تكلف ضم ولا تفريج ويبسط ظهره ويسوي رأسه
^{الركعة} ^{الركعة} ولا يرفع رأسه ولا يتكلمه لما روى ان النبي عم كان
 اذا ركع يسوي ظهره حتى لو صبت عليه الماء لاستقر وان
 كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يفتقه ^{قلد يذوي} ويشن ايضا الضاق
 الكهين واستقبال الاصابع بالقبلة وهذا كل في حق الرجال
 اما المرأة فتختفي في الركوع قليلا ولا تقعد ولا تفرج اصابعها بل تضغطها
 وتضع يديها على ركبتيها وضعا لا تختفي ركبتيها ولا تجاها في
 عضديها لان ذلك استدلهما ذكره الفاضل ويقول في ركوعه
 سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عم اذا ركع لحدكم
 قليلا ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك ادناه واذا سجد
 قليلا سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه وان زاد

على التثنية فهو أي الفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله
عليه السلام وذلك ادناه أي اذ في المستنون ولا شك ان
الزيادة على الاثني افضل واذا زاد فالسنة ان يحتم على وتر
لان الله تعالى وتر يحب الوتر وان اقتصر في التسبيح على مرة
ولحدة او ترك التسبيح بالكيفية جازت صلته لعدم فرضية
ولكن يكره ذلك الترك او الاقتصار على المرة وكذا على مرتين
للاخلال بالسنة وروى عن ابي طه البجلي ان تسبيح الركوع
والسجود ركعتين لا يجوز صلته وهو قول شاذ ولا ينبغي
للإمام ان يطيل التسبيح او غير على وجه عمل به القوم بعد الاتيان
بقدر السنة لانه أي التطويل المذكور سبب التفرغ عن الجماعة
وانه أي التفرغ عن الجماعة مكروه لان مؤدلي حرمات ثواب
الجماعة الزائد على صلوة الفرد يسبغ وعشرين درجة و
ان رضي القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان ينقص من قدر
اقل السنة في القراءة والتسبيح لئلا تهمل لا تفهم غير معذورين
فيه ولو اطال الامام الركوع لادراك الجاني الركعة لا تقربا
اي ليس لاجل التقرب بالركوع لله تعالى فهو أي فعله ذلك
مكروه كراهة تحريم ويخشى عليه منه امر عظيم ولكن لا
يكفر بسبب ذلك لانه لم ينوي به عبادة غير الله تعالى و
قيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس ان يطيل قدس ما

لا يشغل على القوم وكذا ان اطال القارئ ولاجل ادراك الناس الركعة
والاصح ان تركه اولى واما اطال الركوع عند مجي الجاني فقول الله تعالى
من غير ان يتخلى عن قديم شيء سوى التقرب فلا بأس به اي فعله
الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في غاية الندرة وهذه السلسلة
تلقب ^{بشمس} بمنسلة الرياء فينبغي التفرغ والاحتياط فيها وقال
بعضهم اذا احسن بالجاني يطيل التسبيحات بان يتأني في التلقظ
بها من غير ان يزيد في عدد دها ولا فوق بين هذا وبين ذلك
ثم بعد اتمام الركوع يرفع رأسه حتى يستوي قائما ويقول الامام
حال الرفع سمع الله لمن حمده والحمد لله المصلي مقتديا بما في التمجيد
بان يقول اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وربنا ولك
الحمد وربنا لك الحمد وافضل ثبوتها على ترتيبها كذا في الكافي ولا ياتي
المقتدرون بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي لقوله ثم اذا قال الامام
سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان المصلي
منفردا ياتي بهما في الاصح ذكره في الهداية وقبل ياتي بالتسبيح فقط
عند ابي حنيفة وصح في المحيط عنه انه ياتي بالحمد لا غير وتصح
الهداية اولى اما الامام فيمضي بعد التسبيح بالحمد ايضا على قولهما
وقول ابي يوسف والحمد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
وفي ظاهر الرواية عنه انه لا ياتي بالحمد واختار كثير من المتأخرين
قولهما وقد بينا في الشرح وقول المصنف في رواية يقول اللهم

ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا بوجه ان المشروع في حق الامام ذلك
 في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
 لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكفي بالسجدة واحدة تقديم
 وتأخير وقع من الكاتب سهواً او موضوعة قبل قوله اما الامام
 لا الخ فيكون الضمير عائداً الى المنفرد اي ان كان المصلي منفرداً يأتي
 بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد ^{رسلاً}
 اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقاً كما قال الصدر
 الشهيد حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر العلماء وذكر
 السيد الامام في الملتقط انه يأخذ يد اليسر باليمن في تلك
 القومة وهو قول غريب وفي صلوة الجارية من اولها الى آخرها
 وقت قراءة التثنية في سائر الصلوة وقت قراءات القنوت في الوتر
 يأخذ اليد اليمنى قول اكثر المشايخ لاختيارهم لقوله ابي حنيفة
 وايوسف وعند ابي جعفر الفضلي يرسل في جميع ذلك
 لاختيارهم لقوله محمد وفي تكبيرات العبدتين اي بين تكبيراتها
 يرسل يديه اتفاقاً لعدم الذكر المستوفى بينهما عندنا فاذا اطمأن
 بعد رفع رأسه من الركوع قائماً وسكن اضطراب اعضائه
 للحاصل من الرفع كبر تكبيراً متصلاً بالخرور والياء بمعنى مع
 بان يكون ابتداءه مع ابتداء الخور واستهواهم مع استهائه
 وسجد وقوله يضع ركبتيه او لا ثم يديه ثم وجهيه بين كفيه على

الارض

الارض في بعض النسخ بغير واو تفسير السجدة وفي بعضها وضع
 بالواو وهو عطف تفسير بيان كيفية السجود على وجه
 المسنة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ووضع وجهه
 بين كفيه ويذكر اي يقرأ من صميمه او عند نهضه لقوله عليه السلام
 اذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ويجافي اذ يبعد
 بطنه عن فخذه هذا في حق الرجل واما المرأة فانهما تحفضان
 اي تستقلن في السجود وتلصق بطنها بفخذها وهذا التفسير الاختصاص
 لانها استر لها ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثاً
 وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع
 ثم يرفع رأسه من السجدة الاولى مكبراً او يبعد مستوياً
 يضع يديه على فخذه كما في التشهد فاذا اطمان قاعداً وكن
 اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانياً ومعنى التكبير عند الاتقان
 انه سبحانه اكبر من ان يؤدى حقه بهذا القدر بل حقه
 اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع
 رأسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوي
 قاعداً ثم تسجد الثانية نظر ان كان الى حال السجود اقرب منه
 الى حال القعود لا يجوز ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني
 وذكر في الملتقط انه يجوز وكفى الهداية ان الاولى اصح وكذا

ان يبعد عن الارض

لا

ان لم يضع

في المحيط لانه اذا كمال السجود اقرب يستعد مساجدا فكانها سجدة واحدة وقيل اذا رفع قدس من الحج يعتبر وهو القياس ^{ان يكون مساجدا} وشيخ الاسلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه يكره ^{الشدة الكراهة} لمخالفة ما واطب عليه النبي عزم مذهب حياته فاذا فرغ من السجدة الثانية ينهض قائما على صدره قد همهم ولا يتقدم ولا يعتمد بيده على الارض عند النهوض الا من عذر به بعدد على ركبتيه وعند الشافعي ولحمد تسنن جلسة الاستراحة لما روي عن ابيه عزم كما يفعل كذلك ولما ما روي عنه عزم كان ينهض في الصلوة على صدره قد همهم ولم يجلس وتماهى في الشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول الصلوة او اول القراءة ولا يرفع يديه في شيء من صلاة الا في كبرى الاولى وقبوت الوتر وكبيرات العيدين وعند الشافعي وفي رواية عن مالك ولحمد يرفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع مستحب عند استدلال الحجة كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطنه نحو السماء ^{الوجه} وكل من طعن من الضعاف والمروءة وعرفات ومن لفه وغيرها فاذا رفع المصلي رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية

افترس

افترس رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابعه اى اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجلوس المسنون للرجل في القعدة بين عندنا وعند مالك يتورك فيها وعند الشافعي ولحمد في الاولى كقولنا وفي الاخرة كالك ويقنع يديه حال الشهادتين على تخذيم ويفتح اصابعه ميسرة لاكل التوضيح هذا عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى ويقيض اصابع اليمنى الا المسبحة وهل يشتر بالمسبحة عند الشهادة عندنا فيه لخلاف صحيح في الخلاصة والبرازي انه يشتر صحيح شرايح الهداية انه يشتر وكذا في الملتقط وغيره ^{صحتها} او الاشارة ان الحلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى و يقيض اليسرى والمخضر ويضع رأس ابهامه على طرف مفصل الوسطى الاوسطى ويرفع الاصبع عند النفي ويضعها عند الاثبات ويكون ان يشتر كتمان مسبحة ثم اذا قعد على الصفة المذكورة يشهد اى يقرأ الذكر الذي فيه التشهد ويقول عطف تفسير ليتشهد بالحيات لله والصلوات والطيبات لا قوله اى الى ان يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والمراد بالحيات هنا جميع العبادات ^{او اللعن}

البدنية وبالطبيات العبادات المالية وهذه الصفة هي التي
 رواها عبد الله بن مسعود عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وهو اصح الروايات
 في التشهد عن ما حققناه في التشرح ولا يزيد عن هذا القدر
 من التشهد في القعدة الاولى لما روي انه لم يكن ينهض حين
 يفرغ عن التشهد في وسط الصلوة قال زاد على قدر التشهد
 قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 ساهيا يحجب عليه سجدتنا السهو قال للصلوات اكثر المشايخ
 على هذا وفي الخلاصة المختارة يلزمه السهو ان قال اللهم
 صل على محمد وآل محمد وهو الاول وهو زيادة وعلى آل محمد هو
 الذي عليه الاكثر وهو الاصح فان قام بعد التشهد الاول
 الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيديه على الارض لما روي انه عليه
 السلام نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا انهض في الصلوة
 وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكره اذا لم يكن
 عذرو ويكره عند هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح
 به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة فرضية
 ثلاثية او رباعية فهو مختار فيما بعد الاولين اذا كان
 قد قرأ فيهما بين ان يقرأ وبين ان يسلم وبين ان يسكت
 والقراءة افضل وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة
 الثالثة وان قرأ بقراءة الفاتحة فحسب بسكون السين

وعن أبي حنيفة فيما رواه الحسن بن عمار ان زاد حرقا واحدا فعليه سجدتا السهو

سأهيا

مبتدئاً على التمام بمعنى فقط ولا يزيد عليها لانه المتواتر من
 فعله عليه السلام قال ضم السورة الى الفاتحة يجب عليه سجدة
 السهو في قول أبي يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي الظاهر
 الروايات لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشدقة
 من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مستحسن لا واجب اما اذا
 كانت تلك الصلوة سنة من السنن الروايات او فلاحا غير
 الروايات فيبتدئ في القيام من التشهد كما ابتدأ في الركعة الاولى
 يعني انه يأتي بالتكبير والتعوذ لحرز زهير عن رفع اليدين قائم
 لا يرفع كل شفع من الغل صلوة على حدة ولذا اقول لا يصح
 على النبي عم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظاهر
 لان كل واحدة منهما صلوة واحدة وقد صرح في شرح الهداية
 السريحي بانه لا يصح فيهما في التشهد الاول ولا يستفتح
 اقام الى الثالثة وكذا في القنينة وفيها انه لو صلى في القعدة الاولى
 من سنة الظاهر ناسيا ففي وجوب سجود السهو قولان وتحقيق
 هذا البحث مذکور في التشرح ويقع في القعدة الاخيرة مثل
 ما وقع في القعدة الاولى عندنا من غير فرق وقد تقدم والمراد
 تقع على اليتم اليسرى في القعدتين وتخرج كتف رجلها
 من الجانب الاخرى اي الايمن لان ذلك استلزاما ليشهد
 فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة يصلي على النبي عم

وهي سنة في المصلاة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض
 فيها ثلاث ركعات ^{صلاة على نية} في كل مرة وقال الطحاوي يجب
 كذا ذكر وقال الكشي لا يجب وقول الطحاوي ^{صلاة على نية} هو المختار
 لقوله عليه السلام رغم انف رجل ذكرته عنده فلم يصلي علي
 وقوله عليه السلام من ذكرته عنده فليصل علي والاحاديث
 في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره عليه السلام في مجلس
 واحد قال في الكافي لم يزمه الا مرة واحدة في المجلس لكن
 يتدب التكرار بخلاف سجدة التلاوة فانه لا يتدب تكراره بتكرار
 التلاوة في مجلس واحد والتشديد كالصلوة ^{رواها الصلوات} وقيل يجب
 في كل مرة الى الثلث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد
 او في مجلسين لم يجز في كل مجلس شأنا على حدة ولو تكرر لا يقضي
 بخلاف الصلوة على النبي عم لانه لا يتخلو عن سجدة نعم الله تعالى
 المولجة للشأن فلا يتخلو وقت القضا بخلاف الصلوة
 على النبي عم والمختار في صفة الصلوة بعد التشهد ان يقول
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم و
 على آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل
 محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد
 ويستغفر الله بعد الصلوة على النبي عم اي يطلب المغفرة
 لنفسه ولو ادعى ان كان مؤمنا وجميع المؤمنين والمؤمنات

فيقول

فيقول ربنا اغفر لنا ولوالدنا والمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب
 ونحو ذلك ويدعو بالدعوات الماثورة او المنقولة عن النبي عم
 نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
 وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر
 لا اله الا أنت وانت علي كل شيء قدير اللهم اقم ظميت نفسي
 ظلما كثيرا ولا يفقر الذنوب الا أنت فاعف عني مغفرة من عندك
 واسمى انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن
 كما تقدم وكقوله تعالى ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقتل عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
 وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك
 فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي تشبه الفاظ القرآن
 وليست بقرآن حتى يجاز الدعاء بهامع الجواز به والمختص
 ولا يدعوا بما يشبه الناس وهو لا يستعمل طلبة منهم نحو
 قوله اللهم اكسني او اللهم رزقني فلانة او اعطني مالا او
 نحو ذلك حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة تفسد صلوة
 اما بعد القعود الاخيرة فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة
 تترك السلام الذي هو واجب وخير وجه منه لا بد منه كالمو
 تكلم او لم عمل آخر ما ينافيها وعند الشافعي يجوز الدعاء
 بامور الدنيا ايضا ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية

عمل

ما يستنبه كلام الناس وصحة في الكافي ولو قال ان رضى الحج وليس
 من كلام الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول
 في الصلوة على النبي عليه السلام وارحم محمدًا ^{فانه يوم} ^{التقصير}
 في حقه عليه السلام واكثر المشايخ على انه يقول للتواتر
 فيه على ما روى في الحديث انه عم قال اذا تشهد احدكم
 في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك
 على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت و
 باركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد قال الرئيس ^{او ارحم} ^{فانه يوم} ^{التقصير} يعني قوله وارحم
 محمدًا وارحم امته محمدًا ^{او ارحم} ^{فانه يوم} ^{التقصير} راجع الى امته محمد ويقول
 اذا اتى بهذه الصفة من الصلوة ورحمت ولا يقول وترحمت
 لانه قال اولاً وارحم محمدًا ولم يقل وترحم على محمد لكن هذا
 محال لرواية الحديث واما ان قال وترحمت باسكان
 الراء فهو خطأ ولو قال بعد قول وترحمت وترحمت بالشد
 اي يستديد الحاء يجوز لانه له معنا صحيحا في اللغة ولا يقول
 بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم وروده
 في الاحاديث ولو قال فلك لا باس به اي لا يكره وان كان تركه
 اولى ويستشير بالسجادة اذا انتهى الى اولى الشهادات بين
 وقال في الوقعات لا يشير والاول المحار على ما قدمناه

فان اشار

فان اشار يعتقد ان يضم الحضر والينصر وحلق الوسطى بالابهام
 اي يجعلها حلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ من الادعية
 بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
 ولا يقول في هذا السلام اي في سلام الخروج من الصلوة سواء
 كان عن اليمين او اليسار ويركعة كذا ذكر في المحيط بخلاف
 السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه بعلينكم بالتسليم الاولى
 من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في الصلاة
 دون غيرهم ويقول في السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول
 السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن يساره من
 الملائكة والمؤمنين والتسليم الاولى للجنة والخروج من الصلوة
 والثانية للتسوية بين القوم في الجنة ثم قيل ان الثانية سنة
 والاصح انها واجبة كالاول وبجود لفظ السلام يخرج ولا يتوقف ^{التسليم}
 وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي من الملائكة الحفظة الذين
 وكلوا الحفظة خاصة ويعيم اليه وقال بعضهم ينوي جميع من معه
 من الملائكة ليعم الحفظة وغيرهم لانه اي المكان قد اختلف الا
 خيار في عدمه قيل ان مع كل مؤمن خمسة اذ وقع في السجدة
 صوابه خمسة من الملائكة بالتأني الخمسة واحد عن يمينه
 يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات و

كل مؤمن خمسة

ولحد امامه يلقية الخيرات ولحد وراة يدفع عنه المكروه و
 ولحد عندنا صيغة يكتب ما يصلي على النبي عم ويبلغه اياه
 وقيل مع كل مؤمن مستوفى ملكا وقيل يستوفى وقيل ملكا
 وقيل غير ذلك فلذا ينوي من معه عموما من غير تعيين عدد
 وينوي المقتدى امامه في التسليمة الاولى مع من نوى فيها ان
 كان الامام عنده عيتم او جذاة اى اذا كان الامام يجزله ينوي
 في التسليمة الاولى ايضا وهذا عند ابي يوسف وعند محمد
 وهو رواية عن ابي حنيفة ينوي في التسليمتين وينوي في
 التسليمة الاخرى اى الثانية ان كان عن يساره والامام
 ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمتين هو الصحيح
 وقيل لا ينويهم اصلا وقيل بالتسليمة الاولى فقط واما المنفرد
 فلا ينوي سوى الحفظة وينبغي للمصلي من طريق الادب ان
 ان يكون منتهم بصره في حال قيامه الى موضع سجوده ولا يتجاوز
 وفي حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال السجود الى اربعة اقع
 اى طرفه وفي حال قعوده الى حجره وهو ما على جمع تحذيره من
 ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان الخاشع لا يتكلف بعينيه
 ان يزد ما يقتضيه اصل الخلقة تواذا تركت العين على اصل
 ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها في الحالات المذكورة غير
 المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام

قد راجع اصابع مضومة والستة للامام في السلام
 ان تكون التسليمة الثانية اخفض من التسليمة الاولى
 في الصوت فانه الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو
 محتاج اليه في التسليمة الاولى دون الثانية لان الاول
 يدل عليها لانها تعقبها غالبا ومن المشايخ من قال
 تخفض الثانية كذا في بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها
 ولا يجهر بها اصلا وفي بعضها تخفض الاولى من الثانية
 اى يخفض الاولى اريد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول
 به احدوا الاصح الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر الاولى
 لان المقتدين يتظرونه فيها لاحتمال ان عليه سهوا
 يسجد قبلها فاذا تمت صلوة الامام فهو خيرة ان شاء الله
 عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الخوف عن يمينه
 وجعل القبلة عن يساره وهذا الاولى وكلاهما جائز لقول
 ابن مسعود لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوة يري انك
 حق عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كثيرا ينصرف عن يساره وان شاء ذهب الى حواجره لانه لم يبق
 عليه شيء وان شاء استقبل الناس بوجهه لانه النبي روى
 عنه انه كان اذا صلى قبل على الصلابة بوجهه وروى انه
 عليه السلام كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح

حتى تطلع الشمس كالنوا يتخذون في امر الجاهلية
ويصيحون وهو يتبينهم وهذا اذا لم يكن بجدة اذ في مقابلة
الامام مصل قال كان فانه لا يستقبل بحرف عنه او يسد
سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول قريبا من الامام او
في الصف الاخر بعد اعظم اذ لم يكن بينهما حائل والاستقبال
الى وجه المصلي مكروه مطلقا وهذا الاستقبال او الانحراف
كما ترى مطلق لا فصل فيه بين عدد وعدد دخلا قاله
بعض الجاهل انه اذا لم تكن الجماعة عشرة لا تحرف فقد بينه
في الشرح هذا الذي ذكرنا من التحير اذ لم يكن بعد الصلوة
المكتوبة التي بعدها تطوع كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي
الصلوة التي لا تطوع بعدها كالفجر والعصر بكرة المكت فاعدا
في مكانه مستقبل القبلة فان كان بعدها اي بعد المكتوبة تطوع
يقوم الى التطوع بلا فصل الامم دار ما يقول اللهم انت السلام
ومنتك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره تأخير
السنة عن حال اداء الفريضة باكثر من نحو ذلك القدر لما
روى انه عم كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم
انت السلام ومنتك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
فاذا اقام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه
الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يحرف عينا او شيئا الا يقول

هذا هو الوجه في تأخير الصلاة
عن حال اداء الفريضة
بما رواه الشيخان
في مسندهما
عن ابي بصير
عن ابي عبد الله
عنه السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام
ويكره تأخير
السنة عن حال اداء
الفريضة باكثر من
نحو ذلك القدر لما
روى انه عم كان اذا
سلم لم يقعد الا مقدار
ما يقول اللهم انت
السلام ومنتك السلام
تباركت يا ذا الجلال
والاكرام فاذا اقام
الامام الى التطوع لا
يتطوع في مكانه الذي
صلى فيه الفريضة بل
يتقدم او يتأخر او
يحرف عينا او شيئا
الا يقول

عليه السلام

عليه السلام لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه الفريضة
حتى يتحول او يذهب الى بيته في تطوع ثم اى هناك يعني
في بيته لانه عليه السلام انما كان يصلي السنن في بيته والا
فضل في النقل جميعه ان يصلي في البيت ان لم يتغل بتأخر
ومن المشايخ من علق الانحراف عينا وقال ان كان المصلي
امام يتطوع عن يسار الخراب ويسار الخراب يعني المصلي
ترجيى النيامن وقال شمس الائمة لخلو هذه ايقوما
ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير
تأخير الى اذ لم يكن من قصده الاستقبال بالدعاء بان
لم يكن له ورد معتاد يقرأ عقيد المكتوبة فان كان له ورد
قد اعتاده يقضيه اى يأتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عن
اى عن المكان الذي صلى فيه فيقضي ورده قائما وان شاء
جلس في ناصية من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم الى
التطوع كلاهما اى كل من قراءة الورد قائما ومن قرأته جالسا
في ناحية المسجد مروى عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين وما ذكر في ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير السنة
عن اداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السنن عن المكتوبات
وما ذكره شمس الائمة دليل على الجواز اى جواز تأخيرها من
غير كراهة ذكره اى الكلام المتقدم في المحيط وان اريد بالكراهة

في الصلاة

كراهة التزني قريب من كلام شمس الائمة فان المشهور عن
 انه قال لا بأس بان يقرب بين الفريضة والسنة الاوراد و
 لا بأس بدل على ان الاول غيره وان فعل لا تسقط السنة
 وقالوا لو كان بعد الفريضة لا تسقط السنة لكن ثوابها
 اقل وقيل تسقط الاول والاولى لما روى عن عائشة رضي
 الله عنها قالت كان النبي عم اذا صلى ركعتي الفجر قال **كف**
 مستيقظة حدتي والا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة و
 لو أخر السنة بعد الفرض الى آخر الوقت قيل لا يكون سنة و
 قيل يكون سنة هذه الاحكام المذكورة كلها في حق الامام
 واما المقتدى والمفتي فانهما ان لبتا في مكانها الذي صليا
 فيه المكتوبة جاز وان قاما الى التطوع في مكانها ذلك جاز
 ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان اخر غير مكان المكتوبة
 بان يتقدما او يتأخرا او يتوكل لا يمتنع او يسرر وحب الجعة
 كسر الصفوف لئلا يظن الدخول انهم في الفرض **فصل في**
 بيان ما اى الشئ التذكير فعله في الصلاة وبيان ما لا يكره
 فعله فيها قال يكون للمصلي ان يغطي قاما وافقه ذكر وقا
 ضيقان الا عند التثائب فانه لا يكره تقطيعه اذا لم يستطع
 كظمه والادب عند التثائب ان يكظمه اى يكسبه ويمتعه عند
 الانفتاح ان قد روي ذلك لقوله عليه السلام اذا تثائب احدكم

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة فليكن ما استطاع فاقطع الشيطان يدخل في فقه
 وان لم يقدر فلا بأس ان يصنع يده او يركب على فقه كذا روي عنه
 عنه وكذا يكره التميل لانه دليل الفطنة والكسل ويكره الاعتكاف
 وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه اى
 من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اى يترك بعض العمامة
 تشبه الحجر الكائن للنساء يلف حول وجهه المجر بوزن منبر
 ثوب ثلثة اذ على رأسها وقال بعضهم الاعتكاف الاستد
 حوله اى دائر رأسه بالمندبل وكوه ويبدى اى يفر رهامة
 اى اعلى رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضى خان وغيره
 وهو الموافق لاعتبار المرأة وكراهة التشبه بها ويكره العقص
 اى عقص الشعر وهو حشفة وقيل واراد به في الجامع اى
 شعره على صاحبه ويستند بصرع اى يلف ذوايته تشبه
 ذواية بضم الذال المعجمة وبعدها همزة ممدودة ثم باء موحدة
 قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا حشفتا شعره
 حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع
 الشعر كله من قبل اى من جهة القفا ويمسكه اى يستغده
 بخرقة او خرقة كيلا يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك
 مكروه اذا فعله قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما
 لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

كثير ووجه الكراهة نهيه ^م ان يصلي الرجل ورأسه معقوص
 ويكون وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورضها
 اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا امن ^{قوله} السجود لمخالفة
 الا اذا فعل ذلك من عذر فانه لا يكون ويكره ان ينقل المصلي
 في سجوده ^{اي خورون وعمره} نقل الديك في السرعة لما فيه من ترك الطل النيلة
 ويكون ان يبقى في جلوسه افعاء الكلب اي كاقعاء الكلب وهو
 ان يضع اليتم على الارض وينصب فخذه ويساقية نصبا
 وقيل هو ان ينصب يديه امامه نصبا وقيل هو ان ينصب
 قدميه نصبا كما يفعل في السجود ويضع اليتم على عقبيه و
 الاول اصح قال في المستصفي افعاء الكلب في نصب اليدين
 واقعاء الايدي في نصب الركبتين الى صدره ويكون ان يفرش
 ذراعيه في السجود افتراشا كافتراش الثعلب وهذه الا
 شياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث فانه عم بقى عن
 نقل كنف الديك واقعاء كاقعاء الكلب وافتراش كافتراش
 الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من
 الركوع لانه فقل رائد لكن لا تقسدي المصلي في الصلح لانه
 من جنسها خلافا لما روي ^{اسم رجل} عن ابي حنيفة انها تقسدي
 ويكره ان يسدل ثوبه اي يرسل من غير ان يكبس وهو ان يسدل
 ان يضم اي الثوب على كتفيه ويرسل اطرافه على عضديه او

ان يصلي الرجل ورأسه معقوص
 ويكون وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورضها
 اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا امن

صدره وفي القدومي شرح مختصر الكرخي هو ان يجعل على رأسه
 او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي قتايي فاضل هو
 ان يجعل الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه
 امامه على صدره والحال يستدل فان السدل في النفة الاخرى
 والارسال وفي الشرح الارسال يدور اللبس المعتاد وكل
 انتهى النبي عدم عنه ولو صلى في قباء او في مطرف بضم الميم وفي
 الراشدين من منع من خوله اعلام او باراني اي لم يطر على وزنا
 منبر وهو ما يلبس للمطر ^{اي يلبس} ينبغي ان يدخل يديه في كفيه و
 يشد القباء ونحوه بالمنطقة لمحترازا عن السدل ولو ايدخل
 يديه في كفيه قيل لا تتركه ولقائه صليب الخلاصة والبراري
 ولحقاؤه قاضيان وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصح
 عليه حد السدل وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه
 كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مستدبر الوضوء
 فهو مسمي يعق ولو ايدخل يديه في كفيه وينبغي ان يقيد بما اذا
 لم يزر زيارته لانه يشبه السدلح اما اذا ارزها فقد صار
 كغيره من الثياب في اللبس فلا سدل فيه ولا يكره واما الا
 الرومية التي تجعل لاجسامها خروق عند اعلى العضد اذا خرج
 المصلي يده من الخرق وارسل الكم فانه يكره ايضا الصديق
 السدل عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين

ان يصلي الرجل ورأسه معقوص
 ويكون وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورضها
 اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا امن

لا يجوز من بلائها قد رزق الزمانه على
 من جازيها من جازيها من جازيها من جازيها

اذ لا تكاد نفوس اهل الدنيا ^{تستريح} يتركه ولو ادخل الكرم تحت
منطقة زالت الكراهة لزوال اثارها للذكورة ويكون ان
يكف ثوبه وهو في الصلوة يعمل قليل بان يرفعه من بين
يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكوف
كما اذا دخل فيها وهو مشتم الكرم او الزيل او ان يرفعه
فيلا يترتب ويكره للمصلي كل ما هو من خلاف الجارية عموماً
لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والختنوع فالتكبر
والجتر تبا فيها ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل
فقط لقوله عليه السلام لا يصلح احدكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه من شئ الا من عذرا ان لا يجد غيره ويكره
ان يصلي حاسراً او كاشفاً رأسه تكاسلاً ولا اجل
الكسمل بان ^{استسحل} تفطيمته او ثوبا ناديا لم يرها امرأ
مهما في الصلوة ولا بأس عليه ان فعله او كشف الرأس
تذللًا وختنوعاً لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا بأس
اشارة الى ان الاولى ان لا يفعل لان فيه ترك لحذ الزينة المأ
مور بها مطلقا في الظاهر وكذلك يكره ان يصلي في ثياب
البذلة يكسر الباء وبالزال المعجم وهو ما لا يضمن ولا يحفظ
من الدنس ونحوه او في ثياب للهمة او الخدمة والعمل
لما في ذلك ايضا من ترك لحذ الزينة والمسحبة ان يصلي

الرجل

الرجل في ثلثة اوثاب ازار وقيص وعمامة ولو صلى في ثوب واحد
معو شتايم جمع يده كما يفعل القصار في القصر جاز من
غير كراهة لكن فيه ترك الاستحياء وروي عن ابي حنيفة
انه كان يلبس لحسن ثيابه في الصلوة والماء تصلي في ثلثة
اوثاب ايضا قيص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قيص وازار
ومقنعة وهو الاولى لان الازار فيه زيادة الستر والمقنعة ^{تسد}
مسد الخمار وهي يكسر لليم ثوب يوضع على الرأس وتربط
لحس الحنك والقناع او سعة منها بحيث يعطف من تحت
الحنك ويربط من الولا والخمار الكبر منها بحيث يعطى به
الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر ويكره ايضا
للمصلي ان يرفع رأسه او ينكبسه وهو في الركوع ^{لحذ} الحافة الهيئة
المسقولة فيه ويكره ان يعبد بثوبه او بشئ من جسده العبد
فعل فيه عرض غير صحيح والسنة ما لا عرض فيه اصلا كذا
في الكردري وقيل العبد لعب لانه فيم واللعب هو الذك
فيه لانه ويكره ان يفرقع اصابعه بان يمدّها او يفرقها حق
تصوّت لتهميم عم عنه وقيل انه من عمل قوم لوط وعلى هذا
فيكره خارج الصلوة ايضا او يستدرك يدين اصابعه لتهميم
عم عنه ان يفعل في السجود في الصلوة اولى بالنهي ويكره ان
يجعل يده على خالصته لتهميم عم عن الخصر في الصلوة

وهو مفسر بذلك على الأصح ويكره أن يقرب الحصى بحال
حال الأحبال أن لا يمكن الحصى من السجود عليه بأن يختلف
ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قد يفرض من
الجهة فيسويها مرة أو مرتين لأن فيه روايتين في رواية
يسويها مرة وفي رواية مرتين وفي ظاهر الروايتين أنه
يسويها مرة لا يزيد عليها لقوله عم لا يمنع الحصى وانت
تصلي فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة ويكره أن يترفع في
جلوسه إلا من عذر لمخالفة الجلوس للمستنون ولا يخرج
الصلوة في الأصح لأنه عليه السلام كان يجعل قعوده في غير
الصلوة مع استحبابه الترفع وكذلك عمرو أن كان الجلوس
على الركبتين أولى لأنه أقرب إلى التواضع ويكره أن يقض
عينيه لتلهيم عم عنه لأنه تشبيه بيهودى في الصلوة و
يكره أن يلتفت بوجهه عنها أو تمام القول عم حين سئل
عنه هو لاختلاف ما يخافه الشيطان من صلوة العبد
ولو التفت بصدرة تفسد وإن عوق عينيه فلا يكره ويكره
أن يسجد على كعب عمامة وقد تقدم في بحث السجود
أن يتخذه قصدا يعني بقوله قصد الخيل من غير ضرورة
هذا أن كان التخنيع صوتا فقط حرفه أو لذلك الصوت
وكذلك لو كان له حرف واحد بخلاف ما إذا كان له حرفان

فأكثر فانه يكون مفسدا على تبين أن نشأ الله تعالى أما السعال
الغير المدفع أي المصطر إليه فلا يكره وكذا التخنيع إذا كان عن
ضرورة كما إذا منعه البلغم عن القراءة أو عن الجهر وهو
المأمور فانه لا يكره والأحسن أن يدفع سعاله أن قد مر على
دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية للادب أما إذا كان حصل
له ضرر أو تشغل قلب بدفعه فالأولى عدمه ويكره أيضا
أن يرد المصلي السلام بالاشارة بيده أو رأسه لأنه جواب
معنى ولو حصل حقيقة تفسد كما إذا رده بلسانه ويكره
إذا كان معنى فقط ولو صالح بنية السلام فسدت ويكره أيضا
أن يحمل الصبى أو غيره مما يشغل وهو في الصلوة لقوله عم
أن في الصلوة تشغلا ويكره أيضا أن يتختم أي يخرج الخاتمة من
حلقه بالنفس الشديد قصدا أي بقصد وهو حكم كالتخنيع
في تفصيله ويكره أن يضع في فمه درهم أو دينار أو غيرهما من
أول أو نحوه هذا إذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه
من التشغل بلا فائدة وإن منعه ذلك عن أداء الحروف ولم
يقر بمقدار ما يجوز به الصلوة بأن سكت أو تلفظ بما ليس
بقراءة فسد ما ترك القرض ويكره أن يتنفس وهو في الصلوة
يعنى بالتنفس المذكور نفخا لا يسمع صوته المبين له حرفان
أو أكثر فإن سماعه صوت مشتمل على حرفين أو أكثر فسد

والأقرب بل يكره أيضا وإن يبتلع المصلي ما بين أسفاته
 أي يكره له ذلك إن كان قليلا دون قدر المحصنة وإن كان
 كثيرا زاد على قدر المحصنة فإن صلواته تفسد وكذا
 إذا كان قدر المحصنة في الصحيح ويكره للمصلي أيضا
 أن يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالشأن والتعوذ ^{للق} ^{للق}
 المسنة ويكره أن يتم القراءة في الركوع لأنه ليس بمحلها أو
 يكره أن يعدد إلا بعد الحمد اسم جنس ولحده آية أي
 أن يعدد الآيات والتسبيح وأن يعد الصورة إذا ذكرها في
 الصلوة يعني بالعد المكره بالأصابع وهذا عند أبي
 حنيفة وقال أبي يوسف ومحمد لا بأس به أي بالعد لأنه
 يحتاج إليه في مراعات سنة القراءة في بعض المواضع
 وله أنه ليس أعمال الصلوة وفيه ترك الوضع المستنون
 ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع ^{أي في عدد الأ} أنه يكره العد
 فيه ومنهم من قال لا خلاف إنما هو في التطوع والخلاف
 في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال القتيبي أبو جعفر
 الهندي في الخلافية ما أي في المكتوبة والتطوع وفي الفتوى
 الحاقانية النعمان برؤس الأصابع يعني وهي موضوعة كما هي
 على الهيئة المستنونة لا يكره وذكر في موضع آخر من الحاقانية
 أنه لو احتاج إليها أي إلى حذرها يعني التسبيحات كافي صلوة

التسبيح

التسبيح عذرها إشارة أي من حيث الإشارة أو بقلبه أي
 يحفظها أو يضبطها بقلبه من غير إشارة بالأصابع ويكره
 أيضا للمصلي أن يتكلم وهو في الصلوة على حائط أو على عصا
 النخلة أو من عذر أو كان من غير عذر أما لو كان من عذر
 بعد فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره أيضا أن يخلو
 خطوات يغير عذرا أما إذا كان بعدد ولا يكره كما إذا أيقن
 الحديث فمشى للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب
 على قول السرخسي هذا أي الكراهة المذكورة إذا وقف بعد
 كل خطوة أو بعد كل خطوتين وإن لم يقف بل خطا تلك
 خطوات متواليات تفسد صلوة لأنه عمل كثير إذا كان
 ذلك يغير عذرا أما إذا كان بعدد فلا تفسد فالجواب
 أن للمشايخ إذا كان بعدد لا تفسد ولا يكره وإن كان يغير عذرا
 فإن كان تلك خطوات متواليات تفسد ولا يكره ولا
 ولا يكره أيضا التماثل في الصلوة على عمد أو سهوا
 أخرى لأنه من العبث المتأني للخشوع ويكره أخذ القملة
 والبرغوث في الصلوة وقتله ودقته وفي الخلاصة قال
 أبو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفنها تحت الحصى
 وقال محمد وقتلها الحب لأمه دفنها وكلاهما لا بأس به
 وقال أبو يوسف يكره كلاهما انتهى والأخذ بقول محمد أولى

اذا قرئت ^{الصلوة} للابن ذهب خشوعا بالها وحمل ما عن ابى
 حنيفة وابي يوسف على الاخذ من غير عذر القصر ولا بأس
 بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله ^{عليه} ما اقتلوا الاسود
 في الصلوة الحية والعقرب قالوا اي المشايخ اى قال بعض
 المشايخ هذا اذا لم ينجح الى المشي الكثير كثلث خطوات
 متواليات ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات
 فاما اذا احتاج الى ذلك فمشى وعلج ففسد صلاته كالمو
 قاتل في صلاته لانه عمل كثير فتركه السرخصى في الميسوط
 قال والاطهر ان لا تفصل في الصلاة وحصة كالمشي في سيق
 لحدث ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد الا انه
 يباح له افسادها القتل ما كما يباح لاغاثته لمهوف او تخليص
 احد من سبب ضرر كسقوط من سطح او عرق او خرق
 ونحو ذلك وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او غيره
 وتنام هذا الحديث في الشرح ويكره ترك الصلاة في الركوع و
 السجود لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لانه ترك
 واجب او سنة مؤكدة والحال مكره تكرار قراءة السورة في
 الفرض في ركعة وكذا في الركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة
 الاخرى اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في
 الركعة الثانية للضرورة هذا اذا كان عن قصد اما ان وقع

لا ويكره

عند القراءة

عن غير قصد كما اذا قرأ في الاوطال اعوف برب الناس فانه لا يكره
 ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين
 في التطوع ويكره قراءة الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل
 تسبيح في التطوع الا اذا كان التطويل من رواية النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فانه لا
 او ما ثور او منقول عنهم فعلا كما مروى من قراءة سبح اسم
 ربك الاعلى في الاولى من الوتر وقيل ايها الكافرون في الثانية
 وقيل هو الله احد في الثالثة وفي فتاوى قاضى خان لوطى الاولى
 على الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار ذلك عند محدثي
 ابي حنيفة وابي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر
 والعصر عندهم فعلم ان ما قاله هنا فيه خلاف محدثي التطويل
 الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوات الفرض
 النفل مكرره وقيل انه غير مكرره في النفل والاصح الاول اصح
 واما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره فانه يشفع آخر
 ويكون ايضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح
 القاف واللام وضم السين وهي ما يلبس في الرأس وكذا يكره
 لبسها اذا كان النزع واللبس يعمل يسيرا والكان يعمل
 كثيرا ففسد الصلوة ويكون ان يستثم بفتح الشين هو الفصح
 اى يشتق طيبا يكسر الطاء اى ذار الحية طيبة هذا اذا قصد
 اما اذا دخلت الركعة انقم بغير قصد فلا بأس به والذوق بفتح
 او فلا يكره

تطويل

البراق بوزن غراب ماء الغم اذ خرج منه ومادام فيه فهو ريق
 او يرمى بخامة بضم النون وهو اللغم الذي ينقل الى الحلق ^{تنفس} يا
 العفيف اما من الخيشوم والصدر وانما يكره ذلك اذ لم يضطر
 اليه اما اذا اضطر بان يخرج بسعال او تخنج ضروري فلا
 يكره الرمي تحت قدم اليسرى اذ الم يكن في المسجد والاولى
 ان يأخذ بطرف ثوبه ويكره ان يروح اي يجلب الريح بفتح الراء
 وهو نسيم الريح او الركبة بتوابعه او بوجه بكسر الميم وفتح
 الواو وهذا اذا روج مرة او مرتين قال روج ثلاث مرات
 متواليات تفسد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع
 كفه او يشتمه الى الرفيقين وكذا الى مادون الرفيقين عند
 ظهور الكفين وهذا اذا شتم خارج الصلوة ثم شرع
 فيها وهو كذلك اما لو شتمه في الصلوة تفسد لانه عمل
 كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام او الركوع او
 السجود او التشهد في موضعها المستوفى المذكور في
 صفحة الصلوة الا ان لم يضع من عذر عتقه عن الوضع ويكره
 ايضا للمصلي ان يقل القرآن في غير حالة القيام او الركوع
 وسجود او قعود وان يترك التسميات في الركوع والسجود
 وان ينقص من ثلاث تسميات في الركوع والسجود لمخالفة
 السنة في ذلك كله وان يأتي بالازكار المشدوعة في ^{انتقالات}

متعلقة بالمشدوعة بعد تمام الانتقالات متعلق بيأتي بان يكره
 الركوع بعد الانتهاء الى احد الركوع ويقول سمع الله لمن حده بعد
 تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ابتداء الركوع عند ابتداء الا
 نتقال وانتهائها عند انتهائه وفيه اي في الانتيان للذكر كنهنا
 لصديها تركها اي ترك الاركار عن موضع اي في موضع الذكر
 والاخرى تحصيلها اي تحصيل الاركار في غير موضع اي في
 غير موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي ان يمسح عرقه ^{عسر}
 التراب من جبهته في أثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل
 السلام لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان
 العرق يدخل عينيه فيؤلمها ونحو ذلك لا يكره حصول ^{لذو} القا
 وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روى
 انه لم كان اذا قضى صلاته يمسح جبهته بيده ثم قال اشهد
 ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم انهب عني الهم والحزن
 ولا بأس بالمنطوع المقدر ان يتعوذ بالله من القار بان يقول
 اللهم اجري من النار عند ذكرها وان يسأل الله عند
 ذكره الرحمة من الجنة وانواع النعيم وان يستغفر الله
 او يطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك
 وان كان المصلي المنقذ في القرض يكره له المذكور خلافا
 للشافعي واما الامام والمقتدي فلا يفعل ذلك المذكور

من السؤال ونحوه لا في الفرض وفي النقل المشروع بل لمرأه
 كالتمسك ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعد
 او قائم يتخذ اذا لم يحصل في حديثه لفظ يحتمل القلط
 ويكره ان يصلي الى وجه انسان الا اذا كان بينهما ثالث ظهره
 الى وجهه للصلي لا تنفك سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة
 او يصلي او لا بأس بان يصلي وبين يديه اي قد له مصحف
 معلق او سيف معلق لانهم لم يعددوا على بساط
 فيه تصاوير وصور والحال انه لا يسجد على التماثيل وقيل
 يكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح
 اما اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحوه فبالاتفاق
 لا يكره وان يسجد عليها ويكره ان يسجد عليها اي على التماثيل
 التماثيل لذي الروح للتشبه بعبادتها ويكره ايضا ان تكون
 فوق راسه اي راسه للصلي في المنقف او بين يديه او قد
 قريباً منه او يحاذيه اي في مقابله وان لم يكن قريباً تصاوير
 مرسومة في جدار او غيره او صورة مصنوعة او معلقة
 لان قيمه تعظيماً بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اهانة لها
 وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس و
 اما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني به اذا لم يكن له اي الشخص
 المصور رأس اصلاً او كان له رأس فحاه بحيث يسجد عليه

حتى لم يسميت هيئته او كانت الصورة صغيراً بحيث
 لا تبدوا اي لا تظهر للناس اذا كان قائماً وهي على الارض اي لا تبين
 تفاصيل اعضائها فلا يكره ان تكون بين الصلي او فوق
 رأسه ونحو ذلك لا ينهى التعبد بالتشبه بعبادة الصورة
فروع لو احتاج الصورة فهو كقطع رأسه بخلاف قطع يدها
 ورجليها والخطا على عنقها بخيط وفي الخلاصة المختار ان
 الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها
 وان كان يكره التخازنها وان كانت على الارض والستر فمكره
 وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه اعم يصلي اما اذا كانت
 في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور بشيائه وكذلك لو كان
 على خاتمه ولو رأى صورة في يد غيره لم يجز له مجرأه
 تغييرها انتهى ولعل المأد يقول ان كانت في يده كونها معلقة
 في يده لا انه تمسكها بيد في قوله وان كان يكره التخازنها
 نظر ذكرنا وجههم في التلويح ولا بأس بالصلوة على الطائفة
 بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طائفة وهي البساط ذو الحمل
 وكذا لا بأس بالصلوة على التبريد وسائر الفرش بضم التين
 جمع فرش وهو اسم لما يفرش عموماً اذا كان المشي المرفرف
 رقيقاً بحيث يجد الساجد عليه حرج الارض ولكن الصلوة
 على الارض بلا حائل وعلى ما انتهى الارض كالحصير والبور

افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام
مالك قال عنه يكره السجود على ما ليس من جنتس الارض
ولا يأسر بان يكون مقام الامام اى موضع قيامه ومحل
قدميه في المسجد اى خارج المحراب ويكون سجوده في الطاق
اى في المحراب ويكره ان يقوم في الطاق بان تكون قدماه في
المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام مكان
مختص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره ان ينقذ
الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن
بعض القوم معهما فيه من التشبه للذكور والافراد الامام
عن القوم بالمكان الاسفل لاختلاف المشايخ فيه قال الخطاوى
لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما يخصون
امامهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكراهة لان
فيه اشارة بالامام ومقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة
الاتقاد قيل مقدار قامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل
مقدار راع وعليه الاعتماد ويكره للمقتهدي ان يقوم خلف
الصف وحده الا اذا لم يكن في الصف فوجه يمكنه القيام
فيها والمختار انه اذا لم يجد فوجه ان ينتقل الى الركوع فان
جاء رجل قبها ونعمت والا فالقيام وحده اولى من
جذب رجل من الصف في زماننا الغلبة الجهل قريبا

ينبغي

يقضى الجهل الى فساد صلوة المجذوب وكذا يكره المنفرد
وهو يكره المقرض والمتعقل ان يقوم في خلال الصف
بين المقتد فيصلي صلوة التي هو فيها فيتحالفها في الفقه في الفقه
والقعود والركوع والسجود وتكره الصلوة في طريق العامة
لانه عم نهي ان يصلي في سبقة مواطن في المزبلة والحجرة
والقبرة وقارة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفي
ظهور الكعبة وتكره الصلوة في الصحراء من غير ستر اذا
خاف المصلي المروءى عن ان يمر احد بين يديه وتكره ايضا
في معاطن الابل اى مباركة في المزبلة وهي ملقى الزبل اى الستر
وفي الحجرة اى موضع الخبارة اى زجج الحيوانات من الغنم
وعيرها وفي المفتسل اى موضع الاغتسال وفي الحمام وفي
المقبرة لما من من الحديث ولان هذه المواضع مواضع
النجاسة وتكره ايضا على سطح الكعبة للحديث للتقدم
وذكر قاضيان في فتاوى انه اذا غسل موضعا في الحمام ليس
فيه تمثال اى صورة وصلى فيه لا بأس به والا واما ان لا يصلي
فيه الا ضرورة خوفا من القوت وخوفا لاطلاق الحديث واما
الصلوة في موضع جلوس الحكمي فقال قاضيان لا بأس
به لانه مكان النجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى لا بأس
بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس

ان يستر طريق الدابة بستر

قبل انتهى كلام الفتوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة
 ثم يترك تلك السورة بغير عذر ويبدأ القراءة من سورة
 اخرى وكذا الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة وترك
 بينها شيئا واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم
 سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة
 او من سورة اخرى للعذر هذا ان انتقل قصدا فان انتقل
 من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القنية وان لم يعد
 فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤتم قوما وهم
 له كارهون بخصله او بسبب خصله - توجب الكراهة او
 لان فيه من هو اولى منه بالامامة اما ان كانت كراهتهم
 بغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته لانها كراهة غير مشتركة
 فلا تعتبر ويكره ايضا للامام ان يتقل عليهم اي على القوم
 بالتقليد الزائد على حد السنة في القراءة وسائر الأذكار
 ويكره ان يعجلهم عن اكمال السنن في تسبيحات الركوع
 والسجود وقراءة التشهد ويكره ان يلجهم اي يوجههم الى الفح
 عليه في القراءة يعني اذا ارشده عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان
 كان قد قرأ المقدار ^{في صوتهم} المستنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم
 يكن قرا ولا يوجب القوم ان يفتحوا عليه ويحب عليه اي على
 الامام ان يقرأ ما يستدر عليه قرآنه من القرآن دون ما هو

عشر عليه لم يحكم بحفظه وان عرض له شيء من الخطر انتقل
 الى آية اخرى ويكره ان كان قد قرأ ما يكره وهو قدر السنة و
 قيل قد روي ما يجوز به الصلوة وقيل قدر الوجوب ويكره للمصل
 ان يمكث في مكان الذخيرة في الفرض وفيه إشارة الى انه لو
 قام من مكانه فقرأ ورويه قائما او جالسا في ناحية المسجد
 لا يكون كاهو قول الخواص بعد ما سلم في صلوة بعد صلاة
 كالظهر والجمعة والعرب والعشمة الا قد روي يقول اي قد روي
 اللهم انت السلام وسلك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام
 وفيه اي بعد المكث الا هذا القدر ورد الاثر عنه على
 ما تقدم ويكره تقديم العبد للامامة لان الغالب عليه الجهل
 حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد وهو
 منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب واليهود
 بهم سكانهم من غيرهم كالتركمان والكراد وغيرهم وتقديم
 الاعراب لانه لا يمكنه الاحتراز عن الخبايا ولا تحقيق استقبال
 القبلة كما ينبغي وتقديم الفاسق لتساهله في الأمور الدينية
 وتقديم ولدان زنا بناء على ان الغالب في الجهل اذ ليس له من
 يحكمه على التعلم حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد
 والاعراب وان تقدموا جاز يعني جاز الصلوة والهم مع
 الكراهة ولا تفسد خلافا لما لك في الفاسق اذ هو قد يقول

يكروه تقديم الاعرابي بالاعرابي الجاهل دون العالم على ما قرناه
ويكره النقل قبل صلوة العبد مطلقا وكذا يكره بعد هاء الجبانه
اي الصحراء والمراد بها فتنة المصرا المهد للصلوة العبد والجحيم ولا
في هذا الحكم بين الجاهل والجاهل ويتنقل في غير الجبانه اما في
مسجده اى مسجد محله او في بيته ويكره ان يدخل في الصلوة و
قد اخذه غائط او بول لقوله عم لا صلوة بحفرة طعام ولا
وهو بذا فعه الاخيشة وان كان الاهتمام بالبول والغائط
يستقله اى يستقل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها
اي يقطع الصلوة ليؤذيها على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت
سعة والا فلا يقطع لان التقويات عن الوقت حرام فان مضى
عليها اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام يستقله اجزاء اى كفاه
فعلها وقد اساء وكان انما الاداء اياها مع الكراهة التحريم
وكذا الحكم ان اخذه البول او الغائط بعد الافتتاح ولم يكن موجودا
عند الافتتاح فانه يقطعها وان لم يقطع لجزءه مع الاساءة و
يكروه ان يكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلا او الى الحمام او الى
قبر وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه الموضع
حائل كالحائط وان كان حائل فلا يكره وان صلى في بيته الى الحمام
فلا بأس لان الكراهة في المسجد لاحترامه لا لكون الصلوة عند الجبانه
لان جدار الحمام حائل بخلاف ما لو كانت الجبانه بين يديه فانه

ولو في بيته ويكره المرور بين يدين المصلي لقوله لم يعلم المار
بين يدين المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من
ان يمر بين يديه وفي رواية اربعين خيرا وهذا اذا لم يكن
عنده امر عند المصلي حائل كحول بين يدين المار نحو السترة او العصا
المركوز امامه او اللسطلانة بضم الهمزة والطاء وهي العمود
او نحوها من شجرة او ادمى او دابة او غير ذلك فانه لا يكره
للمرور من وراء الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا
في موضع سجوده هو الاصح وفي النهاية الاصح انه لو صلى صلوة
لخاتمين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا
يقع بصره على المار لا يكره ولا ولا يختار السجدة وما في النهاية
مختار في الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضا
المار اعضا المصلي يكره على ما في الهداية وغيره وهذا في الصحراء اما
ان صلى في المسجد فان كان المسجد صغيرا كمرور مطلقا
وان كان كبيرا فاقبل هو كالصغير لا يمر بين يدين حائط القبلة
وقبل كالحجر اى عز ما وراء موضع سجوده وقبل يمر في ما وراء اثنين
ذراعين وقبل قدر ما بين الصف الاول وحائط القبلة ويرجع ابن
الهمام ما ذكر في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي
للمصلي في الصحراء ان يتخذ بستره قدر ذراع في غلط اصبع ويقرئ
منها ويجعلها قبالة لحد حاجبيه لا بين عينيته والى المعصية بان

يديه ولم يفرزها او خطا خطأ قيل بحرمه عن السترة وقيل لا وعلى
قول الجوز فقل الخطا خطأ كالحجاب وقيل من جهة معينة الى
شماله ولما اوضع ففي الكفاية يضع طول الاعرضنا ليكون على
مثال الغرز ويذكر المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او
بيته وبين السترة بالاشارة او التيسير لابيها مع السترة لا
مام سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن اللزوم
فيه وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد بين وبين الصفوف
موضع خالية فلما دخل العريين يديه ليصل الصفوف لانه
اسقط حرمة نفسه فلا يات المار بين يديه **فروع** يكون ايضا
رفع اليد الى السماء في الصلوة وتكرار الصلوة بحضرة الطعام و
يكون رفع الرأس او وضعه قبل الامام وان يصلي بين يديه
تورا او كانوا موقدين خلف الشفع والستراج والقنديل وفي
فتوى الحجة الاولى عدم مواجهة الستراج ويكون ان يحرق اصبعه
يديه او جلبيه عن قبلته في السجود وكذلك ما فيه مخالفة السترة
او الوجع وفي خزانة الفقهاء من المنهي العذر والفرولة للصلوة
ومن المكروه مجاورة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين
تحت المنكبين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكون ستر
في السجود وفيه نظر ولا تكرر الصلوة بنوب مشدود الوسط
وقيل تكرر والختار الاول واما اذا صلى وهو مشتمل الكم فقل

القدمين

يكون لانه

يكون لانه كف الثوب وقيل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط
ولعل مراده قدر ما يتكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والرفق
فانه مكروه على مام وتكرار الصلوة في ارض غير بلا اذن وقيل
ان كانت لمسلم ولم تكن منوعة فلا ولو ابتلى بين الصلوة
في ارض الغير او في الطريق فان كانت منوعة ولو كان في الطريق
اولى والا فلي ولا يجيب في الصلوة احد ابويه اذا ناداه الا ان
استغاث به لمهم فيقطعها كما يقطع لحوق بسقوط الجنب
من سطح وحجرة او غرق او حرق او سقطة ما قيمته درهم له
او غيره **فصل في البس** المراد بهما في هذا الموضع ما يساق
في الصلوة من قول او عمل او لجليلها من غير افعالها اولها
اي اول الساق الاذان وهو ستة مؤكدة للصلوات الخمس
والجمعة دون الوجع كصلوات العيد ودون النوافل كصلوات
الكسوف اذا صلحت بجماعة سواء كانت في وقتها او فائتة
فان صلوات قواست متعديت في جملة اذان الاول منها واقية
وفي البواقي ان نشأ اذن واقام وان نشأ اقتصر على الاقامة
اذا صلحت متواليه وتسحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده
في بيته والمسافر الا ان يكره الترك للمسافر فقط كما يكره
الترك للجماعة الا للجماعة النساء وحدهن وجماعة المؤذنين
في المصروف بالجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان لهم لكرهتهما

اي يمسك او يغير

صلواتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه
عند اختلاف الثلثة وهو ان يخفض صوته اولاً بالشها
دتين ثم يرجع ويمد بها صوته ويريد في اذان الفريضة الفلاح
الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عند
خلاف الثلثة فانها عندهم فرادى اللفظ الاقامة عند
الشافعي ولحمد وسبح كون المؤذن عالماً بالسنة تقياً
فيكره اذا الجاهل والفاسق لقوله عم ليؤذي ^ذن لكم
خير لكم ويكره اذان الصبي وان كان عاقلاً في رواية
وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه ان كان عاقلاً ويكره التلحين
في الاذان لانه ليس من افعال الاحياء وكذا في القراءة
وتحسين الصوت والتلحين ان يخرج الحرف عما يجوز له
في الصلوة الا اذا ^{او} يستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه
المسؤول فيكره تركه ويجوز لوجهه عينا عند حتى على الصلوة
ويشمالا عند حتى على الفلاح في الاذان والاقامة ويستدير
وايه في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات
القدمين ويجعل اصبعيه في اذنيه الامر عم بلا لايه وقال
انه ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكره التكلم
وهو يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في اثنا لانه ذكر
ولحد ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه ولا يشتم العاطس

في ظاهر الرواية

ويكره ان

ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان يؤذن لنفسه ويكره ان يباقي
ظاهر الرواية الا للمسافر ينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن
متوجها حيث توجهت دابته ويكره ان يؤذن جنيبا في رواية
ولحدة ويحدثا لا يكره في احدي الروايتين وفي الاعادة بسبب
الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان لاقامة لان
تكراره مشروع كما في يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية
ويكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا في سبب اعادة
اذان المرأة ويجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي
غير العاقل وان مات في اثنا الاذان او الاقامة يجب الاستئذان
وكذا ان جنى او اغنى عليه او سبقه الحدث فذهب وتوضأ
او حصر ولم يلحقه احد او خرس فانه يجب ان يستأنف الاذان
والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخرا يعود الى الترتيب ^{او} لا يصح
يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعراب والاعمى وولد الزنا ^{او} لكن
غيرهم اولى ويكره التلحين عند الاذان والاقامة الا من عذر
كتحصيل الصوت او تحسينه ولا يستثنى في الاذان ولا في الاقامة
فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس
به ان كان هو الامام وقيل مطلقا وغيره يسأل في الاذان بان يفضل
بين كلماته بالسكوت ويجوز في الاقامة بان يتابع كلماتها
ويكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا انقضى سئل فيها

ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيان و
ينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعمل
اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان قيم رياء وايداء ويكره
ان يؤذن في مسجدين شخص واحد واستحسن المتأخر
التشويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تفرقة
كل قوم وخص به ابو يوسف من لم زيادة استغفاله بامور
العامه كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان
والاقامة ويكره وصلهاما والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين
او اربع في كل ركعة قراءة اثني عشرة آية ونحوها اما في المغرب
فعند ابي حنيفة يفضل بسكنت قد رتلت ايات قصار
او آية طويلة وقيل قد رتلت خطوات وعند ابي حنيفة
خفيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندها ما قاله ائمة الخلافة
في الفضلية ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها ويجوز
ابو يوسف والثلاثة في الفجر ويجب الاعادة ان اذن قبل لانه
لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وهي الاعلام بدخول الوقت
والسامع للاذان ينبغي ان يجيب اي يقول مثل ما يقول المؤذن
وعند ابي حنيفة وعلى الصلوة حتى على الفلاح يقول الحق ولا قوة
الا بالله وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت
قال الاجابة على هذا الوجه قيل ولجبة وقيل الوجه الاجابة

ان يقرأ في كل ركعة
اثني عشرة آية

بالقدم

بالقدم واما النسيان فستحبة وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة
اجماعا وفي التجديس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان
سمع الاذان غير مرة يجيب الاول سواء مؤذن مسجده
او غير وفي العمول قارى سميع النداء فالأفضل ان يحسبك
ويستمع ^{الاقامة} وقال الرستغفي بمضي في قراءته ان كان في
المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجده وينبغي
ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه عم انه قال من قال حين
يسمع النداء اللهم هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة
ات محمد الوسيطة والفضيلة والدرجة العالية وابغتم
مقام محمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد حدث له
شفاعتي وثاني السنن رفع اليد عن تكبيرة الافتتاح
مع التكبير وتقد الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها تنقل
الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج ولا يبعها
جهرا لامامها التكبير وكذا يا التسميع والسلام وخامسها
الثناء اي قرات سبحانك اللهم لا اقره وسادسها التقوى
وسابعها التسمية وثامنها التامين وتاسعها الاخفاء
بهن اي بالاربعة المذكورة من الشاء وما بعده اماما كان للصلوة
او مقتديا او منفدا وعاشمها وضع اليمنى من اليد اليمنى على
الشمال منها واحد عشر هكول ذلك الوضع تحت السرة

للرجل وكونه على الصلوة المرأة وثاني عشرها التكبيرات التي
 يعقوبها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه
 والتهنؤ من السجود أو القعود إلى القيام وكذا التسميع
 ونحوه وثالث عشرها تسبيحات الركوع ورابع عشرها
 تسبيحات السجود وخامس عشرها أخذ الركبتين
 باليدين في الركوع حال كونه مفترجا أصابعه وسادس
 عشرها وتسابع عشرها افتراش رجل اليسرى والقعود
 عليها ونصب الرجل اليمنى متوجهة أصابعها نحو القبلة
 في القعودتين للرجل والوقوف فيها للمراة وثامن عشرها
 الصلوة على النبي عم بعد التشهد في القعدة الأخيرة وتاسع
 عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما يستحبه الفاطم القران و
 الادعية للامانة وتعماد العشرين الاشارة بالمسجعة عند
 ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة
 وقد قيل قراءة الفاتحة في الأربعين في الفرائض ايضا سنة
 وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقيل الخروج
 من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
 وقيل السلام عن عينية ونيسار سنة والاصح ان كليهما
 واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة
 انما هو ادب والاصح ان جميعها سنة سوى ما ينكره

وجوبه وما ذكرنا يعق في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور
 هنا من السنن فهو ادب هو انه انما لم ينص على انه
 فرض او واجب ولم يذكره هنا مما هو مذكور في صفة الصلوة
 فهو ادب كخرج الكفين من الكمين عند التكبير ونحوه
 وقيل نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين
 في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضميرين ومجافاة
 البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها
 سنة ايضا **فصل في التوفل** جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة
 وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فتتم
 السنة والمستحب والتطوع الغير للوقت اعلم ان السنة
 قبل الفجر اي صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن للمؤكد
 حتى روي عن ابي حنيفة انها يجوز مع القعود لغير عذر
 لقولهم صلوا لها ولو طردكم الخيل ثم الاكد بعدهما
 قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء
 ثم التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر اكد بعد سنة
 الفجر ثم الباقي على السواء **واربع** قبل الظهر وركعتان بعد
 لما روي عنه عم انه كان يصلي كذلك **واربع** قبل العصر
 وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان
 بعد المغرب لقوله عم من صلى في يوم وليلة تسعة عشر

ركعة سوى المكتوبة بنى له يمت في الجمعة اربعاً قبل الظهر
 وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء
 وركعتين قبل الفجر واربعة قبل العشاء وهي مستحبة واربعة
 بعدها كذلك والاشاء ركعتين وهما المؤكدة للحديث
 المتقدم اتفاقاً وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك
 مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء في سنة الاربع
 ايضا بعد الظهر لقوله عم من حافظ على اربع ركعات
 قبل الظهر واربعة بعدها حرم الله تعالى جسده على النار
 ويجوز في الاربع بعد الظهر كونها بتسليمية واحدة او
 بتسليميتين لكن بتسليمية واحدة افضل اتفاقاً وفي
 التي بعد العشاء كونها بتسليمية واحدة افضل عندنا في
 حقيقة وعندهما بتسليميتين ويستحب الست بعد
 المغرب لقوله عم من صلى بعد المغرب ست ركعات
 كتب من الاوابين وتلا انهم كان للدا وابين عقوب
 واختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والست بعد
 المغرب سوى المؤكدة او معها والمغرب والظاهر
 هو الثاني لانه يصدق عليه انه صلى بعد الظهر والعشاء
 اربعاً والمغرب ستاً والركعتان في ضمن ذلك وذكر في
 المحيط لو تطوع قبل العصر باربعة وقبل العشاء باربعة

بعد

١٢٦
 ١٢٧

فحسن لان النبي عم لم يواظب عليها فلا تكونان مؤكدتين
 والسنة قبل الجمعة اربع لانه عم واظب على الاربع بعد الزوال في
 جميع الايام وبعدها اربع للجمعة اربع لقوله عم اذا صلى احكم
 الجمعة فليصل بعدها اربعاً وعند ابي يوسف السنة بعد
 الجمعة ست وهو مروي عن علي رضي والافضل عندنا ان
 يصلي اربعاً ثم ركعتين للخروج من الخلاف **فروع** لو ترك
 سنة الفجر وعدها من المؤكدة قبل ياتم والا صح انه لا ياتم لكن
 بقوة الدرجات والثواب ^{الملائكة} يستحق الملائكة هذا ان راها حقاً
 ولم يستحق بها الايكة ^{تأخر} واما نسخة الضحى اي صلوة الضحى
 فقد وردت الاحاديث فيها اي قد رها من الركعتين الى
 ثنتي عشرة ركعة وهي مستحبة روى عن ابي زرير رضي انه قال
 قلت اوصني يا رسول الله عم قال اذا صليت الضحى ركعتين
 لم تكذب من العاقلين واذا صليتها اربعاً كتبت من العابدين
 واذا صليتها ستاً لم يبيحك ذلك اليوم ذنب واذا صليتها
 ثمانية كتبت من القانتين واذا صليتها عشراً بنى الله
 تعالى لك بيتاً في الجنة وروى انه عم قال من صلى الضحى
 ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة وروى
 قتادة الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال وروى
 قتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم الافضل في صلاة الليل

والنهار من التطوع المطلق أربع ركعات بخبرية واحدة وسلام
 واحد عنده أي عند أبي حنيفة وقالوا أي أبي يوسف ومحمد والأفضل
 في صلاة الليل ركعتان بخبرية وعند الشافعي الأفضل في الليل
 والنهار الركعتان بخبرية والدلائل مستوفات في الشرح
 والزيادة على ثمان ركعات بتسليمية واحدة ليلا وعلى أربع
 ركعات بتسليمية واحدة نهارا مكروهة بالإجماع من اعتنا
 لعدم ورود الترتيب ومن شرع في صلاة التطوع في صوم التطوع
 ثم أفسد ما فعله قضاء ثلثهما عندنا وعند مالك وهو قول
 أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين
 رضوان الله تعالى عليهم جميعا خلافا للشافعي ولو جرد ^{الله} ^{سبحانه}
 وتحقيق في الشرح وإن شرع في التطوع بنية الأربع أي
 بنية أن يصلي أربع ركعات ثم قطع أي أفسد ما شرع فيه
 قيل إمام شافعي لا يلزمه إلا شفع أي الأقضاء شفع عند
 أبي حنيفة ومحمد خلافا للذي يوجب قال عنده يلزمه قضاء
 أربع في رواية ولو أفسد بعد إتمام شفع فإن كان قبل القيام
 إلى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه شيء وإن
 كان بعد القيام لزمه قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم
 المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع
 بنية الأربع في غير السنين الرواتب كسنة العصر والعشاء

البيها

أما إذا شرع

أما إذا شرع في الأربع الرابعة التي قبل الظهر أو قبل الجمعة أو غيرها
 ثم قطع في الشفع الأول أو الثاني يلزمه الأربع أي قضاء أوها بالاعتناء
 لأنها لم تشرع إلا بتسليمية واحدة ولذا لا يصلي فيها على النبي عم
 في القعدة الأولى ولا يستفتح عند القيام إلى الثالثة لأنها بمنزلة
 صلاة واحدة والثاني شرع في الأربع من التطوع سنة كانت أو غير
 ولم يفتد في الركعة الثانية أي قبل القعدة الأولى ففسدت صلواته
 تلك عند محمد ورفق ترك فرضه في القعدة الأولى فإنها
 فرض عندهما في النفل بناء على أن كل ركعتين من صلوات على
 حدة ويقضى الركعتين الأولى عندهما دون الآخرين بخبرية
 وقالوا أي أبو حنيفة وأبو يوسف لا تفسد صلواته في صورت
 المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من النفل إذا أفسد
 فعليه قضاءهما بحسب يوم قضاء ما قبلهما وما بعدهما
 ما لم يفسد لا تقدم إن كل شفع صلاة على حدة إلا ما تقدم
 من أبي يوسف فيما إذا أتى الأربع وشرع إذا أفسد بها قبل
 القعدة الأولى حيث يلزمه قضاء أربع عنده وأما المسئلة
 الملقبة بالتمانية وهي ما إذا صلى أربع ركعات وقوله القرات في
 كلها وبعضها فالخلاف الواقع فيها بين اعتناء مبتدئ على قراءة
 أخرى مختلفة بينهم وهي أن ترك القراءة في كل ركعة النفل أو
 في إحدى الركعتين بطلان الحرمة عندهم فلا يصح شرع في

من

في الشفع الثانية فلا يلزم قضاءه فافسده ولا يوجب عند أبي
 يوسف وأما يوجب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع
 الثاني فاذا افسده لم يلزم قضاءه ايضا كما قول الامام كالاول
 في الاول والثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت
 في البدنية وغيرها على ثمانية اوجه باعتبار تدخل بعض صورها
 في بعض فانها تستلزم الست عشرة صورة ولحدة منها الا
 فيها قضاء شئ وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي المبني على
 القول المذكور تنقسم عشرة صورة وهي ترك القراءة في
 الجميع يقضي ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً تركها في الاولى
 فقط يقضي اربعاً وعند محمد ستين قراءة في الثانية فقط
 كذلك تركها في الثالثة فقط فيقضي ركعتين اتفاقاً تركها
 في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك
 تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعاً وعند محمد ركعتين
 تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة
 كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثانية والرابعة
 الرابعة يقضي ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى والثانية والثالثة
 يقضي ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً تركها في الاولى والثالثة
 والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضي اربعاً
 وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك

لا يلزم في الثانية
 لا يلزم في الثانية
 لا يلزم في الثانية

ومن اجكم القواعد لم يستد عليه الخرج ولو افتح القطع قائماً
 ثم قعد من غير عذر مبيح للمقعود في النفل جاز قعوده وصحت
 صلوة عند أبي حنيفة خلافاً لهما وان نذر ان يصلي صلوة ولم يفعل
 في نذره انه يصلي قائماً او قاعداً يلزمه ادائها قائماً صرفاً للمطلق
 الى الحامل وان صلى قاعداً قيل يجوز ويسقط عنه قياساً على عدم
 التمتع وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالتنصيص
 عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا شغل
 مقداراً من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات
 افضل من عكسها فصلوة ركعتين في ذلك المقدم امثلاً افضل
 من صلوة اربع فيم لأن طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة
 الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل
 من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة الموكدة التي يكون خلافها
 في سبينة الجور وكذا في سائر السنن هو ان لا يأتي بها محالاً
 للصفت بعد شروعه القوم في الفريضة ولا خلف الصنف من غير
 حائل وان يأتي بها اما في بيته وهو الافضل او عند باب المسجد
 امكن بان كان هناك موضع لائق للصلوة وان لم يكن ذلك
 ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس ان كان
 هناك مسجدان صنيفين وشقوا وان كان المسجد واحداً خلف
 اسطوانة وكذا ذلك كالعمود والشجر وما اشبهها في كونها حائل

والآتيان بها خلف الصف من غير جائل مكره بخلاف الصلوات
 كراهة هذا الحكم المذكور ان كان اتيانها بعد المشرع اي شروع
 الجماعة في الفريضة للحائفة اياهم واما قبل شرعهم في الفريضة
 فياتي بها في اى موضع يشاء لاستقاء العلة المذكورة انما قيد للمصر
 سنة الفجر لان غيرها لا يقدى بعد شروع الجماعة في الفريضة ^{مكلا}
 سنة الفجر فانه يجوز ادائها اذا علم انه يدرك ركعتي الامام في التشهد
 وان لم يعلم انه يدركه فغير تركها ويقدر ولا يقضيها اذا فاتت ^{ها}
 اصلا لا قبل طلوع الشمس لكرهية الغفل فيه لا بعد الاختصاص
 القضاء خراج الوقت بالولجيات الاما ورد به الشرع وهو انما
 ورد في قضية ركعتي الفجر عند موتها مع الغرض قبل الزوال ^{او الشرح}
 في قضية اوقات وحدها ولا اوقات مع الغرض بعد الزوال
 وقال المحرر ^ح الى ان يقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع
 الشمس قبل الزوال ولا خلاف في غير السنة الفجر انها لا تقضى
 بعد الوقت ان فاتت وحدها وكذا ان فاتت مع الغرض في
 الاصح وتقضى التي قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على الركعتين
 وقيل تؤخر عنهما وتام هذا في الشرح وسكت في سنة الفجر
 الخفيف وهو ان يقرأ في اوليهما مع الغائبة قل يا ايها الكافرون
 وفي الثانية لا الاصل لانه المروي عن النبي عم ولخالف هل
 الافضل تأخيرها الى قرب الغرض او تقديمها اول الوقت و

الحديث

والاحاديث ترجح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطلع
 بها في المسجد تحسن وتطوعه بها في البيت افضل وهذا غير
 محقق بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح ^{وتحبة}
 المسجد الافضل فيها المنزل لما روي عن النبي عم انه كان يصلي
 جميع السنن والوتر في البيت وقال عم صلوة المني في بيته افضل
 من صلاته في مسجدك هذا الا المكوبة وكون بعض المشايخ
 سنة المغرب في المسجد وقال البعض ياتي سنة المغرب في
 المسجد دون ما سواها وقال البعض التطوع في المسجد
 وفي البيت احسن كما قال المصنوع ابي الفقيه ابو جعفر قال
 الا ان يحشني ان يشتغل عنها اذا جمع فان لم يحف فلا فضل
 البيت ومن السنن المؤكدة ^{الترايح} جمع ترويحية ^{سجدة}
 بها لك كل اربع ركعات منها لا ستر لحي بعد هواهي سنة
 مؤكدة في الصحيح لانه واظب عليها الخلفاء الراشدين ^{والنعمان}
 بين العذر في تركه المواظبة وقال عليه السلام عليكم بسنوني
 وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال عليه
 السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسننت
 لكم قيامته واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف
 ان امكنه ادائها في بيته مع مراعات سننها فهو افضل الا
 ان يكون فقيها يقدر به والاصح ان الجماعة فيها افضل و

عليه الجمهور لركعتيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل
 محلّة كلهم الجماعة ومولوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد
 استأوا في ذلك وإن أقيمت التراويح في المسجد بليلة
 ويختلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك
 الفضيلة لا السنة فلم يأنم وفي قول من أراد الناس استأوا
 إلى ما تقدم أنه إن كان ممن يقتدى به لا ينبغي له أن يختلف وإن
 صلى في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن استأوا
 فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد و
 اظهار شعائر الاسلام وهكذا في المكتوبات أي الفرائض ولو صلى
 جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة
 الجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا
 فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد والحاصل أن كل ما شفع
 فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل والاحتياط في النية فيها
 أن ينوي التراويح أو ينوي قيام الليل أو ينوي سنة الوقت
 أو قيام رمضان لأن المشايخ قد اختلفوا في جواز أداء السنة
 بنية مطلق النقل ومطلق الصلوة قال بعض المتقدمين
 لا يجوز ذلك وهو قول أبي حنيفة وقال بعض المتأخرين
 بل عامتهم يجوز كل صلي ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتأوا
 أي ظهر أنه كان أي الشان قد طلع الفجر فلا بعضهم وهو أكثر

المتأخرين

المتأخرين ينو بذلك الذي صلاه عن سنة الفجر وهو قولها
 أو قول أبي يوسف ومحمد بل ظاهر الرواية اعتنا كلهم و
 تلك الرواية عن أبي حنيفة بشاذة غير ظاهرة وإن شك
 بعد ما صلي الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لا
 ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق لأن اليقين لا يسقط
 بالشك وإن نوى في التراويح صلوة مطلقة فحسب
 أي من غير أن يمين صفة من الصفات المذكورة قالوا أي
 بعض المشايخ الأصح أنه لا يجوز وهو اختيار قاض خان
 خلافا لما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث
 النية ووقته أي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنقل
 للذكر بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر أو
 قبله وهو المختار لأنها نافذة بشرعت بعد العشاء فكانت
 تبعاً لها كسنتها وقيل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء
 وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما
 ويستنبى عليه أنه ولو صلى العشاء بإمام وصلي التراويح
 بإمام آخر ثم علم أن الإمام الأول كان قد صلى العشاء على
 غير وضوء أو علم فساده أو جوده من الوجوه يعيد
 العشاء أو التراويح تبعاً لها كما يعيد سنتها ولا يلزمه
 إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة إن كان

وهو أن يكون وقت التراويح بعد العشاء بتمامها

صلواتهم التراوح لعدم تبعيته العشاء عنده وانما
 يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما بفرقة اعادته ايضا
 لانه تبع لها عندها ويستثنى على انها يجوز بعد الوتر لان
 فائتته مع الامام تروية او ترويحان او اكثر هل يقضيها قبل
 الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في الذخيرة قال المختلف المشايخ
 في زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته من التراوح
 وقال بعضهم يصلي التراوح المتروكة ثم يوتر ولا يشك ان
 تاخير التراوح وكذلك الانفراد به واما الاستراحة في أثناء
 التراوح فيجلس بين كل ترويتين مقدار تروية اي بعد
 كل اربع ركعات قدر اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر والمادة
 الانقطاع وهو مخير في ان نشأ يجلس يسكتا وان نشأ
 هلك او سجد او قرأ وصلى نافلة منفردة وهذا الانتظار حجب
 لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع
 اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا
 اربع ركعات وان استراح على خمس تسليمات عقيد عشر ركعات
 قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يحجب ذلك
 اي يكون تفرضا لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه
 ومن المكروه ما يفعل بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا
 بعد كل ركعتين لانه بدعة مخالفة للامام والصف والافضل

للإمام

القاسم في صبح
 ابن بسوي
 الترويح

للإمام تعديل القراءة او تقدير ما يقل في الركعتين على سبيل
 للمساواة والعديل لتلاكون احديهما الطلوع من الاخرى ولو
 لم يفعل لا بأس به وانما كان الافضل كون التعديل بين التسليمتين
 لتلايغف قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة وان صلى
 قاعدا بغير عذر جاز من غير كراهة وان كان الامام قاعدا
 بغير عذر والقوم قاعدين جاز من غير كراهة ولا حجب
 ولو صلى التراوح كلها بتسليمية واحدة وقعد على راس
 كل ركعتين قدر التشهد جاز ذلك عن التراوح وهو الصحيح
 من مذهب ابى حنيفة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمية
 واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز من اربع تسليمات وقول المصنف
 ولا يكره لانه اكمل ذكر في المحيط بخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرهما
 انه يكره والكمال لا يحصل بجودة المشقة ما لم يكن فيها اتباع
 سنة ولو لم يقعد على راس كل ركعتين قدر التشهد لم يجر
 الا عن تسليمية واحدة عند ابى حنيفة وابي يوسف ولما عذر
 محمد فلا يجوز عن تسليمية ايضا بل تقسدا واذ اشكوا اي
 الامام والقوم في انهم هل صلوا تسعة تسليمات ثمان عشرة
 ركعة او عشر تسليمات فقيم اي في حكم هذا الشك الخلاف
 بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليمية اخرى جماعة وقال
 بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمية اخرى احزاب عن الزيادة

على التراوح بالجماعة والصلح انهم يصلون بتسليمه اخرى اي
يكنون بها فرادى للاحتياط اذ فيه اكمال التراوح بيقين والا
عن التنقل الزائد عليها بالجماعة وذكر في الملقط انه يقرأ
في التراوح مقدار ما لا يؤدي الى تغير القوم عنها فقال بعضهم
يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف العناء وقال بعضهم
يقرأ في العشاء لانها تتبع لها وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم
يقرأ في كل ركة ثلاثين آية حتى يقع به الحتم ثلاث مرات و
قال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركة
عشرين آيات وهو الصالح لانه فيه تخفيفا على الناس ويضم
لحصول السنة وهو الحتم مرة واحدة لانه عدد جليل ركعت
التراوح سمى آية القرآن ستة آلاف وشئ اى مقدار
يقف زائد على ستة آلاف بمقدار وفي الهداية وغيرها السنة
فيها الحتم مرة فلا يترك لكسب القوم واذ كان امام مسجد
حيث لا يحتم فله يترك المغير ومنهم من احتج بالحتم ليلة
السابع والعشرين ثم اذ حتم قبل آخره قيل لا يكره ترك
التراوح فيما بقي لانها شرعت لاجل الحتم مرة وقيل يصليها
ويقرأ فيها ماشاء وسئل ابو بكر الاسكاف ان يجعل الامام
للفريضة قراءة على حدة او يخطط فيجعل البعض في الفريضة
والبعض في التراوح قال يعيل الى ما هو اخف على القوم و

كما يقرأ



سئل

وسئل ايضا عن الامام اذ قرع من التشهد في التراوح ان يزيد
عليه ام يقصر قال ان علم انه لا يتقل على القوم بزيادة الصلوة
والاستغفار وان علم انه يتقل على القوم لا يزيد ويأتي بالتثنية
في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي عم
في التشهد ولا يخطئ فترك سورة اوية وقرا ما بعدها
فالمستحب ان يقرأ للمتروكة ثم يعيد المقررة ليكون على الترتيب
ولا ينبغي ان يقدم في التراوح الخو مشحون بل يقدم الدرسحون
فان الامام اذا كان حسن الصوت يشغل على الخشوع
والتدبر والتفكير وان كان لحيانا فلا بأس ان يترك سجدة
وكذا لو كان غيره اخف قراءة وحسن الكل في قاضين ان
ولو لم رجل في التراوح ثم افتدى باخر في التراوح في تلك الليلة
لا يكره له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم افتدى فيها
وهذا لان صلوة النفل غير التراوح بالجماعة انما يكره اذا
كان الامام والمفتدى معا متعقلين وكان على سبيل التذاع
بان يجمع جمع كثير فوق الثلثة حتى لو افتدى واحد او اثنتان
لا يكره في الثلاثة لاختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقا ذكره في
الكافي وغيره ولو لم في التراوح في مسجد واحد مرتين او
صلاهما يوما في مسجد واحد مرتين كره وان كان في
مسجدين لختلف فيه واذ بلغ الصبي عشر سنين فام

الباقين في التراويح يجوز في قول نصيرين يحيى وذكر في
 بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز وهو المختار وقال شمس
 الائمة السرخسي هو الصحيح لان فيه بناء القوي على
 الضعيف لان ثقل البالغ اقوى لان شروعه ملزم بخلاف
 الصبي وان صلى اربع ركعات بتسليمه واحدة ولم يقعد
 على راس ركعتين منها قدر الشاهد يجوز الاربع عن
 تسليمه واحدة اي عن ركعتين عند ابي حنيفة والابو يوسف وهو
 المختار والصحيح وقيل تنوب عن تسليمتين وان قعد على
 راس الركعتين تجازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من
 قراءة الشاهد ينقل بفكره ان علم انه ان زاد عليه ينقل على
 القوم لا يزيد الدعوات الماثورة وفيه إشارة الى انه يريد
 بآتي الصلوة على النبي عم على قدمته الا انه يقتصر فيها على
 قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عند الشاهد
 ويم تناوذي السنة عندنا ولو تذكروا تسليمة كانوا قد سهل
 عنها فتذكروها بعد ما صلوا صلوة الوتر اختلف المشايخ
 في انهم هل يصلون تلك التسليمة جماعة او منفردين قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة
 بجماعة لانها فاقته عن محلها وقال الصدر الشهيد يجوز
 ان يقال يصلي تلك التسليمة الجماعة لان وقتها باق وقول

يجوز ان يقال إشارة الى انه لا رواية فيها عن الائمة وقول
 الصدر اظهر ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا
 في الشفع الاول من التراويح ثم صلى ما بقي منها على
 وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ البخاري
 يقتضي الشفع الاول لا غير لان فساده لا يؤثر فيما بعده
 وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكمال اى كل التراويح
 لان سلامه وقع سهوا في جميع الاشفاع فلم يخرج به
 من حرمة الصلوة وقد ترك القعدة على رأس كل من
 الاشفاع وقعد في اواسطها **فروع** فاته ترويجة
 او ترويختان وقام الامام الى الوتر يوتر مع الامام ثم يقضي
 ما فاته واذا لم يصل الفرض مع الامام قيل لا يتبعه في
 التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصل معه التراويح لا يتبعه
 في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل
 بعد ما صلى الامام الفرض وشدع في التراويح فانه يصلي
 الفرض اولا وحده ثم يتابع في التراويح وفي القضية لو تركوا
 الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة تام
 المقتضى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم
 يدركه ما فاته يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس
 عليه قضاء شي ما لم يعلم بفوت ولو صلى التراويح قاعدا

بلا عذر قيل لا يصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو قعد الامام
 واقتدوا به قياما الصحيح الجواز عند الكل وقيل فيه خلاف
 متحد ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام
 الركوع قام وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه ينصرف
 حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي التراويح
 فاذا اهور في الوتر يتم معه ويضم رابعة ولو اقتسد بها لا شيء
 عليه والوتر ثلث ركعات بسلام ولم يرد عندنا يقرأ الفاتحة
والسورة في جميع ركعاتها وسخت قراءة سبع اسم في الاولى
 وقيل يا ايها الكافرون في الثانية والاخلاص في الثالثة لما روى
 ابو حنيفة في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبع اسم وفي الثانية قل يا ايها
 الكافرون وفي الثالثة قل هو الله لحد ويقعد في الثالثة قبل
الركوع في جميع السنته خلا قال الشافعي فان عند القنوت بعد
 الركوع وليس في جميع السنته بل في النصف الاخير من رمضان
 فقط والدلائل المذكورة في الشرح والدعاء المشهور في القنوت
 اللهم انا نستعينك ونستغفر ونستعذ بك ونؤمن بك
 ونؤوب اليك ونعول عليك ونسئ عليك الخير كله نشكرك
 ولا نكفرك ونحسب لك ونخضع ونترك من يفجرك اللهم اياك
 نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخضع ونرجو رحمتك

ونحسب عذابك ان عذابك الجذب بالكفر ملحق ويضم اليه قنوت
 الحسن بن علي رضي الله عنه اللهم اهدني فيمن هديت و
 عافني فيمن عافيت وتولوني فيمن توليت وبارك لي فيما
 اعطيت وقي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك
 انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا ^{ليس} وتعالى
 ويريد ان يشاء وصلى الله على النبي محمد وآله وصحبه وسلم
 ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقتل عذاب النار او يقول اللهم اغفر لي بكرها
 ثلثا وقيل يقول يارب وكرها ثلثا ^{تسبحة} لا يقعد في صلوة
 غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقعد في الجوز والجوز
 عندنا ان وقعت فتنة او بلية ان يقعد في الجوز قاله الطحاوي
 ولا يصلي اى الوتر جماعة الا في شهر رمضان ولما دانه يكرها جماعة
 خارج رمضان لانه للجوز وفي رمضان قيل الافضل الانفراد و
 الصحيح ان الجماعة فيه افضل الا ان يستبها ليست كسنته
 جماعة التراويح والمسبوق في الوتر يقعد مع الامام بناء على ان
 المقتدى يقعد وهو الصحيح واذا اقتد مع الامام لا يقعد بعدها
 اى الركعة التي قعدت فيها مع الامام لانه قعدت في موضع القنوت ^{يقعد}
 وان شكك انه في الركعة الثالثة من الوترام في الركعة الثانية منه
 ولم يخرج لحد الامرين يسبي على الاول فيصلي الركعة التي هو فيها

ويقعد ثم يصلي ثم يقرأ ويقتل مرتين في كل من الركعتين المذكورتين
 لأن تكرار القنوت في موضع مكرره كما في المسئلة الأولى وفي
 التلخيص مسئلة الثانية لم يقع لحدتها في موضع كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها لم يقع إلا لحدتها في موضع وهو المناسب للمقصود
 وكذلك الحكم لو شك أنه في الأولى أو الثانية بقدت في كل ركعة يحتمل
 أنها تالله وذكر في الأخيرة أنه انقذت في الأولى أو الثانية
 ساهياً لم يقنت في الثالثة وهو مخالف لمسئلة الشك و
 لكن بينهما فرق وهو أن الساهي قدت على أنه موضع القنوت
 فلا يترك بخلاف الشاك وفي الخلاصة عن الصدر الشهيد
 أن الساهي أيضاً يقنت ثانياً وهو الوجه وقد حققنا في
 الشرح وهل يصلي في آخر القنوت على النبي ثم أم لا قال القدير
 أبو الليث يصلي لأنها من سنن الدعاء وقد تقدمت الروايات
 بها في حديث قنوت الحسن وذكر في بعض الفتاوى لا بأس
 بأن يصلي فظهر هذا أن الأولى تركها وكلام أبي الليث يدل على
 أن الأولى الاتيان بها وقيل إن صلى في القنوت لا يصلي بعد
 التشهد وكذا إن صلى في التشهد الأول سهواً لا يصلي في
 الأخير وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر لمختلفوا أيضاً هل
 يجهر الإمام بالقنوت أم يخاف به قال الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل يخاف كذا حجت العاداة أي بالمخافت في المسجد

الإمام أبي حفص الكبير بخاء والظاهر أنه مخار و هو الأصح و
 قيل بجهر عند محمد لا عند أبي يوسف وقيل بالعكس وقال صاحب
 الذخيرة برهان الدليل استحسبوا أو المشايخ والمراد بعضهم
 الجهر في بلاد العجم ليتعلموا وقال في المخرج يعني بشرح الأبيحاني
 يكون الجهر أي جهر القنوت دولاً جهر القراءة فرقاً بين الركن
 وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية وأثر العلماء جهر المخافة
 لأنه دعاء وتناء ولا يفضل فيهما إلا خفاء كافي التناء والتأمين
 وسائر الأدعية والأركان وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة ليست
 محل التعليم والتعلم والمنفرد بخيرين الجهر والخفاء ^{والقنوت} والاختيار
 الاختفاء وأما المقدر فهو مختار إن شاء فذنت بمخافتة وهو المختار
 الأكثرين وإن شاء آمن وإن شاء سكنت كله أي كل المذكور
 من الأمور الثلاثة مروى على وجه الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد
 فقيل عند أبي يوسف يقرأ وعند محمد لا بل يؤمن وقيل عند أبي
 يوسف يسكت وقيل بخير عندهم إن شاء سكنت وإن شاء
 قرأ وعند محمد إن شاء قرأ وإن شاء آمن ومثله عند أبي
 يوسف أيضاً وعنهم في رواية بقدت إلى قوله ملحق ثم يسكت
 وعند محمد بقدت إلى أن يبلغ الدعاء فيؤمن والمقترع بمن
 يقنت في الجهر واليقنت معه عند أبي حنيفة ومحمد بل يقف
 ساكناً في الأظهر وقيل يقعد وقال أبو يوسف بقدت معه

وان قدت المقدى او اهل لا يرفع صوته بالاتفاق حتى يشوش
غير **فروع** او قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا
لقولهم لا وترين في ليلة ولانه روى عنه عم الله كان يصلي
بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فيهما اذا
زلزلت وقل يا ايها الكافرون **تتمات** من التوافل صلوة
الكسوف وهي مما اجتمع على شرعيتها بلجمعة من غير ^{كراهة}
وصفتها ان يصلي الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين
بلا اذان ولا اقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوة ويطيل
فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما نحو البقرة ويخفي القراءة عند
ابى حنيفة وعندها يجهر وعن محمد كقول ابى حنيفة ثم يدعو
بعد الصلوة حتى يتخلى الشمس وان لم يحضر امام الجمعة صلى
الناس فرادى وكذلك في خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك
عند حدوث قرع من شدة ظلمة اوجع ويجوز ذلك وعند
الائمة الثلاثة ضلوة **الكسوف** كل ركعة بركوعين والدلائل
مذكورة في الشرح **ومنها صلوة** الاستسقاء اذا دام انقطاع
المطر مع الحاجة اليه ولا تنس فيها الحاجة عند ابى حنيفة
بل يصلون ويحذون ان يحبوا والاستسقاء عنده انما هو
الدعاء والاستسقاء وعند محمد ينس ان يصلي الامام
او نائبه ركعتين كما في الجمعة يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية

لا يجهر

لا يجهر ابى يوسف معهم في رواية وهو الاصح وفي رواية مع ابى حنيفة
ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العبد وهو المشهور
عن ابى يوسف وعنه **وصية** في رواية خطبة واحدة ويقوم
على الارض لا على المنبر ويكفي على قوس او سيف او عصا
يقبض الامام رداءه على قول محمد ولا يقبضه على قول ابى حنيفة
ولخالف عن ابى يوسف وانفقوا على السنة الخروج الى الا
ستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تأخرت السقوات شاة
في ثياب رثة ^{البدلة} متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى
ناكسين رؤسهم وقد قدموا التوبة وردوا المظالم ويقدمون
الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل
ثلثة ايام والدلائل في الشرح والاحسن في صفة قلب
الرداء ان امكن جعل اعلام اسفل واجعل عينه عن يسار
ويستحب الدعاء بما ورد عنه عم الله كان يقول اللهم
اسقنا غيثا هنيئا مريئا من بعد ما سقانا سحابة سحابة
طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم
ان بالبلاد والعباد والخلق من الاوام والضنك ما لا نستطيع
الا اليك اللهم انبت لنا الذرع وادّر لنا الصرع واسقنا من
بركات السماء وابيت لنا من بركات الارض اللهم اناسقنا
انك كفت غفارا فامرسل السماء علينا مداما وفي

التي بالقم وقم الالف
صوارق

ومنها

المعنى في عن لويوسف ان تشاء رفع يديه وان اشاء اشار
 بالمسيحين ويخرجون الصبيان والبهائم ولا يحضر معهم اهل
 الكفر ولا يمكنون ان يستسقوا وحدهم **ومنها** ركعتان
 شكر الوضوء على ما تقدم في اواب الوضوء **ومنها** ركعتان
 تحية المسجد وفي مختصر البحر ودخول المسجد بنية الفرض او
 الاقتران ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمن تحية المسجد
 اذا دخله لغير صلاة ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر تكرار
 الدخول **ومنها** صلاة الاوابين بعد المغرب وتقدم بيان
 فضيلة الاربع والست وعندهم من صلى بعد المغرب عشرين
 ركعة بنى الله له بيتا في الجنة **ومنها** ركعتان الاستخارة
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله عم يعلمنا الا
 استخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول
 اذا هم لحدثكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل
 اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم
 وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير
 لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري و
 اجله فاقدري لي وتشير لي ثم ياركلي فيه قال كنت تعلم
 ان هذا الامر يستل في ديني ومعاشي وعاقبة امري

او قال

او قال عاجل امري واجله فاقدري لي وتشير لي وعاقبة امري وعاجله
 الى الخبر حيث كان ثم ارشني به قال ويسمى حلاجه ويسمى
 ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله
 واجله ثم يفعل ما ينشرح له صدره ويبني ان يتكررها
 سبعاً **ومنها** ركعتا السفر عن معظم بن المقدم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احدكم عند اهل افضل من
 ركعتين يركعهما عندهم حين يريد السفر **ومنها** ركعتان
 القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يقدم من سفر الا نهارا في الصبح فاذا اقدم بدا بالمسجد
 فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه **ومنها** صلوة التسبيح
 وصفتها على ما رواه الترمذي عن رواية ابن المبارك ان
 يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره ثم يقول خمس عشرة
 مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم
 يتقود ويُسْمَل ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يقولهن
 عشر مرات ثم يركع فيقولهن عشر مرات ثم يرفع رأسه
 من الركوع فيقولهن عشر مرات ثم يسجد فيقولهن عشر
 مرات ثم يرفع رأسه من السجود فيقولهن عشر مرات ثم
 يسجد ثانية فيقولهن عشر مرات ثم يقوم الى الثانية فيفعل
 بها كذلك وكذا في الثالثة والرابعة وفي ركعة خمس

روى في هذا السبيل رجل من اهل البيت عن علي بن ابي طالب
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الركعة الاولى ركعة واحدة وفي الثانية ركعتان وفي الثالثة ركعة واحدة
 وفي الرابعة ركعتان وفي الخامسة ركعة واحدة وفي السادسة ركعتان
 وفي السابعة ركعة واحدة وفي الثامنة ركعتان وفي التاسعة ركعة واحدة
 وفي العاشرة ركعتان وفي الحادية عشرة ركعة واحدة وفي الثانية عشرة ركعة واحدة
 وفي الثالثة عشرة ركعة واحدة وفي الرابعة عشرة ركعة واحدة وفي الخامسة عشرة ركعة واحدة
 وفي السادسة عشرة ركعة واحدة وفي السابعة عشرة ركعة واحدة وفي الثامنة عشرة ركعة واحدة
 وفي التاسعة عشرة ركعة واحدة وفي العشرون ركعة واحدة

سبعون تسبيحة وبيد الركوع سبحان ربّي العظيم وفي
السجود سبحان ربّي الأعلى وقيل لابن المبارك إنّ سبحة
في هذه الصلوة هل سيبتغ في سجود السهر عشر
عشر قال لا تأخى ثلثمائة تسبيحة ومنها الحاجة عن
عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلعم من كانت
الحاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليأش على الله وليصل على
النبي عم ثم ليقل لا إله إلا الله الحكيم الكريم سبحان ربّي
العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسئلك من
حيات حبيك وعزائم معفوك والعنينة من كل بر
والسلامة من كل إنم لا تدعني ذنباً إلا عففته ولا همّاً إلا
فرجته ولا حاجة لك فيها رضا إلا قضيتها يا أرحم الرا
حمين ومنها صلوة الضحى وقد تقدمت ومنها
قيام الليل والخبار فيه كثيرة جداً والصلوة خير موضع
ما لم يلزم منها ركاب كراهة واعلم أنّ التفلح جماعة
على سبيل التداي مكره على ما تقدم ما عدا التراويح
وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم أنّ كلاً من
صلوة الرغائب وصلوة البرات وصلوة القدر بجماعة
مكرهة على ما صرح به البزار وغيره والحاديات

صلوة ١٠

فيلها موضوعه صرح به ابن جوري وغيره على ما يتأكد بتمامه
في الشرح **قاعدة** قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل يتنذر
ثم يصليها وقيل يصليها كالحاج قال بشرط الاثمة المكي اذا
لنقل بعد التنذير افضل من ادائه دون التنذير **فصل**
فيما يفسد الصلوة اذا تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس
ناسيا او عامدا تفسد صلواته والمرا من التكلم التلقظ
بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي عند الشافعي الكلام ناسيا
لا يفسد وعندما كك واحمد الكلام ناسيا او ليصلاح
الصلوة لا يفسد وليتنا قوله عم ان هذه الصلوة لا يصلح
فيه هاشي من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة
القرآن وتما في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط
ان يكون مسموعا بنفسه اي لنفس التكلم وان لم اى
للمصحح المتكلم حروفه اى حروف الكلام او بشرط ان يكون
المتكلم مصحح الحروف وان لم يسمع الكلام يعني بشرط
وجرد احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل
تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر
تفسد وفيه نقل فقد ذكر في الحقايق انه اذا صح الحروف
ولم يكن مسموعا لا تفسد اتفاقا والتصحيح ان المفسد
كل الامرين تصحيح الحروف والسمع الاحدهما على ما

فنفذ

حقيقته في الشرح والظاهر المصلي في صلته فتكلم او ضحك
 وهو نائم تفسد صلته كذا في علته الفتاوى واختار في الكلام
 عدم الفساد وقد تقدم في فاقص الوضوء وان المصلي
 في صلته بان قال او بقصر الهزة مفتوحة او تاؤه بان قال
 او بفتح الهزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهزة وان كان
 الواو او قال آء بعد الهزة او بكى فيها فارفع بكاءه او حصل
 منه صوت مسموع ان كان ذلك الايتين او التأوؤ او البكاء
 من ذكر الجنة او بسبب تذكرة الجنة او النار او نحو ذلك مما
 هو من امور الاخرية لم يقطعها اى لم يفسد صلته لانه
 بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو وان كان ذلك من وجع حصل
 له في بدنه او مضيئة اصابته في اهله او ماله يقطعها الا ان يمتنع
 الشكالة فكانه قال بي وجع او اصابته مضيئة وهو من
 كلام الناس فيفسدها وعرف محمد انه ان كان شديد الوجع
 بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ولا ترقى في الحكم المذكورين
 قوله آء او التأوؤ ويان قوله آء بالقصر الا ان يمتنع
 حقيقة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وهو ظاهر الرواية
 عنه وقال ابي يوسف آخره لا تفسد صلته في الحوائج واق
 وتنف ما هو مشتمل على حرفين فقط احدهما او كلاهما
 من حروف الزيادة العشرة بجمعها قولك سالتونيها

الساير والهمزة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء
 والهاء والالف فقولوه ام حرفان كلاهما من الزوائد وقوله
 اف وتنف تحقيقا حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلثة لحرف
 من الزوائد وغيرها والحرفين من غيرها فتفسد بالاتفاق
 وذكر في الملتقط ان المصلي اذا سئعه المصلي الحية
 فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلته عند محمد
 وفي الخلاصة عندها خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة الابكاء
 بالصوت بسبب الوجع وعرف محمد انه قال ان كان
 المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله
 الرحمن الرحيم او آء او تاؤه لا تفسد صلته وكذا عن ابي
 يوسف لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون عقوا كما لو حرق في النار
 او عطس او رفع صوته وحصل به حروف حيث لم تفسد
 صلته بذلك اجماعا لعدم امكان الامتناع عنه ذكره
 في الفتاوى الخاف انية المنسوبة الى قاضيه ان وذكر في الحديث
 انه اذا قال للمريض يا رب او قال بسم الله تفسد صلته
 المشقة اى الالم لا تفسد صلته ولم يذكر خلافا ولا اصح
 انه قول ابي يوسف وعندهما تفسد كما تقدم ولولجها
 المصلي من قال امع الله آء بلا آء الا الله او لخير للمصلي
 بما يستر او بما يسوءه او بما يعجزه فقال جوابا للخبر عما

بعينه سبحانه الله او قال جوابا للخبر عاينته ^{الله} او قال
 جوابا للخبر عاينته ^{الله} او قال جوابا للخبر عاينته ^{الله} او قال
 صلاة عندهما خلافا لابي يوسف انه ذكر فلا يفسد ^{الصلوة}
 ولهما انه قصد به الجواب قصار كلام الناس وذكر القاضي
 الامام فخر الدين قاضى ^{في جامع الصغير} قوله او قول
 محمد لجواب يعني قيل له هل الله غير الله فقال لا اله الا الله
 ولو اراد لعل الله في الصلوة لا يفسد ولو لم يرد وقوع
 مصيبة فقال جوابا ان الله وانما اليه رجعون قيل يفسد
 اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ولو عطف ^{المصلي}
 فقال الحمد لله لا يفسد صلواته لانه لم يتغير بقصد
 عن كونه تعالى ولا خطاب وعن ابي حنيفة ان هذا اذا
 حشد في نفسه من غير ان يحرك شفيعته فان حرك فسد
 والا قول هو الظاهر ثم الذي ينبغي للعاطس هو ان
 يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطف رجل اخر فقال
 المصلي الحمد لله يريد اي مراد استغفاره ^{اي طلب الفهم}
 للعاطس اي يريد ان يفهم الحمد ويذكره آياه تفسد
 صلواته الحامد لقصد الفهم وهذا مخالف لما في الهداية
 وغيرها من انها لا تفسد لكن ذكر في القنينة عن ابي حنيفة
 رواية انها تفسد والاصح انها لا تفسد لانه لم يتعارف

جوابا او قال المصلي يحرك الله فانها تفسد الا
 في رواية نشاذة عن ابي يوسف ولو عطف رجل ^{المصلي}
 فقال له اخر يحرك الله فقال المصلي العاطس آمين
 تفسد صلواته لانه لجابة ولو كان يجنب المصلي العاطس
 مصل آخر فقال رجل ليس في صلاة يحرك الله فقال
 المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه لجابة
 لا صلوة الآخر لان تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضى
 وان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة سواء كان في
 الصلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه
 تفسد صلواته لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس هذا
 ان قصد الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح حصل الفتح
 للقارئ لا تفسد بشرط في الاصل للفساد التكرار بان
 يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح
 وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدارا
 يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله
 تفسد صلوة الكل وهو القياس والصحيح انه لا تفسد صلاة
 الفاتح والصلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه
 لا صلاح صلواته لاحتمال ان يجري على لسان الامام ما يفسد
 ولم يفتح عليه والظاهر انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع

عنها الاغنية وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه الموقم بعد
الانتقال فقد قيل تفسد صلاة الفاتح وان اخذ الامام بقوله
تفسد صلوة الكل لا تنفاه الحاجة وعامة المشايخ على عدم
الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاولى
ان لا يعمل بالفتح والامام ان لا يلحظهم اليه بل يرجع اذا جاء
أو آية او ينتقل الى آية اخرى ذكره في الهداية والمراد بانها
بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المسحوب
وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح الهداية والاولى ان يقرأ
بعد قراءة الواجب وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ فحة
تفسد صلوة لانه تعلم وهو على كثير وان اكل المنة في صلوة
او شرب علما او ناسيا انه في صلوة تفسد صلوة لانه
عمل كثير ولا يعذر بالنسيان لان هيئته مذكورة بخلاف
الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل اذ لم يكن بين اسنانه حتى
لو ابلغ تسعة من الخارج تفسد وكذا يفسد ما العمل
الكثير ما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا
يسببه الناظر الى المصلي انه ليس في الصلوة فهو على كثير وما
ذلك بان يستكث ان في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل
عمل يعمل باليدين عرفا وعادة فهو كثير ولو قدر انه علم بيد
واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر

ولو وقع انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا المختص من عاصم من
اعمال اليدين والاول اعم وذكر في المنتقط انه لا يعتبر في فساد
الصلوة عمل اليدين اى حقيقة ولكن تعتبر القلة والكثرة
اما باعتبار غلبة الظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة
باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكثر المصلي فكثير والا
فقليل وعلمة المشايخ على القول الاول وهو المختار و
لو ادخن المصلي يده من اخذه من انا او كان في يده فاخذ
بيده الاخرى فذهن به راسه او لحية او غيرها من جسده
او شرب شعره سواء شعر راسه او لحية تفسد صلوة
وكذا لو اقبل او اخذ ماء الوتر فجعله على شيء من اعضائه
ولو كان الدهن لو جوه في يده فمسحه برأسه او بعضه من
غيره لا يأخذه باليد الاخرى لا تفسد صلوة لانه عمل قليل وان
حملت المرأة في الصلوة صبيا فارصعته تفسد صلواتها
لانه عمل كثير والمضي صبي ثدي امرأة نصلي ينظر النخج
بمضه عنها الذين تفسد صلواتها لانه ارضاع وهو عمل
كثير ولا يشترط في ما يفسد الصلوة الاختيار فان من رفع
فشي خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه
تفسد صلواته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه على
الدابة او اخرج من مكان الصلوة والاى وان لم ينزل منها

فلا تقصد صلاتها هذا اذا مضى مصنة او مصتين فان مضى
 ثلث مصبات تقصد وان لم ينزل ذكره قاضيتان وغيره
 وان صالح المصلي احد ايديه يريدها التسليم تقصد صلاة
ولو رفع العمامة والقلنسوة من راسه ووضع على الارض
او رفع من الارض ووضع على راسه او نزع القميص او نزع
وقبل كل واحد من المذكورات بيد واحدة من غير تكرار
متوال لا تقصد صلاته لكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر
اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القميص
فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التعميم فالتعميم في القنوت
انه مفسد وهو الصحيح وكذا المراجعة اذا خرجت وان انتفض
كوعمامة فسواء مرة او مرتين لا تقصد لانه يحصل
بيد واحدة فيستغنى ان يحمل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع
العمامة على راسه من البرد او الخزان يصدره لا يكره
لانه يهدر وكذا الوضوء بغيره او عمامة نجاسة فنزع
الجلها وذكر في قنوت الحج ان رفع القلنسوة او العمامة
يعمل قليل اذا سقطت افضل من الصلوة مع كشف
الرأس بخلاف ما لو اخلت او احتاج في رفعها الى عمل
كثير ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة او ضربه
يسوط وكفه تقصد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخا

او تأديب او ملاءمة وهو عمل كثير وذكر في الذخير ان المصلي
 على الدابة اذا ضربها لا يستخرج السير الى طلب السرعة
 سيرها تقصد صلاته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب
 الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين
 لا تقصد وان ضربها ثلث مرات متواليات في ركعة واحدة
 هكذا قيد في الخلاصة تقصد وهو الاصح لانه عمل قليل فلا
 فيه من التكرار ليصير كثير بخلاف ضرب الانسان فان الضرب
 في حقه بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا
 قالوا اذا كان معه فمشتها اي نشطها وحركها به السير
 في نسخة من نسخ الذخيرة بدل فمشتها فمشتها اي
 اصلها السير او تحسبها لا تقصد صلاته بذلك اذا لم يتكرر
 ثلاثا متواليات وهو موافق للمقول قبله ولو هدى به اي ^{يسوط}
 اي ارشدها بالايما به الى الطريق اي حركه لاجل ذلك ومنه ^{يسيط}
 بالهائية وضربها مع ذلك تقصد صلاته لانه فيه تعليم او
 ضربا فكان عملا كثيرا وان حرك المصلي الركب رجلا واحدة
 لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين في ركعة واحدة
 لا تقصد صلاته وان حرك كلتا رجليه معا تقصد اعتبارا
 لهما باليدين وقال بعضهم ان حرك رجله معا قليلا اي
 ضعيفا بحيث لا يدركه الغير الا بتأمل لا تقصد اذ لم يوال

التكرار وروى عن أبي بكر أنه لجا في مسألة من قال له أي المصلي
 كم صليته فامشأ إليه المصلي بيده باصبعين منها إلى أنهم
 صلوا ركعتين أو ثلث إلى أنهم صلوا ثلثا وثلثا وثلثا لا تقصد
 صلوة لأنه عمل قليل ومثله من روى عن عائشة رضي الله عنها
 أن المصلي ما تستين أي تظهر حروفه أن كان أقل من ثلث
 لا تقصد صلوة لأنه عمل قليل وكذا أن كتب ما لا تبين حروفه
 بأن كتب على هواه أو ماء أو باصبعه جافة على نحو ثوب
 أو حجر لا تقصد صلوة بل يكن لأنه عيب وينبغي أن يعيد
 بما إذا لم يكن كثير بحيث يظنه الناظر أنه ليس في الصلوة وإن
 زاد على كتابه ما تستين حروفه على أقل من الثلث بأن كان
 ثلثا أو أكثر تقصد لأنه كثير وفي المستقط ولو قال المصلي
 مثل ما قال المؤنل تقصد صلوة إذا قصد لجاية المؤنل
 خلافا لابي يوسف وقال في الفتاوى الخاقانية إذا دنت في
 الصلوة يريد به أي بالتأذين الأذان أي الإعلام بدحو الوقت
 تقصد صلوة عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف لا تقصد
 ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح لأنه اعلام وعند
 أبي يوسف هو ذكر لكن الحي علم خطاب ولو سمع المصلي
 اسم الله تعالى فقال جل جلاله أو نحو ذلك من الفاظ التعظيم
 أو سمع اسم النبي عم فقال صلى الله تعالى عليه وسلم

أن أراد أي قصد بذلك لجاية أي لجاية ذكر الله تقصد صلوة
 لأجل ذلك القصد قال لم يرد به الجواب بل قصد ثلثا وصلوة
 على سبيل الاستيناف لا تقصد لأنه لا يستاف في الصلوة ولو
 انشأ أي رتب ونظم شعر أو خطبة لكن يفكر ولم يتكلم
 بلسانه لا تقصد صلوة لأنها لا تجرد أفعال القلب ولكن قد
 أساء أشد الأساء لترك الخشوع واشغال قلبه بغير الصلوة
 خصوصا ما ليس من من جنس العبادة ولورد للمصلي السلام
 بيده أو برأسه أو طليته شئ فإولى برأسه أو عينه أو حاجبه
 أو قال نعم أو لا فإن صلوة لا تقصد بذلك وكذا الوارد أنشأ
 ورهما وقال بجيد هو فإولى بهم أو لا لعدم العمل الكثير في جميع
 ذلك وفي الذخير ولا بأس أن يتكلم الرجل مع المصلي قال الله
 تعاقدا للملائكة وهو قائم يصلي الآية وفي أحكام القرآن
 للحواشي ولا بأس للمصلي أن يجيب برأسه أو بالوقيل للمصلي
 تقدم فتقدم أو دخل فرجة الصف أحد جانبي المصلي فوجه
 له فتقصد صلوة لأنه أمثل فيها غير أمر الله وينبغي أن يركب
 ساعة ثم يتقدم برأيه ولو قال في الصلوة اللهم أكرمني أو قال
 اللهم انعم علي أو قال اللهم أصلح أمري أو قال اللهم ارزقني
 العافية أو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين وللمؤمنات
 لا تقصد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي

ولو ادعى او التهم اغفر المؤمنين والمؤمنات لا تقصد الصلوة
 والاصل ان كل ما يستحيل طلبه من الخلق فالعناية به لا
 الصلوة وفي الهداية اللهم ارزقني من قبل ما لا يستحيل طلبه منهم
 وحكم بانه مقصد ولا يظهر انه لا يقصد اذا اطلقه وان قيد
 بالمال وكونه مقصد واما قوله اللهم ارزقني وانعم علي علي اختيار
 صاحب المحيط لا يقصد لان معناه موجود في القراءة والختار
 ان ما هو في القراءة او في الحديث لا يقصد وما ليس فلهذا
 اعتبر فيه الاصل المتقدم ولو قال اللهم اغفر لاني ففهم تحلا
 المتأخرين ولا يظهر عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لعمي
 او لخلي او نحو ذلك تقصد اتفاقا لعدم وجوه في القرآن
 ولا في التأخير وعدم استحالة طلبه من الخلق ولو قال اللهم
 ارزقني رزقيك او جنتك او حج بيتك لا تقصد لانه
 لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني دابة او كربة
 او زوجة ونحو ذلك او قال اللهم اقض ديني تقصد لعدم
 استحالة طلبه من الخلق ولو نظر المصلي الى الكتاب او مكتوب
 وفهم ما فيه ان نظر غير مستقرهم اي غير قاصد لفهم ما فيه
 لا تقصد صلواته بالاجماع وان نظر اليه مستقرها اي قاصدا
 لفهم فقد ذكر في الملتقط انها تقصد وهو مراد عن محدث
 وذكر في الاجناس انها لا تقصد عند لي يوسف وبه لخذ

مشايخنا

مشايخنا والصحيح انها لا تقصد بالاجماع ذكر في الهداية والكافي
 وان قول المصلي القرآن من المصحف او من الجواب تقصد صلواته
 عند الحقيقة خلافا لها فان عندها لا تقصد لكنه يكره لما
 من السنية باهل الكتاب وانما تقصد عند ابي حنيفة لان فيه
 تقليد الاوطاق وهو عمل كثير اولئك فيه تعذبا وهو عمل
 كثير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير وقيل لا تقصد ما
 لم يقرب مقدار الفلحة قيل لا يقرب آية وهو الاظهر وهذا اذا
 لم يكن حافظا قوله فان كان حافظا لا تقصد بالاجماع
 لعدم العلم ولو لخذ للمصلي حجر او رمي به طائر او نحو تقصد
 لانه عمل كثير ولو كان مع حجر فرمي به الطائر او نحو لا تقصد
 لانه عمل قليل وقد اساء الاشتغال به في الصلوة ولو رمي بالحجر
 الذي معه انسيان ينبغي ان تقصد كما لو ضرب بسوط او بيده
 لما فيه من الخاصة وقال في الاجناس انه رمي بالمرافق امتا
 ولخذ اي حجر او لخذ لا تقصد وكذا لو رمي بحجرين لانه قليل
 وان رمي بسهم تقصد لانه كثير ولو حرك للمصلي جسده
 مرة او مرتين متواليين لا تقصد لقلته ولكن يكره وكذا
 اذا فعل المحرك مرارا غير متواليين لم يكن في ركن واحد
 ولو فعل ذلك مرارا متواليين تقصد لانه عمل كثير هذا اذا رفع
 يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لانه حرك

ولحد كذا في الخلاصة وذكر في الجناح إذا قتل القملة مرارا
 أي بقتلات متعددة أو قتل ثلاث متعددة أو قتل قتلا
 متداركا بأن لم يكن بين كل قتلين قدر ركن تقصد صلا
 وإن كان بين القتلين قرصة أي مهلة قدر ركن لا تقصد
 ولكن الكف عنه أفضل وكذا لا تقصد الصلوة لوروح
 المصلي بمرحبة أو بمؤبة مرة أو مرتين لا تقصد ولو روح
 مرات متوالية تقصد على نسق ما تقدم ولو تنحج المصلي
 يريد به اعلامه أي اعلام الطالب له أنه في الصلوة وسمع حرف
 أي حرف التنحج وكذا إذا سمع منه حرفا تنحج بالفتح
 أو الضمة أو تنحج للمحسن الصوت متهدا بال لم يكن مضطرا
 إليه تقصد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد كما هو في جميع
 الكتب والفساد قول السماعيل ^{من المبالغة} في الهداية وقال غير تقصد قال ابن كثر الهام وهو
 الصلح وفي المبسوط شيخ الإسلام أن ما هو ^{للمحسنين} للصوت لا تقصد أما إن كان يعذر بال كان مضطرا إليه
 فلا تقصد اتفاقا لعدم إمكان التحرر وكذا إن كان لا ^{في قول المصنف} البراق في حلقه ولو استأذن رجل المصلي أي طالب منه
 الأذن للدخول وكذا لو ناداه فهو المصلي بالقراءة ليعلمه
 أنه في الصلوة أو قال الحمد لله لأجل ذلك أو قال الله أكبر

لا تقصد

لا تقصد صلوة وكذا الوسيخ لأجل الاعلام لقوله عم من ثابة
 شيء في صلاته فيسيخ وإن قبلت المصلي امرأ ^{فأجل} ولم يقبلها
 وهو لم يحصل له شهوة فصلاته تامة ولو قبل هو أي ^{هام}
 المصلي امرأة يشهوة أو بغير شهوة فسد ثلاث من رآه
 ظنة في غير الصلوة ولو قبل المصلي رجها يشهوة أو
 بغير شهوة تقصد صلاتها والفرق ذكرنا في الشرح ولو
 نظر إلى فرج المطلقة الرجعية بشهوة يصير مرجعا
 لا تقصد صلاته في المختار للمصلي إذا وسوس الشيطان
 فقال للحول ولا قوة إلا بالله إلى كان ذلك الذي وسوسه
 في أمر من أمور الآخرة لا تقصد صلاته وإن كان في أمر من أمور
 الدنيا تقصد كذا ذكره في الأخيرة لأن الوسيخة لم فكاة
 هو قل أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله بسبب امرئ خروئ
 في الأول بسبب امرئ يتوكل في الثاني للمصلي إذا أراد
 يستلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر أنه في الصلوة
 فتسكت ولم يقل عليك تقصد صلاته لأنه تلفظ على قصد
 الخطاب وذكر في الأخيرة المشي في الصلوة إذا كان أي ^{شي}
 حال المني مستقبيل القبلة غير منحرف عنها لا تقصد ^{الصلوة}
 إذا لم يكن متلاحقا أي بمضم الحلق لبعض من غير مهلة
 ولم يخرج من المسجد إذا كان المصلي فيه وإن كان في القضاء

أي الصلوة لا تقصد غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي عن الصفوف
 يعني إذا مشى في صلاة إلى جهة القبلة مشيا غير متدارك
 بأن مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف
 آخر هكذا إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تقصد صلاة إلا
 أن يخرج من المسجد أن كان فيه أو تجاوز الصفوف أن كان
 في الصفوف فإن مشى مشيا متلاحقا بأن كان قد صفتين
 دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في
 الصفوف فسدت صلاته وإن لم يكن قد لزم صفوف في الصفوف
 فالمعتبر بمجاورة موضع سجوده والبيت للمرأة كما مسجد عند
 أبي عبيد الله النسفي وكما الصفوف عند غيره ويهضم المشايخ قالوا
 في رجل رأى فرجة في الصف الثاني أي بالنسبة إلى الصف الذي
 هو فيه وهو الذي قد أمه ليس بينه وبين صفه الصف فمشى
 إليها إلى تلك الفرجة فسدها لا تقصد صلوة ولو مشى إلى
 الصف الثالث وهو الذي يأمه وبينه وبين صفه تقصد صلاة
 وهذا القول محل على إطلاقه أي سواء كان مشيا إلى الثاني
 متلاحقا أو غير متلاحق كان مخالفا لما قيله وإن قيل يكون
 متلاحقا فلا هذا التفصيل كله إذا لم يكن الماشي في الصلوة
 مستديرا القبلة بأن مشى قد أمه أو يمينا أو يسارا أو
 قهقرا أما إذا استدير القبلة فقد فسدت صلاته سواء

بصلواته خفي بغيره كذا في المتن

مشى قليلا

مشى قليلا أو كثيرا أو لم يمش كما إذا استدير القبلة على ظن
 أنه رُغف أو سبقه حدث آخر ثم تبين أنه إذا لم يكن رُغف
 وللحدث فإن صلاته قد فسدت بالاستديار وإن لم يخرج
 من المسجد لأن استدياره وقع لفرض ضرورة إصلاح الصلوة
 فكان مفسدا ولو موضع العلك أو موضع الهليلج في الصلوة
 تفسد وإن لم يتلعه وهذا إذا كثرت بأن توالى ثلاث مضافات
 ولو لم يضع الهليلج لكن دخل حلقه منه شيء يسير لا تقصد
 ولو كان في فمه سكر أو فانيذ فابتلع ذويه تفسد وأن لم يبتلع
 بمضغه لأنه يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي بين أسنانه من الماء
 إن كان ذلك إذا دعا على قدر المحض تفسد صلاته وكذا إن
 كان قد رها وإن كان أقل من قدر المحض لا تفسد صلاته
 ولا تقصد صومه وقد تقدم في فصل ما يكره ولو أكل خنوا
 وبقي في فمه طعم الحلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تفسد الصلاة
 يسير جدا **فروع** ولو وقع في الصلوة أن كان غير مسموع
 لا تقصد لكن يكون وإن كان مسموعا إن كان له حروف
 متجتمعة كاف وقف تفسد وإن عطس فحصل به حروف
 كاصهيب وخوها لا تفسد لأنه اضطراب وكذا لو تحشى
 فحصل به حروف كذا أطلقه فاضمقان وقهقهة في الكافي بما
 إذا كان مدفوعا إليه لا تفسد فإن لم يكن مدفوعا إليه

كذا في المتن

لا تفسد ولو تآقوب فحصل بحروف لا تفسد ولو فرغ البنا فقل
ومن مخرجه كان آمنا يريد به الاذن تفسد وكذا لو قيل له
من اين جئت فقال وبئر معطله وقصد مشيدا او قيل
له بما لك فقال الخيل والبغال والحمير يريد به الجواب تفسد
وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة لم يجرى على لسانه
كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والا فلا لانه قرآن
ولو قال بالفارسية ارى فهر على هذا التفصيل كذا في الفتاوى
ولو قرأ من الايجل او التورية تفسد ان لم يكن ذكر او لو
استدشعرا تفسد وان فيه ذكر ولو ابتلع وما خرج من
السدانة لا تفسد ما لم يكن ملاء الفم وكذا الوقاء اقل ملاء
الفم فعاد الى خوفه وهو لا يملك امساكه ولو رفع الفتيلة
من السراج لا تفسد وكذا لو تردى بردانه او حمل شيئا
خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيته او ثوبا على عاتقه
لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها الا ولو غلق
البنا لا تفسد ولو فرغ الغلق او القفل تفسد ولو لبس القميص
تفسد ولو تنقل او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تفسد الا
ان يكون واسعا يلبس بيد واحدة وكذا نزع ولو حرم
الدابة واسترحها او نزع السرج تفسد وان امسكها
او خلع اللجام لا وان شد الازار او السراويل تفسد

وان خلعها لا **تدبيل** في الحديث في الصلوة من سبقه
حدث سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف
من فوره وتوضأ من غير ان يشغل بشئ غير ضروري
في وضوئه وبني على صلواته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها
خلاف الامة الثالثة لقوله عدم من اصابه في اورعاف
او قلنس او مذي فليصرف فليتوضأ ثم ليبين على صلواته
وهو في ذلك لا تكلم وفي رواية ثم ليبين على صلواته ما لم يتكلم
والاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء
في حق الامام والمقتدى افضل لحرمانه لفضيحة الجماعة
الا ان يمكنها الاستيناف في جماعة اخرى ثم المنفرد ان شاء
اعمالها في مكان وضوئه ان امكن او اقرب الموضع اليه ان
لم يكن وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود الى مكانه
البناء ان لم يفرغ امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه
وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ
تخير كالمفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه يصير مقتدى
بمن اختلفه ثم اختلف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائز
لجماعنا روى عن عمر رضي الله عنه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد
رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رايتني
شئ فمست بيدى فوجدت بلة ثم جاز البناء مقتدى

بان ينصرف على قوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر كان
 فسدت الا اذا حدث بالنوم فكث زمانا ثم انتبه وان
 قرأ فذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقيل القراءة في
 الابواب لا تقصد وقيل في الذهب لا تقصد والذكر لا يقصد
 في الاصح ولو احدث راكعا فرغ مستمعا فسدت وكذا
 ان احدث ساجدا فرغ مكبرا بيته اتمامه او بدون
 نية وان نوى به الا ينصرف لا تقصد ولو فهمه او سال
 دمه لشيخة او عظمه ولو فهمه لنفسه استأنف لانه
 ليس بسماوي وكذا الواضايه بخاسته مانعة من غير
 سبق حدث خلا فالابي يوسف قال كانت النجاسة
 من حدثه بني اتفاقا ولو كان من حدثه وغيره لا يبني
 ولو احدث محلها وكذا لا يبني لسيلان ^{منه} دمل غمرها
 فان لسقوط شيء من غير مسقط فليل يبني لعدم ^{سأله}
 صنع العباد وقيل على الخلاف واختلاف فيما سبقه
 اعطاسه ولا يظهر انه يبني لكونه سماويا وان ^{كان} تخلفه
 فالأظهر انه لا يبني ولو سقط كرسيها بغير صنع
 ميلوا لانت بالاتفاق وان ^{كان} يجرها فعلى الخلاف وان
 لم يكن الحدث من بيته كالانما والجنون لا يبني وكذا
 ان كان موجبا للفعل كالحلالم وان استنقل بفعل

غير ضروري

غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه الى بعد منه
 لا يبني وله ان يتوضأ ثلثا ثلثا في الاصح ويأتي بمسار مسان
 الوضوء ولو وجد في الخوض موضعا للتوضي فجاوزه الى موضع
 آخر ان كان له ذكر كضييق مكان الاول يبني والا فلا ولو قصد
 الخوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد صغف
 لا تقصد وان اكثر فسدت وان كان علا التوضي من الخوض
 فذهبه اليه ونسي ماء في بيته يبني ولو كان بعيدا او يقربه
 بماء يتركه لغيره لا يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع
 ان عدم غيره وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه
 او كشف عورة لا يبني حتى لو كشف رأسها للمسيح ^{عليه} او
 للفعل لا يبني في الصحيح وكذا لو كشف ^{منه} هو او هي للاستنجاء
 في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن منه يد يبني والسنة ان
 ينصرف محدوديا مسكبا ينفه يوههم انه رجع والاستحالة
 للامام ان يأخذ بثوب رجل الى الخراب او يشير اليه وله
 ان يستخلف ما يخرج من المسجد او تجاوز الصفوف في
 الصلوة فالاستخفاف حتى جاوزا وخرج بطلت صلوة القوم
 ان لم يستخلفهم قبل خروجه وفي بطلان صلوة روايتان
 والاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمستفرد ويستترط
 كون الخليفة صلحا للامامة ولو مسبقا ولو لم يكن مع الامانة

الأول لحد تعين لا يستلزم من غير تعين ان كان صلحا للامامة
 والآيات كان صليا او امرأة فقيل يتعين فتفسد صلاته وصلاة
 الامام والاصح انه لا يتعين فتفسد صلاته فحسب ولو حصل
 سبق الحدث في ركوع او سجود يجب اعادتها في البناء لان ^{يقال} لا
 من ركن الى ركن مع الطهارة بشرط ولم يوجد فيعيد هذا الحد
 فيه ولو لم يعد لا يجزئ بخلاف ما لو تذكر فيها سجدة فسجد
 حديث لا يجب اعادتها بل تستحب وعن ابي يونس ^{سفيان} إعادة الركوع
 لان القومة فرض عزمه والله تعالى اعلم **فصل** في سجود السهو
 وسجدة السهو ولجبة الصواب ان يقال يسجد السهو وجب
 فكانه ايراد بالسجدة معنى السجود ولم ير الوجود فان الواجب
 سجدتان وهذا هو الصحيح وقيل هو ستة لا يجب سجود السهو
 الا بترك الواجب من وجبة الصلوة ولا يجب بترك السنن
 والمستحبات كالنحوذ والتسمية والثناء والتأمين و
 تكبيرات الانتقال والتسبيحات ولا بترك الفرائض لان تركها
 مفسدان لم يندرك فيعاد او بتأخيرها او بتأخير الواجب
 عن محل او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو
 كما اذا نسى او تركه وقت نسيانه قراءة القنوت في الوتر
 او التشهد في إحدى القعدتين الاولى والاخيرة فانه واجب
 فيهما في اظهر الروايات وهو الصحيح وقيل هو ستة في الاولى

وكذا اذا نسى تكبيرات العيدين وكذا اذا جهر الامام فيما يخافت
 او خافت فيما يجهر واما المنفرد فلا يجب عليه بالخافة في الجهر
 لانه مخبر وكذا لو جهر في موضع الخافة في ظاهر الرواية وفي رواية
 النوادر يجب عليه السهو واليه مال ابن الهيثم لان الخافة
 وليجة عليه وقيل ان جهر كجهر الامام يجب والنحوذ بقدرها
 يسمع نفسه فلا وذكروا في الترجيح ان يسجد السهو يجب ستة
 اشياء فجب بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يسجد او يسجد
 قبل ان يركع هذا التمثيل من صاحب الذخيرة غير واقع في محله
 لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى
 يفترض إعادة الركوع بعد القراءة وإعادة السجود بعد الركوع
 واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك
 يجب يسجد السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زاده اقلية ^{تلك}
 ويجب بتأخير ركن هذا ثانی الستة نحو ان يترك سجدة
 صليبة يضم الصاد منسوبة الى الصليب لاختصاصها بصليب
 الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك
 سجدة من ركعة سهوا فتذكرها في الركعة الثانية بعد تلك
 الركعة او فيما بعدها فسجدها فقد خسر ركن من محل او يؤخر
 القيام الى الركعة الثانية او الى الثالثة بيان يجلس بعد السجود الثانية
 من الركعة الاولى ثم يقوم ويجب بتكرار الركن وهذا ثالث الستة

نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات ويجب بتغيير الوجيب من
 صفة الى صفة وهو وايضا السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخاف
 فيه بها او يخاف فيما يجهر فيه ويجب ترك الوجيب وهو حال
 السنة نحو ان يترك القعدة الاولى في الفرائض او القنوت او
 تكبيرات العيد او غير ذلك من الوجبات ويجب ترك السنة
 المضافة الى جميع الصلوة وهو السادس نحو ان يترقاة تشهد
 في القعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة
 بخلاف تسبيح الركوع وخوفاً فانه يضاف الى الركوع وهذا على رواية
 كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ التشهد في القعدة
 الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون من اصحابنا
 وهو الاصح وقيل وجوبه يشترط واحد وهو ترك الوجيب من الركعة
 قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها ترجح
 عليه لان الاتيان بالركن في محله واجب ففي تقديمه او تأخير
 تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ولو
 جهر الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر قدر ما يجوز به
 يجب عليه سجود السهو وهو التقدير بما تجوز به الصلوة الاصح
 والاى وان لم يكن ذلك مقدار ما تجوز به الصلوة فلا يجب عليه
 سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخاف وقد
 في رواية النوادر انه ان جهر فيما يخاف فعليه سجود السهو قل

ذلك

ذلك او كثر وان خاف فيما يجهر ان يحذف الفاتحة او غيرها من
 من السورة ثلث ايات قصارا واية طويلة فعليه السهو وال
 اية قصيرة يجب عنده اي عند ابي حنيفة بخلافها ففرق في التوا
 بين الجهر والخاف لان المخاف في موضع الجهر تحذف من عكسه
 اذا المخافة مشروعة في بعض الجهر كما لم يرب والعكس كما لم يشع
 للجهر في صلوة المخاف وتام في الشرح ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره
 وادنى المخاف ان يسمع نفسه وهذا هو المختار وذكروا في الضمنية وقد
 تقدم في بحث القراءة ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة المخاف
 او قعد بعد رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة او قام الى الرابعة
 في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد رقعته من الركعة الاولى في جميع
 الصلوات لم يجب عليه سجود السهو بخبر والقيام في صورة وتجرد القعود في
 صورة لتأخير الوجيب وهو التشهد والسلام في صورة القيام و
 تأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وان يفيض الى الركعة الثا
 ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد لانه بمنزلة القاعد وفي وجه
 سجود السهو عليه كتحليل بين المشايخ والاصح عدم الوجوب لان
 فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة
 والاخرة بخلافها اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود
 ركبتيه كذا ذكر صاحب المحيط والاصح ما ذكره بدل الدين الكروري
 انه ان انتصب النصف الاسفل ليحتمل القيام اقرب والا فهو الى
 او كثر

اذا لم يفرق

اقرب وان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل مضى على صلاته كالولم
 يتذكر الا بعد تمام القيام وسجد السهو وتركه واجباً وهو القعدة
 الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابى يوسف لغتارها مشايخنا
 اما في ظاهر الرواية فيما لم يستوقفاً ليعود وان استوى قائماً
 لا قال الشيخ كالدين ابن الهمام وهو الاصح ويؤيده قوله اذا
 قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوى قائماً في المجلس وان
 استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو ثم لو عاد بعد
 ما صار الى القيام اقرب قيل يفسد صلاته والصحيح انها لا تفسد وان
 بعد ما استوى قائماً فسدت في الاصح لتكامل الجناية بفرض الفرض
 بعد ما شرع فيه للجل ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد الامام بعد
 ما قام من القعدة الاولى لا يعود معه القوم تحقيقاً للحقيقة وذكر
 بعضهم انهم يعودون معه انتهى وهو نقيض عدم الفساد بالعود
 وفيها المقتضى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه
 الذي يعود ويستشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك
 الامام في القعدة الاولى فقدمه فقام الامام قبل شروع المسبوق
 في التشهد فانزله تشهد تبعاً لتشهد امامه فكذا هذا ولو كرر القعدة
 في ركعة من الاولين متواليات او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده
 موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير الوجوب وهو
 في الصورة الاولى والقراءة في غير ما شرعت فيه في الباقى والتحرر عن

ذلك

ذلك وجب وان قرأ القعدة ثم السورة ثم القعدة لا يلزم السهو
 وقيل يلزمه وكذا لو قرأ القعدة الا حرفاً ثم اعادها لا سهو عليه
 كذا في الخلاصة وان قرأ القعدة في احد الركعتين مرتين او ضم فيهما
 اليها سورة او قرأ السورة دون القعدة او قرأ التشهد مرتين
 في القعدة الاخيرة او تشهد قائماً او ركعاً او ساجداً لا سهو عليه
 كذا في المختار وذكر في الاجتناس لعدم ترك الوجوب ذلك كل لان
 لم يتعين وحدها في الاخيرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود
 محل التثنية والتشهد ثانياً وقيل لو تشهد في القيام بعد قراءة القعدة
 فعليه السهو وصححه السروج وقيل لو تشهد في ركوعه وسجوده يلزم
 السهو ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد
 يجب سجود السهو بالاتفاق لتأخير الفرض وروى عن ابى حنيفة انه
 ان زاد في قول واحد يجب عليه سجود السهو وروى عنها انه ان قال
 اللهم صل على محمد لا يجب له ان يقول على ان لم يرد وقد تقدم في بحث التشهد
 وان سكت في الركعتين الاخيرين متعمداً فقد اسأه وان سكت
 يجب سجود السهو هذا بناء على وجوب القعدة في الاخيرين وقال ابو يوسف
 لا سهو عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة
 وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الاخيرة لا سهو عليه
 لان محل الدعاء والتثنية والقرآن مشتمل عليهما وان تذكر القنوت
 بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءة ولا يقرأ بعد الرفع لقوت محل وان

عند الركعة

من الركعة

تذكر وهو بعد في الركوع وفيه على العود ركنان قيل يعود ويقنت و
يعيد الركوع والصحيح انه لا يعود ولا يقنت في الركوع وقال الناطقي
سواء عاد او لم يعد فعليه ان يسجد للسهو في الخلاصة وعليه السهو
عاد او لم يعد قنت او يقنت اما لو تذكر في الركوع انه تركه القائه
او السورة فانه يعود ويقرا ويعيد الركوع وان لم يفرغه تعسدا صلا
لانه ارتفع بالعود والقرأة وان عاد وان لم يقرا في ارتفاض ركوع
رويان والفرق مذكور في الشرح وان سلم على رأس الركعتين في
الظهر على ظن انه انتهتا تذكر انه انما صلى ركعتين فقط بينهما
وسجد للسهو لان سلامه وقع سهوا وان سلم على رأس
الركعتين اكله على من انها اي صلاوة جمعة او فجر استأنف صلا
لانه سلم على انه ركعتين فوقع سلامه ^{عند} فيكون قاطعا وان
وان سلم على القعدة الاخيرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة
يعود الى القعدة مالم يسجد للخامسة ويشهد ويسلم ويسجد
للسهول تاخير القعدة وان قيد الخامسة بالسجدة بطلت
فرضه وحولت صلاته نقلا عن ابي حنيفة وابي يوسف وبطلت
اصلا عند محمد وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عندهما ^{ليصير}
متفلا بست ركعات وقوله وعليه يقيد ان الضم واجب الاصح
ان الضم نذير ولو لم يضم لاشي عليه ثم بطلان الفرض بحصول سجدة
السجود في الخامسة عند ابي يوسف لان السجود يتم بالوضع عنده

وعند محمد

وعند محمد لا يبطل مالم يرفع رأسه لانه لا يتم الا بالرفع عنده
وفائدة الخلافة لو سبقه الحد قبل رفعه يتوضأ ويشهد ^{يضأ}
فرضه عند محمد لا عند ابي يوسف قول محمد هو المختار ^{يسجد}
للسهول بعد تحويلها نقلا على قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد
قال في النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود ^{ايضا}
مالم يسجد ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهول لانه آخر
ولجبا فان سجد الخامسة كان فرضه تاما لتمام اركانها ويضم الي
تلك الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان اقل له بناء على صحة النقل
بحرمة الفرض وهل تنوبان عن سنة الظهر والعشاء فيلزم
والصحيح ان لا تنوبوا الكلام في القية الى الرابعة في المغرب والثالثة
في العجوة الكلام في القية الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور
وهو الضم في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهته
بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصورة الاولى
وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان انتهى انما هو عن التنقل القصد
لا الواقع من غير قصد وكذا لو تطلع آخر الليل فلما صلى ركعة
طلع الفجر كان الاول ان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لا يقبل بعد
الفجر قصدا باكثر من ركعتين ويسجد للسهول ^{او} الحسنان او
القياس ان لا يسجد لانه في صلو غير التي سها فيها وجب الاحتياط
ان النقص اخل في فرضه بتركه النظام فيه او بتأخيره وادخاله

ان لم يقعد في الضيقة

زائد قبله وسهو الامام يوجب السجدة عليه الصلاة وعلى القوم تبعاً له
 فان ترك الامام لا يجزئ للوقت وسهو للوقت لا يوجب السجود على الامم
 لانه متبع للتابع ولا عليه لئلا يصير مخالفاً لمامه وان سهواً
 المتكلم يعني بالسهو عن السلام ابطال القعدة الاخيرة ساكتاً
 ركن او اكثر على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم
 يسجد للسهر لتخفيف الوجوب وان سلم من عليه السهو يريد
 اي يريد بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد عند سلامه
 السهو وان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له ثم بدى له بعد ما
 سلم يسجد للسهر فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة
 ما لم يستدبر القبلة فالحاصل ان النية عند السلام ان لا يسجد
 وجوب السجود ولا يتكلم ولا يسقط ما لم يعرض ما ينفي الصلوة
 شك في حال القبلة انه هل كبر للافتتاح ام لا فتفكر في ذلك وطال
 قد راد آركن وعلم بعد ذلك انه قد كان كبراً وظن اي علم على ظنه
 في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد
 كبر فعليه السهو للزوم تأخير الوجوب وهو القراءة من تفكره
 ان شك هل هو في الظل ام في العصر مثلاً او انه صلى ثلثاً او اربعاً
 او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ ويحذف ذلك سجدة السهو
 ان طال تفكره ثم الاصل في حكم التفكر انه ان منع عن اداء ركن
 آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء واجب كالقعود يلزمه

السهو لا يستلزم ذلك ترك الوجوب وهو الاتيان بالركن او الكبر
 في محله وان لم يمنع عن شئ من ذلك بان كان يؤدي الاركان
 ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المستأخ ان سعة التفكر عن
 القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والا فلا فعل هذا القول
 لو شغله عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلاً يلزمه السجود وعلى القول
 لا يلزمه وهو الصحيح **وان سلم المسبوق** ساهياً مع امامه اي على
 ان تسليمة الاول كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقصد
 وسهو المقتدي لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد سلام
 يجب عليه سجود السهو لو وقع منه بعد ما صار منفرداً وفي
 ان سلم في الاول مقارناً لسلامه فلا سهو عليه لانه مقصد
 يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا ايراد بالمعية حقيقتها وهو نادر
 وذكر في المحقق ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التثنية
 تكبير التثنية مع امامه سهواً فعليه سجدة السهو لما قلناه
 منه بعد انفراد المسبوق بتابع امامه في السجود السهو وان
 وقوع السهو منه قبل اقتدائه بالزمام متابعته ولو ظن الامام
 عليه سهواً فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لا سهو عليه في
 رواة لا تفسد صلاة المسبوق ويبلغ صدر الشهود وفي
 تفسد وهو الاشبه لاقتدائه به في موضع الانفراد وان قام المسبوق
 قبل سلام الامام وقرا وركع ولكن لم يسجد حتى يسجد الامام

يتابع المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تفسد صلاته ولكنه ^{يسجد} بعد
 فراغه ويرتفع قِيامه وقراءته ويكوعه اذا تابعه لان انفراذه ^{يسجد}
 بعد قتلز منه متابعتة ويلزمه اعادته ما فعل قبله حتى لو اعتبر
 وبني عليه ولم بعده فسدت صلاته وان كان قد قيد الركعة التي
 قام اليها بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السهو ^{يسجد} اذا
 وان تابعه فسدت صلاته واذا لم يتابع المسبوق الامام في
 السهو ^{يسجد} لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استسنا
 لانه آخر صلاته وان تسهي فيما يقضي بعد فراغ الامام ^{يسجد}
 ايضا لانه منفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع
 الامام لمسهوه ثم تسهي هو ايضا كفته ^{يسجد} تان عز السهوين
 السجود لا يتكرر بتكرار السهو ولا ينبغي للمسبوق ان لا يباح له
 بل يكره حتى عما ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام
 يكون القيام لفروضة صول صلاته عن الفساد كما اذا احتسب
 ان انتظره ان يطلع الشمس قبل تمام صلاته في الغر او يدخل
 وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة مسجده او يخرج الوقت وهو
 عذرا ويؤذنه المحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ^{يسجد}
 ذلك فلا يكره ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر الشاهد
 ولا يقو قبل قعوده قدر الشاهد اصلا فان قام قبل ان يفرغ
 الامام من الشاهد اقبل ان يقعد قدر الشاهد فالمسئلة

ح على وجود مبيناتها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع
 وسجود قبل قعود الامام قدر الشاهد لا يعتد به وان ما يقضيه
 اول صلاته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلو اما ان كان ^{مسبقا}
 بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او بربع ركعات ^{مسبقا} ان كان
 بركعة ينظر ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من الشاهد ^{مقدار}
 ما يلحق به الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلاته والا ^{ان}
 لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من الشاهد مقدار ما يلحق به
 الصلوة فسدت صلاته ولا اعتداد بما قرأ قبل ذلك لان قيا
 وقراءته قبل فراغ الامام من الشاهد لا تعتبر على ما مر والقراءة
 فرض عليه في الركعة التي يقضيهها اذا لم يبق من صلاته ما يمكن
 تدارك القراءة فيه فتفسد تركها القرض وكذا الحكم ان كان
 مسبقا بركعتين لا فتراض القراءة عليه فيهما وعدم ما يمكن
 تداركها فيه بعدها بخلاف ما اذا كان مسبقا باكثر من ركعتين
 حيث لا تفسد صلاته بعدم وقوع ما يلحق به الصلوة من قراءته
 بعد فراغ الامام من الشاهد لكنه من تداركها فيها بعد حتى
 لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يلحق به الصلوة
 واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من الشاهد ومضى عليه
 تفسد صلاته ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شره وع
 مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق من فاتته شيء

منها مع بعد اقتداء به وللدرك من لم يقف مع الامام بشئ من
 الركعات ثم من لحكام المسبوق ايضا انه فيما يقضي كالمنفرد الا
 في اربع مسائل احدها انه لا يجوز الاقتداء به اما لو تسبى ^{المسبوق} احد
 المتساويين قدر ما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير
 اقتداء صح تافها انه كثر تاويا والاستيناف يصير مستأنفا
 قاطعا للاول بخلاف المنفرد فانه لو كثر تاويا ^{لولا} والاستيناف
 لا يصير مستأنفا ما لم يتوصلوا لخر غير التي هو فيها ثانيا
 ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقييد بالسجدة
 والمنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه ياتي بتكبير
 التشريق اتفاقا والمنفرد لا يجز عليه عند في حيفة ولو قام ^{المسبوق}
 حيث يصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام
 قيل تفسد صلاته والفتوى على ان لا تقصد ولو ذكر امامه سجدة
 تلاوة فسجد ها بعد قيام المسبوق قبل ان يقف ما قام اليه
 بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ولو ^{يتابع}
 فسدت صلاته وان كان قد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه وان ^{تابع}
 فسدت صلاته وان لم يتابعه قيل تفسد ايضا والاصح عدم القضاء
 ولو تذكر الامام سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه ^{فسدت}
 صلاته وان كان قد ما قام اليه بالسجدة تفسد في الروايات ^{كلها}
 تابعه او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين

الثلاثين سبوقها السورة مع الفاتحة ويقعد في اولها لانه يقضي اول
 صلاة في حق القراءة وآخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا
 يلزمه سجود السهو لكونها اولها من وجه ولو ادرك ركعة من الرباعية
 يقوم ويقضي ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد
 وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة وقضاها
 في الاخرتين وادرك المسبوق الاخرين فالقراءة فيما يقضي فرض
 عليه ايضا لان تلك القراءة التحقت محلها من الشفع الاول
 فخلا الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام
 الامام يكرره من اقله وقيل يكرر كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل
 ياتي بالصلوة والدعاء والصحيح انه يتوسل ليفرج من التشهد عند
 سلام الامام والصحيح انه لا ياتي بالشأن في الصلوة لجهرية حتى يقوم
 الى القضاء واما المقدد اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه
 فانه يسكت قولا واحدا وان قام الامام الى خامسة فتابعه
 المسبوق فلن كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلاة المسبوق
 بجزء القيام وان لم يكن قعدا تفسد ما لم يقف معه الخامسة بالسجدة
واما اللاحق فقد يكون سبب ما فاته النوم او سبق الحدث
 والاشتغال بالوضوء او رخصة بحيث لم يجد مكانا وحكما يقضي
 ما فاته او لا ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ
 ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكما ولذا لو سهى للسجدة

للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلاة لا يسجد
 بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه مثله فتوى الاقا
 لا يصير صلاته اربعا بخلاف السبوق في جميع ذلك وذكر في القضا
 الخاقانية فقال رجل صلى ولم يدرك ثلاثا صلى اربعا قال ان
 كان ذلك اول ما سجد استكمل قيل اول ما سجد في عمره
 اتم المشايخ وان وقع ^{لله} ذلك الشك اي صادف وقوعه
 له غير مرة يخترى اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل فان وقع ^{لله}
 على انه صلى ركعة من ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى
 ويسجد للسهو وان وقع تخريمه على انه صلى ركعتين في الصورة
 المذكورة يقعد ويستشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم
 يقع تخريمه على شئ لمخذا لا اقل لانه للتيقن ومعنى الاخذ
 بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلا وشك انه صلى ركعة
 او ركعتين يحمل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك لمخاطبا
 لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وقال في ذلك
 لو شك في ذات الاربع انها اي الركعة التي عرض فيها الشك
 هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على راس كل ركعة اي
 اذا لم يقع تخريمه على شئ فيحمل تلك كانه الاولى فيصليها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم صلى اخرى ويقعد لانها
 الثانية باعتبار ما اخذ به ثم اخرى ويقعد لاحتمال انها

في هذه الصلوة وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ما سجد لها

الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد لانها اخر صلاتها فيعمل بالاحتياط
 في جميع ذلك وفي فتاوى الفضلي اذا ارى يعني ترك المصلي ^{التابعة}
 والثالثة اي شك في قيامه ان الركعة قام منها فهل هي الثانية
 او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها اذا كانت ثالثة فظاهره ^{ان كانت}
 ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود الا في الغيب
 والوتر لاحتمال انها الثانية والقعود فيها فرض فيها فيتشهد
 يقوم فيصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثانية ولو شك
 في الغيب في قيامه ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر
 انها ثالثة ام رابعة او في الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقعد
 ويتشهد ثم يقوم فياتي بركعة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك
 في ركوعه او بعده قبل تعيينها بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى
 امكنه اصلاح صلاته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة ^{فعلية}
 اتمامها وان كانت زائدة لا تفسد عنده لانه لما عرض الشك في ^{السجدة}
 الاولى ارتفعت كما لو سبق لحدث فيها فرفضها ويقعد ويتشهد
 ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك بعدما رفع من السجدة الاولى
 بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة
 ان بدأ المصلي بالسجدة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية
 فعليه السهو وان قرأ حرفا واحدا كذا في الخاقانية لانه لم يقرأ ولم
 يهف القليل لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود فيقر

الفاتحة ثم الصورة وكذا لو ذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو ذكر في الركوع
وسجد السهو أي سجود السهو يسجدتان يسجد هما بعد السلام
 عند الشافعي ولحد قبل وعند مالك أن كان السهو بزيادة فبعده
 وإن كان بنقصان فقبله وهو رواية عن أحمد والاختلاف في الفضيلة
 حتى لو يسجد قبل السلام لجزاه عندنا على ظاهر الرواية ثم قبل يسجد بعد
 تسليمه واحدة وهو قول الجمهور منهم سبيع الإسلام وفي الإسلام
 قيل بعد التسليمتين وهو اختيار شمس الأئمة وصدر الإسلام أخى في
 الإسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صحته في الظهيرية والمفيد
 والنبابع ويستشهد بعد السجودتين وسلم كرواية عم فعله ذلك
 ويأتي بالصلوة على النبي عم والدعاء في كلتا القعدتين قعدة الصلوة و
 قعدة السهو وهذا المختار الطحاوي وقال الكرخي يأتي بالصلوة والآدعية
 في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو والواجب ما صحه صاحب الهداية
 وأعلم أن الاختلاف في الأتيان بالصلوة والآدعية سواء والمهم فرق
 في الخلايق يأتي بالصلوة في كلتا القعدتين والآدعية في قعدة السهو
 وقال بعضهم يأتي بالآدعية المأثورة فيهما ولم اعثر على ذكر هذه الفرق
 لفرد والله سبحانه أعلم **فوائد** صلى ركعتين تطوعا فسأى فيهما
 وسجدة السهو ليس له أن يسبي على تلك الترخيمتين للأن لا يكون
 سجدة في وسطه الصلوة بدون الضرورة ولو فعل هكذا فلا فساده

السجود

السجود في الصحيح أما للسافر لو صلى الظهر ركعتين وسفي وسجد السهو ثم
 نوى الإقامة فأنه يتم صلاته وإن بطل به سجود السهو لانه مفضل إلى
 الصحيح صلاته نسي التشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاستغفر
 بقرأة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند أبي يوسف خلا
 لمحمد والقوي على قول محمد وعلى هذا لو نسي الفاتحة أو السورة فتذكر
 في ركوعه فعاد لقرأتها فلم يقرأ أو يسجد قبل تفسد صلاته والأصح أن لا
 جهرا فيها خافت أو خافت فيما يجهر وذكر في بعض الفاتحة بعد
 جهرا في الجهرية لن لا يؤدى إلى الجمع بين الجهر والخفا في ركعة واحدة
 أن يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرا سورة قبلها لا يلزم السهو
 سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة خرجا موقفا عند أبي حنيفة
 يوسف قال يسجد للسهو عاد اليها والأفلا وعند محمد لا يخرج أصلا ولا يستني
 على هذا أنه لو أقدم به أحد بعد السلام ليصح اقتداؤه مطلقا عند محمد
 عندهما أن يسجد للسهو مع الأفلا ولو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد
 السلام تصير صلاته أربعا عند محمد مطلقا وعند أبي حنيفة ولو قهقهة
 بعد السلام ينتقض وضوؤه عند محمد لا عند أبي حنيفة **فصل في بيان الأحكام**
قوله القاري الواقعة في الصلوة الأصل فيه أي في الدال والخطأ أن يكون
 أي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى أي والحال أن معنى ذلك اللفظ بعيد
 معنى لفظ القرآن متغير به معنى لفظ القرآن تغيرا فاحشا قويًا بحيث
 لا مناسبة بين المعنيين أصلا تفسد صلاته كما إذا قرأ هذا الفبار

مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى لصحى يحكم
 عليه بالبعد او بعده كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان
 الركن السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى اى معنى اللفظ الذي
 بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقر
 تغيرا فاحشا لتفسد ايضا عند بنى حنيفة ومحمد وهو الخطوط وقال
 المشايخ لا تفسد لعموم البلوى وهو قول ابي يوسف والى ان لم يكن
 في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى لحياتامين مكان قوامين فالحل
 على العكس تفسد عند ابي يوسف لا عندهما فالمعتبر في عدم الفساد
 تغير المعنى كثيرا او وجود المثل في القرآن عنده والواقعة في المعنى عندهما
 فهذه قواعد ائمة المتقدمين في هذه الفصول والامم المتأخرون لم يرد
 ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد وابي بكر بن سعيد النخعي والبهدي والى
 وابن الفضل والحلوانى فانفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لا
 مطلقا وان كان مما اعتقده كقول ان الناس لا يعز ولا يدين ووجه
 قاله قاضيان فما قاله المتأخرون او تسع ومقالة المتقدمين
 لو تهمة يكون كفر او ما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام
 فيكون متكلما بكلام الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس
 بكفر فكيف وهو كفر انتهى ولخالفوا فيما اذا كان الخطأ بالبدال
 يخوف على بينا في الشرح ويأتى بعضه ولا يقاس مسائل في القارى
 بعضها مما ليس مذكور اعن الائمة المتقدمين والمتأخرين على

بعض

بعض مما هو المذكور لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك
 مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقده كقولهم بعيد فاحشا او
 غير فاحش وما ليس كذلك على قول المتقدمين وليعلم بخلافه
 فميز ما هو قريب في المخرج من غير على قول بعض المتأخرين وان
 القارى حرفا مكان حرف كان الاصل فيه في ذلك التبديل ان كان
 اى بين الحرفين قرب المخرج كالفاف مع الكاف او كانا من مخرج واحد
 كالسين مع الصاد لا تفسد صلته وزاد في المحيط قيما لا بد منه
 وهو ان يجوز ابدال الحذف من الآخر فان الجيم والياء والشين
 مخرج واحد ولا يجوز ابدال الحذف من الآخر كما اذا قرأ فاما اليتيم
 فلا تكسر بالكاف مكان القاف في تصهر وذلك على قاعدة المذكورة
 وكذا على قول ابي حنيفة ومحمد فان الكسر في اللفظ بمعنى القلبي وكذا لو
 ليلاف كرىش مكان قريبى اما اذا قرأ مكان الذال الجيم ظاء مجزئة
 كما اذا قرأ تلفظ الاعين مكان تلفظ الاعين او ما قرأ مكان ذراء او قرأ
 الظاء الجيم مكان الضاد الجيم او على القلب كالمفطوب مكان المقطوب
 وضفر مكان ظفر فتفسد صلته وعليه اى على القول بالفساد التبر
 للتفسير الفاحش في بعضها وعدم المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال
 الظاء من الذال وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد تفسيره بحسب المحيط
 وروى عن محمد بن سدة انها لا تفسد لان الجيم لا يعز ولا يدين هذه
 وكان القاضي الامام الشهيد الحسن يقول الاحسن فيما روى في الجواب في الابدال

المذكور ان يقول ان المفتي ان جرى ذلك على مسانه ولم يكن ميمنا بين
 بعض هذه الحروف وبعض وكان في دعمه انه ادق الكلمة على وجهها
 لانه سر صلاته وكذا ان مثل ذكر الحسن روى عن محمد بن مقاتل وعن
 المشيخ الامام اسماعيل الزاهد وهذا معق ما ذكر في فتاوى الحجج انه يفتي
 في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام باجازه وخوجه ما ذكر في الد
 انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد الحنج ولا قرينة الا ان يكون فيه اى ابدال
 لحد هاهن الآخر بل هو عامة نحو ان ياتي بالذال المعجمة مكان الضاد المعجمة
 كان يقر في تذييل مكان تضليل او نحو ياتي بالراء المحض او الخالصة مكان
 الذال المعجمة او الفاء او ياتي بالظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة لا تقصد
 عند بعض المشايخ وهذا افضل وابدال لحد هذه الاحرف الثلاثة من غيره
 منها ولم اعثره على مسألة ابدال منها الزاء بالذال ولنور ما ذكره في كتاب
 من هذا الفصل قرا والعاديات كلها بالظاء مكان الضاد تقصد
 ليعوض بهم الكفار بالضاد او ليفيد بالذال مكان الظاء لا تقصد جدا
 بالذال المهملة او المعجمة مكان الضاد تقصد غير المعصوب بالظاء
 او الذال تقصد ولا الضالين بالظاء المعجمة والذال المهملة لا تقصد
 لو بالذال المعجمة تقصد هضم بالذال المعجمة والظاء المعجمة مكان الضاد
 تقصد بظلام بالذال المعجمة مكان الظاء تقصد وتوا بغير ظلم بالضاد
 المعجمة مكان الظاء لا تقصد فظا غليظا القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء
 في كل من تقصد وجهه كم نزل بالظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة تقصد
 بالظاء المعجمة تقصد وهو مذكور بالظاء المعجمة تقصد بالظاء المعجمة تقصد

لادبها

الى ربها ناظرة الاوط بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تقصد
 فترضى بالظاء المعجمة مكان الضاد تقصد ذلك قطوفها تذيلا
 بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقصد ولو بالظاء المعجمة لا تقصد فظلت
 اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تقصد وذلك
 لهم بالضاد المعجمة مكان الذال تقصد ولو بالظاء المعجمة لا تقصد في
 تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تقصد والظاء المعجمة تقصد ان
 يستعملون الا الظن والى الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تقصد
 بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقصد من يضل الله بالظاء المعجمة مكان
 الضاد لا تقصد فرض عليكم القرآن بالظاء المعجمة مكان الضاد تقصد
 جميع حادون بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقصد انما ضللت بالظاء المعجمة
 مكان الضاد لا تقصد فرض فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الضاد
 او بالذال المعجمة تقصد وذر وواظها الاسم بالظاء المعجمة مكان الذال
 او بالضاد المعجمة مكان الذال او بالضاد المعجمة تقصد وجهوا الله
 مما ذر بالضاد او بالظاء المعجمين مكان الذال تقصد وتلذ الاعين
 بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تقصد واما ابدال الزاء
 بالذال المعجمة فينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في الاشع كما ياتي
 ان شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اداد
 ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه او نسي الباقى ثم تذكر
 فقال الحمد لله

انما تقصد بالظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة تقصد
 بالظاء المعجمة تقصد بالظاء المعجمة تقصد بالظاء المعجمة تقصد
 بالظاء المعجمة تقصد بالظاء المعجمة تقصد بالظاء المعجمة تقصد

الامام بشيخ الامام
 فقد كان الشيخ
 لا كلمة لمورد
 الباقى وانتقل
 او لم يذكر في
 فقال الحمد لله

في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تقصد لعموم البلوى في انقطاع النفس
 والنسيان وعلى هذا الوجه قصدنا ينبغي ان تقصد وبعضهم قال ينظر
 الى الكلمة ان كان ذكرها مفسدا فذكر بعضنا كذلك والا فلا قالوا
 وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر فما قال الف انقطع نفسه فرب
 لم تقصد صلته وقرئ بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقصد
 وفي الفعل كان اراد ان يقرأ ويشكرون فقال يشرون وترك الباقي
 تقصد لان اللفظ في الاسم زائدة لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا
 اذا اتى باللفظ وحدها ما لوضعت اليها شيئا آخر كما في الفج او الح فلا يستقيم
 وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى
 فاحتمل لا تقصد ولا تقصد والاولى لا تقصد يقول العامة في انقطاع
 النفس والنسيان وبما يصح القاصحان وبهذا التفصيل لا خير
 في العدم اما الوقف في غير موضع والابتداء من غير موضع فلا يوافق
 ذلك فساد الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس والنسيان
 وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم وهذا عند عامة علمائنا
 وعند بعض العلماء تقصد ان تغير المعنى تغيرا فاحتمل ان
 يقرأ لا اله ووقف وابتداء بقوله الا هو هذا امثال الوقف او قرأ
 ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء
 بقوله وايكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقف
 وابتداء وايكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة

كان يقف

كان يقف على وقالت اليهود وابتداء عزير ابن الله مغلوله او
 وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو المسيح ابن مريم
 او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك
 كله كما تقدم ولو وصل حرفا من آخر الكلمة بكلمة اخرى بان قرأ
 اياك نعبد واياك نستعين بوصل ايا بنون نعبد ونستعين
 او قرأ انا اعطينا كما كوتر بوصل انا اعطينا كما بلام الكوتر
 او قرأ انا اعطينا كما كوتر بوصل انا اعطينا كما بنون نصر الله وما أشبه
 ذلك فان صلته لا تقصد على قول العامة من العلماء قالوا لا تقصد
 وان تعد ذلك وفي الشرح الهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل
 الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاول باول الثانية قال في فتاوى اللجنة
 المصلى ان يقع في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان
 على اياك ثم يقول نعبد بل الاول والاصح ان يصل اياك نعبد واياك
 نستعين فعلى قول بعض المشايخ تقصد صلته والظاهر ان مراد
 هذا القائل انما هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي له ان
 ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم وبعض المشايخ فضلو
 قالوا ان علم القارئ ان القرآن كيف هو ان علم ان الكافي من الكلمة
 الاولى الامن الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقصد
 وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك ان الكافي مثلا من الكلمة الثانية
 تقصد صلته لان ما قرأ ليس بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح

قول العامة لان هذه كلها كحركات بارادة واذ التسبق التظلم فلا بد
 بالارادة وذكر في التلخيص انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان
 الحاء او قرأ الحمد لله بالحاء مكان القاف والحاء انه لا يقدر
 على غيرهما في التذكير ونحوهم تجوز صلواته ولا تفسد كذا لو قال الحمد لله
 بالحاء البعثة والذي ينبغي ان يحكم فيه بالحكم في الاشغ على ما
 يأتي في قربان ان شاء الله تعالى ولو قرأ قبل اعود بالمهله مكان البعثة
 او قرأ فسمه صباح المندرين بكسر الهمزة لا تفسد صلواته لان
 اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكانه قال ارجع الى رب الفلق
 صباح المندرين اي الوصل بمعنى نصبتهم على قومهم المكذبين وكذا
 يعودون رجال بالمهله او قرأ فانظر كيف عاقبة المندرين بكسر
 الهمزة اي في نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرأ الاشغ لب باللام مكان
 رب بالراء لا تفسد الاشغ بالثاء الثلاثة بعد اللام من الاشغ بالترتيب
 وهو الشغ بضم اللام وسكون الثاء وهو نحو اللسان من السين
 الى الشاء او من الراء الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف
 ذكر في القاموس والاختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد والتمام
 في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم
 يجده آية ليس فيها لك الحرف الذي لا تحسنه تجوز صلواته به ولا
 يؤثم غيره فهو بمنزلة الاعمى في حق من يحسن ما يحسنه واذ لا يمكن
 اقتداؤه بمن يحسنه لا تجوز صلواته منفردة او ان وجد قدما تجوز به

مما ليس فيه ذلك الحرف الذي يحسنه لا تجوز صلواته مع قراءة ذلك الحرف
 لان تجوز صلواته مع التلفظ بذلك الحرف ضرورة في عدم بانعدام
 الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الاشغ ومن معناه من تقدم انفا
 وعن ابى حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلى ابراهيم ربه بضم الميم وفتح الباء
 او قرأ الخالق الباري للمصور كفتح الواو او قرأ وهو يطعم ولا يطعم
 العين في الاول وكسرها في الثاني لا تفسد صلواته على ان المراد بالابتلى
 دعاء وبالنصير في وهو غير الله وعلى ان المصور مقول الباري وهذا
 اذ لم يرفع المصور فان رفعه تفسد وتام تحقيقه في الشرح وان زاد
 القارئ في الصلوة حرفا نظرا ان لم يغير المعنى بان قرأ امر بالعرف
 وانه عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ بعد الهاء او قرأ ومن يعص الله
 ورسوله ويؤتي صدقة يده يخدمهم نار بزيادة ميم الجمع لا تفسد صلواته
 اتفاقا وان غير المعنى لم يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين
 بزيادة الواو وكذا الوق وان سميته لشيء ونحو ذلك فقد قالوا لا تفسد
 لانه جعل جواب القسم وينبغي ان لا تفسد لانه ليس بمنفرد في حش
 ولو نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول
 ابى حنيفة ولحد كما لو قرأوها رزقناهم بخذف الراء او قرأوا
 ليقر لو ادركت بغير ال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم
 وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذف فيؤدي الى ما اعتقده كقربان
 حذف الواوين وما خلق الذكر والانشى تفسد وانما اذا كان الحذف

على وجه الترخيم بان قراء ياما لك بحذف الكاف فلا تقصد لجاعا
وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قراء الواقعة بغيرها او من
ولم يتغير المعنى باقراء تعالى جذر بتا بغير تاء وذكر في كتاب ذلة القاري
للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد ابن سعد النسفي انه لو
الله الصمد بالسين مكان الصاد لا تقصد صلاته وهو اختيار الشيخ
الامام بحكم الدين ابى حفص عمر النسفي وهذا مبني على ما تقدم من
لختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى فان
السند العلوي والتكثير واعلم ان الصاد والسين والزاي من مخرج
واحد وكثيرا ما يبدل بعضهما من بعض فلهذا ذكر ما اوردناه قاضيا
مبيناً على قول المتقدمين منها قراء اذ لجاء نصر الله بالسين او
ويعوق ونصراً بالصاد لا تقصد سمد بالسين قال شمس الائمة
السدر خشي لا تقصد اسما طيرا بالصاد مكان السين لا تقصد حاشا
وهو حصير بالصاد لا تقصد لا انفسه لها بالسين مكان الصاد
تقصد فهل عقيمة بالصاد مكان السين لا تقصد وكذلك فان
عشوك مكان عصوك لا تقصد للخائنين خسيما بالسين
مكان الصاد تقصد سددناكم مكان صدوناكم لا تقصد تسطون
بالسين مكان الصاد لا تقصد بتمن بخص مكان بخص لا تقصد
صترنا مكان سترنا تقصد نصبا مكان نصبا تقصد السجدة
الصخرة تقصد بخصفان مكان بخصفان تقصد صورة مكان الصورة

لا تقصد

لا تقصد صوط عذاب مكان سوط عذاب تقصد من قصورة مكان
قصورة تقصد افسح متى لسانا مكان افصح لا تقصد ليسئل العاقل
الصادقين عن سدقهم مكان الصادقين عن صدقهم لا تقصد
وفيه نظر وكانوا يسترون مكان يصرون لا تقصد وقولا صديدا
مكان سديدا تقصد فالمعيرات بفتحها مكان صيحا تقصد وتوا
سوا بالسين مكان وتوا صوا بالسين تقصد حلة التشتا والسيف
مكان الصيف تقصد حاصدا اذا حصد مكان حاسدا اذا حصد
لا تقصد عوا وتوا كما صمو لا تقصد لتسقا بالناسية ناسية بالسين
فيها مكان الصاد لا تقصد وكذا لتسقا مكان التسقا خصوصا
حسوما تقصد ليلخا لسانا مكان ليلخا لا تقصد وكذا صائغا
مكان صائغا وفيها نظر قل كل متيسر قد يتسوا بالسين
مكان الصاد تقصد سحفا مكان صحفا مستندة تقصد والله
اعلم ولو قرأ عتي بالعين المهملة مكان حتى لا تقصد لانها لفظة
فيها ولو قال سمع الله ليل حمد باللام مكان النون يرحى ان
لا تقصد لقرب المخرج والظاهر ان حكم الحكم الالغ ولو قيل يدع
اليتيم يتسكين الدال او يضم الدال وتركه التشديد في العين
لا تقصد لعموم البلوى فيه نظر ولذا حكم عليه قاضيان بالفساد
في تسكين الدال بخلاف تركه التشديد فانه لا يغير المعنى ولو قال
ان الذين امنوا وعلوا المناجات ووقف وقراء بها

التام اولئك اصحاب المحجيم اولئك شر البرية او قراء الذين كفروا
 وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب فيها خال دونها الشبهة ذلك
 مما يغير حكم الله على احد الفريقين بضد لا تفسد ضرورة الكلام
 الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد ولو لم يقف
 ووصل قال عامة المشايخ تفسد لانه لا خبر بخلاف ما الخبر الله تعالى به
 ولو اعتقدوه يكونون كفرا وعن عبد الله بن المبارك وابي حفص الكشي
 البخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من المروزي جمع مروزي نسبة
 الى مروزي عن غير قياس انه اي الشأن لا تفسد صلاته لانه فيه ضرورة
 سبق من الناس وكذا اقي ابو نصر لما تريد قال قاضيان والصحيح
 هو الاول ولو قرأ ان الله بري من المشركين ورسوله بكسر اللام
 لا تفسد عند المتأخرين واصا عند المتقدمين فذكر قاضيان فيه
 الفساد لان اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشف انها قراءة والجرى رسوله
 على القسم والجراس ولو قرأ انكنا من ذرين بفتح الدال تفسد على قول
 للمتقدمين وكذا لو قرأ وانت خير المنزلين بفتح الزا وقرأ نحن
 بفتح القاف ودرنا بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيها وقرأ
 ومن يغفر الذنوب الا الله او صاعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيها
 او لا يغفر لكم بالله الغرور بكسر الراء كل ذلك يفسد عند المتقدمين
 لا عند المتأخرين وذكر في فتاوى قاضيان لو قرأ يدع اليقيم يسكن
 الدال تفسد صلاته لانه عكس المراد وكذا ذكر فيها لو قرأ يا حي يا
 قيوم

في الختم

بالتاء

بالتاء مكان الدال في يدخلون تفسد ولو قرأ نحن خلقنا في اعتقادهم
 اغلا لا مكان ان جعلنا او قرأ اياك نعبد يترك التشديد لا تفسد
 صلاته عند المتأخرين هذا فصلان الاول ذكر كلمة مكان
 كلمة والاصل انه ان تقارب الكلمتان معني ومثل في القرآن لا تفسد
 وان تقاربتا ولم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عندها وعن ابي يوسف
 روايتان وان لم تقاربوا والمبدلة في القرآن تفسد على قياس قولهما
 لا قول ابي يوسف وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما
 اعتقاده كفر تفسد اتفاقا ان لم يكن ذكر وان كان مثله في القرآن
 لكن ما اعتقاده كفر ووصل تفسد عند عامة المشايخ وقال
 بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تفسد والصحيح انها تفسد
 اتفاقا مثال الاول العليم مكان الحكيم والخير مكان البصير
 وخير ومثال الثاني اياه مكان اواه والتائبين مكان التوابين
 ومثال الثالث سخط مكان نصبت وبالعكس وخلق مكان
 رفعت وبالعكس ومثال الرابع القبار مكان القراب وخير ومثال
 الخامس عافلين مكان فاعلين **الفصل الثاني** تخفيف المشددة
 وتشديد المحققة والاصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ
 وقتلوا تهتلا ويسئلونك عن الساعة بالتحقيق في قتلاوا
 الساعة وكذا يدرككم الموت وراودوه اليك وخير لا تفسد وان
 المعنى بان تركت التشديد في رب الفلق وخير او في ظلالنا عليهم

الغيام او في لامارة بالسوء فاختر عامة المشايخ انها تقصد و
 قال ابو علي النسفي لا تقصد بترك التسديد الا في رب العالمين وانك
 تقصد فعل ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين وهو الاحوط
 تشديد التحق كحكم عكسه في الخلاف والتقصير فلو قرأ افعيتنا
 بالتشديد لا تقصد اهدنا الصراط باظهار اللام لا تقصد وكذا
 ما يشبهه ما ودعك بالتحقيق لا تقصد **فصل** ومن ذكر كانه ^{مكان}
 كلمة تغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تقصد ولو قرأ موسى بن
 مريم لا تقصد ولو قرأ موسى بن عيسى لا تقصد على قول ابي يوسف
 وعلم عامة المشايخ وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن
 سارة تقصد وكذا لو قرأ مريم بنت عبدان جمع هذا الخرج على
 ما تقدم من الاصل ولو قرأ الاما اضطر بتر بالتاء مكان الطاء لا تقصد
 مكان الصاد تقصد ولو قرأ اضطر بتر بالتاء مكان الطاء لا تقصد
 ولو قرأ الامن خطف الخطفة بالتاء مكان الطاء فيها تقصد لعدم
 المعنى وهذا فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال
 والطاء ببعضها من بعض فليورد ما ذكره قاضيتان من ذلك
 قرأ الطيات او الدجيات مكان الحيات قال ابو علي النسفي
 لا تقصد بدل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او
 بالعكس تقصد وعند الوجه مكان وعدت الوجه تقصد لانتم
 اشدرهبطا بالطاء مكان التاء لا تقصد بفتح السين البشنة الكبرى

بالتاء

بالتاء مكان الطاء فيها تقصد اعظم اتقى مكان اطلق لا تقصد
 الصراط مكان الصراط تقصد بتر مكان بطل لا تقصد تلغها
 حصنيم مكان طلعها لا تقصد امقرنا عليهم مكان امطرا
 متر مكان مطر لا تقصد والنور مكان والطور تقصد مستور
 مكان مسطور لا تقصد لولا ان ربنا مكان ربهنا تقصد لوت
 مكان لوط لا تقصد وما يتق مكان يمتلق كصاحب الخوط مكان
 الحوت لا تقصد الم حيك مكان يحكد تقصد ولا يسطنون
 مكان يستنون لا تقصد حمالة الحطب مكان الحطب تقصد
 رحلة الشطاء مكان الشعاع تقصد آمنط طائفة مكان
 آمن لا تقصد ولو قرأ تائفة مكان طائفة تقصد كاذبة ^{خاتمة}
 مكان خاطئة لا تقصد هل طر مكان هل تراءى فنور مكان فطور
 لا تقصد والطين مكان والطين تقصد على اتع مكان اطلع لا تقصد
 فتاف عليها مكان قطاف تقصد يتخلون مكان يدخلون تقصد
 ولو قرأ فهل عسيتم مكان عصيتم بالصاد لا تقصد وقد تقدم
 ولو قرأ الشيتان مكان الشيطان بالتاء لا تقصد وقد تقدم
 ايضا ولو قرأ قل هو الله لمحت بالتاء مكان الدال تقصد لعدم
 المعنى وكذا لو قرأ لم يزل ولم يزل بالتاء مكان الدال ولو قال
 اللهم سل على محمد بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة كونه
 من السوان وعلى بمعنى الباء اي سلنا محمد عن غيره من امور ^{الاشياء}

معنى النفسى

ولو قرأ ما ودعه بترك التشديد لا تقصد لانه بمعنى الترك ولو
ترك التشديد في الرب تقصد وقد تقدم ولو قرأ لم يجعل كيدهم
في تظليل بالقاء مكان الضاد تقصد ولو قرأ بالذال العجمة مكانها
لا تقصد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ
بحالت الحطب بالتاء مكان الطاء تقصد وقد تقدم ولو قرأ
من الجنة والناس بنصب الجيم اي يفتحها لا تقصد لان ملخذ
الاشتقاق ولحدو الله اعلم **قوانك** ولو قدم بعض حروف الكلمة
على بعض كعقير مكان عصف او سترج مكان حنجر تقصد
ان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كما لو قرأ
وما تدرك نفس ما ذاك كسب عذرا فترك ذا او قرأ ولئن اتبع
اهواءهم من بعد ملجاءك من العلم وترك من او قرأ وحيا
سينة سينة مثلها بترك سينة الثانية لا تقصد وان تغير
المعنى بان قرأ فإلهم لا يؤمنون وترك لا او قرأ واذا قرأ عليهم
القرآن لا يسجدون وترك لا فانه تقصد صلواته عند العامة
وقيل لا تقصد والاول هو الاصح وان زاد كلمة في آية فان كانت
الزيادة في القرائي ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وبرا وذي القربى لو قرأ ان الله كان عفوا
رحيما عليهما لا تقصد وان تغير المعنى لكنها في القرآن بان قرأ
من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم

قوانك

او قرأ واما من اجل واستغنى وامن كذب بالحسن وعوذ كذا مما
يكفر مقصده تقصد صلواته وكذا ان لم يكن في القرآن وتغير المعنى
اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثم اذا سرق
استصحب او قرأ فيها فأكلمة وتخل وتفتح ورومان فلا تقصد
صلوات الكل في فتاوى قاضخان **تقار** فيما يكره من القرآن في
الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة
ولا بالنسب قراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك بفعل
الصحاب وفيه الترخي عن بحر البعض والسحب قراءة المفضل والا
ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة
في ركعة قيل يكره والصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ سورة
لخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضخان وكذا لو قرأ
في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من
وسط سورة لخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره
لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية
الى آية لخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما ايتان او اكثر
لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك
بين السورتين سورة يكن الا ان تكون السورة اطول من التي
قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية على الاولى اطالة كثيرة
ولو ترك بينهما اثنتي سورة لا يكره ولو ترك سورتين فكذلك لا يكره

في الركعتين او سورة تامة فكم تغير المعنى وان كان في آية واحدة
تتغير المعنى ان التثنية او التثنية تقصد كقصر سورة افضل من التثنية في
الركعة قيل يكره ان يقرأ في الركعة سورة

هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الأولى ان لا يفعل
في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر ولو
انقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا
قاف سمي ثم تذكر يعود مراعاة ترتيب الآيات وان كرر آية واحدة
مرارا ان كان في طلوع يصلي وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة
الاختيار لاحالة الغزور والنسيان في المحيط ولو قرأ في الثانية
سورة فوق التي قرأها في الأولى يكره الا ان يكون بغیر قصد
في النفل لا يكره وسئل علي بن احمد عن في الأولى من الظهر سورة
الفرق وفي الثانية قل هو الله احد قلما يبلغ الصمد تذكر ان عليه
الذي يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص
وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية
او آيتين اراد ان يذكر تلك السورة يفتح التي ارادها يكره وان
في الأولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا
قال البرزقي لان تكرارها من القراءة منهو سائر في الولو الجبة
من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الأولى
يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بقائمة الكتاب وبشي
من سورة البقرة وفي فتاوى الحج القراءة على ثلثة اوجه
في الغرائض على التؤدة والترتيل والتدبر حقا وقفا وفي التراويح
يقرأ بقراءة لا بين التؤدة والسرعة وفي النوافل بالليل

ان يسرع

ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم والقراءة بآيات السبع كلها
جائزة لكن الأولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والآيات العجيبة
لان بعض السفهاء ربما يقعون في الاستغناء فلا يقرأ عند العوام
مثل قراء ابن جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي صيانة لدينهم
فربما يستحقون او يتكلمون وان كان كلهم صحيحة فصحة
طيبة ومسا لخص الاختار وقراءة ابن عمر وحقق عن عاصم كذا
في فتاوى الحج اما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ ما جرت
الصلوة فرض على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
ولجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة افضل من صلوة
النفل وقراءة القرآن من المصحف الفضل لانه جمع بين عبادتي
القراءة والنظر في المصحف يستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل
القبلة لا يسأل المحسن ثيابه ويستعذ ويسمي والتعوذ يستحب
مرة واحدة مالم يفصل بعمل ديني حتى كورة السلام والجاب
المؤذن او يسبح او همل ليس عليه عادة التعوذ ذكره في فتاوى
الحج ولا يسمي في اول براءة وقيل ان ابتداءها يسمي وان وصلها
بالانفال لا يسمي ذكره في النوازل ثم قيل الأولى ان يختم القراءة في
كل اربعين يوما وقيل يختم في السعة مرتين وقيل ان اراد ان يقضي
حقه يختم في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه ائمة
قال ابن المبارك يعجني ان يختم في الصيف اقل النهار وفي الشتاء

عيسى م

أول البتل ولا يستحب أن يحتم القرآن في أقل من ثلثة أيام لقوله عليه السلام
 لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلثة أيام وقراءة قل هو الله أحد
 ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال
 أبو الليث هذا شئ يستحسنه أهل القرآن وأئمة الامصار ولا بأس
 به الآن يكون الختم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقراءة
 مضطجها إذا ختم رجله والقراءة ما شئنا وهو في عمل ان لم
 يشغل المشي والعمل قلبه لا تكره ولا تكره وسئل الباقلي عن قراءة
 القرآن في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي
 والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي ثم والدعاء والتسبيح افضل
 والقراءة في الحرام ان لم يكن ثمه لحد مكشوف العورة وكان الموضع
 طاهر الخوض جهر او خفية وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه
 فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكره القراءة في المنسج والمفسل
 وموضع الخجاسة وكرهه عند القبور عند أبي حنيفة ولا تكره عند محمد
 ويقول اخذ المشايخ رجل يكتب الفقه ويكتب رجل يقرأ القرآن
 ولا يمكن الكاتب الاستماع فالأثم على القارئ لقراءة جهر في
 مواضع اشتغال الناس بغيرهم وعلى هذا القول على السطح
 في الليل جهرًا والناس نيام بأنهم كذا في الخلاصة ولا تجلوع عن نظر صبي
 يقرأ في البيت وأهل بيته يولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع
 ان افترق العمل قبل القراءة والأقلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة

القرآن ولو كان القارئ مكتب ولحق الجب على المارين الاستماع وان كان
 أكثر رفع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم تكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة
 لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الجمل في القينة
 والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على محققين في الشرح
 ورجل يقرأ والى جنبه رجل يدرس او يكرر فقها ولا يمكن الاستماع
 للقارئ فالأثم على السائر ولا يكره قيام القارئ للقيام اذا كان مستحقا
 للتعظيم ذكره في القينة والاستماع للقرآن افضل من تلاوته وكذا من
 الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضه والقرض افضل من التفل والجهر
 بالقرآن افضل ان لم يكن عند الشفويين مالم يخالفوا أو تعلم المرأة
 القرآن من المرأة افضل من تعلمها من اعمى الغير المحرم وقيل يكره
 تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره ولا بأس بتعليم الحاضر القرآن
 او الفقه جاز ان يهتد لكن لا يمتس المصحف مالم يغسل عنده محمد
 ومطلقا عند أبي يوسف ومن تعلم القرآن ثم تسقى يائس والنسيان
 ان لا يمكن القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحذف على السامع ان
 يره الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضعف
 والأفهم في سبعة من تركه ويكره الترجيع والتجيين بقراءة القرآن
 عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يفهم
 الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابه
 بقلم رقيق وكتابة القرآن على صافر يشركه في كونه على الجدران و

المحارب غير كونه لا بأس بتجديده المصحف وكذا نقطه وتعتدروا إذا
 صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في مكان
 طاهرة ولا يجوز أن يجلد به القرآن وقيل إن كونه أذا اختار تجديده
 استعملها في تجليده المصحف وكتب الفقه ولا يكتب الخ ويكره تو
 المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على جوارق
 وهو فيه للضرورة **وأما سجدة التلاوة** وإذا قرأ آية السجدة
 وهي في الآية عشر موضعاً للآلاف وفي الرعد والنمل والاسراء
 ومريم وأول الحج والفرقان والنمل والتميز بل ومن وقضت والخ
 والانشقاق والعلق فإنه يجب عليه أن يسجد بشرائط الصلوة
 الأخرى سجدة بين تكبيرين مستتيرين وعند المشافعي ثمانية
 الحج منها ومن ليست منها وعند مالك الثلث الأخير ليست
 منها وعند الأئمة الثلاثة هي سبعة وليس فيها رفع يدي ولا تشهد
 والسلام ويجب على التلوي وعلى السماع سواء قصد السماع
 أو لم يقصد ويجب على المؤتم بتلاوة إمامه وإن لم يسمعها فإن لم
 يسجدها الإمام لا يسجد المؤتم وإن سمعها لأنه تتبع ولو تلاها
 المؤتم لا يجب عليه ولا على من سمعها منه من هو معه في تلك
 الصلوة وعند محمد يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة ويجب على من
 سمعها منه من ليس في صلاته لجماعاً ولو سمعها المصلي
 من ليس في صلاته يسجدها بعد الصلوة ولا يسجد في الصلوة

يبلغ اثنان دمرت بوزن كل ذي سجدة في الصلاة
 بقى فرض اربع واجبة ودرست
 ضرورة عند كل واحد من السجدة
 واجب في قول المحدثين أي عباد
 على وجه انشقاق واقراء سند
 مشكوك هل ادلى بواجب بين السجدة

ولو يسجد

ولو يسجد فيها لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة ويجب على من
 سمعها من حاضر أو غيب أو كافراً أو صبي أو مجنون وكذا من نام
 في الصلوة ولو سمعها من الطاهر أو الصبي لا يجب ولو لم يسمعها
 لا يجب عليه ولا على من سمعها وكذا لا يجب بالكتابة أو النظر من غير
 تلفظ وإذا تلا أو سمعها ركبا جازاً ولو بها بالأيما وإن تلاها
 أو سمعها غير ركبا لا يجوز الأيما يظهر كذا الامن عذر يسجد في الغرض
 ولو تلاها وهو قادر على السجود ولم يسجد هاتحين عنه عزم
 ونحوه جاز الأيما بها ولا يلزم أعادتها إذا أصبح كافراً فصلاً الصلوة
 ويجب أن يقوم فيسجد بها من القيام وكذا القيام بعد الرفع
 منها ويجب أن يتقدم التالي ويصنف السامعون خلفه
 ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك بأن يسجد ولحيث كانوا
 ولو قد أتم أو يسجدوا أو يرفعوا قبله ولو ظهر فساده سجدة التالي
 لا تفسد سجدة تكم ويسجد للتلا لخواؤها إذا لم يكن السامع
 متلهياً للسجود وإن كان متلهياً يسجد جهرها ولا يجب على
 القوي حتى لو سجد لها بعد سنة أو أكثر تقع إداً لا قضاء إلا أنه
 يكره تأخيرها من غير ضرورة أو شرط نية السجود للتلاوة لا
 التلويين حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه أن يسجد
 عددها وليس عليه أن يمين أن هذه السجدة لآية كذا وهذه
 لآية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والقهقهة والحديث

قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح بخلافه لا يرفع يديه ومن سمعها
 من مصلى واقعد عليه قبل ان يسجد المصلي لها يسجد معه وان اقرئ
 بعد ما يسجد لها فان كان اقعداؤه في الركعة التي تليها فيها
 سقطت عنه ان ادركه مع الركعة والا فلا بد من سجدة
 لها بعد الصلوة كما لو لم يقتديه وكل سجدة وجبت في الصلوة و
 لم تؤد فيها الا تقضى ابدا واذا تلاها في الصلوة فركع ونواها فيه
 او لم ينو فسجد للصلوة سقطت عنه اذا لم يقر بعد ذلك من
 ثلث ايات وفيما اذا قرأ ثلث خلاف فان قرأ اكثر من ثلث
 فلا بد من السجود لها قصد لا سائر بالركوع ولا يسجد ^{الصلوة}
 ولو تليت بالعربية يجب على من سمعها ولم يسمعها ان يخبر بها
 اجماعا ولو تليت بالفارسية تكرر على من سمعها ولم
 يسمعها ان يخبر عنها في حصة خلافا لهما ولا يجب على من لم
 يسمعها وان كان في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول
 في سجود الصلوة هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا ان كان
 وعذر بين المفعول واختاره بعض للتأخيرتين وقيدته بعضهم
 بما اذا لم تكن في صلوة الفرض ولو كررت تلاوة آية في مجلس
 واحد كقراءة سجدة واحدة تسوآ كانت بعد جميع التلاوة
 او بعد بعضها او تبدل المجلس والآية تكرر السجدة وتبدل
 المجلس حقيقي بان ينقل من مكانه في الصلاة او ما هو في

كلها

كلها بثلاث خطوات او اكثر وحكي بيان يشترع في عمل الخزان اكل
 ثلث لقمة او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلام من غير
 ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكي هو الكائن
 بين الجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت و
 الخانوت وكذا اذا مشى اقل من ثلث خطوات في نحو الصلاة اذا
 عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرار آية كقراءة
 سجدة واحدة والاقلا من مشى خطوة او خطوتين او اكل
 لقمة او قمتين او شرب جرعة او جرعتين او انقل من زاوية البيت
 او المسجد من زاوية اخرى او رد سلاما او شتمت عاتل سائر ^{كررها}
 سبعة سجدة واحدة بخلاف تسديد الثوب والدياسة والكراب ^{سورة}
 والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلها او شرب جرعات
 او عقد كلها او بيعا ولو خذ لك فانه لا يكفي سجدة واحدة ولو
 اطال الجلوس من غير ان يشتغل بشغل ما تقدم ذكره لا يجب
 عليه تكرار السجود ولو كررها كبا سائر التكرار العجيب ان لم يكن
 في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يتكرر سوا مكان في ركعة او اكثر
 وهو قول ابو يوسف وهو الاصح وعند محمد ان كررها في ركعة اخرى
 يتكرر والسفينة كالبيت ولو تبدل مجلس السماع دون
 التالي تكرار الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل مجلس التالي
 دون السامع تكرار على السامع ايضا عند البعض وعند البعض

خزان سجدة
 كررها
 سورة
 كررها

لا يتكبر ولا يفتخر في الكافي الاول وفي الهداية وقاوى قاصد ان الثاني
وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على النبي عم عند ذكر اسمه
على القول بوجوبها بحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند التحا
المجلس لكن يندب تكرار الصلوة دون تكرار السجود والفرق
ان الصلوة عم بتقريب بها مستقلة وان لم يكره تكرارها في السجود فأنها
لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج
الصلوة ولم يسجد هاتم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس
وقرأها فيها وسجد لها كفتة هذه السجدة عن التلاوة وان سجد
للاولى لم تكف تلك السجدة عن التلاوة وان لم يسجد للاولى ولا
الثانية حتى يخرج من الصلوة تسقطا وفي النوادر ان الاولى لا
والاول الصلح ولو تلاها في الصلوة او لا وسجد لها ثم قرأها بعدما
سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفي الاولى قيل تكفي وقيل ان لم يسجد
بعد السلام قبل قرأها تكفي الاولى وان تكلم لا ولو قرأها
في الصلوة ولم يسجد لها حتى يسلم فقرأها مرة اخرى كفتة سجدة
واحدة وتسقط عنه الاولى ولو قرأ سجدة ^{ثم} سمعها في ذلك
المكان من آخر ثم من آخر وهل حرك كفتة سجدة واحدة سواء
كان هو في الصلوة او لا على الظاهر **والسبوق** اذا
مع امامه ثم قرأها فيما يقضي لا يسجد على مقتضى قول أبي يوسف
خلافا لمحمد ولو لم يكن يسجد هاتم مع الامام يسجد اتفاقا واذا

تلا السجدة

تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث آيات فان
نشأ نواها في الركوع او السجود وان نشأ يسجد لها مستقلا لا
وان قرأ بعدها فوق ثلث آيات فلا بد من السجود لها مستقلا
ثم اذا يسجد لها على سبيل الاستقلال يكون ان يقوم ويركع من غير
ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان كانت خم السورة
يقرأ آيات من سورة اخرى فان بقي منها آيتان او ثلث سورة
بني اسرائيل والانشقاق فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة
وان لم يوصل لا يكره والله اعلم وكرو للامام ان يقرأ آية السجدة
في صلوة يخافت فيها او كذا في نحو الجمعة والعيد الا ان تكون
في آخر السورة بحيث تؤدي بركوع الصلوة او يسجد هاتم فيخرج
ان لا يتوبها في الركوع لتؤدي بالسجود من الجميع ويكون ان يقرأ
سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار من السجود ولا يكره
ان يقرأ وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ ^{معها}
آيات او آية **فما التوهم** التفضيل والله سبحانه اعلم **الحق**
منها مبلحت الامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة
وفي البدائع يجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة
من غير حرج انتهى والادلة تساعد على ما ذكرناه في الشرح والاعذار
التي تبين الخلف عنها المرض الذي تبين التيمم ومثله كونه مقطوع
اليده الرجل من خلاف او مقطوعا بالطر والطين والبرد الشديد

وهو مقطوع يسار اليد وشمال الرجل

والفكس

والفلاة المشد يد في الصبح وكذا الاستخفاف من سلطان او عزم
وهو معسر ولا يستطيع المشي او اعمى او الناس بالامامة
اعلمهم بالسنة فان تساؤوا في العلم فاقولهم فان تساؤوا
فيها فاورعهم اياكم ثم اخبرهم عن الحرام فان تساؤوا في الاوصاف
الثلاثة فاكبرهم سنا فان تساؤوا في الاربعة فاحسنهم خلقا والاراد
بحسن الخلق الحزم والرفق والحياء ثم ان تساؤوا في الخمسة فقل
اصحهم وجهوا وقل انسبهم فان تساؤوا في اربع بينهم ويكره تقديم
القاسق كراهة ثم يم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد
وكذا المبتدع ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا والاعمى والكراهة
فيهم وولد تلك الكراهة وفي المحيط لا بأس بان يؤم الاعمى والبصير
او في الوعم ان العبد والاعرابي او ولد الزنا اعمى ولا كراهة والمبتدع
من يعتقد شيئا على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة لا يجوز
الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يؤد ما يستقدم الي الكفر فان ادق الى الكفر
فلا يجوز اصلا لا اقتداء به كقلاة الروافض ومن يقذف الصديقة
او يتكبر خلافة الصديق او يمتدح او يستب الشيعين وكالجمهورية
والقدريّة والشبهة القائلين بانه تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر
الشفاعة او الروية او عذاب القبر او الكرام الكاتبين امان يفضل
عليها ولا يستب فهو من يجوز الاقتداء به مع الكراهة وكذا من يقول
انه تعالى جسم الا الاجسام او يقول لا يرى لجلاله وعظمته يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء
بالمتكبر

وان تكلم بحق قيل المراد به من يناظر في وقائع علم الكلام وقيل
من يريد دلة خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كقولنا لا شحنة كفر
خصم ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة وقيل من غير
كراهة اذا لم يتحقق منه ما يقتضي الصلوة على راس المقدس ولا يصح
اقتداء الرجل بالمرأة ولا يصح في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه
ولا اقتداء القاري بالاممي ولا الاممي بالآخرى ولا المستور بالهوية
يمكشوفها ولا غير المومى بالمومى ولا المومى قاعدا بالمومى مستلقيا
او على جنبه ولا الطاهر بحسب العذر ولا صاحب العذر بحسب العذر
لخر فان اختلف في العذر جاز ولا يقتضي المفترض بالمتنفل ولا من يصلي
فرضه من يصلي فرضه الا ويجوز اقتداء المتنفل بالمفترض ولا يصح
اقتداء النار بالنار الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك
للمنذور التي نذر هافلان ويجوز اقتداء الخائف بالخائف وبالنذر
دون العكس ومصلين ركعتي الطواف كالناظرين لا يجوز اقتداء
احدهما بالآخر ولو اشتركا في نافلة فاقسداها صح اقتداء احدهما
بالآخر في الفناء بخلاف ما لو اقسداها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناظر ولو صليا الظهر
ونود كل امامة الاخر صحت صلاتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر
فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر عن يصلي قبلها
وكذا سنة العشاء بالتراخي وكذا اقتداء من يرى الوعد واجبا عن

سنة عند محمد بن الفضل والاول عدم الجواز وقدر اقتداء الفاسل
 بالماسل وكذا اقتداء المتوسل بالمستقيم والقائم بالقاعد خلافاً لما فيها
 وكذا اقتداء القائم بالاحد الذي بلغت حد رتبة الركوع ولولم
 فصل الواحد الركوع فالاصح ^{فوز} الجواز اتفاقاً ويجوز امامة المختل
 للمشاكل للنساء وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصلن
 وحدهن جماعة وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن بل
 تقف وسطهن كما اذا ام القاري العزات ويجوز اقتداء الاخرس
 بالاي دون العكس والاخرس مع الاي كالاى مع القاري وفي
 ان القاري اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والاي في المسجد
 يصلي وحده ان صلته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان القاري
 في صلوة غير صلوة الاي ^{جانب} جاز للاي ان يصلي وحده ولا يستقر فراغ
 القاري بالاتفاق واما اذا صلى القاري في ناحية والاي في ناحية
 وصلاتهما متوافقة فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على قول ابي
 حنيفة وفي رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدى قاري واي
 ياي حيث تقصد صلوة الكمال عند ابي حنيفة وعندهما صلوة الفارق
 فقط ولا يجوز تقدم المؤتم على امامه خلافاً لما لك والمعتبر موضع
 القدم حتى لو كان المقتدى اطول من امامه يقع سجوده وقدم
 الامام لكن قد مضى مقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب
 حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قد مضى

اطول

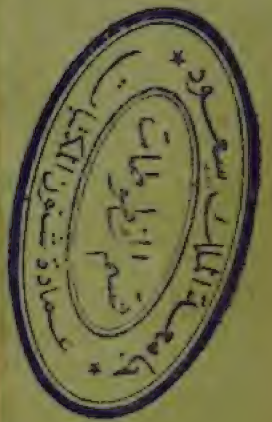
اطول تقع اصابعه قدام اصابعه يجوز ومن صلى مع واحد يقيم عن
 رعيته وان صلى مع اثنين تقدم عليهما وعن محمد ان الواحد يجعل
 اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف انه يتوسط الاثنين
 فلو اقام الواحد خلفه او عن يساره يكره وقيل لا ولو توسط الا
 لا يكره وتوسط الاثنى يكره ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 والمختل المشكل يقوم قدام النساء والترتيب بين الرجال والصبيان
 سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى
 لو حاذت امرأة او صبوية مشبهة رجلاً او تقدمت عليهم قدر ^{كن}
 وصلاتهما مطلقاً مشتركة بحرية واداء واحد المكان والجهة بلا
 حائل وتؤتي امامتها فتندت صلاة الرجل فصل في المحاذات
 المفسدة عشرة على ما قالوا الاول كونها بالغة او صبوية مشبهة
 وهي بنت تسع مطلقاً او ثمان او سبع او كانت عيلة وسبية
 فلو كان كذلك لا تقصد ولا فرق بين الحرم وغيره الثاني كونها ^{تفعل}
 الصلوة فان كانت لا تفعلها لا تقصد الثالث ان تكون المحاذات
 قد ركن عند محمد واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف الرابع
 ان تكون الصلوة مطلقاً اي ذات ركوع وسجود ولا تقصد المحاذات
 صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الخامس كون الصلوة مشتركة
 من حيث الحرية بان تبني المرأة حرمتها على حرية الرجل او تبني
 حرمتها على حرية ثالث فلا تقصد المحاذات فيما اذا صليا صلوة

او يسبها

ولحدة منفردة بين او مقديا لحدتها بامام لم يقدره الآخر السادس
 كون الصلوة مشتركة من حيث الابدان يكون الرجل امامها
 او كان لهما امام فيما يؤدونهما حقيقة كالمقديين او تقدير
 كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذات اذا كانا مستويين
 قاما الى قضائهما مسبقا السابعة اتحاد المكان حتى لو كان لهما
 احدهما على دكان قدر قامة والاخر على الارض لا تقصد الثامن
 الاتحاد لجهة فلو اختلفت بان كانا يصليان في جوف الكعبة
 كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تقصد المحاذات التاسعة
 عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما السطوانة ونحوها لا تقصد
 والفرجة التي تسع انسانا كالحائل العائش ان يتولى الامام
 امامة النساء قائم ان لم يتوهم الا يصح اقتداءها به فلا تقصد
 محاذاتها وقيل محاذات الورد مقسدة كالمراة وهو غير الصحيح
 لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقدي حكا فلو كان بينهما
 حائط فان كان قصيرا دون القامة ذليلا عرضة غير زائدة على ما
 بين الصفين لا يمنع والا فان كان فيه باب او قوة يمكن الوصول
 الى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا
 او القوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان لا
 عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على اختيار الحلواني قال في
 المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان

عريضا طويلا وليس فيه تقب منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما
 او بين المقدي وبين الصف الذي قد اتمه يقدر فان كان اقل مما يمكن
 فيه صف وتعرف فيه الجلبة لا يمنع مطلقا وان كان قد راى يقوم فيه
 صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان
 يقوم فيه ثلثة قامة صف يحصل به الاتصال من ورائهم عن قدامهم
 بالاتفاق بخلاف الواحد قامة لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الا
 عندهما خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلثة في ذلك
 وفي حكم الانعقاد جمعة الامام معها وفي حكم محاذات النساء
 وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جذا كالمسجد بيت المقدس
 المشتمل على المسجد الثلثة وقام المقدي في اقصاه من غير اتصال
 الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد والكلام فيه كما لو اقتدى
 من وراء الجدار وكذا المودة ولو اقتدى على جدار بيته متصلا بالمسجد
 ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز
 وان كان لا يخفى عليه حال الامم ولو صلى على دكان خارج المسجد
 ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا فلو كان بين الامام والمقدي
 في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع
 والصحيح ان الصغير لا يمكن فيه سير الذورق وان امكن فيه
 كبير ومصلح العيد كالمسجد في الحكم **فصل فيما يتابع المقدي**
 الامام وما لا يتابعه لاختلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية

واما الركن القولي وهو القراءة فلا يتابع فيه عندنا بل يستمع ويستصوت
سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا وعند الشافعي يستلم المتابعة
في الفاتحة مطلقا الا اذا خافت الركعة وعند مالك والحنفي
الخافعة دون الجهر اما جازان القراءة خلف الامام فقال به محمد
في الشبهة وعندهما نكده فيها ايضا كراهة الحرمة وفي ماعد القراءة
من الازكار يتلوه من ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويستني على
لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى لو رفع رأسه من الركوع
او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ويصير ذلك ركوعين ولو رفع
الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدى ثلثا فافصح
انه يتابع الامام اما الوقوف الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد
فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقام جاز وكذا الوضوء في القعدة
الاخيرة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم
ولم يتم جاز ولو سلم قبل اتيان المقتدى بالصلوة والدعاء
يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام
القعدة قبل اتمام المقتدى التشهد يتم ويسلم بخلاف ما لو حدث
الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان قد قدر ما
يمكن فيه قراءة التشهد صححت صلاته والا فلا ولو ركع في الوتر
قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه ان كان قرأ شيئا منه
وان لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يفوته الركوع معه وفي



نظم النذوي

نظم النذوي في خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها
القوم القنوت وكثيرات العبد والفقدة الاولى وسجود الملاقاة
واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد
على اقوال الصحابة في تكبيرات العبد وكان المقتدى يسمع التكبير
منه او زاد على الاربعة في تكبيرات الجنازة او قلم الى الخامسة شيئا
فان كان قعد على الرابعة ينتظروه قاعدا فان عارضه من غير
اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة
سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عارضه
وان قيد في صلاته بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا ولا يفيد المقتدى
تشهده وسلامه وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها
القوم رفع اليدين في الحرمة والثناء مادام الامام في الفاتحة
فان شرع في السورة لا يفعلها المقتدى ايضا عند محمد خلافا
لابن يوسف وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح
قراءة التشهد والسلام وتكبير التشريق **فصل في قضاة الصلاة**
من ترك صلاة لزمه قضاؤها سواء تركها بعد غير سقوط
او بغير عذر ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفأ
والوقتية وبين الفوائت شرط عندنا خلافا للشافعي الا
انه يسقط بالنسيان وبضييق الوقت وبكثرة الفوائت فلو
صلى فضاذا ذكر ان عليه اثنتي عشرة قبله فسدت قرضه فسادا

وسجود السجدة

نا مسقط

موقوفاً عند أي حقيقة وبأنه عندها ومعنى الوقف عنده أنه
 أن لم يقض الفائتة حتى يصلي سبئاً وهو ذكر لها عاد الكل
 يصحها مثاله فائتة صلوة الفجر فصلتي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو ذكر الفائتة في كل صلاة
 منها فهذه الخمس فاسدة فساداً موقوفاً عنده فإن صلى
 الظهر من اليوم الثاني قبل أن يقضي الفائتة تحت الظهر والخمس
 قبلها وإن قضى الفائتة قبل ظهر من اليوم الثاني بقدر فساد
 الخمس وهذا معنى قولهم ~~صلوة تحت خمساً~~ وصلوة تفسد
 خمساً فالق ~~تفقد~~ هي ظهر اليوم الثاني إذا أدت قبل الفائتة
 والتي تفسد هي الفائتة إذا أصليت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر
 في خلال الصلوة كالتذكر في أولها في الحكم المذكور وإن استمر
 النسيان إلى أن سلمت تحت لسقوط الترتيب بالنسيان ~~وحتى~~
 الوقت بأن يكون ما بقي منه لا يسع الفائتة والوقتية معاً
 كان بحيث لو صلى الفائتة لم يبق تمام الوقتية ~~هذه~~ مسقط للترتيب
 فتقدم الوقتية ولو كان الفوائت متعددة والوقت يسع
 بعضها مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو
 فائتة العشاء والوتر وقدي من وقت الفجر ما لا يسع الآخر ~~فكانت~~
 فلا بد أن يقضى الوتر عند أي حقيقة ثم يصلي الفجر ثم المعصية حقيقة
 اتسع الوقت لأغلبية الظن حتى لو ظن من عليه العشاء

صديق وقت

صديق وقت الفجر فصلتيها وفي الوقت سعة يكرهها إلى أن تطلع
 الشمس وفرضه ما بين الطلوع وما قبله تطلع وقبل يشرع
 في العشاء فإن طلعت قبل الفجر صحت فجزءه والأقل أن يشرع
 الذاهدي ولو قدم الفائتة عند صديق الوقت صح لكنه يأثم ثم المراه
 تضيق أصل الوقت لا وقت مستحب حتى لو تذكر في وقت العصر
 أن عليه قضاء الظهر وعلم أنه لو استغفل بقضاءها يقع العصر
 في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا عندنا
 ومحمد يوافق في رواية ولو بقي من المسح ما لا يسع الظهر يتأثمها
 يسقط الترتيب بالاتفاق فيصل في العصر ويخرج الظهر إلى ما بعد الفجر
 ولو شرع في العصر والشمس حراء ذكر للظاهر ثم غريت وفيها
 أنها وقال ابن أبيان يقطعها ثم يرتب ثم العبرة لوقت الافتتاح
 حتى لو أفترج الوقتية أول الوقت وهو ذكر الفائتة وإطال حق
 تضيق أو خرج لا يصح قال الذاهدي ويراعى الترتيب وإن لم يقدر على
 أداء الوقتية إلا بالتحفيف في قصر القراءة والأفعال ويستمر على أقل
 ما يجوز ما حوز به الصلوة والكثرة المسقط للترتيب ضرورة القول
 سقا يخرج وقت السادسة وعن محمد أنه اعتبر دخول الوقت
 السادسة والأول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة
 فالجديدة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقاً وتختلف في القديمة
 من ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الفوائت

على الأصح الفجر بخلاف العشاء

حتى ترك صلوة ثم صلى لم يتركها لغيره المحدثين لم يتركها البعض
 وجعل الماضي من القوايت كان لم يكن وجوزها الاكثر من عليه
 الفتوى ولو قضى بعض القوايت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب
 عند البعض بان تركه صلوة شهر ثم قضاهما حتى بقي اقل
 من تسعة ثم صلى الوقتية ذكر المايق لم يخرج عندها ولا والى
 الجواز لان الساقط لا يعود ولا يصير ترتيب في مثل هذه
 الصلوة ما لم يقض جميع القوايت ترك صلوة يوم وليلة يخرج
 عما عليه يقيان وان ترك صلواتين من يومين ونسيهما يعيد
 صلوة يومين وكذا لو نسي ثلاث صلوات من ثلثة ايام او اربعها
 من اربع قال عمر بن ابي عمرو وسئل عن نسي سجدة صلوة
 ولم يذكر في اي صلوة في قال يعيد للمسئلة فان نسي خمس
 صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام صلى في العشاء
 ثم بلغ قبل طلوع الفريضة اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن
 سألها ابا حنيفة فاجابه بذلك فقضاها ومن قاته صلوات
 في الصحة قضاها في الرض بحسب حاله من نسي او قعد او ايماء
 فانه يعيد ذلك لا يلزمه اعادتها والاوى قضاء القائل في
 الميت ستر الذنوب شك في صلوة انها صلاها ام لا لان كان
 في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه
 ومن مات وعليه صلوات فاوصى بالمعين يعطى لكفارة صلوات

فان صلوة

لزمه ويعطى لكل صلوة كالقنطرة والوتر كذلك وكذا الصوم كل يوم
 انما يلزم بتفديها من التمتع وان لم يوص قنطرة به بعض الوتر
 جان وان كانت الصلوات كثيرة والحفلة قليلة يعطى بكنة اصوع
 عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا للفقير ثم يدفعها الى الوارث ثم
 يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل من اراد حتى يستوعب الصلوات
 ويجوز اعطاها الفقير واحد رقة بخلاف كفارة اليمين والظهار
 والاقطار ولو قضى عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التنازعانية
 ومن اراد ان يقضى الصلوات التي صلاها فان كان لا اجل نقصان
 دخلها فحسن والا فقليل يكره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه
 نقل **فصل في صلوة للمسافر** اقل مدة السفر عند المسافة ثلثة
 ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهو مشي الاقدام والابل
 في البر واعتدال الشئ في البحر وعند ابو يوسف يومان واكثر الثالث
 صح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفارس لكن قال للرغيناني
 وعلمه المشايخ قد دروا بالفارس فقليل لحد وعشرون وسنخا
 وقيل ثمانية عشر وسنخا قال الرغيناني وعليه الفتوى وقال العتباتي
 في جامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير
 فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام واذا يصير مسافرا اذا فارق
 بيوت مصر او قرية تاويا الذهاب للموضع بين المسافة المذكورة
 فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق المناهج منه من جانب الذي

خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن المصر وقد كانت
 متصلة به لا يصير مسافرا لم يجاوزها وان جاوز العال من جهة
 خروجه وكان محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا اما
 فتاء المصر فان كان بينه وبينه اقل من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة
 تغير مجازته ايضا والا فلا ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم
 كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة السج ثلثة ايام وسقوط
 وجوب الحج والعديد والاضحية ومن ذلك وقصر ذات الاربع من
 فان فرض في كل منها ركعتان والقرعة عندنا لا اثم حتى انه يكره الاتمام
 وان اتم فان تعد في الثانية قدر المستشهد ليزالة والاخر بان نافلة له ^{يصير}
 مسيما لتأخير السلام ويكون بني النفل على تحريمه الفرض وان لم تقعد
 في الثانية بطل فرضه لكنه وصفا كافي في الجهر والجمعة وكذا الترك في
 احد الاولين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنة او يترك
 اقامة ثمانية عشر يوما بموضع واحد مصر او قرية غير وطنة ولا يشترط
 فيه الاقامة في دخول وطنة فلو نزل في غير وطنة اقل من ثمانية عشر يوما لا يزال
 حكم السفر وكذا ان يترك ثمانية عشر يوما بموضعين لكنه متى الا ان يكون
 بيتوته في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج واستمر على ذلك
 لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي الغياثة للمسافر اذ لم ^{خل}
 معدا على عزمه ان متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصودا
 يعلم انه لا يحصل في اقل من ثمانية عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم يزل الاقامة

نية

ولا

ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث
 تقع عنه ولا تصح نية الاقامة في الصحراء الامن اهل الاخبية فانه لو نزلوا
 في موضع ونزلوها وعندهم من الماء والاعلاف ما يكفيهم مدتها من ايامهم
 ولو ارتحلوا عنه ونزلوا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا
 مسافرين والا فلا الحافر في دار الحرب اذا السلام فهو على اقامته ولو خشي
 فقر منهم يريد سفر ثلثة ايام تغير نية ويصير مسافرا في الصحيح
 والمعتبر في السفر والاقامة نية الاصل وان التبع كالحقيقة والامير
 مع الجند والفرج مع زوجة ولوى مع عبده والمستاجر مع جيره والا
 مع تلميذه والفرق في الجند مع الامير بين ان يكون مرتقا من الامير او
 من بيت المال وقدمه السلطان بالوجه معه هو الصحيح بخلاف التطوع
 بالجهاد ومن حمل رجلا طرا ولا يدرى المحمول اين ذهب به فان سببه
 فلم يجره يتم حق يسير ثلثة ايام يقصر وكذا الاسير في يد العدو بل وكذا
 ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوعه وسأله ولم يجبه فانه
 يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه و
 تغذر السؤال بسبب من الاستيابة بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار
 والمدبول الى حرب غريمة ان كان مقيما يقصر ان لم يزل الاقامة
 وكذا ان كان موقفا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فان عزم
 ان لا يقضيه يتم لانه بمنزلة نية الاقامة كذا في المحيط وعن ابي يوسف
 انه ان كان مقيما يتم وكذا ان كان مؤسرا الا ان يوطن نفسه

على اداء العبد بين شريكين مقيم ومسافر ان تهاياخذ منه يتم في
نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم يتهيا فوض عليه ان يقعد على رأس
الركعتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم أصلا في
الوقت ولا خارجة والخليفة كغيره في انه ان طاف في ولاية بلائمة
سفر يتم وان قصد مسافة السفر فيها يقصر هو الصحيح خلافا لما
ذكر في الخلاصة لان النبي ^ص والخلفاء الراشدين كانوا يقصرون
اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كما خرج قاصدا مدة السفر فاسم في
الطريق وقد بقي المقصود اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي
اذا خرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقد بقي المقصود اقل من ثلثة ايام
والجنازة في الحي ^{فصل} انه يقصر بخلاف الصبي وقيل يقصر ان ولد له اذا
طهرت الى مقصدها اقل من ثلثة ايام يتم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة
مادام وقفا باقيا فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال
العبد ما لم يود فاذ خرج تقررت في الذمة على ما كانت عليه من الصفة
باعتبار حاله والمعتبر في ذلك ^{الوقت} لخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى عنه
قدم ما يسمع قوله الله اكبر وصلوة المسافر بتغير من الركعتين الى
الاربع بنية الاقامة مادام في الوقت وكذلك بالاقضاء بالمقيم ان تم
الاقتداء ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت ولو لم يعلم وان اقتدى
به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في ذمته ركعتين فلا يتغير ما
لاقتداء كالا يتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المفترض بالتفعل في

حق القعدة الاولى ولو اقتدى به في الوقت ثم قدمت صلوة فانه يصلي
ركعتين لزوال الاقتداء ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح في الوقت وخارج
فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة
في الصحيح وقيل بقراءة ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول انما وصلاكم
فانا قوم سقرا وانى مسافر ومن فاته صلوة وهو مقيم مسافر
قضاها لربا ومن فاته صلوة وهو مسافر فاقام قضاها
ركعتين لما تقدم والوطن اما اصلي او وطن اقامة او وطن ^{سفر}
فالاصلي هو مولد الانسان او موضع تأهله ومن قصد ^{التجسس}
بلا الاركان عنه اما لو كان لغيره مولده وهو بالغ
ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه وفي الميسوط هو الذي نشأ
فيه وتوطن فيه وتأهل فيه فقلوله ما توطن فيه يتناول ملعم
القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل ولو تزوج المسافر ببلد
ولم ينو الاقامة به فقلل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو
الاوجه ولو كان له اهل ببلدين فانيتهما ادخل صار مقيما فان
ماتت زوجة في احدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى
وطنه وقيل يبقى ووطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة ^{تجسس}
يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل ووطن السفر ما نوى
فيه اقامة اقل من عشرة يوما من ذلك ويسمى وطن السكنى
والحققون على عدم اعتبار وطنه الاصلي يستقص بمثاله

حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل عنه واستوطن غيره مخرج عن
 كونه وطنه حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاقامة ما لم ينو الاقامة
 ولا يستقصي بوطن الاقامة ولا بالسفر واما بطن الاقامة فيستقصى
 بوطن اقامة آخر والى لم يكن بينهما سفر وكذا يستقصى بالسفر
 وان لم ينظر عليه بطن اقامة لخرتم السفر ^{بشرط ثبوت الوطن} ^{بشرط ثبوت الوطن}
 الاصل بالاجماع وكذا الثبوت بطن الاقامة في ظاهر الرواية وعلى
 محمد انه بشرط حتى لو خرج من مصر لا يقصد السفر فوصل الى
 قرية ونوى اقامة عشرة يوما بها لا تصير بطن اقامة له
 وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقامة بقرية لا تصير
 وطن اقامة له وعلى ظاهر الرواية تصير في صورتين ويرخص
 للمسافر ترك السكن وقيل لا والاعدال ما قال الهندوا في ان
 فعلها افضل حالة النزول والترك افضل حالة السير الا سبحة
 الحج والعاصي والمطيع في سفره في الرخص سواء عندنا وعند
 الثلاثة ليس للعاصي لسفره كالابق او في سفره كقاطع الطريق
 ان يترخص بالترخص المشروعة للمسافر ولا يجوز الجمع عندنا
 بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب
 والعشاء بمكة ولقد وعند الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر بين
 العشاء والمغرب في وقت واحد بعد السفر والمطل قد رما
 او تأخير اذان يصلي المتأخرة في وقت المتقدمة او يؤخر ^{المتقدمة}

فصلها

فصلها في وقت المتأخرة والدلائل في جميع ذلك مذكورة في
 الشرح **فصل في صلوة الجمعة** صلوة الجمعة فرض عين على من
 استبح شرائطها ولها شروط وللوجوب رتبة على شروطها
 الصلوة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفساء
 وشروطها للاداء رتبة على شروطها سائر الصلوات
 من الطهارة وغيرها اما شروط الوجوب فستة اولها الذكر فلا
 تجب على المرأة والثاني الاقامة فلا تجب على المسافر الثالث الحرية
 فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل يجب عليه وقيل لا تجب
 والمكاتب يجب عليه وكذا معتق البعض دون المأذون وقيل لا يستأجر
 الزمعة الاجير عنها والاعمح انه لا ينعقد ولكن يسقط عنه من
 الاجر قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريب لا يسقط عنه
 شيء **الرابعة الصحة** اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان
 زيادة المرض او بطو اليه بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير ^{الضعيف}
 عن السعي الخالص سلامة العيتين فلا تجب على الاعي مطلقا
 وعندهما ابن وجد فاذن يجب عليه السادس سلامة الجليلين
 فلا تجب على المقعد ومقطوع الجدين وان وجد من يملكه والمرض
 كالمرض ان بق المريض صانعا يذهب به على الاصح فالمرضى من
 جملة الاعتذار المسجلة للتحلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من
 ظلم وغيره والطر والنجس والخل ونحوها فلهؤلاء الذين لم

منه صوته كتمش

شهادته او تركه

يسكنوا الشدة لئلا يجتنب عليهم الا انهم لو حفظوا وهملوا لم ينزلهم
عن فرض الوقت كالفقير اذا حج واما شروط الاداء فستة ايضا
الاول المرافقة فلو فلا تفح في القروى عندنا ولحقا في تفسير المص
والصحيح ما اخاره صاحب الهداية انه الموضع الذي له امير وقاضي
ينفذ الاحكام ويقوم الحدود والمراد القدرة على اقامة الحدود و
صريح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكور ذا
سيكك وسابق صريح به فيها ايضا الا ان صاحب الهداية
تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي يشانه القدرة
على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له سابق
واسواق وسيكك والمسجد الجامع ليس بشرط في بناء
المصر وهو ما انفصل به بعد المصالح من ركض الحمل وجمع
العساكر والمناظرة وبين المولى وصلوة الجنازة وحو ذلك
وتجوز اقامتها بمعنى في الموسم اذا كان هناك الخليفة او
امير الجحان خلافا لمحمد بخلاف ما اذا لم يكن الا امير الموسم اي
امير الحاج فانها بالاتفاق لا تجوز ولا يصلي بها العيد اتفاقا ايضا
لاستغفار فيه بامور الحج وانما تجوز اقامة الجمعة في مصر في موضع
واحد لا اكثر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وعنه كقول محمد انها
تجوز في مواضع متعددة وقبل هو الصحيح وعن ابي يوسف يجوز في
ضعين لا غير وعنه لا تجوز في موضعين الا ان يكون بينهما

تفرقة

تفرق فاصل ثم على القول بعدم جواز التعداد لو تعددت فالجمعة
لمن سبق قيل فيه بالفراغ والصحيح بافتتاح فان صلوا معها
او وقع الاشتباه فثبت صلوة الحائض وعن هذا وعن الاختلاف
في المص قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان
يصلى اربع ركعات بنية لئلا يظن ان ركعتين وقته ولم يسقط عني بعد
حقا ان صحت الجمعة وكان عليه ظرر يسقط عنه والاقتل
والاول ان يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الاربع هذه النية ثم
ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها
على وجهها والا فقد صلى الظرر مع سنته وينبغي ان يقرأ
السورة مع العاشرة في الاربع التي تسبقت للظن ان لم يكن
عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تضرب وان وقع نقلا
فقراءة السورة واجبة ومن هو في اطار المص ليس بينه وبين
فرجة بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين المص
فرجة من المزارع والمراء فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء
وعن محمد ان سماع النداء فعليه الجمعة وان دخل القروى والمصر
يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها الزمته وان نوى الخروج
قبل دخوله لا تزمه وان نوى بعد دخوله وقتها تزمه وقال الفقهاء
ابو الويث لا تزمه وهو مختار قاضيين ان الشرط الثاني كون
فيها السلطان او من ادل له السلطان ولو قيد العيد

مذهب احمد وعند مالك من يقرأ بهم قرية وفي رواية ثلثون
 ويشترط كون الجماعة رجالا عقالا فلا تنفقد بالنساء
 الصبيان لا يكون لهم الحراك ومقيمين فتعقد بالعبيد والمساكين
 ونحوهم اهل منافع فيها وكذا المرضى ونحوهم من المعذرين خلافا
 لفرقة لا تصح اقامتهم من لا يجي عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة
 الى السجدة الاولى عند بني حنيفة فلو قرأوا قبلها او بقضا يستقبل
 من بقى الظهر وعندهما يشترط بقاؤهم الى الخيرية فلو قرأوا بعدها
 يتم من بقي الجمعة وعند زفر يشترط بقاؤهم الى القعود وقد اختلف
 فيها الشرط السادس الاذان العام حتى لو ان السلطان
 ونحوه اغلق باب قصره وصلى فيه بحيث لا يجوز جسه وان فتحه واذن
 للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا ولا يجب التكبير الى
 الجمعة والفصل والتطيب والسواك وليس لحسن الثياب و
 يجب السعي وترك الاستغفار بالاذان الاول وهو الذي على المنارة
 بعد دخول الوقت وقيل الذي بين يدي المنبر والاول الخ واذا
 صعد الامام المنبر يجي على الناس ترك الصلوة النافلة وترك
 الكلام عند بني حنيفة وقال ابياح الكلام حتى يشترع في الخطبة
 ويكون الخطيب يخطب قراءة القرآن ورد السلام وتشميت
 العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب
 ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية فقل اي حنيفة

عسفة بامامة

من يقرأ بهم قرية

ومحمد بن يوسف انه يصلي سرا وبه لحد بعض
 المشايخ والاشهر على انه ينصت وفي الحجة لو سكت فلهو افضل
 وعن ابي حنيفة اذا عطس جرد الله في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح
 وكذا لو شمت او رد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه
 او عيمه او يده عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح ان لا
 وقال بعض من يجب الانصات الى ان يشترع في مدح الظلمة فلا يجب
 تحولا اذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل لتلايهم
 مدح الظلمة لكن الصحيح ان القرب افضل والبعد يجب عليه الانصات
 في الصحيح وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابي يوسف انه كان
 ينظر في كتابه ويصلحه بالعلم واذا جلس الامام على المنبر اذن
 المؤذنون بين يديه الاذان الثاني ويجب للقوم ان يستقبلوا
 الامام عند الخطبة لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة للحج
 في تسوية الصفوف لكثرة النحam كذا في شرح الهداية للسرخسي
 وان افرغ من الخطبة اقاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف
 يقرأ فيهما قدر ما يقرأ في الظهر **مسائل متفرقة** ومن ادرك
 الامام فيها صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة ولو ادركه في
 التشهد او في سجود السهو وقال محمد ان ادركه معه ركوع التاني
 بني عليه الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بني عليها الظهر
 واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عند دخلا

لشافي واحد وكل يفتح بالسيف خطب فيها بالسيف ككة و
 التي اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بالسيف وفي
 النماذج الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره
 الشدة الكراهة وصف المتلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط
 العبادة بالمعصية وهي الكذب وبين صلى الظهر يوم الجمعة قبل
 صلوة الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلا فالزفر والثنية
 لكنه يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان بداله ان يضني الجمعة بعد ذلك
 فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره بغيره والسعي سوء
 ادركها او لاحق انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او
 بداله ان يرجع فرجعه وقال ابو يوسف ومحمد لا يطل ظهره مالم
 يشرع في الجمعة وفي رواية مالم يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر بعد ذلك
 كالمسافر ونحوه فسعى اليها قبل لا تطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح
 من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان في الجامع
 فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا يستقضى والذي
 ينبغي انه ان شرع في الجمعة يستقضى ويكره للمعذورين والمجورين
 اداء الظهر جماعة في المصايوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة
 او بعده ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة
 لرجاء البر في كل ساعة والاو لا يصلي الا من خطب ولو صلى
 غيره جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صحت ترتيب يقطعها و

يصلى الجهر

يصلى الجهر ان كان في الوقت سعة فان فاتته الجمعة وصلى الظهر وقال
 محمد ان خاف قوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر المسجد مالا ان
 ان خطب يومه الناس لا يخطب وان كان لا يؤذى احدا بان لا
 يطأ ثوبا ولا جسد الا باس بان يخطب ويدنو من الامام وذكر الفقهاء
 ابو جعفر عن اصحابنا لا باس بالخطب مالم يأخذ الامام في الخطبة
 ويكره اذا اتخذ فعلى هذا يجوز الخطب مشروط بشرطين احدهما
 ان لا يؤذى احدا والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي
 ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا اما اذا لم يجد وفي القدام مكان
 خال فله ان يخطب اليه للصورة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد
 الخطبتان على سورة من طول المفصل لا سيما في ايام التشدة
 ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال
 هو الصحيح **فصل في صلوة العيدين** صلوة العيدين واجبة على
 من تفرغ عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع
 ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فان الخطبة ليست بشرط
 لها بل هي سنة بعدها ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل
 الصلوة والاو ان يأكل ثم ان ليسر والا فشيئا حلوا ويوم
 الاضحى يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يضحي
 لا في غيره والاو الاصح والاصح انه لا يترك الاكل قبل الصلوة ههنا
 ولا ترك هناك ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر

او لا يؤخر الاكل في الفطر

وصحبت التوجه الى المصلي ما شيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا
 في الجمعة وصحبت التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا
 ويوم الفطر ليجهريه عند أبي حنيفة وعندهما يجهرون وهو رواية
 عنه والخلاف في الافضلية اما الكراهة فتسقط عن الطريقين
 ثم قيل يقطع التكبير بوضوئه الى المصلي وقيل لا يقطعها ما لم يفتتح
 الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد وقد تقدم واذا دخل وقت
 الصلوة بارتفاع الشمس وخرج وقت الكراهة يصلي الامام
 بالناظر ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ^{في الاضحية} ثم
 يضع يديه تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات يفضل بين
 كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلث تسبيح ثم يرفع يديه عند كل تكبير
 منهن ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما بعد الثالثة ويستوفى
 ويقراء الفاتحة وسورة ثم يكبر ويدرك فاذ اقام الى الركعة الثانية
 يبدأ بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبير الاولى
 ثم يكبر ويركع فالزائد في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى
 بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر
 قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى سنا وفي الثانية خمسا
 ويقراء فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية
 ثمنا ويقراء فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة حقتين
 يبدأ فيها بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي

في الركعة الاولى

الاضحية

الاضحية احكام الاضحية وتكبير التذريق وهي سنة ويسن فيها
 ما يسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها وصحبت الخرج
 في طريق الذهاب تكبيرا للشهود ومن لم يدرك صلوة العيد
 مع الامام لا يقضيها والنحو عذر منع عن الصلوة يوم الفطر
 قبل الزوال صلواتها من الغد قبل الزوال وان منع عذر من الصلوة
 في اليوم الثاني لم تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم
 الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا اذا اخرها
 بلا عذر الى يوم الثاني او الثالث جاز لكن مع الاساءة ولا تصلان
 بعد الزوال على كل حال **فروع** الخرج الى المصلي وهو الحيانة سنة
 وان كان يسلمهم الجامع عليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في
 المصروفات في موضعين واكثر ويجز الخطبة قبل الصلوة وتكره
 ادركه الامام ركعا كبر للاحرام ثم للعيد ان ظن انه يدركه في الركوع
 ويكبر برأى نفسه فلا يرى الامام وان خاف فوت الركوع مع الا
 مام ركع وكبر للعيد في ركوعه وعن ابو يوسف يترك التكبير
 ويسبح تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذ كبر في ركوعه واذا رفع
 الامام رأسه سقط عنه ما بقى من تكبيرات ولا يتمها في الركوع
 وفي القومة وينبغي امامه في التكبير وان خالف رآه الا ان تجاوز
 اقوال الصحابة وهو يسمع تكبيرة فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيرة
 وانما يسمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن ينوي بكل تكبيرة

الخطبة قبل الصلوة

النخل في الصلوة وكذا لاحق يكبر برأى الامام بخلاف المسبوق
 شئى التكبير في الاوطى حتى قراء بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر
 يكبر ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد الفاتحة والسورة يكبر ولا
 يعيد القراءة مسبقا بركعة يقرأ في قضاها ما سبق او لا ثم يكبر وقيل
 بالعكس والاول هو ظاهر الرواية النساء ان اردن ان يصلين
 صلوة الاصح يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة وسخت
 تعجيل الصلوة في الاصح وتأخيرها في القطر وفي القنية تقدم صلوة
 العيد على الجيزة وصلوة الجيزة على الخطبة ويند بلسن اراد ان
 يفتي تأخير عظيم الاظفار وحلق الراس ولا يجب وان استلم
 التأخير الكراهة لا يؤثر وهو ما زاد على الاربعين قال في القنية
 الافضل ان يقرأ الاظفار ويقص شاربه ويحلق عانته
 وينتظف بدنه بالاعتسالة في كل اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة
 عشر يوما ولا عذر في تركه وراى الاربعين والاسبوع وهو الا
 فضل والخمسة عشر هو الاول لسطح الاربعون الابد ولا بأس
 بقول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك والتعريف
 الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عيشة عرفة في الجوامع
 فيستبهون او في مكان خارج البلد فيدعون فيستبهون يا هل عرفة ليس
 بشئ من ذل ولا مكره وقيل بركه وهو الظاهر وتكبير الشريك
 عقب الصلوات قبل سنة عندنا واكثر على انه واجب بشرط

الاقامة

الاقامة والحزبة والذكورة وكون الصلوة فريضة بجاعة مستحبة
 في المص هذا كله عندنا في حنيفة ولا يجب على مسافر ولا عبد ولا
 امرأة الا اذا اقدوا بمن يحب عليه ولا يجب عقب الوجع كالوتس
 وصلوة العيد ولا عقب النوافل ولا على المنقر ولا على المعذورين
 الذين صلوا الظاهر بجاعة يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندنا
 يجب على كل من يصلي المكتوبة وابتدأه فجر عرفة عندنا وعند
 مالك ظهر يوم النحر واخره عصر يوم النحر عندنا في حنيفة فيكون
 ثمان صلوات وعمر لحياتنا الشريفة عندها فيكون ثلثا وعشرين
 صلوة والعمل على قولها وصقته ان يقول بعد السلام الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة واحدة
 فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند الشافعي قبل
 التهليل ثلاث تكبيرات امام شئى التكبير وقلم وذهب في المخرج
 من المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم
 وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمفتي يراى يكبر وحده
 ترك صلوات في ايام التذريق فقضاها فيها في ذلك العلم كبر
 ولو تركها في غيرها فقصي فيها او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك
 فيها فقصي فيها من عام اخر لحدث عدا سقط التكبير
 لو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية
 بداه بالسجود ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير

الشريك في قضاها

به وبوضع على وجهه وقيل تحشى بخارقة كأنفه وفمه وجزءه
 بهنهم من ابن استيقظ مشاجنا فافاله قاصمخان واذا شمر
 غسله تشف بثوب وجعل الحوط على رأسه وحيمته ويكون
 الزعفران والورس في حق الرجال ويجعل الكافور على مواضع
 سجوده وهي جبهته وانه ويده وركبته وقدمه ثم غسل
 الميت وتكفيله والصلوة عليه ودقته فروض كفاية ولو كانت
 امرأة بين الرجال يتيم ولا تقبل فحرمها بيمينها بيده والآتي
 خرقه وكذا الرجال بين النساء يتم ولا تجزئ الفرق عن الفصل
 والاولى في القاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يوجد
 فاهل الامانة والورع وينبغي للفاسل ولمن حضر اذ اراد ما
 يجب ليت ستره ان يستتر ويجرد ما به من القريب الكاشفة
 قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان
 مشهورا ببدعة فلا بأس بذكر ذلك تحذير للناس من
 بدعته وان راى حسنا من امارات الخير كوضاء الوجه
 القبيسة ونحو ذلك استحسب له اظهاره والسنة ان يكفن
 الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وللراة في ثلثة
 روع وخدر وازار ولفافة وخرقة تربط على ثديها واللفافة
 في حقه ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها على ازار وخدر
 ولفافة والغرض في حقها ثوب يستر البدن واللفافة

في حقها ثوب يستر البدن واللفافة
 في حقها ثوب يستر البدن واللفافة

من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب الى القدم
 والذراع هو القميص الذي فتحته على صدره دون الكتف
 عرض الخرقه من اصل الثديين الى السرة وقيل الى الركبة
 وهو اسنر وصفته التكفين ان يبسط اللفافة على
 بساط او حصيرا ونحوه ثم يمد عليها الطيب ثم يبسط
 الازار عليها ويمد عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم
 يوضع الميت بالتوب الذي تشف فيه فيقصر ويحط ثم
 يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة
 كذلك ويربط الخيف انتشاره والمراة تقصر ثم يجعل
 شعرها صغيرتين على صدرها فوق الذراع ثم يوضع الخمار
 على رأسها كالملقنة مستورا فوق ذلك تحت الازار ثم
 يعطف الازار واللفافة كما تم تربط الخرقه فوق الاكفان
 وقيل بين الازار واللفافة والامامة كالحرة والمواحق
 والمراهقة كالبالغ والبالغة وان لم يراهق يكفن في ازار
 ولفافة وان كفن في ثوب واحد لجزءه وقيل الصبي يتوب
 والصبيبة يتوبين وقال قاصمخان الاحمد ان يكفن فيما
 يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط
 والمولود ميتا يلف في خرقه والخنثى المشكل كالانثى
 ولا يفصل بل يتيم والجديد في الكفن والغسيل ولو حلقا

لفاقة ويقتصر على ازار
 ان لا يلبس جوارشاق

وحضر اوليا واما الذي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم
 يحضر امام الحي وحضر المؤذن فليس على اولياء تقديمه وان
 حضر الوالي او خليفة والقاضي وحشد الشرطة واما الحي و
 الاولياء فاني الاولياء ان يقدموا الخدام هؤلاء واداءوا
 ان يقدموا اولهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاء ولا يتقدم احد
 من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياسي قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وزفر بن ربه لخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز الصلوة غير الوالي بعد
 مذهبه بنو به قال مالك وقال الشافعي لمن لم يصل ان يصلي وله
 في اعادة من صلى قولان احدهما استحباب عندنا وهي اربع
 تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح عقيد الاولى ويصل على النبي ثم
 كما بعد التشهد عقيد الثانية ويدعو لنفسه والميت وللمائت
 المؤمنات عقيد الثالثة ويسلم عقيد الرابعة ثم يقول
 شيعيا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا انت في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان
 ربك رب العزة الى اخر وينوي بالتسليمتين الميت مع القوم
 وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليم الاولى فقط وقيل
 الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا
 وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانسانا اللهم من احببته
 فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفقه على الايمان

وخص

وخص هذا الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان
 اللهم ان كان محسنا فز في احسانه وان كان صبيها فجاوز
 عنه ولقه الامن واليسر والكرامة والبر في بر حلتك يا ارحم الراحمين
 ويجوز غير من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت
 غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيته منا فوفقه على الايمان
 اللهم اجعله لنا قرطا اللهم اجعله لنا لحي وذر الخلق اللهم اجعله
 لنا شافعا ومشفعا ثم الدعاء لله وللمؤمنين وفي المفيد
 يدعو الوالد المطلق وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهم و
 اعظم به اجرهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقة يصلح
 للمؤمنين والمؤمنات كالطفل وينبغي ان يقيد بالمخوف الاصل دون
 الفاضل بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذ حضر لا يشترع
 ما لم يكبر الامام تكبيره حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند
 تكبيرة سبعة الامام بها فانه لا يشترط وقال ابي يوسف يكبر المسبوق
 ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقول له نأخذ من جاء بعد ما كبر
 الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات عنده
 وعليه الفتوى وعندها فاتته الصلوة وذكر في المحيط ان لم يجد
 مع ابي يوسف في هذه الصورة ويقضي المسبوق ما فاتته من
 التكبيرات متواليه من غير دعاء لئلا ترتفع قبل فراغه فاذا رفع
 قبل فراغه فسيطل صلواته فاذا رفعت على الاكتشاف قبل فراغه

قوله يا ارحم الراحمين علامت وشان

اللهم اكبرك لا نفيا بلكت وقيل
 اللهم اكبرك لا نفيا بلكت وقيل

لا تبتل وان رفعت عن الارض ولا ترفع الايدي في صلوة الجنازة
 الا في تكبير الاول في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اخبروا
 لرفع عند كل تكبير وهو قول الاثمة الثلاثة ويقوم الامام بخذاء
 صدر الميت ذكر اركان او اثني في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه
 يقوم بخذاء وسط المراءة وكذا الرجل في رواية والخنازير في ظاهر الرواية
 ويجب ان يصفو ثلث صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم حكم
 للإمامة ويقف وراءه ثلثة ويأتمهم اثنان ثم واحد وافضل صفوف
 الجنازة آخرها بخلاف سائر الصلوات ولو اخطأ في الوضع فهو
 ضعيف رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة وان تقدموه
 فقد اساءوا وجازت وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا
 وقال الشافعي والحمد لله لا بأس بها ولو وضعت خارج المسجد
 الامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة
 لا يكره ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد
 اختلف المشايخ فيه ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره سالم
 يغلب على الظن انه تفسخ ولا يصلى على عضو الا اذا كان في
 حكم الكل بان وجد اكثر الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف
 ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا يصلى على باغ ولا قاطع
 الطريق اذا قتل حال الحرب ولا يقتل حكم الشرع وان قتل
 بالشرع صلى عليها ولا يفسلان وان قتل بعد وضع الحرب

تقدم على السلام من صلى عليه وثمة
 صفوف غفر له يومه
 انظر الى موضع يدي في صلاة
 ادعى القبول

اوزارها

اوزارها يصلى عليها وحكم المقتولين بالمصيبة والمكابر
 في المصير بالليل حكم قطع الطريق ومن قتل احدا بولي لا يصلى
 عليه ومن قتل نفسه يصلى عليه خلافا لابي يوسف ومن
 علمت حياته عند ولادته باستهلال او حكمة غسل وصلى
 عليه وكذا الخوارج اكثر حيا والا غسل ولا يصلى عليه وان سبى
 صبي ومات فان لم يسب معه احدا بولي يصلى عليه وان
 سبى معه احدها لا يصلى عليه الا ان اسلم احدها او اسلم
 الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنة في حمل الجنازة
 عندنا ان يحملها اربعة نفر من جرائقها الاربعة خلافا للشافعي
 ويجب ان يظلم من كل جانب عشر خطوات لقوله عليه السلام من
 حمل جنازة اربعين خطوة كُفرت عنه اربعون بكيرة وينبغي ان
 يمد بمقدمتها من يمينه على يمينه ثم مؤخرها كذلك
 وحمل الصبي على اليمين اولى من حمله على الدابة ولا بأس
 ان يحمل رجل واحد على يديه او يحمل على يديه وهو راكب ولا
 بأس ان يحمل في سقطة او طبق ويكره حمل الميت على الظهر
 او الدابة ويسرع في المشي بهادون الخبيث وهو ضرب من
 القود وودون العنق وهو الخطو القبيح والمواد الاسراع من غير
 ان يضطر ولا يكره المشي قدسها الا ان المشي خلفها افضل
 عندنا والركب يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان يبعد كبرا

الشفقة باقاع من آلات النساء بحسب
 او من الامنة بقاياها
 وسقطت
 وطلق برشته به اطلاق اولي
 بل شئت كذا او زكاه او يوب الق
 انفس اوله وان

يؤذي باتارة القبار والمشي افضل ولا يقوم لجد الجحارة
اذا سرت به الا اذا اراد ان يتبها وما ورد في الاحاديث
من القيام لها منسوخ ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها
وبعد ما صلى قالوا لا يرجع الا بادن الوف وفي المحيط قيل
الرقق ان يسع الرجوع بغير اذنهم وهو الاوجه والاولى
وينبغي لمن يتبعها ان يكون متحشعا متفكرا في ماله متعظا
بالموت وما يصير اليه الميت ولا يتحدث بالحديث الدنيا
ولا يضحك وسمع ابن مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال
لا تضحك الله ابد لك له الضحك وانت في جنازة لا تكلمتك ابدا وينبغي ان يطل
الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة
تحريم وقيل ترك الاولى وليذكر في نفسه ويقرا في نفسه
ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريم في
زماننا ويحرم النوح وشق الحبوب وخش الحذور وطمعها
وتحذرك لقوله عليه السلام ليس من امن شق الحبوب
وخش الحذور ودعا بدعوى الجاهلية ولا باس بالبكاء
بارسال الدعوى في الجحارة وفي المنزل لقوله عليه السلام
ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب
بهذا وأشار الى لسانه او يرحم وان كان مع الجحارة صا
او نالها ترجع فان لم تنزع جلا يترك اتباع الجحارة لذلك

تأليتها

لا تضحك الله ابد لك

ويذكر

ويذكر قبله وان انتهت الجحارة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع
عن الاعناق واذا وضعت جلوسا ويكره القيام ذكره قاضيان
وهو مقيد بعدم الحاجة والفزدة **والافضل في القبر** الاذان امكن
والا الشق وذلك بان تكون الارض رخوة والحدان يحفر في جانب
القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن
والشق ان يحفر حفرة كالمسحوق بيني جانبيها باللبن او غيره و
يوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس
السقف الميت قال في المنافع لختار والشق في ديارنا الرخوة الارض
حتى لجاروا البحر والخشب والحاذ التابوت ولو من حديد ومثله
في المسوط ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة
او ندية مع كون التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء قاطبة
وينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة العليا مما في الميت
ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير عنقه الى الحد
وفي المحيط والسحس متباخا الحاذ التابوت للنساء يعني ولو
لم يكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قيل قدر نصف قامة وفي
الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد وافضل
وان عمقوا مقدار قامة فهو احسن فعلم ان الاذن نصف القامة
والاعلى تمامها ويوضع للميت في قبره وضعا من جهة القبلة
القبلة عند وضعه ولا يغسل سلايان بوضع عند رجل القبر ثم

من قبيل رتبة
ومن يسئل رسول الله
جوابه يقره الله
السؤال يسئل برئته الجحزون

ظاهرا وخرج من وجب بقتله سال كقتيل غير العود وكذا الذي
 بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء
 فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل لمسيح
 لقتله وخرج الصبي والمجنون والجنب والمجانين والنفاس
 على قولنا في حقيقته خلافا لهما وخرج من ارتث باتفاق ائمة
 والارثاث ان ياكل او يشرب او ينام او يذاوي او ينقل من
 المعركة حيا او ياتي بخيمة او نحوها وهو حي او يمضي عليه
 الصلوة وهو يعقل ولو اوصى بشي فان كان من امور الدنيا
 فهو ارثاث اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عندنا
 يوسف خلافا للمزور وقيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما
 بامور الآخرة فلا يكون من ارثاث اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما في ان
 ابي يوسف فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصى
 بامور الآخرة ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام
 كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا يوما وليلة فهو من ارثاث
 وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاء
 فلا يصير من ارثاث بشي مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل
 بل يدفن بدمه وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن
 كالقرو والحشوش والخف والسلاح وكذا السراويل فان كان
 ما عليه ناقضا عن كفن السنة يزاد عليه بان لم يكن فيه زارو

لغاية

لغاية وان كان ازيد من ذلك ينقض منه ويقتضي على الشهيد عندنا
 خلافا لما لك والشافعي والدلائل في الشرح **مسائل متفرقة**
 من الجنائز لا بأس بالاذن في صلوة الجنائز اذ لا العوى لغزو
 في الصلوة وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام بان يعلم
 بعضهم بعضا يقضو لحقه كذا في الهداية وان للمسلم قريب كافر
 ليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب الجسد ويلبسه في
 حرقه ويجعله حفرة يلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك
 وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من الكفار لا ينبغي
 للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازة بعيدا ان
 نشأ هذا كله او لم يكن كفو بالارتداد اما لو كان مرتدا يلقيه
 في حفرة كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين
 التقى انتقل اليه من مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه
 وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم
 يكن او منع ظلما سألوا من الناس فان فضل مما سئلوا بشي
 صرف الى كفن الخزان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف ردة اليه وان
 لم يوجد ميت لم يصدق لخبر بميت الميت وهو طري كفن ثانيا
 من المال فان كان قد قسرماله فعلى الورثة لا على القومة
 كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل وافترس نفسه
 الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من الميت بشي

مات

بحث الميت بدل
 صورته

بعد ما اوج وكفن لا يفصل منه شيء عند الجواز ان يفصل المراء
 زوجها بالاجماع ما اتمت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجية
 عند خلاف الثلثة ولا ان تفصله لو انقضت عدتها بالولادة
 خلافا لما لك والشافعي وكذا لو بان من قبل موته او ارتدت
 قبله او بعده او قبلت ابنة او اباه او وطئت بشبهة والمطابقة
 الرجعية تفصله خلافا للشافعي وام الولد لا تفصل بسببها وان
 كانت في العدة هو الاصح وفي رواية عن ابي حنيفة تفصله وهو
 قول زفر ومالك ولحم ولو غسل الميت وكفن ونسوا عضو
 لم يصح الماء ينقض الكفن ويغسل العضو وتعاد الصلاة ان
 كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان
 يمالئ التراب ولو اهيل لا يشتر ولا يخرج وسقط غسله وعاد
 الصلاة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى
 على قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلا او لم يكفن فانه
 لا ينشئ بعد ما اهيل التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا
 الكفن خلافا لرواية ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن
 بتوب او درهم للغير او في ارض موصوبة او اخذت بشبهة خرج
 وان وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما اهيل التراب ينشئ ويخرج
 ولا يجوز ينشئ القبر لغير ما ذكر مات فلم يجد واما ما يتصور او
 صلوا عليه ثم وجد واما غسلوه وصلوه عليه ثانيا وقبل

لا تعاد الصلوة وتلى اول بالتوب المشترك بينه وبين الميت او المورث
 ان كان مضطرا لبرء او بسبب خشية من التلف والا فالليت
 لا يولى وكذا الماء ان اضطر اليه للهيض قد تم عن غسل الميت به
 والا فلا يجوز ليح بين اثنين وكفن واحد عندنا وجزء الشافعية
 والحنبلية عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد
 الا عند الضرورة وح يجعل بينهما حاجزا من التراب او صلي
 فلان فالوصية باطلة وليس له ان يقدم الاب عن ابنة الاولياء
 كما الوصية بفصله وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها جازية
 ولو صلي النساء وحدهن على الجنائز جازت وسقط بها الغرض
 واختب ان يصلين مفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت
 الجنائز جاز ان يصل عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف
 واحد ويجعل الرجال ما يلي الامام ويسوي فيه الحر والعبد في ظاهر الرقعة
 ثم للصبية ان تم لكفنتي ثم النساء وان شاوروا جملتهم صفا واحدا
 وجزاء ان يصلي على كل واحدة على حدة وهو الافضل ونوى كبر على
 جنازة قبيح باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى وان اختلفت
 مائة للمسلمين وموقى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قبل
 علام المسلمين الجنان والخضاب وقص الشارب وليس
 السواد ولكن الجنان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود و
 اما ليس السواد فمعرفة الكفار من الفريخ وغيرهم فلا يفرق علامة

خضاب يشبه
 خضاب يشبه
 خضاب يشبه

وكذا قص الشارب ينبغي ان لا يكون لها علامة لانه يندب للفقاري
 توفير الشارب في دار الحرب وان لم توجد علامة وكان المسلمون
 اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي المسلمون وان كان الكفار
 اكثر غسلوا ولم يصلى عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى وقيل
 لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين
 وقيل في علي حدة وينوي قبورهم لا يسموا واصل الخلاف
 في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلى عليها الا بجماع ^{خلف}
 الصحابة في دفنها قال بعضهم يدفن في مقابر المسلمين وقيل في
 مقابر المشركين وقال عقيم بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ
 لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية يجعلونها
 الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السديجي وهو حسن
 لو وجد قتيلا في دار الاسلام فان كان عليه ثياب عمل بها والاف في
 رواية يغسل ولا يصلى عليه والصحيح انه يصلى عليه تبعاً للدار كما
 لو وجد في دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار وان
 حضرت الجنائز في وقت المغرب قد تم صلاة المغرب ثم الجنائز
 ثم سنة المغرب وقيل يقدم السنة ايضا على الجنائز ولو حضرت
 وقت العيد قد تمت العيد ثم هي على الخطبة ولو جهز الميت ^{صحيحة}
 الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلى عليه جمع عظيم اما لو
 خافوا قرب الجمعة بسبب فنه لخر وادفنه **وابتاع** الجنائز افضل

من النوازل

من النوازل ان كان لحرار او قوابة او صلاح مشهور والآفة النوازل افضل
 ويجوز الاستجار على حمل الجنائز وحفر القبر ولا يجوز غسل الميت
 وبعض المشايخ جردوا ذلك ايضا ونسخت في القبيل والميت ^{قد}
 في المكان الذي مات فيه وان فقل قبل الدفن قدر سيل او ميلين
 فلا بأس به ودل هذا على ان نقله الى بلد آخر مكروه وقيل جزي
 فيما دون السفر وقيل لا يكون في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن
 فلا يجوز لخرجه بوجه الا ان يكون الارض حقا للغير وحي ان شاء
 ذلك الغير اخرج به وان شاء سوى القبر وذرع فركه وفي القبة
 مقابر بلغ اليها حطم ^{البحر} لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره
 الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك ^{خاص}
 مختص بالانبياء ولا يجوز قبل الدفن لخر ما لم يبتل الاول فلم يبق له
 عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد في مجمع عظام الاول وجعل ^{سنة}
 وبين الآخر حاجز من الثراب ومن مات في سفينة ليس بقبرها
 ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلق في البحر ويكره قطع نبات
 الرطب من اعلى على القبر ودون اليابس ولو راى طريقا او
 ظن انه محدث وان تحت قد اكره المشي فيه ويكره النوم عند
 القبر وقضاء الحاجة ^{او} وكل ما لم يمهده في السنة والمعهود
 ليس الارياذتها والدعاء عند هائها ويقول السلام عليكم
 وارقوم المؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون اسئال الله

من النوازل ان كان لحرار او قوابة او صلاح مشهور والآفة النوازل افضل
 ويجوز الاستجار على حمل الجنائز وحفر القبر ولا يجوز غسل الميت
 وبعض المشايخ جردوا ذلك ايضا ونسخت في القبيل والميت قد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شكا من جيرانه او من
 جيرانه من النوازل الجنة تصاحبه

انما يكره جرحه من شكا من جيرانه

لي ولكم العافية وتختلف في اجلاس القرائين عند القبر والختار
عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والصحبة النهار ما
واضطرب الولد في بطنها وغلب على راسهم انه حتى يشق بطنها
اما لو ابتلع لولوه او ما لا انسان فيقل لا يشق وقيل يشق
قال ابن الهمام وهذا الولد ولا تكسر عظام اليهود اذا جثت
في قبورهم قاله قاضيان ويسحب زيارة القبور للرجال وتكره
للنساء ويدعوا قاعا مستقبلا القبلة وقيل يستقبل وجه الميت
وقول الشافعي وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي القنية
قال ابو اليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا
ولا نزيهه بالساقا لشرف الائمة بدعة وفي الايجاء انه من عادة
المصارى انتهى ولا مشك انه بدعة لاسنة فيه عنه عليه السلام
ولا عن احد من الصحابة ويجوز الجاوس للمصيبة ثلثة ايام
وهو خلاف الاول ويكره في المسجد وسحب التفرقة بان يقول
اعظم الله اجرهم واحسن عزاءك وغفر ليذك ان كان الميت
مكثا فلا يقول غفر ليذك ويكره الخاة الضيافة من اهل
الميت على ما قالوا ويسحب لجيران الميت والاقربا ما لا باعد
تهنئته الطعام لهم وان يلبس عليهم في الكحل وذكر البراري انه
يكره الخاة الطعام في يوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
الطعام الى القبر في المواسم والخاة الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات

المراد باليد صبرا غدا

والقرآن للخم او لقراءة سورة الانعام والخلع قال والحاصل ان
الخاة الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وان الخاة طعاما
للقراء كان حسنا استقر لا يخلو عن نظر جعل ارضه مقبرة فني
فيها رجل نيتا لوضع النفس واللبن ويحوي ان كان في الارض
سعة لا بأس به والا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة
ولو حفر قبره فاراد آخر دفن ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره
وان كانت ضيقة جاز ويضمن ما انفق الاول وهذا كمن بسط
بساطا او مصلى في مسجد او مجلسا ان المكان واسع كره لغيره ان
يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبر قبل فلا بأس به ويجوز عليه
وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكون تهيئة نحو الكفن لان الحاجة
اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باي
ارض تموت وذكر البراري عن الصغرى لو كتب على جبهة الميت
او عمامته او كفنه عهدا منه تريح ان يغفر الله سبحانه الميت وعن
بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهته او صدره ليس الله
الرحمن ففعل ثم راي في المنام ويسئل عن حاله فقال لما وضعت
في القبر جئتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي او
صدرى ليس الله الرحمن الرحيم قالوا اميت من العذاب والله
سبحانه اعلم **فصل في احكام السجدة** سجدة حييانه السجدة عن احوال
الرايحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم والبصل والكرات فلا

من ميتة في قبره

الكن شيئا من هذه ويؤكل اوت

يقرب مسجدنا فان اللائكة تتأذى مما تاذى من بني آدم ومن حديث
 الدنيا وعن السبع والشرأ وان شاد الا شعرا وواقعة الحدود ونشدان
 الضاللة والمرور فيها في ضرورة ورفع الصوت والخصومة والخال
 المجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها جميع ذلك ورد الله عنده
 عليه السلام ويبلغ السبع الشرا يتذكر الحاجة لتعكف لا التجارة
 والكسب والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نفع وذكر عباد قويكون
 التوضي في الا اذا كان فيه موضع اعتد لذلك وكذا الخياطة فيكون
 الا اذا كان لضرورة فحفظه عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب
 ومعلم الصبيان قال كان يا بركو وان كان حسيبة فقل
 لا يكره والوجه كراهة التعليم ان لم تكن ضرورة ونحوه السوا في
 ويكره الاعطاء وقيل ان لم تحفظ الرقاب ولم يربين يدرى مصل لا يكره
 الاعطاء والاول لحوط ولا يترك على جيطان المسجد ولا على ارضه
 ولا على البوارج حصيد وكذا الخياط لكن يأخذ بطرف ثوبه ويدلكه
 بعضه ببعض فان اضطر يدفن تحت الحصى وخرق البوارك اخف
 لانها ليست من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من طين بجا
 المسجد او اسطوانته وان مسح بتراب الجوف او خشبة موضوعة فيه
 فلا بأس وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصلي عليها ولا بأس
 ايضا والاول ان لا يفعل وان كان التراب مقدسا فيه كره المسح به
 ولا يجزى في المسجد بترابا وان كان قدما ترك ويكره غرس الشجر فيه

الا ان كانت

الا ان كانت ارضه تربة لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان
 تحت قدم بيت لوضع الحصيد ومتاعه وان تفرق المسجد بلا عذر
 ثم ندم فليرجع اعدا ما لما جسي ويكره ان يطين بطين يخنس
 ويصيح فيه ^{من الصلح} يهدن يخنس والكلام المباح فيه مكره وكذا النوم
 فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس للغير ان ينام فيه والاول ان
 ينوي الاعتكاف يخرج من الخلا ويحتد فيه من خروج شيء
 من ربح ونحوه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة
 فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا **فصل في المساجد**
 المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا
 ثم الاقدام فالاقدم ثم الاكظم فالاعظم وذكر قاضيان وعبدان
 الاقدام افضل فان استويا في القدم فالاقرب ^{او الى الصلح} قال استويا
 وقوم احدها اكثر فان كان فقيهها يقتدى به ينتهي الى الذي
 جماعة اقل وغير الفقيه تختار والافضل ان يختار الذي امامه
 اصح وافقه ومسجد حجة وان قل جمع افضل من الجامع وان
 كن جمع وان فاته الجماعة في مسجد حجة فان اتى مسجد اخر
 بدر كفاية فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام
 وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة
 في مسجد اخر فمسجد حجة اولى قضاء لحقه ولهذا لم يحضر جماعة
 يصلي الموزن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا الى

لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم لخدمهم وكذا لو
 قانت من لخدم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكن
 ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي العشاء
 قبل غيباب البياض فالأفضل ان يصليها وحده بعد البياض
 وفي الظلم ومسجد استقاره لدرسه او لسماع الاختيار افضل
 بالاتفاق وذكر في نسخة ان اذا كان امام الحجة زانيا او اكل الربوا
 له ان يتحول الى مسجد آخر وكذا ينبغي اذا كان في خبطة كثر
 بها امامته وان دخل مسجد او اقيم في مسجد آخر لا يخرج من الاول
 حتى يصلي ويكون الخروج من مسجد اذا لم يصل الصلوة
 التي اذن لها الا اذا كان يتنظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما
 او مؤذنا في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة
 الا اذا اشترى في الإقامة في الظلم والعشاء لئلا يتهم بالرفض مع
 ان الاقتداء مستظلا مباح في هذين الوقتين ومصلي العبد
 الجلالة له حكم المسجد عند الفقيه ابو الليث والاصح عدمه
 عند السرخسي ووفق فاضلنا ان بان له حكمه عند اداء الصلوة
 حتى صح الاقتداء وان لم يكن الصفوف متصلة وليس له
 حكمه في حق المرور وحرم دخول الجنب والحائض و
 قرأ المسجد له حكمه حتى لو اقتدى منه صح وان لم يتصل
 الصفوف ولا امتلاء المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون

او قبل الاقامة

ومر

قائمة الطرق في رأس طريق الاربع

حرمه دخول الجنب ونحوه وفتاؤه هو المكان المتصل به ليس
 بينهم وبينهم طريق والمسجد الذي على قواع الطريق ليس لها
 جماعة ثابتة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها وارقيها مسجد
 ان كانت لو اعلقت كان للمسيح جماعة من فيها ولا يمنعون
 لحد من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع الاحكام
 المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اعلقت لم يكن
 له جماعة ولو فخت كان له فيه جماعة فليست مسجد جماعة وان
 كانوا لا يمنعون من الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق
 تثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضع
 لنصوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا يأس بتركه مسجد المسجد
 الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف
 او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب
 يصونه قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصلون فيه وانا
 لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه
 باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكون
 تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت
 الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي
 يوسف ان لم يكن على هيئة الاولى لا يكره ولا يكره وهو
 وبالعدول عن المحراب يختلف الهيئة رجل يبي مسجد في ارض

غصيب لا بأس بالصلوة فيه ذكر في الاجناس وذكر في الوقفات
 رجل بنى مسجد على سوا المدينة لا ينبغي ان يصني قيمه لا حتى
 العامة فلم يخلص لله تعالى كالمبني في ارض مفصولة صدق
 المسجد على الناس ويجنبه ارض رجل تؤخذ ارضه بالقيمة جبر
 ذكره في المحيط رجل بنى مسجد وجعله لله تعالى فهو حق بمرتبته
 وعمارته وبسط الخضير ونحوها والقناديل والافان والاقامة
 والامامة فيه ان اهلا وان لم يكن فالراي في ذلك اليد وكذا
 ولد الباني وعشيرة من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني
 في نصب الامام والموذن مع اهل المحلة قال كان من اختياره
 اولى من الذي اختاره الباني فاخترهم اولى وان استويا فافا
 اختيار الباني اولى سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او
 الخضير للمسجد ابهما افضل قال هما سواء قال ابو القاسم ان
 كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كان سواء
 في الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره غلق باب المسجد والاص
 عدم الكراهة في زمانا صيانة لمناعه عن السرقة ولا بأس
 بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب ونحوه كالا
 بأس بتجنية المصحف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه
 ونحو الكراهة التحمل التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصا
 في جدار القبلة هذا اذا فعل من حال نفسه اما المستولى

فلا يجوز

فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو
 جعل البياض فوق السواد للبقاء ضمن كفا في الغاية **فصل في مسائل**
شئ من كتاب الصلوة وهي الجماعة الصلوة داخل الكعبة جائزة
 فرضا وفلا خلافا لا للمنفى الفرض فان صلوا جماعة في كل بعضهم
 ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام
 او وجهه الى وجهه جان الا انه تكرر المواجهة بلا حائل وان كان
 ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه
 الامام وهو اقرب الى الجدار منه وادخل في الامام خارج الكعبة
 في المسجد الحرام وتحلق المقدون حولها جاز لمن في غير جهة ان يكون
 اقرب اليها منه للملن كان في جهة والصلوة فوقها يجوز عندنا مع
 الكراهة وقال مالك لا يجوز اصلا وعند الشافعي واجد لا يجوز ما
 لم يكن بين يديه ستره ذكره الزاهد في شرح القدوري **السجدات**
 خمس صليبية وهي فرض وسجدة لسهر وسجدة تلاوة وهي اوا
 جبتان وسجدة تذكروهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان
 لم يقيد بالتلاوة لا يجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة
 شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر
 الرازي معناه ليس بواجب ولا مستنون بل هو مباح لا بدعة وعن
 محمد انه كرهها قال ولو كانتا سجدة اذ اتاه ما يستكره من حصول
 نعمة او دفع نقمة ربه قال الشافعي فيكره مستقبل القبلة والمسجد

على تقدم امامه ومن سواه لم يتقدم
 لا تخف الامام حكما فلا يهبط القرب الى الكعبة
 طحا في جهة الامام واقرب الى الكعبة
 من الامام لتقدم عليه

او معنى لا اراه شيئا

فيجد الله تعالى ويشكوه ويخبر قديم رأسه أما بعد سبب ليس
 بقربة ولا مكروه وما يفعل عقبة الصلوة فذكره لأن الجاهل يعتقد
 ونهاية أو واجبة وكل مباح يؤدى إليه ذكره انتهى والفتوى
 على أن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة وأما
 ذكره المصنفات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة ما من مؤمن ولا
 مؤمنة بسجد سجدتين إلى آخر ما ذكر حديث موضوع باطل لا
 أصل له على ما حققناه في الشرح وذكر قاضي الخان لا بأس أن
 يصلى على البساط والفراش واللبود والصلوة على الأرض أو ما
 تتيه الأرض أفضل أراد أن يصلى في بيت غيره فلا فضل أن
 يستأذنه وإن استأذنه فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوم
 ياد أن له السكنى رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام عابد
 لتزول المخالفة بالموافقة معه ثوب ديباج طاهر وشوب
 كبرياى فيه من النجاسة قدر مانع وليس له ما ينزلها به صلى
 في الديباج شرع منفرد في صلوة جهرية فقر الفاتحة مخافة
 ثم أفتى به لحد جهر بالسورة أن قصد الإمامة والأفلا يلزمه
 الجهر جهرا المنفرد في موضع المخافة يكون مسيئا ولا يلزمه السهم
 لو سهر أو يكره له الجهر في نوافل النهار أيضا وفي كفاية
 الشعبية يخاف الأصغر عذر وهو أن يكون هناك من يفتد
 أو يعلم النوم ويكره ذلك الذباب والبعوض الأعند الحاجة
 رفع أصرك

يعمل قبل

يعمل قبل في الخطة الصلوة في التعلين تفضل على صلاة الخاف
 أصحها فاختار لليهود **سلي الإلهام خاف** بالفاتحة ثم ذكر
 جهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية أو آيتين فاجعلها
 لا يعيد خاف أن ضم السورة إلى الخروج الوقت جاز أن يقتصر على
 أدنى القرض وخص في الإسلام هذا بالفجر وقبل تراعى سنة القول
 في غير الفجر وأن خرج الوقت والأظهر أن يراى قد يلزم الجهر في غيرها
 أصح ما قرأ فأنقل إلى موضع آخر فذكر كلمة أو كلمتين مكان غيره
 نحو أن قرأ مكان لعلمك تتكبرون قليلا ما تشكرون ويعود إلى
 الترتيب الأول وكذلك كان آية أو أكثر أن انتقل إلى ما فرقه و
 إلا فلا قيل يعود إلى ترتيب قراءة على كل حال كذا في القصة أيضا
 لا يطبقه إلا بأساك شئ في فقه وضائق الوقت يقتضى يفرض
 فإن لم يجد صلى بغير قراءة يعذر بشك أنه قرأ الفاتحة أم لا
 فإن كان قبل السورة يقرأ هاتم السورة وإن كان بعد السورة
 لا يقرأها لأن الظاهر أنه قرأها وإن كان له رأى عمل به تلاوته
 بسجدة وسجد فظن للوتمون أنه ركع فركعوا وسجدوا لم يفسد
 صلواتهم وإن سجدوا أخرى فسدت الاستعجال بالجماعة لملا
 تقوته ركعة أفضل من إبلاغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا والوضوء
 من أدراك التكبيرة الأولى وشرع في قائمته ثم أقامت الجماعة
 لا يقطع وإن لم يكن حسب ترتيب الإمامة لا يأتى بالصلوة الثانية لا

يعذر أو لا يقبل عذره

في الاقتداء به ويقدر بمن يأتي بها تنسي القنوت فركع ولم يركع
 القوم فركع رأسه وقنوت وركع وناهوه فعمدت صلواتهم
 أدركه الإمام ركهها ان قام في الصف الأخير يدرك الركعة
 وان مشى الى الأول لا يدركها لا يمشى وان كان بحيث لو مشى
 الى الصف فانت الركعة وان قام وحده لا تقويت عشي ولا يقوم
 وحده وفي القنية امام يترك الامامة لزيادة اقراره في الرشقاق
 اسبوعا او نحو او لم يصيبه واسترحلة لا بأس به ومثل عفو
 في العادة والشرع التوقي والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في
 السنة مرة يتبين للإمام انه صلى بغير وضوء بحيث لا يجاز بقدر
 الممكن وقيل لا يجز خاف ان يصلي سنة الفجر على وجهها ففوت
 الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود
 يدركها فله ان يقتصر وكذا ترك التمام والعقود ومثلها في
 سنة الظهر اقام المؤذن ولم يصل للإمام سنة الفجر يصلها
 ولا تعاد الإقامة شرع في النقل على ظن انه سعة الوقت ثم
 ظهر انه ان اتم شفعاً يفوت القرض لا يقطع كما لو شرع
 في النقل ثم خرج الخطيب اتم التطوع قائماً ثم أقعد ثم أقعد
 فقصناهما فاعدا جاز ولو أقعد قبل القعود لم يجز قام للتطوع
 الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن
 البرزوي انه لا يعود وقيل هذا قول في خيفة والوقت لا يجز

ويجوز

ويجوز المسئلة على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان
 لا يعود نفسا كذا في النية ان لم يكن الركوع والسجود يوم الجمعة في
 الوقت لا بد منه وقيل اتفاقا وهو الاصح صلى خافه امام يلحق
 ينبغي ان يعيد عريان لم يجد الأجد مية غير مدبرع لا يستتر به
 المجاسة الاصلية بخلاف ثوب الجنس يجوز حمل بعله في الصلوة
 ان خاضعاه مالم يكن فيه نجاسة والافضل ان يضعه قداسه
 لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه
 الرياء فالهبة للسابق امكنه النظر في العلم نهارا والصلوة في
 الليل فعل والآلاف كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه
 في النظر في العلم افضل الصلوة لا رضا الخصوم لا تفيد بل
 به لوجه الله تعالى فاذا لم يعرف خصمه يؤخذ من حسنة
 جاء به بعض الكتب انه يؤخذ لداني ثواب سبعين سنة صلوة
 يصلي بالجماعة والكل في البرازية ترك تكبيرت القنوت قيل
 يجب سجود السهو وقيل الاشتغال بقضاء الغوايت اولى
 اهم من التوافل الآسن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة
 التهجد والتسبيح والصلوات التي رويت فيها الاخبار فتلك
 تصل بنية النفل وغيرهما بنية القضاء كذا في فتاوى اللجنة مثلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يجز ان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله

لا تترك سجود السهو

لا تترك سجود السهو
 لا تترك سجود السهو
 لا تترك سجود السهو

